

مجلة نصف سنوية تعنى بعلوم الحديث

تصدر عن كلية علوم الحديث

- العَبَثُ بالتراث بين عمالة العلمنة ونفاق الأسلمة
- مَشيَخة العيّاشي رحمه الله
- الشيخ الطوسي وتراثه الحديثيّ
- مصادر الشيخ الطوسي في كتابه تهذيب الأحكام
- الحقوق
- بيان نكث الناكث المتعدّي بتضعيف الحارث
- قراءة في كتاب المنهج الرجالي

٦

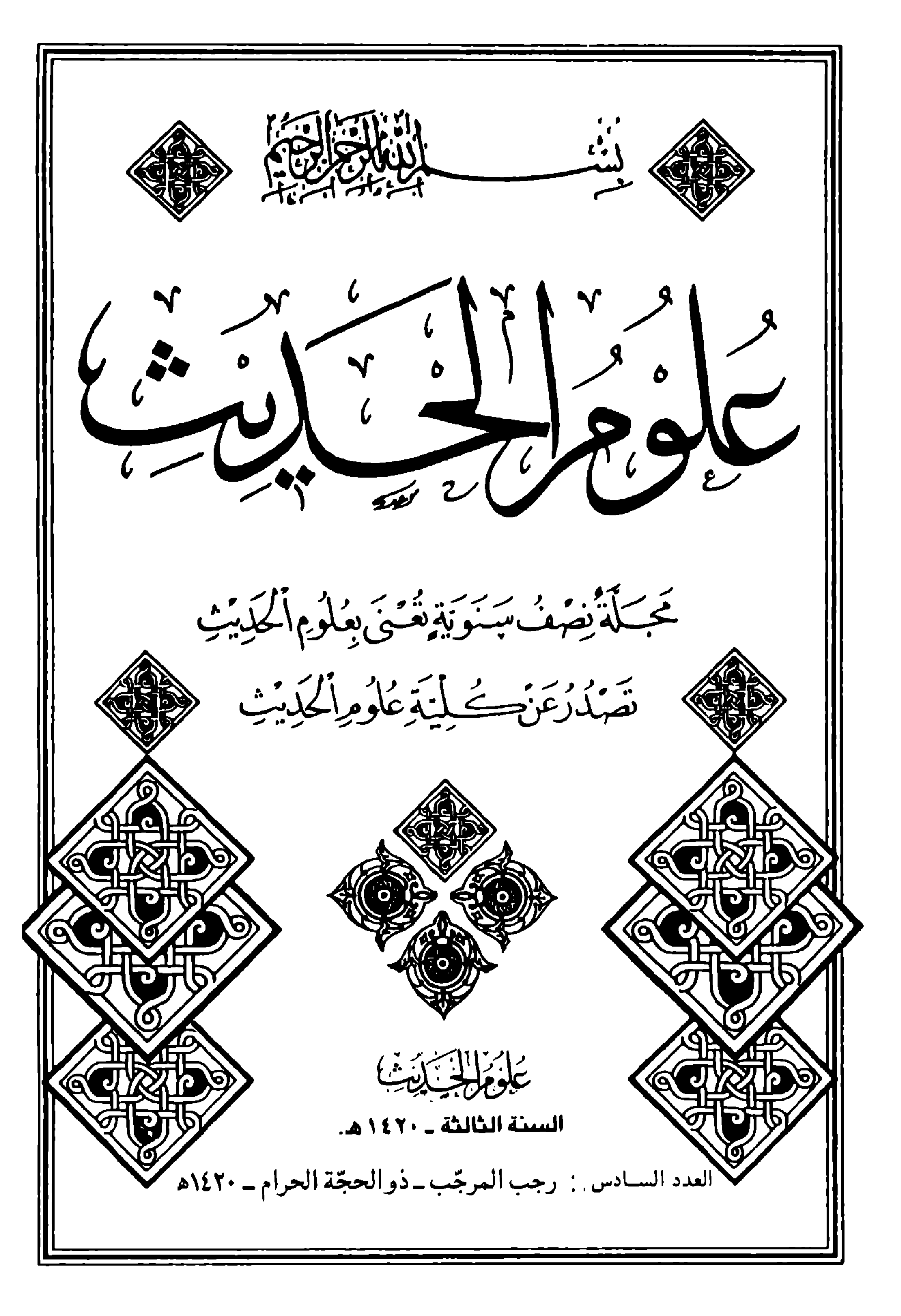
العدد السادس

السنة الثالثة

رجب المرجّب ـ ذو الحجّة الحرام ـ ١٤٢٠هـ



مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع ايمان أبي طالب في كفة ميزان وايمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح ايمانه .
الإمام الصادق (ع)
moamenquraish.blogspot.com



بسم الله الرحمن الرحيم
علوم الحديث
مجلة نصف سنوية تعنى بعلوم الحديث
تصدر عن كلية علوم الحديث
علوم الحديث
السنة الثالثة - ١٤٢٠هـ.
العدد السادس : رجب المرجّب - ذو الحجّة الحرام - ١٤٢٠هـ



علوم الحديث

مجلّة «علوم الحديث» تصدرها

كلّية علوم الحديث ـ طهران

المدير المسؤول:

الشيخ محمّد محمّدي (الري شهري)

رئيس التحرير:

السيّد علي قاضي عسكر

الخبير اللغوي:

السيد كاظم الحيدري

العنوان:

الجمهورية الإسلاميّة في إيران

طهران ـ شهرري ـ كلّية علوم الحديث

بجوار الروضة المقدّسة

للسيّد عبدالعظيم الحسني عليه السلام

ص. ب. ٤٧٧-١٨٧٣٥

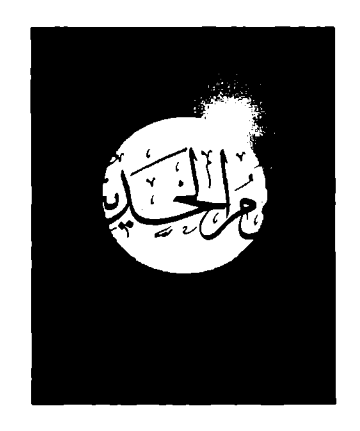
تلفن: ٥٦٥٩٣٨٤ (٠٢١)

فاكس: ٥٦٥٩٣٨٥ (٠٢١)



السنة الثالثة ـ ١٤٢٠هـ.
العدد السادس : رجب المرجّب ـ ذو الحجّة الحرام





العبث بالتراث بين عمالة العلمنة ونفاق الأسلمة

إعداد: التحرير





بين مصادر المعرفة الاسلامية، لم ينلْ شيئاً منها، ما نال الحديث الشريف، من العبث، والاعتداء.

فبعد أنْ صانَ الله القرآن الكريم بوعده ووعيده، من أن تمسّه الأيدي غير المطهّرة بسوء، وفاق بمزيد العناية والرعاية من الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام من بعده، ومن أصحابهم الكرام، والعلماء الأعلام على طول القرون، بالقيام على نصّه المقدّس بالصيانة بالحفظ والضبط، حتّى تهاوت محاولات الكفار والمشركين والمنافقين والعابثين المتسللين، وباءت بالفشل الذريع، وتبدّدت دعاواهم الفارغة بتعدّدالحروف ونسخ التلاوة واتباع المتشابه، وأمثالها من الهراء والزيف، لتشويه صورته الناصعة، والتشكيك فيه بأدلّة ضحلة من آحاد الروايات المقطوعة والمبتورة.

فكان القرآن الكريم، المحفوظ بنصّه المتواتر عند المسلمين ﴿ذلك الكتاب لا ريبَ فيه هُدىً للمتّقين﴾ المنقوش على صفحات الخواطر والقلوب، وبأزهى الخطوط والنقوش على صفحات الأوراق والطروس، والمحظوّ لدى المسلمين،

بأفضل أساليب الرسم والضبط والتشكيل، والمعتنى به عنايةً فائقةً لا نظير لها من قبل العلماء، بالتفسير والترجمة والإعراب والقراءة والتلاوة والتجويد، والنشر والإذاعة.

فبعد كلّ هذا، وقف أعداء الإسلام من القرآن أمام سدٍّ عالٍ منيع، لا تنفذ فيه حيلهم، ولا تخترقه شبههم.

ومن ثمَّ اتجهوا إلى الحديث الشريف، ثاني مصادر المعرفة الإسلاميّة، ليشكّكوا في نصّه، ونقله، وضبطه، وحجيّته، بأساليبَ شتّى وأدواتٍ عديدة، وقد ساعدتهم على بعض ذلك تسلّل مجموعة من مسلمة الفتح، ممن لم ينفتحوا على الإسلام إلّا على الخوف والقهر، ولذلك لم يتلبّسوا بروحه، ولم ينصهروا في بوتقته، بل إنّما استسلموا طمعاً في التسلّق إلى السلطة، التي حصلوا عليها لتساهل القوم في الأمر وتخاذلهم عن نصرة أهله.

فوجد هؤلاء السلاطينُ، في الحديث الشريف أعمدة رصينةً للدين وموانع صادّة عن الردّة إلى الجاهلية وفسادها ولهوها مما كان لا يزال متراكماً في نفوسهم، ولم تقتلع جذورها من عقولهم، فحاولوا «منع الحديث» تحديثاً ورواية، وتدويناً وكتابة، كي يتخلّصوا من تبعات مخالفتها، ويستريحوا إلى ما يرغبون فيه من آراء وأساليب حياة وحكم، ومن أخطر الأساليب التي اتبعوها في وجه الحديث الشريف، هو شعار «حسبنا كتاب الله» الذي رفع في وجه الرسولﷺ وهو في فراش الاحتضار! حيث أُثيرت معارضة الحديث للقرآن، لأول مرّة!

وكان السبب الرئيس لمعارضة الحديث ومنعه، هو التملّص مما يدلّ عليه ويدعو إليه، وأهمّه: خلافة المنصوص عليهم من قبل الرسولﷺ من بعده على الأمة، وهم أهل البيت النبويّ، الذين قرنهم في الخلافة مع القرآن، في حديث الثقلين، وغيره.

وقال: «إنّي مخلّفٌ فيكم الثقلينَ: كتابَ الله وعترتي أهلَ بيتي»[١].

فلو أخذ الحديث الشريف مساره في الإعلان والتبليغ والنشر، لم يتردد أحدٌ من المسلمين في واجبهم تجاه أمر الخلافة عن النبيّ صلى الله عليه وآله وأنّها خاصة بالوصيّ المنصوص عليه وهو علي عليه السلام، لكنّ الذي حصل من التصدّي للحديث وبالشدّة والحدّة اللذين لم يسبق للمسلمين مثلهما، أدّى إلى استيلاء الأمراء على السلطة، فكان من آثار ذلك ـ وهو من أسوئها ـ أنّ انبسطت يدُ الحكّام في ابتداع ما يهوون من أحكام سلطانيّة، على أساس اجتهاد الرأي والمصالح المصطنعة الخاصة، معرضين عن مداليل النصوص وعن المصالح العامة المقرّرة في السنّة الشريفة[٢].

كما انفسح بذلك أمام الحكام وأهل الأهواء، مجال وضع الحديث وتزويره، بهدف تلافي النقص الذي حدث على أثر المنع السلطويّ للحديث النبويّ، وصدّاً وتزييفاً لما تسرّب منه على أيدي الأمناء من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين.

ثم بعد القرن الأوّل من عصر الإسلام، وبعد استيفاء السلاطين أغراضهم من المنع، بإزواء أهل البيت النبويّ الطاهر، من منصب الخلافة الإسلاميّة، واستثمار نتائجه: بترويج البدع وإماتة السنن، ونشر الأحاديث الكثيرة الموضوعة والمكذوبة وبثّها بين الناس بذيوع وشيوع، وبعد موت أكثر الصحابة الحاملين للحديث الشريف، وإبادة كتبه وصحفه بالتحريق والإماثة بالماء والتمزيق، انبرى عمر بن عبدالعزيز لنشره وكتابته.

ومع كلّ ما جرى على الحديث من ويلات طوال هذه السنوات، إلّا أنّ المخلصين لهذا الدين، والذابّين عن وجوده، والقائمين على استمراره، وهم أهل البيت النبويّ الطاهر، وأماثل الصحابة المتّقون، لم يقفوا مكتوفي الأيدي، بل تصدّوا لكلّ

---

(١) لاحظ مقال «الثقلان...» في العدد الأول من مجلتنا هذه (ص١٣ ـ ٨٣).

(٢) لاحظ «تدوين السنة الشريفة» للسيد الجلالي، في آثار المنع (ص٤٨٩).

تلك الأعمال بالمعارضة الحادّة العلنية، وانبروا لكتابة الحديث وبثّه ونشره وضبطه وتثبيته، بالرغم من تعرّض الكثير منهم إلىٰ عمليات التهديد والتبعيد والسجن والضرب والمراقبة والأذى من قبل الحكّام المانعين[١] فتمكّنوا وبالجهود المضنية من تخليد المجموعة الضخمة من التراث الحديثيّ الخالد، فكانوا هم طلائع «العدول من الأئمة» الذين وعد الله على لسان رسوله بحفظ هذا الدين على أيديهم «ينفون عنه انتحال المبطلين» فحفظت السنّة الشريفة، ونصوص الحديث الشريف، في صحف مكرّمة، لا تزال تستمدّ منها الأمّة شريعتها ودينها، بكلّ فخر واعتزاز، وهي أضخم مصادر المعرفة الإسلاميّة وأزخرها، وأغناها وأرواها.

لكنّ أعداء الحقّ والحقيقة، لم يزالوا، على طول القرون، حتى القرن الحاضر، يحاولون الطعن في الحديث، تبعاً للسلف الطالح، فهاهم فرقة القرآنـيّين، يستقون مذهبهم من مبدأ «حسبُنا كتاب الله» ويدعون إلىٰ نبذ السنّة بدعوىٰ «إنّ الإسلام هو القرآن وحده»[٢].

وبدأ المستشرقون يبثّون الشُبَهَ والتشكيكات حول الحديث والسنّة ومصادرها وطرقها ودلالاتها ومعارفها، ولكن كلّما طلع منهم قرن، هبّ أنصار الإسلام وحماتهُ لكسره وتهشيمه، وردّ الله كيدهم إلى نحورهم.

وبما أنّ أساليب الحياة تطوّرت إلى التصنيع والمصنعات والمصانع، فإنّ محاولات أعداء الإسلام تجدّدت كذلك وتلوّنت، ففي عصرنا الحاضر، استخدم الأجانب والحاقدون رتلا من أبناء البلاد الإسلاميّة لمواجهة الإسلام، وصنعوا في قلب العالم الإسلامي جيلاً من أعزّ أولادهم يحملون الحقد والكراهية للدين الإسلامي والأمة الإسلاميّة، بعد أن غسلت أدمغتهم بدعوى الثقافة، والدراسات

---

(١) اقرأ طرفاً من أساليب المانعين في المطاردة والتهديد، في «تدوين السنة الشريفة».

(٢) أصدر السلفي رشيد رضا مقالاً بهذا العنوان في مجلة «المنار» المصريّة (العدد ١٠ السنة ١٠).

الجامعية الحديثة وبلغات أجنبيّة، وعلى أيدي أساتذة محترفين من اليهود والنصارى، فملأوا أدمغتهم بتزييف الإسلام ومصادره وتكريه الشرق وأساليب حياته، فكان هؤلاء رَتلاً في جيش الأعداء، وباعتبارهم من أهل البلاد تمكّنوا من التسلّل إلى أرفع المستويات في الحكم والإدارة في البلاد، وخاصة في المؤسّسات العلمية والثقافية وحتى الدينيّة، وبدأوا يبثّون الأفكار الهدّامة باسم القوميّة والوطنية والاشتراكية والحزبيّة الدينيّة، تجمعهم روح «العلمانيّة» الغربيّة، التي تهدف إلى فصل الدين عن الحياة.

وقد تمكّن هؤلاء من إنجاز ما لم يتمكّن المستشرقون منه، من التشكيك في أصل التديّن، ومنع الالتزام الدينيّ، وانتزاع روح التعبّد والاتّباع للنصّ، وفصلهم عن علماء الدين، وعدم الاعتماد على مصادر المعرفة الإسلاميّة من القرآن والسنّة الشريفة، وحتى تزييف التقيّد باستخدام اللغة العربيّة والانْصياع لقواعدها وأُصولها ومصادرها.

وتتلخّص أهدافهم في «العَبَث بكلّ ما يمتّ إلى الإسلام بصلّةٍ» وهذا هو الذي انعكس على أعمالهم وأقوالهم.

ولكن بما أنّ هؤلاء بُعداء عن الإسلام والمسلمين، وحتى عن بلادهم وأرضهم، ثقافياً، وفكرياً، وأخلاقياً، وإنّما هم أبناء الغرب وهواته، وقد تربّوا هناك وبهرتهم الحياة الغربية بكل ما فيها من انسلاخ وانمساخ، فقد انسلخوا عن روحه، وانمسخوا عن صورته، فهم مرفوضون من قبل أيّ مسلم، وحتّى من قبل طبقة المثقفين والجامعيين الذين لم يخرجوا إلى الغرب، وبقوا محافظين على كرامتهم الدينيّة والعربيّة والقومية، فإنّ الجميع واجهوا العلمانية بالتقزّز، وحكموا على العلمانيين بالهراء والخواء.

وكان لبعدهم عن الإسلام والمسلمين، في لغتهم المنحرفة عن موازين الأدب العربيّ الجميل الرائع، وعن الفصاحة العربيّة الناصعة، وابتعادهم عن الصواب في

اللغة: نحواً وصرفاً ولغةً ومادة، كان لهذا أكبر الأثر في تنفّر المسلمين عنهم ونبذ كتاباتهم الفارغة، والتزييف لخطاباتهم المائعة، البعيدة عن أي مفهوم أو دلالة عند الناس.

فكان لكلّ ما للعلمانيّة من أساليب وأخلاق وأهداف، حاجزاً بينهم وبين الأمة التي رفضتهم ونبذتهم وتنفّرت عنهم، فباؤوا بالفشل الذريع.

لكن التدبير الغربيّ لم يترك الساحة بسهولة، فقام بشراء ضمائر ساقطة، ممن يدّعون الإسلاميّة، بزعمهم من أبناء الأمة وبتوصيفهم أنهم النخبة؟!، ومن أصحاب الثقافة الجامعيّة! والطليعة المتقدّمة فكرياً! وممن يدّعي العمل لتحكيم الإسلام وتطبيق أحكامه!! فنظّمتهم في تكتّلات، وأحزاب، وجماعات، دينيّة، وبعثت منهم منتسبين إلى مؤسّسات ثقافية ومعاهد علمية، ومدارس إسلامية، وحوزات دينيّة، وهي كثيرة ومنتشرة، بهدف تلوينهم بصبغة شرعية والتلبّس بالزيّ المقبول للأمّة بارتداء الملابس الخاصّة للعلماء وتطويل اللحى المزيّفة، والانتزاء على المنابر، واحتلال المحاريب، وثم بالتالي القيام بتزييف الحقائق الإسلامية من تراثه ومصادره ومعارفه، والتطاول على أعراف الأمة في أعمالها وشعائرها ومشاعرها، والتعدّي على كرامة علماء الدين والتهوين من شأنهم، وتفريغ روح التبعيّة لهم من قلوب الناس.

فقام هؤلاء، الأدعياء بتسلّم مهمّة «العَبَث» من العلمانيّة، واستمروا بأدائها باسم «الأسلمة».

ومن أخطر أعمال هؤلاء أنهم يروّجون لأفكار العلمانيّة في الأوساط الإسلاميّة، باسم التثقّف؟ فأحدهم ينشر آراء العلمانيين حول الحديث الشريف، وهو مليء بالتزييف والتحريف، ومن دون أن يعلّق عليه بمؤاخذة ولا صغيرة! بل ويزيده بالحوارات ما يركّز أفكاره ويدعمها تأييداً لتشكيكاته في المصادر الإسلاميّة، وإذا عوتب على هذا الفعل، ادّعى أنّ ذلك مقدّمة للردّ عليه وبعد

صدور ورقة أُخرى لم يذكر فيها الردّ، يقول: تفضّلوا فردّوا أنتم عليه، وإذا قدّم إليه الردّ، اعتذر عن نشره بألف عذر وعذر! ولا يزال يتشدق بنقد الحوزة أنها لا تردّ!

وهكذا، فالنتيجة هي تخمير الفكرة العلمانيّة وبثها على صفحات أوراقه، وهو في بلد إسلاميّ، وبين علماء الدين، بل في الحوزة الدينيّة.

إنّ الخطّة المدبّرة، هذه المرّة، تبتني على:

١ ـ سحب البساط من علماء الدين العارفين بالدراسة الجادّة والمنهجيّة، الواصلين إلى القناعة بحقائقه ومبانيه ومصادره ومعانيه.

ووضعه في أيدي هؤلاء المتأسلمين، المتلبّسين بالعلم وبمظاهر العلماء والمنتمين إلى الدراسة الضحلة والمتقطعة والمؤقتة والسطحيّة في المدارس والحوزات الدينية، من أدعياء الخطاب الدينيّ.

وبالتالي إظهارهم كعلماء ومفكرين إسلاميين، بدلاء عن أولئك.

٢ ـ إظهار هؤلاء المنافقين أشباه مثقّفين! عارفين بالثقافة العصرية! ومطّلعين على أفكار العلمانية، ليستولوا على قلوب الجيل الجديد من أبناء الأمة الإسلاميّة، ليمسكوا زمام قيادة الشباب المسلم، في فكره وثقافته وسياسته، وبالتالي قيادته حسب ما يريده هؤلاء.

وكان من أخطر آثار هذا الأخير، أنّ هؤلاء «النُخبة!» كما يسمّون أنفسهم، وطبقاً للخطة الغربيّة المرسومة لهم، قد نظّموا أعداداً ضخمة من خيرة شباب الأمة والجيل الناشئ، في دعوتهم الخبيثة، وأبرزوهم للسلطات الغاشمة، وعرّضوهم لأبشع أنواع التعذيب، وحتى القتل والإبادة، والتمييع في السجون، ثم التعريف ببقاياهم حتى صارت الكتلة المؤمنة تلتقط من بين الناس التقاط الحبّ الجيّد من الرديء، وتقدّم إلى المشانق والمطامير.

والهدف من كلّ ذلك إخلاء الساحة ممن يُرجى للعمل الصالح لمستقبل الأمّة.

وسعى هؤلاء المتأسلمون، للعَبَث بالتراث وتزييفه وتفنيده والتشكيك فيه

وفي تاريخه، بأكثر مما عمل العلمانيّون في السابق، والمستشرقون في الأسبق!!!

ومن أمثلة هذه الفئة:

المطاوعة المتدكترون[١] في جامعات السعودية، وأدعياء المرجعية والبحث الخارج في بلاد الهجرة والغربة في الشرق والغرب.

وفيهم المتسلّطون المتسلّقون على رقاب الناس باسم القضاء الشرعي في بعض البلاد العربية، كلبنان[٢].

ومع علمنا اليقين بأن الله لهؤلاء بالمرصاد، كما أثبتت الأحداث المتوالية منذ عهد الرسالة الأزهر، وإلى يومنا هذا، الذي نجد فيه انكشاف الأقنعة، الواحد تلو الآخر، عن الوجوه البشعة، وانكشاف الزيف في الدعاوى الباطلة، وأنهم مندحرون أمام الواقعيّة الإسلاميّة المتأصلة «لأنّ من صارعَ الحقَّ صرعه الحقّ».

فمع هذا، قد رأينا من واجبنا الدينيّ والعلميّ أن نحذّر من هذا التسلّل المدبَّر، وهذا الأسلوب الخطر، وهذا النفاق الماكر، ولنعلن لعلماء الإسلام كافّة:

ونَبُثُّكُمْ عَبَثَ الهوىٰ بتُراثِكم — من كلِّ مُلْقٍ للهَوىٰ بِقيادِ

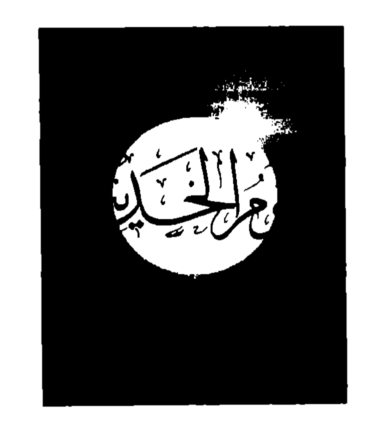
التحرير

---

(١) هكذا أطلق عليهم هذا الاسم، الاستاذ اللغوي الشهير «حمد الجاسر».

(٢) منهم القاضي اللبناني إبراهيم فوزي صاحب كتاب «تدوين السنة» المطبوع، والذي تمشدق به العلمانية في مجلة «الناقد» اللندنية، وقد ردّ عليه السيد الجلالي في مقال «تدوين السنة؟ أو تزييف الشريعة؟» وهو مطبوع.

دراسات وبحوث



مشيخة العياشي

ـ رحمه الله ـ

إعداد: مؤسسة البعثة، قسم الدراسات الإسلامية





الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة والسلام على أشرف مبعوث للعالمين، نبينا محمد الأمين وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد:

لا ريب أنّ البحث في حياة أصحاب المدونات الحديثية والكشف عن منزلتهم العلمية يعدّ من الركائز الأساسية لمعرفة تاريخ تدوين الحديث، والاطمئنان إلى وثاقة الرجال الذين تصدّوا إلىٰ هذه المسألة التي تعتبر على قدرٍ كبير من الأهمية والخطورة؛ لأنّها تتعلق بثاني أثافي الشريعة السمحة بعد كتاب الله.

وهذا البحث تناول واحداً من أفذاذ الطائفة الحقة وشخصياتها اللامعة في عالم الحديث والرجال، وهو الشيخ الجليل محمد بن مسعود العياشي، وتصدّىٰ لبيان منزلته العلمية وعطائه الفكري الزاخر، الذي يتمثل في نحو مئتي مصنف تنبئ عن تضلّعه في الفقه والتفسير وعلم الحديث والدراية والتاريخ والعقائد والطب

والنجوم وغيرها.

وتضمنت هذه الدراسة تسليط الضوء على الأثر الوحيد الباقي من تصانيفه، وهو كتاب التفسير، الذي يعدّ إحدى الموسوعات الحديثية المتقدمة في التفسير بالمأثور من حديث النبي الأكرم ﷺ وعترته المعصومين عليهم السلام حيث ضمّ بين دفتيه ٢٧٢٢ حديثاً في التفسير من مقدمات التفسير إلى آخر سورة الكهف، مع بيان أُسس المحاولة الجادّة لتكميل النقص الذي يعتري نسخه المتأخرة من حيث المتن والاسناد.

فمن حيث المتن تمّ استدراك ١١٦ حديثاً موزّعة على ٤٩ سورة، من سورة مريم إلى آخر التفسير، ومن حيث الاسناد تكفّل هذا البحث استقصاء أسانيد العياشي وطرقه إلى الرواة والأصحاب والمشايخ العظام باعتماد مصادر الحديث والرجال المعتبرة، فكان عملاً مبتكراً حصيلته ٣٣٣ إسناداً، تغطي مساحة واسعة من مرويات التفسير، وقد اصطلحنا على هذه الأسانيد اسم (مشيخة العياشي) وهي خطوة واسعة على طريق ازدياد الثقة بهذا الكتاب وجلالة مؤلفه، ومعين ثرّ للمحدثين والمحققين والمتتبعين لطرق الحديث والاسناد، فهذا أولاً التعريف بالشيخ الجليل محمد بن مسعود العياشي.

الاسم والنسب والألقاب[1]

هو أبوالنَّضْر محمد بن مسعود بن محمد بن عَيّاش السّلمي السَّمرقندي، المعروف بالعياشي نسبةً إلى جدّه عيّاش[2].

والسُّلمي: نسبةً إلى سُليم بن منصور، وهي قبيلة عظيمة من قيس عيلان، من العدنانية[3]، والظاهر كونه منسوباً إلى سُلْمى وهم بطن من دارم، من تميم، من العدنانية[4]، بدليل نسبته إلى تميم أيضاً على ماسيأتي.

---

(١) وضعت هذه الدراسة مقدمة لكتاب التفسير للعياشي، بتحقيق قسم الدراسات الاسلامية ـ مؤسسة البعثة، والذي فرغ منه في ربيع الثاني من سنة ١٤١٩هـ، ولا يزال قيد الطبع، وبالنظر لأهمية الدراسة وإبداع الباحثين في استخراج مشيخة العياشي وترتيبها، لذا آثرنا نشرها على صفحات هذه المجلة تعميماً للفائدة. التحرير

(٢) رجال النجاشي ٩٤٤/٣٥٠، ولمزيد الاطّلاع راجع ترجمته في الأعلام للزركلي ٧: ٩٥، أعيان الشيعة ١٠: ٧٥٦، بحار الأنوار ١: ٢٦، تاريخ الأدب العربي /بروكلمان ـ القسم الثاني: ٤٠٢، تاريخ التراث العربي /سزگين ١: ٩٨، تنقيح المقال ٣: ١٨٣، جامع الرواة ٢: ١٩٢، خاتمة المستدرك ٢٣: ٢٠١ و٢٤: ٣٠٣، خاتمة وسائل الشيعة ٣٠: ٤٨٥، الخلاصة: ٣٧/١٤٥، الذريعة ٤: ٢٩٥، رجال ابن داود: ١٨٤، رجال الطوسي: ٣٢/٤٩٧، رجال النجاشي: ٩٤٤/٣٥٠، روضات الجنات ٦: ١٢٩، ريحانة الأدب ٦: ٢٢٠، سفينة البحار ٢: ٣٠١، فهرست ابن النديم: ٢٧٤، فهرست الشيخ: ٥٩٣/١٣٦، الفوائد الرضوية: ٦٤٢، قاموس الرجال ٨: ٣٧٥، الكنى والألقاب ٢: ٤٩٠، مجالس المؤمنين ١: ٤٣٧، مجمع الرجال ٦: ٤١، معالم العلماء: ٩٩، معجم رجال الحديث ١٧: ٢٢٤، معجم المؤلفين ١٢: ٢، معجم المفسرين /عادل نويهض ٢: ٦٣٦، منتهى المقال ٦: ١٩٥، نوابغ الرواة: ٣٠٥، هدية الأحباب: ٢٠٤، هدية العارفين ٢: ٣٢.

(٣) الأنساب ٣: ٢٧٨، معجم قبائل العرب ٢: ٥٤٣.

(٤) معجم قبائل العرب ٢: ٥٣٨، جمهرة أنساب العرب: ٢٢٩.

والسَّمَرقندي: نسبة إلى سَمَرقند[١]، ومن بني دارم الذي سكنوا هذه المنطقة سورة بن أبجر ـ وقيل: ابن الحرّ ـ وكان أميراً على سمرقند، وأحد رؤساء تميم، قُتِل سنة ١١٢ هـ[٢]، وهو يدلّ على أن بني تميم قد توطّنوا في سمرقند، بل وأصبحوا من أُمرائها، وهو يساعد على صحة نسبة العياشي إلى قبيلة تميم.

وتردد محمد بن إسحاق النديم في نسبته، قال: من أهل سمرقند، وقيل: إنه من بني تميم[٣]، وتابعه الشيخ الطوسي[٤] وابن شهر آشوب[٥] على ذلك.

قال الشيخ التستري: قول الشيخ في الفهرست (من أهل سمرقند، وقيل: من بني تميم) لاتصلح المقابلة، إلّا إذا كان المراد عجمي سمرقندي، أو عربي تميمي، والنجاشي جعله عربياً سلمياً، والظاهر أصحيّة قول النجاشي، حيث إن الشيخ في الفهرست استند إلى ابن النديم الذي قد عرفت في المقدمة كثرة أوهامه[٦].

وفي الروضات: العراقي الكوفي[٧]، ومثله في ريحانة الأدب[٨]، ووردت النسبة الأُولى في هدية العارفين[٩]. ولعل هذه النسبة لحقته خلال أسفاره إلى الكوفة وبغداد[١٠]، وقد نصّ النجاشي على سماعه من شيوخ الكوفيين

---

(١) قال ياقوت: يقال لها بالعربية سُمْران، بلد معروف مشهور، قيل: إنه من أبنية ذي القرنين بماوراء النهر، معجم البلدان ٣: ٢٧٩.

(٢) تاريخ الطبري ٧: ٧٦ ـ ٨٠ حوادث سنة ١١٢ هـ، جمهرة النسب للكلبي ٢٠٩، جمهرة أنساب العرب: ٢٢٩، الاعلام للزركلي ٣: ١٤٥.

(٣) الفهرست: ٢٧٤.

(٤) الفهرست: ٥٩٣/١٣٦.

(٥) معالم العلماء: ٩٩.

(٦) قاموس الرجال ٨: ٣٧٧.

(٧) روضات الجنات ٦: ١٢٩.

(٨) ريحانة الأدب ٤: ٢٢٠.

(٩) هدية العارفين ٢: ٣٢.

(١٠) راجع رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

والبغداديين والقميين(١).

عصره وطبقته

لم تذكر مصادر ترجمة العياشي شيئاً عن تاريخ ولادته أو وفاته ولامجمل تواريخه، لكن بعض المتأخرين حدّد تاريخ وفاته بنحو سنة ٣٢٠هـ(٢)، وهو تاريخ مقارب مع أنه مبني على الحدس والتخمين.

ويمكن القول من خلال قرينة طبقته والعلماء المعاصرين له أنه من أعلام الغيبة الصغرىٰ (٢٦٠ ـ ٣٢٩) أي إنه عاش في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وأدرك أوائل القرن الرابع(٣). لكن ولادته كانت قبل سنة ٢٦٠هـ، فقد روى عن الفضل بن شاذان، على ما سيأتي في مشايخه، والفضل توفّي سنة ٢٦٠هـ.

وقال الشيخ آقا بزرك: هو من طبقة ثقة الاسلام الكليني(٤)، وتوفي الشيخ الكليني سنة ٣٢٨هـ، وقيل: ٣٢٩هـ.

ويبدو من بعض التواريخ أن العياشي كان بعد سنة ٢٦٠هـ قد رحل إلى حواضر الاسلام في طلب العلم، فقد لقي علي بن الحسن بن علي بن فضال، المولود نحو سنة ٢٠٦هـ وروى عنه، ولم يلقَ أخاه أحمد بن الحسن المتوفى سنة ٢٦٠هـ(٥) ولم يرو عنه.

وعاصر الشيخ العياشي المعمّرين من أصحاب أبي الحسن علي بن موسى الرضا عليه السلام، فقد روى عن علي بن علي الخزاعي (١٧٢ ـ ٢٨٣هـ) أخي دعبل

---

(١) رجال النجاشي: ٣٥٠.

(٢) هدية العارفين ٢: ٣٢، معجم المفسرين/عادل نويهض ٢: ٦٣٦، تاريخ التراث العربي ـ سزگين ١: ٩٩، أعلام الزركلي ٧: ٩٥.

(٣) راجع ريحانة الأدب ٤: ٢٢١.

(٤) الذريعة ٤: ٢٩٥.

(٥) نوابغ الرواة: ٣٠٦.

الخزاعي الشاعر.

وروى عن أصحاب الإمام الجواد عليه السلام (١٩٥ ـ ٢٢٠ هـ) ومنهم إسحاق بن محمد البصري، ومحمد بن أبي نصر.

وروى عن أصحاب أبي الحسن الهادي عليه السلام (٢١٢ ـ ٢٥٤هـ) وأصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام (٢٣٢ ـ ٢٦٠ هـ) ومنهم إبراهيم بن محمد بن فارس النيسابوري، والحسين بن إشكيب، وعبدالله بن حمدويه البيهقي، وعلي بن جعفر ابن العباس الخزاعي، والفضل بن شاذان، ومحمد بن أحمد بن حماد المَرْوزي ومحمد ابن أحمد بن نعيم، ومحمد بن يزداد الرازي وغيرهم. وروى عن محمد بن شاذان بن نعيم وهو من وكلاء القائم عليه السلام الذين رأوه ووقفوا على معجزته[١].

توثيقه

ترجم للشيخ محمد بن مسعود العياشي أعلام الطائفة وأهل العلم الذين جاءوا بعده، متسالمين على أنه ثقة عين صدوق، ومن مشايخ الرواية، وأحد أساطين العلم في الطائفة المحقّة، وأطرى علماء الرجال على جلالة قدره وعلوّ منزلته وسعة فضله وغزارة علمه.

قال النجاشي: ثقة، صدوق، عين من عيون هذه الطائفة، وكان يروي عن الضعفاء كثيراً، وكان في أول أمره عاميّ المذهب، وسمع حديث العامة، فأكثر منه، ثم تبصّر وعاد إلينا، وكان حديث السنّ[٢].

وقال الشيخ الطوسي: أكثر أهل المشرق علماً وفضلاً وأدباً وفهماً ونبلاً في زمانه[٣].

(١) راجع قائمة مشايخ العياشي في هذه الدراسة للاطلاع على مصادر روايته عن الأصحاب المذكورين.

(٢) رجال النجاشي: ٣٥٠.

(٣) الرجال: ٤٩٧.

وقال أيضاً: جليل القدر، واسع الأخبار، بصير بالروايات مطّلع عليها[١].

وقال العلامة: جليل القدر، واسع الأخبار، بصير بالرواية، مضطلع بها[٢].

وقال محمد بن إسحاق النديم: من فقهاء الشيعة الإمامية، أوحد دهره وزمانه في غزارة العلم[٣].

مدرسته العلمية

وجعل العياشي من داره مدرسة علمية تضمّ رجال العلم والثقافة وطلاب الفضيلة، وفي هذا السبيل أنفق كبير المدرسة محمد بن مسعود العياشي سائر ما كان عنده من مال ورثه من أبيه، وكان (رحمه الله) ذا جدّ بليغ في تجديد ما اندرس من رسوم العلم ورفع ما عفي من قواعده.

قال النجاشي: قال أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله: سمعت القاضي أبا الحسن علي بن محمد قال لنا أبو جعفر الزاهد: أنفق أبو النَّضر على العلم والحديث تَرِكة أبيه سائرها، وكانت ثلاثمائة ألف دينار، وكانت داره كالمسجد بين ناسخٍ أو مقابل أو قارئٍ أو معلّقٍ مملوءةً من الناس[٤].

وقال أيضاً في ترجمة أبي عمرو الكشي: صحب العياشي، وأخذ عنه، وتخرج عليه في داره التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل العلم[٥].

وقال الشيخ الطوسي: وكان له مجلس للخاص ومجلس للعام (رحمه الله)[٦].

---

(١) الفهرست: ٥٩٣/١٣٦.

(٢) الخلاصة: ٣٧/١٤٥.

(٣) الفهرست: ٢٧٥.

(٤) رجال النجاشي: ٣٥١.

(٥) رجال النجاشي: ٣٧٢.

(٦) رجال الطوسي: ٤٩٧.

وقال ابن داود: كانت داره كالمدرسة للمشتغلين[١].

علومه ومعارفه

كان العياشي ﵀ عالماً مشاركاً في عدّة علوم[٢]، فله تصنيف في الفقه والتفسير والحديث والسيرة والتاريخ والعقائد والطب والنجوم وغيرها من العلوم، كما هو بيّن من خلال قائمة تصانيفه، ولنأخذ من ذلك نماذج.

ففي مجال النجوم عدّه ابن طاوس من علماء النجوم من الأصحاب، وقال: ومن العارفين بالنجوم من الشيعة والمصنفين فيها الشيخ المعظّم عند كافّتهم، والمتّفق على عدالته وجلالته عند خاصّتهم وعامّتهم محمد بن مسعود بن محمد بن عياش، وقد أثنىٰ عليه محمد بن إسحاق النديم، وشيخنا أبو جعفر الطوسي، وأحمد ابن العباس النجاشي، وبالغوا في الثناء عليه (رضوان الله عليهم وعليه) وذكروا له كتاباً في النجوم[٣].

وهو أيضاً من المصنفين في الرجال بتصريح النجاشي والشيخ في الفهرست بكتابه (معرفة الناقلين)، ويروي عنه كثيراً أبو عمرو محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي[٤]، سيما في مجال التوثيقات والتجريحات الرجالية[٥]، واعتمد النجاشي على روايته في بيان أحوال الرجال، كما في ترجمة الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني[٦] وترجمة

(١) رجال ابن داود: ١٨٤.

(٢) راجع معجم المؤلفين ١٢:٢٠.

(٣) فرج المهموم: ١٢٤.

(٤) نوابغ الرواة: ٣٠٦.

(٥) راجع رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠ ففيه يسأل أبو عمرو الكشي من ابن مسعود عن أحوال تسعة رجال، فيجيب بدقّة تنبىء عن مقدرة فائقة في هذا العلم.

(٦) رجال النجاشي: ٣٦.

أيوب بن نوح[1]، واعتمد روايته وأقواله العلّامة وابن داود أيضاً في موارد كثيرة تضيق بذكرها هذه الدراسة.

وفي مجال التفسير، فقد ترجم له الاستاذ عادل نويهض في معجم المفسّرين، وعدّ له كتابين في التفسير، وقال: فقيه إمامي، من كبارهم، مشارك في عدة علوم، من أهل سمرقند، اشتهرت كتبه في نواحي خراسان اشتهاراً عظيماً، وهي تزيد على مائتي كتاب، منها (تفسير القرآن) ويعرف بتفسير العياشي، موجود نصفه الأول و (فضائل القرآن)[2].

وترجم له بروكلمان عند ذكره المفسرين قائلاً: كان شيخاً للكشي، أي حوالي ٣٠٠هـ/ ٩٢٣م، وكان إماماً لطائفة الإمامية في خراسان.

ثمّ قال: لم يصل إلينا من كتاباته الكثيرة إلّا كتابه في التفسير الذي نقّحه إبراهيم ابن علي القمي[3]. وهذا غير صحيح من جهتين:

الأولى: أن كتاب التفسير للعياشي غير كتاب التفسير للقمي، كما أن القمي لم ينقّح كتاب العياشي، بل إنّه يعدّ في طبقة مشايخ العياشي، فليت بروكلمان ذكر المصدر الذي اعتمده ليؤيّد مدّعاه.

والثانية: إن اسم القمّي صاحب التفسير علي بن إبراهيم القمّي، وليس إبراهيم ابن علي القمّي، كما لم يذكر أحد أن تفسير العياشي نقّحه رجل اسمه إبراهيم بن علي القمّي أو علي بن إبراهيم غير بروكلمان، وهذا من جملة أوهامه الكثيرة حول رجال الإمامية وكتبهم.

رحلته

لم تكن همّة الشيخ العياشي مقصورة على الأخذ من مشايخ بلده سمرقند

---

(١) رجال النجاشي: ١٠٢.

(٢) معجم المفسرين ٢: ٦٣٦.

(٣) تاريخ الأدب العربي ـ القسم الثاني ص ٤٠٢.

وضواحيها فحسب، بل تعالت همّته حتى تحمّل وعثاء السفر طلباً للعلم، فغادر بيئته وطاف البلاد ورحل إلى الأمصار، وتتابعت أسفاره في أُمهات الحواضر العلمية آنذاك، واجتمع في تلك الرحلات مع مشيخة العلم والحديث ممن كانت تُشدّ إليهم الرحال لتحمّل الرواية والعلم، كما قام بنسخ الكتب، كما هو واضح من بعض مرويّاته.

قال النجاشي: سمع أصحاب علي بن الحسن بن فضال وعبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي وجماعة من شيوخ الكوفيين والبغداديين والقمّيين[١].

وقال العياشي في ترجمة علي بن الحسن بن علي بن فضال: ما رأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة.

وقال في ترجمة أبي يعقوب إسحاق بن محمد البصري: كان غالياً وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه، وسألته كتاباً أنسخه، فأخرج إليّ من أحاديث المفضل بن عمر في التفويض، فلم أرغَب فيه، فأخرج إليّ أحاديث منتسخة من الثقات[٢].

وواضح من خلال ذلك أنه ﷺ رحل في طلب العلم إلى خراسان ونواحيها، ثمّ إلى قم وبغداد والكوفة.

طرق المشايخ إليه

١ ـ طريق الشيخ الصدوق إلى محمّد بن مسعود العياشي:

عن المظفر بن جعفر بن مظفر العلوي العمري رضي الله عنه، عن جعفر بن محمّد بن مسعود، عن أبيه أبي النّضر محمّد بن مسعود العياشي ﷺ[٣].

قال الشيخ في من لم يَرْوِ عنهم عليهم السلام: المظفر بن جعفر بن محمد بن عبدالله بن

---

(١) رجال النجاشي: ٣٥١.

(٢) رجال الكشي ٥٣٠.

(٣) مشيخة الفقيه ٤: ٩٢.

محمد بن عمر بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، روىٰ عنه التّلعكبري إجازة كتب العيّاشي محمد بن مسعود بن محمد بن عيّاش السّلَمي ، عن ابنه جعفر بن محمد ، عن أبيه أبي النّضر ، يكنّىٰ أبا طالب[١].

قال الشيخ النوري الطبرسي : وبـينه وبـين مـا في المشـيخة مخـالفة في والد جعفر ، ... فالظاهر وقوع التحريف في كلام الصدوق ، والصحيح المظفّر بن جعفر ابن محمّد[٢].

ولكن في الامالي للشيخ المفيد : أخبرني الشريف أبو عبدالله محمّد بن الحسين الجواني ، قال : أخبرني أبو طالب المظفّر بن جعفر بن المظفّر العلوي العمري ، عن جعفر بن محمّد بن مسعود[٣] ... إلى آخره .

وكيف كان فهو من مشايخ الصـدوق والشـيخ العـديم النـظير التـلعكبري ، وبتوسطه يرويان كتب العياشي ويعتمدان عليه ، والشريف أبو عبدالله محمّد شيخ المفيد .

أو نُقول كتب العياشي الجليل المعروف ما كانت تحتاج في صحة انتسابها إليه إلى الواسطة ، فهو شيخ إجازة للرواية ، فلا يضرّ الجهل بحاله كما عليه جماعة .

مع أنّ الراوي عن العياشي غير مـنحصر في ابـنه ، والراوي عـن ابـنه غـير منحصر في العلوي العمري ، ففي النجاشي بعد ذكر كتبه : أخبرني أبو عبدالله بـن شاذان القزويني ، قال : أخبرنا حيدر بن محمّد السمرقندي ، قال : حدّثني محمّد بن مسعود[٤].

وفي الفهرست ـ بعد ذكر كتبه : أخبرنا جماعة ، عن أبي المفضّل ، عن جعفر بن

---

(١) رجال الشيخ : ٥٨/٥٠٠.

(٢) اعتمد الشيخ النوري في التصحيح على عمدة الطالب : ٣٦٥.

(٣) أمالي المفيد : ٦/٧٢.

(٤) رجال النجاشي : ٩٤٤/٣٥٣.

محمّد بن مسعود العياشي بجميع كتبه ورواياته[١].

وفي من لم يرو عنهم عليهم السلام: جعفر بن محمّد بن مسعود العياشي، فاضل روى عن أبيه جميع كتب أبيه، روى عنه أبو المفضل الشيباني[٢].

ثم إنّهم صرّحوا أنّ الكشي من غلمان العياشي، وأخذ عنه العلم[٣].

وفي النجاشي في ترجمته: أخبرنا أحمد بن [علي] بن نوح وغيره، عن جعفر ابن محمّد، عنه[٤].

وفي الفهرست: أخبرنا جماعة، عن أبي محمّد هارون بن موسى، عن محمّد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي[٥].

فانقدح من جميع ذلك استفاضة الطرق إلى كتبه وصحّة بعضها، وأمّا العياشي فهو من عيون هذه الطائفة، ورئيسها وكبيرها، جليل القدر، عظيم الشأن، واسع الرواية، وَنَقّادُهَا، وَنَقّادُ الرجال[٦].

٢ ـ **طريق الشيخ النجاشي**: أخبرنا أبو عبدالله بن شاذان القزويني، قال: أخبرنا حيدر بن محمد السمرقندي، قال: حدّثنا محمد بن مسعود[٧].

وفي ترجمة عبدالله بن أبي عبدالله محمّد بن خالد بن عمر الطيالسي، وهو من شيوخ العياشي:

أخبرنا الحسين بن عبيدالله، عن جعفر بن محمّد، قال: حدثنا جعفر بن محمّد

---

(١) فهرست الشيخ: ١٤/١٣٩.

(٢) رجال الشيخ: ١٠/٤٥٩.

(٣) رجال الشيخ: ٣٨/٤٩٧.

(٤) رجال النجاشي: ١٠١٨/٣٧٢.

(٥) فهرست الشيخ: ٦٠٤/١٤١.

(٦) خاتمة مستدرك الوسائل ٢٣: ٢٠٢ ـ ٢٠٤.

(٧) رجال النجاشي: ٣٥٣.

ابن مسعود، عن أبيه، عن عبدالله[١].

٣ ـ **طريق الشيخ المفيد**: أخبرني الشريف أبو عبدالله محمّد بن الحسن الجواني، قال: أخبرني أبو طالب المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي العمري، عن جعفر بن محمّد بن مسعود، عن أبيه[٢].

وفي موضع آخر: أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمّد ﷺ، قال: حدثني جعفر ابن محمّد بن مسعود، عن أبيه أبي النضر العياشي[٣].

٤ ـ **طريق الشيخ الطوسي**: جماعة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن جعفر ابن محمّد بن مسعود العياشي، عن أبيه[٤].

وفي الأمالي: أخبرنا محمّد بن محمّد، قال: أخبرني أبوالقاسم جعفر بن محمّد، قال: حدّثني جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه أبي النّضر العياشي[٥].

مشايخه

روى العياشي عن جملة من الأعلام المعروفين في زمانه، وتلمّذ لهم في سمرقند وكشّ وخراسان وقم وبغداد والكوفة.

قال النجاشي: سمع أصحاب علي بن الحسن بن فضال وعبدالله بن محمّد بن خالد الطيالسي وجماعة من شيوخ الكوفيين والبغداديين والقميين[٦].

ولابدّ من التنبيه على أنّ قول النجاشي (سمع أصحاب علي بن الحسن بن فضال) الظاهر وقع فيه تصحيف، ذلك لأن محمّد بن مسعود العياشي أدرك علي بن

(١) رجال النجاشي: ٢١٩.

(٢) الأمالي: ٣/٢٩، ٦/٧٢.

(٣) الأمالي: ١١/٣٢٧.

(٤) الفهرست: ١٣٩.

(٥) أمالي الطوسي: ١٤٤/٩٤.

(٦) رجال النجاشي: ٣٥٠.

الحسن بن فضال وروى عنه، وقد بلغت مرويّاته عنه في رجال الكشي (٧١)، مورداً[١].

كما أنّ النجاشي في ترجمة الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، قال: قال محمّد بن مسعود: سألت علي بن الحسن بن فضال عن الحسن بن علي بن أبي حمزة البطائني، فطعن عليه... الخ[٢]. ممّا يدل على أنه يروي عنه مباشرة.

وروى الكشي، عن محمّد بن مسعود، قوله: مارأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولاأفضل من علي بن الحسن بالكوفة[٣].

وكل ما تقدّم يدلّ على أن علي بن الحسن بن فضال من شيوخ العياشي، وقد سمع منه مباشرة، ولم يسمع أصحابه وحسب.

قال الشيخ آقا بزرك موجّهاً قول النجاشي دالاً على موطن التصحيف: وفي عبارة نسخ النجاشي في ترجمة العياشي تصحيف، فانّ العبارة هكذا: سمع أصحاب علي بن الحسن بن فضال، وصريحه أنه يروي عن علي بن الحسن بواسطة أصحابه، مع أنّه خلاف رواياته الموجودة عنه، وتصريحه بأنه أفقه من رآه، والتصحيف وقع في التأخير والتقديم، والصحيح: سمع أصحاب الحسن بن علي بن فضال، يعني وَلَدَهُ عليّاً وغيره ممن أدركه وصحبه، فسمع العياشي عنهم[٤].

وقد تقدم أنّ الشيخ النجاشي قال في ترجمة محمد بن مسعود العياشي: وكان يروي عن الضعفاء كثيراً[٥]. ومن بين شيوخه الذين وفّقنا لجمعهم والذين يتجاوزون الستّين تجد من الضعفاء أحمد بن علي بن كلثوم، وإسحاق بن محمد

(١) فهرست رجال الكشي: ٢٧١.

(٢) رجال النجاشي: ٣٦.

(٣) رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

(٤) نوابغ الرواة: ٣٠٦.

(٥) رجال النجاشي: ٣٥٠.

البصري، وجعفر بن معروف، ونصر بن الصباح، وبالمقابل تجد منهم الثقات الذين نصّ الشيخ النجاشي على توثيقهم كالحسين بن إشكيب وجعفر بن أحمد بن أيوب، أو نصّ غيره على توثيقهم كالشيخ الطوسي والعلامة وابن داود، وهم الفضل بن شاذان، وعبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي، وعلي بن الحسن بن فضال، ومحمد بن نصير وغيرهم.

وتجد العياشي أحياناً يتحرّج في الأخذ عن البعض، وذلك لعلمه ودرايته بمنازل الرجال، فهو تلميذ علي بن الحسن بن علي بن فضال وعبدالله بن محمّد بن خالد الطيالسي في علم الرجال، بل وتخرّج عليه من أصحاب هذا الفن أبو عمرو الكشي الذي أكثر الرواية عنه في النقد والتجريح والتوثيق.

ومن شواهد تحرّجه في الأخذ عن بعض الضعفاء مع دقّة تمييزه الرجال، قال أبو عمرو الكشي: سألت أبا النضر محمد بن مسعود عن أبي يعقوب إسحاق بن محمد البصري، فقال: فأمّا أبو يعقوب فانه كان غالياً، وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه، وسألته كتاباً أنسخه، فأخرج إليّ من أحاديث المفضّل بن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه، فأخرج إليّ أحاديث منتسخة من الثقات، ... إلى أن قال: وهو أحفظ من لقيته[1].

وفيما يلي قائمة بأسماء المشايخ الذين روى عنهم، وقد جمعناها من خلال تتبّع كتب الرجال وطرق الروايات في كتب الحديث، ورتّبناها وفق تسلسل حروف الهجاء.

١ ـ **آدم بن محمد البلخي**: روىٰ عنه العيّاشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق[2].

---

(١) رجال الكشي: ٥٣٠ ـ ٥٣١.

(٢) كمال الدين: ٢/٤٠٧، ٥/٤٣٦، ١١/٤٤١و ١٢، ١/٤٨٢.

٢ ـ **إبراهيم بن علي**: روى عنه محمد بن مسعود العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق[١].

٣ ـ **إبراهيم بن محمدبن فارس النيسابوري**: عدّه الشيخ من أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام، وفي الكشي نقلاً عن العياشي أنّه قال فيه: فهو في نفسه لابأس به، ولكن بعض من يروي عنه.

روى عنه العياشي[٢]، وورد في إسناد الكشي رواية محمد بن مسعود العياشي عنه[٣].

٤ ـ **أحمد بن عبدالله[٤] العلوي**: روى عنه محمد بن مسعود العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الصدوق والكشي[٥].

٥ ـ **أحمد بن علي بن كلثوم**: من أهل سرخس، متهم بالغلو[٦]، روىٰ عنه العياشي، كما ورد فيإسناد الشيخ الصدوق وعلي بن محمد الخزاز القمي[٧].

٦ ـ **أحمد بن منصور الخزاعي**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق والكشي[٨].

٧ ـ **ابن أزداد بن المغيرة**: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٩].

---

(١) معاني الأخبار: ٨/٣٣٩.

(٢) الجامع في الرجال ١: ٦٥.

(٣) رجال الكشي: ٥٥/٢٩، ٣٥٢/٢٠٠.

(٤) في علل الشرايع: عبيدالله.

(٥) عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥/٧٦، علل الشرايع: ١/٥٠، رجال الكشي: ٧٣/٣٦، ٧٤

(٦) رجال الشيخ: ٤/٤٣٨.

(٧) كمال الدين: ٤٥/٣٥٠، ٥/٤٠٨، ٧، كفاية الأثر: ٢٩١.

(٨) معاني الأخبار: ٥/٢٨، رجال الكشي: ٢٨/١٢، ٨١/٣٩، ٢٨٩/١٧١، ٣٥١/١٩٩، ٦٩٢/٣٧١.

(٩) رجال الكشي: ٣٨٧/٢١٦.

٨ ـ إسحاق بن محمد البصري، أبو يعقوب: يُرمىٰ بالغلو، من أصحاب الجواد عليه السلام[(١)].

وفي (رجال الكشي)، قال أبو عمرو: إنه سأل أبا النضر محمد بن مسعود عن جماعة، فقال: أما أبو يعقوب إسحاق بن محمد البصري، فانه كان غالياً، وصرت إليه إلى بغداد لأكتب عنه، وسألته كتاباً أنسخه، فأخرج إليّ من أحاديث المفضل ابن عمر في التفويض، فلم أرغب فيه، فأخرج إليَّ أحاديث منتسخة من الثقات[(٢)]... إلى آخر قوله، وقد تقدّم.

ورویٰ عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الحاكم الحسكاني والشيخ الصدوق والكشي[(٣)].

٩ ـ جبريل بن أحمد الفاريابي: أبو محمد، كان مقيماً بكش، كثير الرواية عن العلماء بالعراق وقم وخراسان[(٤)].

وفي (لسان الميزان): أبو محمد الكشي، قال أبو عمرو الكشي: حدّثنا عنه محمد بن مسعود وغيره، وكان مقيماً بكش، له حلقة، كثير الرواية، وكان فاضلاً متحرّياً كثير الأفضال علىٰ الطلبة.

وقال ابن النجاشي: ما ذاكرته بشيء إلّا مرّ فيه كأنما يقرأه من كتاب، وما رأيت أحفظ منه، وقال لي: ما سمعت شيئاً فنسيته، ذكراه في رجال الشيعة[(٥)].

ووقعت رواية العياشي عنه في أسانيد الشيخ الصدوق والكشي وعلي بن

---

(١) الخلاصة: ٣/٢٠٠.

(٢) رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

(٣) شواهد التنزيل ٢: ١٠٧٤/٣١٧، رجال الكشي: ٣٢٩/١٨٦، ٣٣٠/١٨٧، ٣٣١/١٨٨، معاني الأخبار: ٣/١١١.

(٤) رجال الشيخ: ٩/٤٥٨.

(٥) لسان الميزان ٢: ٩٤.

محمد الخزاز القمي[١].

١٠ ـ جعفر بن أحمد: روى عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والكشي والسيد ابن طاوُوس[٢]، ويحتمل اتحاده مع الذي بعده.

١١ ـ جعفر بن أحمد بن أيوب السمرقندي: أبو سعيد، يقال له: ابن العاجز.

قال النجاشي: كان صحيح الحديث والمذهب، روىٰ عنه محمد بن مسعود العياشي. ذكر أحمد بن الحسين ﷺ، أنّ له كتاب الرّد علىٰ من زعم أنّ النبي ﷺ، كان علىٰ دين قومه قبل النبوة.

طريقنا إليه شيخنا أبو عبدالله محمد بن محمد، عن جعفر بن محمد بن قولويه، عن محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي عنه[٣].

١٢ ـ جعفر بن أحمد بن معروف: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد السيد ابن طاوُس[٤]، ويحتمل كونه تصحيف جعفر بن أحمد بن أيوب المتقدم.

١٣ ـ جعفر بن محمد: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الصدوق والحاكم الحسكاني والسيد ابن طاوُس[٥].

١٤ ـ جعفر بن معروف: قال ابن الغضائري ﷺ، جعفر بن معروف، أبو الفضل السمرقندي، يروي عنه العياشي كثيراً، كان في مذهبه ارتفاع، وحديثه يعرف تارة وينكر أُخرىٰ[٦].

---

(١) كمال الدين: ٥/٤٨٠، علل الشرايع: ٤/١٤٧، رجال الكشي: ٢٢٨/١٤٤، ٢٥٧/١٥٦، ٢٦١/١٥٧، ٢٣٦/١٤٨...، كفاية الأثر: ٢٢٤.

(٢) التهذيب ٢: ١٤١٩/٣٤٣ و١٤٤١/٣٤٨، فلاح السائل: ١٦٢، رجال الكشي: ٥٩/٣١، ١٨٢/١١٤، كمال الدين: ٥٥/٣٥٨.

(٣) رجال النجاشي: ١٢١.

(٤) فلاح السائل: ٢٨٦.

(٥) فلاح السائل: ٢٣٣، كمال الدين: ١/٦٤٤، شواهد التنزيل ٢: ١٠٨٤/٣٢٧.

(٦) الخلاصة: ٤/٢١٠.

١٥ ـ **الحسين بن إشكيب**: قال النجاشي: شيخ لنا خراساني ثقة مقدّم، ذكره أبو عمرو في كتابه الرجال في أصحاب أبي الحسن صاحب العسكر عليه السلام، روىٰ عنه العياشيّ وأكثر، واعتمد حديثه، ثقة ثقة ثبت(١).

١٦ ـ **الحسين بن عبيدالله**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي(٢).

١٧ ـ **حمدان بن أحمد، أبو جعفر**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي(٣). وهو محمد بن أحمد بن خاقان، المعروف بحمدان النهدي القلانسي، قال النجاشي: كوفي مضطرب، له كتب(٤).

وفي رجال الكشي، عن محمد بن مسعود العياشي، قال: وأما محمد بن أحمد النهدي، وهو حمدان القلانسي، كوفي ثقة خَيِّرٌ(٥).

١٨ ـ **حمدان بن أحمد القلانسي**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الكشي والحاكم الحسكاني(٦). وهو محمد بن أحمد بن خاقان، المعروف بحمدان، وقد تقدم آنفاً.

١٩ ـ **حمدان بن أحمد الكوفي**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي(٧). وهو محمد بن أحمد بن خاقان، المعروف بحمدان، وقد تقدم آنفاً.

٢٠ ـ **حمدان بن أحمد النهدي**: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ

---

(١) رجال النجاشي: ٨٨/٤٤.

(٢) رجال الكشي: ٦٠٨/٣٣٣، ٦٠٩.

(٣) رجال الكشي: ١٢١/٦٧، ٥١٩/٢٩٤.

(٤) رجال النجاشي: ٩١٤/٣٤١.

(٥) رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

(٦) رجال الكشي: ٤٢١/٢٣٢، ٨٣٢/٤٤٣، شواهد التنزيل ١: ٢٠٣/١٤٩.

(٧) رجال الكشي: ٧٤٧/٤٠١.

الكشي[١]، وهو المتقدّم آنفاً.

٢١ ـ حمدان النقاش: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ النجاشي، في ترجمة أيوب بن نوح[٢].

ويحتمل اتحاده مع سابقه، لأنّ عين عبارة النجاشي المنقولة بالاسناد عن محمد ابن مسعود في حمدان النقاش، نقلها الكشي بالاسناد عن محمد بن مسعود في حمدان القلانسي[٣].

٢٢ ـ حمدويه بن نصير: وهو من تلامذة العياشي والرواة عنه، وروى عنه العياشي أيضاً، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والكشي والحاكم الحسكاني[٤].

٢٣ ـ خلف بن حماد: أبو صالح الكشي، روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق[٥]. وفي رجال الشيخ: يكنى أبا صالح، من أهل كش[٦].

٢٤ ـ سليمان بن حفص: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٧].

٢٥ ـ سلمة بن محمد: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الحاكم الحسكاني[٨].

---

(١) رجال الكشي: ١٠٧٤/٥٦٧.

(٢) رجال النجاشي: ٢٥٤/١٠٢.

(٣) رجال الكشي: ١٠٨٣/٥٧٢.

(٤) معاني الأخبار: ٦/٣٣٩، رجال الكشي: ٧٥٣/٤٠٣، التهذيب ٢: ١٤٢٠/٣٤٣و ٢: ٧٥١/١٨٩، شواهد التنزيل ١: ١٤٤/١٠٤.

(٥) كمال الدين: ٥/٦٤٥.

(٦) رجال الشيخ: ١/٤٧٢.

(٧) رجال الكشي: ١١٣٣/٦١٠.

(٨) شواهد التنزيل: ١: ١٧٣/ذيل الحديث ٢٣١.

٢٦ ـ سهل بن بحر: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الحاكم الحسكاني[١].

وفي (رجال الشيخ)، في من لم يرو عنهم عليهم السلام، كان مقيماً بكش[٢].

٢٧ ـ أبو العباس بن عبدالله بن سهل البغدادي الواضحي: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٣].

٢٨ ـ العباس بن المغيرة: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الطوسي[٤].

وفي إسناد الحاكم الحسكاني والشيخ الطوسي في (الاستبصار): أبو العباس ابن المغيرة[٥]، قال السيد الخوئي: وهو الصحيح الموافق لما رواه الشيخ في باب فضل المساجد والصلاة فيها من هذا الجزء من التهذيب (٣): الحديث ٧٦٦[٦].

٢٩ ـ أبو العباس بن المغيرة: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الطوسي، والحاكم الحسكاني[٧]، وتقدمت الاشارة إليه آنفاً.

٣٠ ـ عبدالله بن حمدويه البيهقي: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٨]. وعدّه الشيخ في الرجال من أصحاب الامام العسكري عليه السلام[٩].

٣١ ـ عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في

---

(١) شواهد التنزيل: ٢٤٩/١٩٢.

(٢) رجال الشيخ: ١/٤٧٤.

(٣) رجال الكشي: ١١٠٤/٥٩٠.

(٤) التهذيب ٣: ٤٨٨/٢٠٦.

(٥) شواهد التنزيل: ١: ٤٥٠/٣٢٤، الاستبصار ١: ١٦٤٨/٤٢٧.

(٦) معجم رجال الحديث ٩: ٢٤٣.

(٧) الاستبصار ١: ١٦٤٨/٤٢٧، شواهد التنزيل ١: ٤٥٠/٣٢٤.

(٨) رجال الكشي: ٩٧٩/٥٠٧، ٨٥٠/٤٥١.

(٩) رجال الطوسي: ٥/٤٣٢.

إسناد الشيخ الطوسي والنجاشي والكشي[١].

وفي (الخلاصة): أبو العباس، ويكنىٰ أبوه أبا عبدالله التميمي، رجل من أصحابنا، ثقة، سليم الجنبة.

وروىٰ الكشي عن أبي النضر محمد بن مسعود، قال: ما علمت عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي إلّا ثقة خيراً[٢].

وفي (هداية المحدثين): عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي الثقة، في طبقة رجال العسكري ﷺ، وعنه علي بن محمد بن الزبير، وجعفر بن محمد بن مسعود عن أبيه، عنه[٣].

٣٢ ـ علي بن جعفر بن العباس الخزاعي: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الحاكم الحسكاني[٤].

وفي آخر رجال الكشي، عن محمد بن مسعود، أنه قال: علي بن جعفر بن العباس الخزاعي كان واقفياً[٥]. وعدّه الشيخ في الرجال من أصحاب العسكري ﷺ، وقال: واقفي مروزي[٦].

٣٣ ـ علي بن الحسن: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٧]. ويحتمل اتحاده مع ابن فضال الآتي.

٣٤ ـ علي بن الحسن بن علي بن فضال: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في

---

(١) رجال النجاشي: ٥٧٢/٢١٩، رجال الطوسي: ١١/٤٣٣، رجال الكشي: ١٣٦/٨٠.

(٢) الخلاصة: ٣٥/١١٠، رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

(٣) هداية المحدثين: ٢٠٧.

(٤) شواهد التنزيل ١: ٥٩٥/٤٣٢.

(٥) رجال الكشي: ١١٥١/٦١٦.

(٦) رجال الطوسي: ٢٣/٤٣٤.

(٧) رجال الكشي: ٣٠٥/١٧٧، ٤٢٦/٢٣٥، ١٠٣٥/٥٤٦.

أسانيد الشيخ الصدوق والكشي[١].

وعن أبي عمرو الكشي: أنّه سأل محمد بن مسعود العياشي عن جماعة منهم علي بن الحسن، فقال: ما رأيت فيمن لقيت بالعراق وناحية خراسان أفقه ولا أفضل من علي بن الحسن بالكوفة، وكان أحفظ الناس، ولم يكن كتاب عن الأئمة عليهم السلام من كلّ صنف إلاّ وقد كان عنده، غير أنّه كان فطحياً، يقول بعبد الله بن جعفر، ثمّ بأبي الحسن عليه السلام، وكان من الثقات[٢].

٣٥ ـ علي بن عبدالله: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق[٣].

٣٦ ـ علي بن علي الخزاعي: ويقال له علي بن أبي علي الخزاعي، كما في بعض نسخ الرجال للكشي، وهو أبوالحسن علي بن علي بن رزين بن عثمان الخزاعي، أخو دعبل الشاعر، له كتاب كبير عن الامام الرضا عليه السلام، ولد سنة ١٧٢ هـ وتوفّي سنة ٢٨٣ هـ، فكان عمره ١١١ سنة، وعدّه الشيخ من أصحاب الامام الرضا عليه السلام[٤].

وروىٰ عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الكشي والحاكم الحسكاني[٥].

٣٧ ـ علي بن قيس القومسي: روىٰ عنه العياشي، كما وقع في إسناد الشيخ الكشي[٦].

٣٨ ـ علي بن محمد: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق

---

(١) الخصال: ٦/٥٨٢، معاني الأخبار: ١/١٣٨، رجال الكشي: ١٤/٧، ٧٢/٢٦، ١٣٧/٨١، وغيرها كثير.

(٢) رجال الكشي: ١٠١٤/٥٣٠.

(٣) علل الشرايع: ١/١٢٩.

(٤) معجم رجال الحديث ١٢: ١٠٠.

(٥) رجال الكشي: ١٢٣/٦٨، ٢٠٣/١٢٧و ٢٠٤، شواهد التنزيل ١: ٤٥١/٣٢٤.

(٦) رجال الكشي: ١٣٠/٧٤.

والكشي والحاكم الحسكاني[١]. ويحتمل اتحاده مع الذي بعده.

٣٩ ـ علي بن محمد بن شجاع: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق[٢].

٤٠ ـ علي بن محمد بن عيسىٰ: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٣].

٤١ ـ علي بن محمد بن فيروزان القمي: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٤]، ويحتمل اتحاده مع علي بن محمد بن يزيد الآتي.

وفي رجال الشيخ في من لم يرو عنهم عليهم السلام، قال: كثير الرواية، يكنىٰ أبا الحسن، كان مقيماً بكش[٥].

٤٢ ـ علي بن محمد القمي: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق والكشي[٦]. ويحتمل اتحاده مع علي بن محمد بن يزيد الآتي، أو ابن فيروزان المتقدّم، بقرينة التقييد بالقمي، ورواية محمد بن مسعود عنه، وروايته عن أحمد بن محمد ومحمد بن أحمد وبنان بن محمد، كما في رجال الكشي.

٤٣ ـ علي بن محمد بن يزيد الفيروزاني القمي: روى عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٧]، ويحتمل اتحاده مع علي بن محمد بن فيروزان المتقدم وعلي بن محمد بن يزيد القمي الآتي.

٤٤ ـ علي بن محمد بن يزيد القمي: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في أسانيد

---

(١) كمال الدين: ١٣/٤١٣، رجال الكشي: ٨٠/٣٩، شواهد التنزيل ١: ٧٨٥/١٠٦.

(٢) كمال الدين: ١/٣١٦، ٤٦/٣٥٠.

(٣) رجال الكشي: ٧٦٥/٤٠٧.

(٤) رجال الكشي: ٥/٤، ٣٦٩/٢٠٩.

(٥) رجال الشيخ: ٧/٤٧٨.

(٦) كمال الدين: ١٢/٣٢٩، رجال الكشي: ١١٣/٦٣.

(٧) رجال الكشي: ٤٩٠/٢٧١.

الشيخ الكشي[١]. ويحتمل اتحاده مع سابقه.

٤٥ ـ **الفتح بن محمد**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الحاكم الحسكاني[٢].

٤٦ ـ **الفضل بن شاذان**: أبو محمد النيسابوري، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام، وقال: كان متكلماً ثقةً جليل القدر[٣].

روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٤]، وللفضل بن شاذان مكاتبة مع العياشي كما في الحديث (١٠٣) من تفسير العياشي /سورة المائدة.

٤٧ ـ **القاسم بن محمد**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الطوسي[٥]. ولعله القاسم بن محمد الأزدي الذي هو من أصحاب العياشي، كما صرح به الشيخ في الرجال[٦]، وسيأتي في تلامذته.

٤٨ ـ **محمد بن إبراهيم بن محمد بن فارس**: روىٰ عنه العياشي: كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٧].

٤٩ ـ **محمد بن إبراهيم الوراق**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق[٨]. وعدّه الشيخ في رجاله فيمن لم يرو عنهم عليهم السلام، وقال: من أهل سمرقند[٩].

---

(١) رجال الكشي: ٨٧/٤١، ٥١٦/٢٩٢، ٨٤٥/٤٤٩.

(٢) شواهد التنزيل: ١: ٩٠٤/١٩٧.

(٣) معجم رجال الحديث ١٣: ٢٨٩.

(٤) رجال الكشي: ٢٦٢/١٥٨، ٣٨٠/٢١٣، ٦٩١/٣٧٠، ٧١١/٣٧٩.

(٥) أمالي الشيخ الطوسي: ٤١١/٢٣٢.

(٦) رجال الطوسي: ١/٤٨٩.

(٧) رجال الكشي: ٨٦٠/٤٥٥.

(٨) كمال الدين: ٨/٤٨١.

(٩) رجال الطوسي: ٣٣/٤٩٧.

٥٠ ـ محمد بن أحمد: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[١]. ويحتمل اتحاده مع من بعده.

٥١ ـ محمد بن أحمد بن حماد المروزي: أبو علي المحمودي، عدّه الشيخ من أصحاب الهادي عليه السلام[٢]، وروىٰ عنه العياشي، كما ورد في أسانيد الشيخ الكشي[٣].

٥٢ ـ محمد بن أحمد بن نعيم: أبو عبدالله الشاذاني، عدّه الشيخ في رجاله من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام[٤]، وروىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٥].

٥٣ ـ محمد بن أحمد النهدي الكوفي: روىٰ عنه العياشي كما ورد في أسانيد الشيخ الطوسي والكشي[٦]. وقد تقدم ذكره في حمدان بن أحمد.

٥٤ ـ محمد بن جعفر: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الكشي وكتاب (الاختصاص)[٧].

٥٥ ـ محمد بن حاتم: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق والشيخ المفيد[٨]، ولعلّه محمد بن حاتم القطان الذي ذكره الشيخ الصدوق في المشيخة في طريقه إلىٰ حماد بن عمرو[٩].

٥٦ ـ محمد بن شاذان بن نعيم: روىٰ عنه محمد بن مسعود، كما ورد في إسناد

---

(١) رجال الكشي: ٨١٩/٤٣٣.

(٢) معجم رجال الحديث ٣٢٧/١٤.

(٣) رجال الكشي: ٩٨٦/٥١١، ١٠٥٧/٥٥٩، ١٠٥٨/٥٦٠، ١٠٦٠/٥٦١، ١١٤٤/٦١٤.

(٤) رجال الطوسي: ١٣/٤٣٦.

(٥) رجال الكشي: ٤١٩/٢٣١، ٧٧٤/٤١١.

(٦) أمالي الشيخ الطوسي: ٥٤/٤٥، رجال الكشي: ٦٣٥/٣٤٣.

(٧) الاختصاص: ١٩١، رجال الكشي: ٢٠٧/١٢٩.

(٨) الخصال: ٢٢٨/١٧١، أمالي المفيد: ١١/٣٢٧.

(٩) معجم رجال الحديث ١٥: ١٨٢.

الشيخ الكشي[١]. وعدّه الشيخ الصدوق من وكلاء الإمام صاحب الزمان عليه السلام الذين رأوه ووقفوا علىٰ معجزته[٢]. ويحتمل اتحاده مع محمد بن أحمد بن نعيم أبي عبدالله الشاذاني الذي تقدم.

٥٧ ـ **محمد بن علي بن خلف العطار**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الحاكم الحسكاني[٣]، ويحتمل كونه محمد بن علي بن خالد العطار الواقع في إسناد الكشي في ترجمة صعصعة بن صوحان، لاتحاد المروي عنه[٤]، علىٰ أنّ العياشي روىٰ عنه بالواسطة كما في الكشي.

٥٨ ـ **محمد بن عيسىٰ بن عبيد بن يقطين العبيدي البغدادي**: أبو جعفر، روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٥].

٥٩ ـ **محمد بن أبي نصر**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق[٦]، ولعله من أصحاب الإمام الجواد عليه السلام، كما ذكره البرقي في رجاله[٧].

٦٠ ـ **محمد بن نصير**: من أهل كش، ثقة جليل القدر كثير العلم، روىٰ عنه أبو عمرو الكشي[٨] ومحمد بن مسعود العياشي في موارد كثيرة من أسانيد الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي والكشي[٩].

---

(١) رجال الكشي: ٦٥٦/٣٥٠، ٧٨٨/٤١٦.

(٢) كمال الدين: ١٦/٤٤٢.

(٣) شواهد التنزيل ١: ٥٩٥/٤٣٢.

(٤) رجال الكشي: ١٢٣/٦٨.

(٥) رجال الكشي: ٢٤٣/١٥٠، ٨٠٨/٤٣١.

(٦) علل الشرايع: ١/٥٣.

(٧) معجم رجال الحديث ١٤: ٢٩٨.

(٨) الخلاصة: ٥٠/١٤٨، رجال الشيخ: ٣٤/٤٩٧.

(٩) معاني الأخبار: ٧/٣٣٩، من لا يحضره الفقيه ٢: ٥١٢/١١٩، التهذيب ٣: ٩٤٢/٣٠٦. رجال الكشي: ٩/٥، ٧٥/٣٧، ٢٧٠/١٦١، ٣٤٨/١٩٨، ٣٨٤/٢١٤، ٤٤٩/٢٤٤. وغيرها كثير.

٦١ ـ **محمد بن يزداد الرازي**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي والحاكم الحسكاني[١]. وعدّه الشيخ الطوسي في رجاله من أصحاب الإمام العسكري عليه السلام[٢].

وفي من لم يرو عنهم عليهم السلام، قال: محمد بن يزداد، يروي عن محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب[٣].

٦٢ ـ **ابن المغيرة**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الكشي[٤]، ولعله ابن أزداد بن المغيرة المتقدم لروايته عن الفضل بن شاذان في الموردين[٥].

٦٣ ـ **نصر بن أحمد البغدادي**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق والشيخ المفيد والحاكم الحسكاني[٦].

٦٤ ـ **نصر بن الصباح**: روىٰ عنه العياشي، كما ورد في إسناد الشيخ الصدوق[٧].

وقال النجاشي: نصر بن صباح، أبو القاسم البلخيّ غالي المذهب. روىٰ عنه الكشي، له كتب، منها: كتاب معرفة الناقلين، كتاب فرق الشيعة. أخبرنا الحسين ابن أحمد بن هدية، قال: حدثنا جعفر بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي عنه[٨].

٦٥ ـ **يوسف بن السُّخت**: روىٰ عنه محمد بن مسعود العياشي، كما ورد في

(١) رجال الكشي: ٤٠/١٧، ١٢٧/٧٢، شواهد التنزيل ١: ٣٦٨/٢٧٢.

(٢) رجال الطوسي: ١٢/٤٣٦.

(٣) رجال الطوسي: ٩٨/٥٠٩.

(٤) رجال الكشي: ٤٠٧/٢٢٨.

(٥) رجال الكشي: ٣٨٧/٢١٦، ٤٠٧/٢٢٨.

(٦) علل الشرايع: ٢/٢٠١، أمالي المفيد: ٣/٢٩، شواهد التنزيل ١: ١٣/٢١، ١: ٥١٢/٣٧٠.

(٧) كمال الدين: ١٤/٣٣٠.

(٨) رجال النجاشي: ١١٤٩/٤٢٨.

إسناد الشيخ الصدوق والكشي وعلي بن محمد الخزاز القمي[١].

تلامذته وأصحابه

روى عن العياشي جمع غفير من العلماء والرواة، تخرجوا عليه في داره التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل العلم ومدرسةً للخاص والعام، أو خلال تَرْحاله في طلب العلم في نواحي خراسان وقم وبغداد والكوفة وغيرها، وتجد من بين أصحابه وغلمانه الفقهاء الأجلّة والمؤلفين الفضلاء والرواة الثقات والحفّاظ الأخيار والزهّاد الأتقياء الذين تلمذوا له وتخرجوا على يده.

فمن الفقهاء أحمد بن عيسىٰ العلوي، الذي كان يفتي كل فرقة بفتياها، ومن المؤلفين أبو الحسين بن أبي طاهر الطبري وأبو عمرو الكشي، ومن الرواة الثقات عبدالله بن طاهر النقّار، وحمدويه بن نصير، وحيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي الذي كان يروي جميع مصنفات الشيعة وأُصولهم بقراءة وإجازة وله كتب، ومن الحفاظ الأخيار محمد بن نعيم الخيّاط الذي كان حافظاً رغم كونه أُمّيّاً، ومن الزهّاد الأتقياء علي بن إسماعيل الدهقان، ومحمد بن يوسف الجعفري.

وفيما يلي قائمة بأسماء تلامذته وأصحابه الرواة عنه مرتبةً وفق التسلسل الهجائي للحروف، وهي تشتمل على ماتسنّىٰ لنا جمعه من كتب الرجال وطرق الروايات:

١ ـ **إبراهيم الحبوبي**: قال الشيخ: من غلمان[٢] العياشي[٣].

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٥/٢٧، كفاية الأثر: ١١٣، رجال الكشي: ١١٢٩/٦٠٦.

(٢) قال الشيخ التستري: قول الشيخ في كثير من عناوين من لم يرو عنهم عليهم السلام (من أصحاب العياشي) أو (من غلمان العياشي) ومنها في ترجمة الكشي وأحمد بن يحيىٰ أبي نصر، الذي وثّقه في الكنىٰ، دالٌ علىٰ أنه من العلماء الذين تخرجوا علىٰ يده. (قاموس الرجال ١: ٥٢).

(٣) رجال الطوسي: ١١/٤٣٩.

٢ ـ أحمد بن الصفار: قال الشيخ: من غلمان العياشي[١].

٣ ـ أحمد بن عيسىٰ بن جعفر العلوي العمري:

قال النجاشي في ترجمة علي بن محمد بن عبدالله: أبو الحسن القزويني القاضي، وجه من أصحابنا، ثقة في الحديث، قدم بغداد سنة ستّ وخمسين وثلاثمائة ومعه كتب العياشي قطعة، وهو أول من أوردها الىٰ بغداد، ورواها عن أبي جعفر أحمد ابن عيسىٰ العلوي الزاهد، عن العياشي[٢].

وفي رجال الشيخ: ثقة، من أصحاب العياشي[٣].

٤ ـ أحمد بن محمد بن الحسين الأزدي: قال الشيخ: من غلمان العياشي[٤].

٥ ـ أحمد بن يحيىٰ: يكنىٰ أبا نصر، قال الشيخ: من غلمان العياشي[٥].

وقال في الكنى: أبو نصر، يحيى الفقيه، من أهل سمرقند، ثقة خيّر فاضل، كان يفتي العامة بفتياهم، والحشوية بفتياهم، والشيعة بفتياهم[٦].

٦ ـ أحمد بن يعقوب بن السنائي: أبو نصر، قال الشيخ: من غلمان العياشي[٧].

٧ ـ أبو بكر القناني: قال الشيخ: زاهد من أصحاب العياشي[٨].

٨ ـ بكر الكرماني: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[٩].

---

(١) رجال الطوسي: ١١/٤٣٩.

(٢) رجال النجاشي: ٦٩٣/٢٦٧.

(٣) رجال الطوسي: ٧/٤٣٩.

(٤) رجال الطوسي: ١٦/٤٤٠.

(٥) رجال الطوسي: ١٣/٤٣٩.

(٦) رجال الطوسي: ١٨/٥٢٠.

(٧) رجال الطوسي: ٩/٤٣٩.

(٨) رجال الطوسي: ١٩/٥٢٠.

(٩) رجال الطوسي: ١/٤٥٦.

٩ ـ **جعفر بن أبي جعفر السمرقندي**: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[١].

١٠ ـ **أبو جعفر بن أبي عوف**: قال الشيخ: نجاري، من أصحاب العياشي[٢].

١١ ـ **جعفر بن محمد، أبو القاسم الشاشي**: قال الشيخ: من غلمان العياشي[٣].

١٢ ـ **جعفر بن محمد بن مسعود العياشي**: قال الشيخ: فاضل، روىٰ عن أبيه جميع كتبه، روىٰ عنه أبو المفضل الشيباني[٤].

١٣ ـ **حسن الكرماني، قال الشيخ**: روىٰ عن العياشي[٥].

١٤ ـ **أبو الحسين بن أبي طاهر الطبري**:

قال الشيخ: وقيل: اسمه علي بن الحسين، روىٰ عن أبي جعفر الأسدي، وعن جعفر بن محمد بن مالك، من غلمان العياشي[٦].

وزاد في الفهرست: له كتاب مداواة الجسد لحياة الأبد[٧].

وترجم له في موضع آخر قائلاً: علي بن الحسين بن عليّ، يكنىٰ أبا الحسن بن أبي طاهر الطبري من أهل سمرقند، ثقة، وكيل، يروي عن جعفر بن محمد بن مالك وعن أبي الحسين الأسدي[٨].

١٥ ـ **الحسين الغزال الكنتجي**: قال الشيخ: يروي عن العياشي[٩].

---

(١) رجال الطوسي: ١٣/٤٥٩.
(٢) رجال الطوسي: ٢٤/٥٢٠، وفي طبعة جماعة المدرسين: ٤٥١، بخاري بدلاً من نجاري.
(٣) رجال الطوسي: ١٢/٤٥٩.
(٤) رجال الطوسي: ١٠/٤٦٣.
(٥) رجال الطوسي: ١٤/٤٦٣.
(٦) رجال الطوسي: ٤/٥١٨.
(٧) الفهرست للطوسي: ٨٠٧/١٨٤.
(٨) رجال الطوسي: ٥/٤٧٨.
(٩) رجال الطوسي: ١٢/٤٦٣.

١٦ ـ الحسين بن نعيم: قال الشيخ، يروي عن العياشي[١].

١٧ ـ حمدويه بن نصير بن شاهي:

قال الشيخ: سمع يعقوب بن يزيد، روىٰ عن العياشي، يكنىٰ أبا الحسن، عديم النظير في زمانه، كثير العلم والرواية، ثقة، حسن المذهب[٢].

١٨ ـ حيدر بن محمد بن نعيم السمرقندي:

قال الشيخ: عالم جليل، يكنىٰ أبا أحمد، يروي جميع مصنفات الشيعة وأُصولهم عن محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد القمي، وعن أبي عبدالله الحسين ابن أحمد بن إدريس القمي، وعن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه القمي، وعن أبيه، روى عن الكشي عن العياشي جميع مصنفاته، روىٰ عنه التَّلعَكْبَري وسمع منه سنه أربعين وثلثمائة، وله منه إجازة، وله كتب ذكرناها في (الفهرست)[٣].

وقال في (الفهرست): فاضل جليل القدر، من غلمان محمد بن مسعود العياشي، وقد روىٰ جميع مصنفاته وقرأها عليه، وروىٰ ألف كتاب من كتب الشيعة بقراءة وإجازة، وهو يشارك محمد بن مسعود في روايات كثيرة، ويتساويان فيها، وروىٰ عن أبي القاسم العلوي وأبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وعن محمد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي، وعن زيد بن محمد الحلقي، وله مصنفات، منها (تنبيه عالم قتله علمه الذي هو معه)، وكتاب (النور لمن تدبره)، أخبرنا بهما جماعة من أصحابنا، عن أبي محمد هارون بن موسىٰ التلعكبري، عن حيدر[٤].

وقال العلامة: عالم جليل القدر، ثقة، فاضل، من غلمان محمد بن مسعود

---

(١) رجال الطوسي: ١١/٤٦٣.

(٢) رجال الطوسي: ٩/٤٦٣.

(٣) رجال الطوسي: ٨/٤٦٣.

(٤) الفهرست للطوسي: ٢٤٩/٦٤.

العياشي، يكنىٰ أبا أحمد، يروي جميع مصنفات الشيعة وأُصولهم، روىٰ عنه التلعكبري وسمع منه سنة أربعين وثلاثمائة، وله منه إجازة[١].

١٩ ـ **زيد بن أحمد الخلقي**: قال الشيخ: يزدكي، من أصحاب العياشي[٢].

٢٠ ـ **سعد الصفار**: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[٣].

٢١ ـ **أبو عبدالله البقال**: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[٤].

٢٢ ـ **عبدالله بن طاهر النقار**: قال الشيخ: ثقة، حلواني، صالح، ورع، يكنىٰ أبا القاسم، من أصحاب العياشي[٥].

٢٣ ـ **عبدالله الصيدلاني**: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[٦].

٢٤ ـ **علي بن إسماعيل الدهقان**: قال الشيخ: زاهد، خيّر، فاضل، من أصحاب العياشي[٧].

٢٥ ـ **علي بن حسنويه الكرماني**: قال الشيخ: من تلامذة أبي النضر محمد بن مسعود العياشي[٨].

٢٦ ـ **علي بن موسىٰ بن إسحاق**، روىٰ عن محمد بن مسعود بن محمد العياشي، كما في أسانيد الحاكم الحسكاني[٩].

٢٧ ـ **أبو علي الوارثي**: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[١٠].

---

(١) الخلاصة: ١/٥٧.

(٢) رجال الطوسي: ٢/٤٧٣.

(٣) رجال الطوسي: ٢/٤٧٤.

(٤) رجال الطوسي: ٢٣/٥٢٠.

(٥) رجال الطوسي: ١١/٤٧٩.

(٦) رجال الطوسي: ١٣/٤٧٩.

(٧) رجال الطوسي: ٩/٤٧٨.

(٨) رجال الطوسي: ١٠/٤٧٩.

(٩) راجع شواهد التنزيل ١: ١٣/٢١، ١: ٩٣/٦٠، ١: ٢٤٩/١٩٢، ١: ٥١٢/٣٧٠، ٢: ١١٦/٣٤٩.

(١٠) رجال الطوسي: ٢٠/٥٢٠.

٢٨ ـ عمرو الخياط: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[١].

٢٩ ـ أبو عمرو الخياط: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[٢].

٣٠ ـ القاسم بن محمد الأزدي: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[٣].

٣١ ـ أبو القاسم الهاشمي[٤]: روىٰ عن أبي النضر العياشي، كما في إسناد الحاكم الحسكاني[٥].

٣٢ ـ الليث بن نصر: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[٦].

٣٣ ـ محمد بن بلال المعلم: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[٧].

٣٤ ـ محمد بن شعيب البوجاكني: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[٨].

٣٥ ـ محمد بن طاهر بن جمهور: قال الشيخ: من غلمان العياشي[٩].

٣٦ ـ محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشي.

أبو عمرو، كان ثقةً، عيناً، وروى عن الضعفاء كثيراً، وصحب العياشي وأخذ عنه، وتخرج عليه وفي داره التي كانت مرتعاً للشيعة وأهل العلم[١٠].

وفي رجال الشيخ: محمد بن عمر الكشي، من غلمان العياشي[١١].

---

(١) رجال الطوسي: ١٢/٤٧٩.

(٢) رجال الطوسي: ٢٢/٥٢٠.

(٣) رجال الطوسي: ١/٤٨٩.

(٤) الظاهر من أسانيد الحاكم الحسكاني أنه عبدالرحمن بن محمد الحسني.

(٥) شواهد التنزيل ٢: ١٠٨٤/٣٢٧.

(٦) رجال الطوسي: ١/٤٩١.

(٧) رجال الطوسي: ٤٢/٤٩٨.

(٨) رجال الطوسي: ٤٤/٤٩٨.

(٩) رجال الطوسي: ٣٩/٤٩٨.

(١٠) رجال النجاشي: ٣٧٢.

(١١) رجال الطوسي: ٣٨/٤٩٧.

٣٧ ـ **محمد بن فتح المعلم**: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[١].

٣٨ ـ **محمد بن نعيم الخياط**: قال الشيخ: أُمّيّ إلّا أنّه كان حافظاً، يروي عن العياشي[٢].

٣٩ ـ **محمد بن يحيىٰ الضرير المؤدب**: قال الشيخ: من غلمان العياشي[٣].

٤٠ ـ **محمد بن يوسف بن يعقوب الجعفري**: قال الشيخ: الدَّيِّن الزاهد، من أصحاب العياشي[٤].

٤١ ـ **أبو نصر الخلقاني**: قال الشيخ: من أصحاب العياشي[٥].

مصنفاته

كان العياشي عالماً كثير التصانيف، فقد اشتغل منذ نعومة أظفاره في تحصيل العلم وترويجه، ولم يلبث كثيراً حتى برع في علوم كثيرة كالفقه والتفسير والحديث والسيرة والتاريخ والعقائد والطب والنجوم والقيافة وغيرها، كما هو واضح من القائمة التي سنوردها من مؤلفاته.

وقد وفق لمؤلّفات جمّة صرّح أغلب المترجمين له أنها تزيد على مائتي مصنف[٦]، وقال ابن النديم: ذكر حيدربن محمد بن نعيم[٧] أنّ كتبه مائتان وثمانية كتب، وأنّه ضلّ عنه من جميعها سبعة وعشرون كتاباً[٨]، وقال أيضاً: ولكتبه

---

(١) رجال الطوسي: ٤٣/٤٩٨.

(٢) رجال الطوسي: ٤٠/٤٩٨.

(٣) رجال الطوسي: ٤١/٤٩٨.

(٤) رجال الطوسي: ٤٥/٤٩٨.

(٥) رجال الطوسي: ٢١/٥٢٠

(٦) فهرست الشيخ الطوسي: ١٣٧، رجال الطوسي: ٤٩٧، رجال ابن داود: ١٨٤، معالم العلماء: ٩٩.

(٧) وهو من تلامذة العياشي كما تقدم.

(٨) الفهرست: ٢٧٧.

بنواحي خراسان شأن من الشأن[١].

ولم تقتصر شهرة كتبه في سمرقند ونواحي خراسان، بل وصلت إلى بغداد أيضاً، ففي ترجمة علي بن محمد القزويني القاضي في رجال النجاشي، قال: وجه من أصحابنا، ثقة في الحديث، قدم بغداد سنة ٣٥٦ ومعه من كتب العياشي قطعة، وهو أول من أوردها إلى بغداد، ورواها عن أبي جعفر أحمد بن عيسىٰ العلوي الزاهد، عن العياشي[٢].

وقد عدّ ابن النديم من كتب العياشي ١٧٥ كتاباً، وقال: كتب حيدر بن محمد ابن نعيم، ويكني أبا أحمد، إلى أبي الحسن علي بن محمد العلوي كتاباً في آخره: نسخة ما صنفه العياشي، وقد ذكرته على ما رتّبه صاحبه هذا[٣]، وذكر الكتب.

وعدّ النجاشي من كتبه ١٥٧ كتاباً، وقال بعد إيرادها: أخبرني أبوعبدالله بن شاذان القزويني، قال: أخبرنا حيدربن محمد السمرقندي، قال: حدثنا محمد بن مسعود[٤].

وقال الشيخ الطوسي: له كتب كثيرة تزيد على مائتي مصنف، ذكر فهرست كتبه أبو إسحاق النديم...، وعدّ منها ١٨٢ كتاباً، وقال بعد إيرادها: أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا، عن أبي المفضل، عن جعفر بن محمد بن مسعود العياشي، عن أبيه[٥].

وعدّ ابن شهر آشوب في المعالم ٨١ كتاباً من كتب العياشي[٦]، وقد رتّبنا

(١) الفهرست: ٢٧٥.

(٢) رجال النجاشي: ٢٦٧.

(٣) الفهرست: ٢٧٥ ـ ٢٧٧.

(٤) رجال النجاشي: ٣٥١ ـ ٣٥٣.

(٥) الفهرست: ١٣٧ ـ ١٣٩.

(٦) معالم العلماء: ٩٩.

مجموع ما ذكره المشايخ من كتبه وفق تسلسل حروف الهجاء، فكانت ١٩٥ كتاباً، وهي كما يلي:

١ ـ كتاب ابتداء فرض الصلاة.
٢ ـ كتاب إثبات إمامة علي بن الحسين عليه السلام.
٣ ـ كتاب إثبات المسح علىٰ القدمين.
٤ ـ كتاب الاجارات.
٥ ـ كتاب الاجازات.
٦ ـ كتاب الاجوبة المسكتة.
٧ ـ كتاب احتجاج المعجز[1].
٨ ـ كتاب الأخماس.
٩ ـ كتاب الأذان.
١٠ ـ كتاب الاسارىٰ والغلول.
١١ ـ كتاب الاستبراء.
١٢ ـ كتاب الاستخارة.
١٣ ـ كتاب الاستنجاء.
١٤ ـ كتاب الاستيذان.
١٥ ـ كتاب الأشربة.
١٦ ـ كتاب الأضاحي.
١٧ ـ كتاب الاقامة في الصلاة.
١٨ ـ كتاب الأكفاء والأولياء والشهادات في النكاح.
١٩ ـ كتاب الأنبياء والأئمة.
٢٠ ـ كتاب الأوصياء.
٢١ ـ كتاب باطن القراءات.
٢٢ ـ كتاب البداء.
٢٣ ـ كتاب البر والصلة.
٢٤ ـ كتاب البشارات.
٢٥ ـ كتاب البيوع.
٢٦ ـ كتاب الثياب.
٢٧ ـ كتاب التجارة والكسب.
٢٨ ـ كتاب تطهير الثياب.
٢٩ ـ كتاب التفسير، وهو الكتاب الوحيد الذي بقي من مصنفاته.
٣٠ ـ كتاب التقية.
٣١ ـ كتاب التنزيل.
٣٢ ـ كتاب التيمم.
٣٣ ـ كتاب التوحيد والصفة.
٣٤ ـ كتاب جراحات[2] الخطأ.
٣٥ ـ كتاب جزاء المحارب.

---

(١) في فهرست ابن النديم: كتاب المعجزة.

(٢) في رجال النجاشي وفهرست ابن النديم: جزافات.

٣٦ـ كتاب الجزية والخراج.
٣٧ـ كتاب جلد الشارب.
٣٨ـ كتاب الجمع بين الصلاتين.
٣٩ـ كتاب الجنائز.
٤٠ـ كتاب الجنائز الكبير.
٤١ـ كتاب جناية العبيد.
٤٢ـ كتاب جناية العجماء[١].
٤٣ـ كتاب الجنة والنار.
٤٤ـ كتاب جوابات مسائل وردت من عدة بلدان.
٤٥ـ كتاب الجهاد.
٤٦ـ كتاب الحث علىٰ النكاح.
٤٧ـ كتاب حد الزنا.
٤٨ـ كتاب حد الشارب.
٤٩ـ كتاب حد القاذف.
٥٠ـ كتاب الحدود.
٥١ـ كتاب الحدود في السرقة.
٥٢ـ كتاب حدود الصلاة.
٥٣ـ كتاب حقوق الاخوان.
٥٤ـ كتاب الحيض.
٥٥ـ كتاب الخمس.
٥٦ـ كتاب الخيار والتخيير.
٥٧ـ كتاب الدعاء.
٥٨ـ كتاب الدعوات.
٥٩ـ كتاب دلائل الأئمة.
٦٠ـ كتاب الديات.
٦١ـ كتاب الدين والحوالة والحمالة.
٦٢ـ كتاب دية الجنين.
٦٣ـ كتاب الذبائح.
٦٤ـ كتاب الرؤيا.
٦٥ـ كتاب الرجعة.
٦٦ـ كتاب الرد علىٰ من صام أو أفطر قبل رؤيته.
٦٧ـ كتاب الرضاع.
٦٨ـ كتاب الرهن.
٦٩ـ كتاب الزكاة.
٧٠ـ كتاب زكاة الفطرة.
٧١ـ كتاب الزنا والاحصان.
٧٢ـ كتاب الزهد.
٧٣ـ كتاب السبق والرمي[٢].
٧٤ـ كتاب سجود القرآن.
٧٥ـ كتاب السفر.

---

(١) في رجال النجاشي وفهرست ابن النديم: جناية العجم.
(٢) في فهرست ابن النديم: والرماية.

٧٦ـ كتاب سنة الصلاة.
٧٧ـ كتاب السهو.
٧٨ـ كتاب سيرة أبي بكر.
٧٩ـ كتاب سيرة عثمان.
٨٠ـ كتاب سيرة عمر.
٨١ـ كتاب سيرة معاوية.
٨٢ـ كتاب الشركة.
٨٣ـ كتاب الشروط.
٨٤ـ كتاب الشفعة.
٨٥ـ كتاب الشهادات.
٨٦ـ كتاب الصداق.
٨٧ـ كتاب الصدقة غير الواجية.
٨٨ـ كتاب الصرف.
٨٩ـ كتاب صفة الجنة والنار.
٩٠ـ كتاب الصفة والتوحيد.
٩١ـ كتاب الصلاة.
٩٢ـ كتاب الصلاة علىٰ الأئمة.
٩٣ـ كتاب صلاة الاستسقاء.
٩٤ـ كتاب صلاة الحضر.
٩٥ـ كتاب صلاة الحوائج والتطوع.
٩٦ـ كتاب صلاة الخسوف والكسوف.
٩٧ـ كتاب صلاة الخوف.
٩٨ـ كتاب صلاة السفر.
٩٩ـ كتاب صلاة السفينة.
١٠٠ـ كتاب الصلاة علىٰ الجنائز.
١٠١ـ كتاب صلاة العليل.
١٠٢ـ كتاب صلاة العيدين.
١٠٣ـ كتاب صلاة الغدير.
١٠٤ـ كتاب صلاة الكسوف.
١٠٥ـ كتاب صلاة نوافل النهار.
١٠٦ـ كتاب صلاة يوم الجمعة.
١٠٧ـ كتاب صنائع المعروف.
١٠٨ـ كتاب الصوم.
١٠٩ـ كتاب صوم السنة والنافلة.
١١٠ـ كتاب صوم الكفارات.
١١١ـ كتاب الصيد.
١١٢ـ كتاب الطاعة.
١١٣ـ كتاب الطب.
١١٤ـ كتاب الطلاق.
١١٥ـ كتاب الطهارات الكبير.
١١٦ـ كتاب الظهار.
١١٧ـ كتاب العالم والمتعلم.
١١٨ـ كتاب العتق والكتابة.
١١٩ـ كتاب العدة.
١٢٠ـ كتاب العدد.

١٢١ ـ كتاب عشرة النساء.
١٢٢ ـ كتاب العقيقة.
١٢٣ ـ كتاب العمرة.
١٢٤ ـ كتاب الغسل.
١٢٥ ـ كتاب غسل الميت.
١٢٦ ـ كتاب الغيبة.
١٢٧ ـ كتاب فداء الأسارى.
١٢٨ ـ كتاب فرض طاعة العلماء.
١٢٩ ـ كتاب الفرق[1] بين حل المأكول وحرامه.
١٣٠ ـ كتاب فروع فرض الصوم.
١٣١ ـ كتاب فضائل القرآن.
١٣٢ ـ كتاب القبالات والمزارعات.
١٣٣ ـ كتاب القبلة.
١٣٤ ـ كتاب قتل[2] المشركين.
١٣٥ ـ كتاب القرعة.
١٣٦ ـ كتاب القسامة.
١٣٧ ـ كتاب قسمة الزكوات.
١٣٨ ـ كتاب قسمة الغنيمة والفيء.
١٣٩ ـ كتاب القضاء وآداب الحكم.
١٤٠ ـ كتاب القطع والسرقة.
١٤١ ـ كتاب القول بين القولين.
١٤٢ ـ كتاب الكتابة والعتق والتدبير.
١٤٣ ـ كتاب الكعبة.
١٤٤ ـ كتاب اللباس[3].
١٤٥ ـ كتاب لبسة الصلاة.
١٤٦ ـ كتاب اللعان.
١٤٧ ـ كتاب المآتم.
١٤٨ ـ كتاب ما أُبيح قتله في الحرم.
١٤٩ ـ كتاب ما يكره من الجمع بينهم.
١٥٠ ـ كتاب المتعة.
١٥١ ـ كتاب محاسن الأخلاق.
١٥٢ ـ كتاب محبة الأوصياء.
١٥٣ ـ كتاب مختصر الجنائز.
١٥٤ ـ كتاب مختصر الحيض.
١٥٥ ـ كتاب مختصر الصلاة.
١٥٦ ـ كتاب مختصر الصوم.
١٥٧ ـ كتاب مختصر الطهارات.

---

(١) في فهرست ابن النديم: الفرقان.

(٢) في فهرست ابن النديم: قتال.

(٣) في مستدركات علم الرجال ٧: ٣٢٣، ومن كتب العياشي كتاب

١٥٨ ـ كتاب مختصر المناسك.
١٥٩ ـ كتاب مختصر يوم وليلة.
١٦٠ ـ كتاب المداراة.
١٦١ ـ كتاب المروّة.
١٦٢ ـ كتاب المزار.
١٦٣ ـ كتاب المساجد.
١٦٤ ـ كتاب المسح علىٰ القدمين.
١٦٥ ـ كتاب المضاربة.
١٦٦ ـ كتاب معاريض الشعر.
١٦٧ ـ كتاب المعاقل.
١٦٨ ـ كتاب معرفة البيان.
١٦٩ ـ كتاب معرفة الناقلين.
١٧٠ ـ كتاب معيار الأخبار.
١٧١ ـ كتاب مكة والحرم.
١٧٢ ـ كتاب الملاحم.
١٧٣ ـ كتاب الملاهي.
١٧٤ ـ كتاب المناسك.
١٧٥ ـ كتاب من يكره مناكحته.
١٧٦ ـ كتاب المواريث.
١٧٧ ـ كتاب مواقيت الظهر والعصر.
١٧٨ ـ كتاب الموضع تذكر فيه الشرائع.
١٧٩ ـ كتاب النجوم والقيافة[1].
١٨٠ ـ كتاب النذور.
١٨١ ـ كتاب النساء والولاء.
١٨٢ ـ كتاب النسية.
١٨٣ ـ كتاب النشوز والخلع والمباراة.
١٨٤ ـ كتاب النكاح.
١٨٥ ـ كتاب نكاح المماليك.
١٨٦ ـ كتاب النوادر.
١٨٧ ـ كتاب الهبة.
١٨٨ ـ كتاب الوتر وصلاة الليل.
١٨٩ ـ كتاب وجوب الحج.
١٩٠ ـ كتاب الوصايا.
١٩١ ـ كتاب الوضوء.
١٩٢ ـ كتاب الوطء بملك اليمين.
١٩٣ ـ كتاب اليمين مع الشاهد.
١٩٤ ـ كتاب يوم وليلة.
١٩٥ ـ كتب الصلاة.

(١) في فهرست ابن النديم: النجوم والفال والقيافة والزجر.

تنبيه

ذكر ابن النديم بعد إيراد قائمة كتب العياشي بعض الكتب التي صنفها من رواية العامة، قال: وممّا صنفه من رواية العامة:

١ ـ كتاب سيرة أبي بكر.

٢ ـ كتاب سيرة عمر.

٣ ـ كتاب سيرة عثمان.

٤ ـ كتاب سيرة معاوية.

٥ ـ كتاب معيار الأخيار.

٦ ـ كتاب الموضع[١].

وقد ذكرناها في محلها من قائمة مصنفاته المتقدّمة.

تفسير العياشي

بقي كتاب التفسير من بين كتب العياشي التي تجاوزت المائتين يتيماً ناقصاً، فلم يصل إلينا من كتبه غيره، وقد ذكره جميع المترجمين له، ولم يتردّدوا في نسبته إليه، وقد أُصيب هذا التفسير من جانبين:

١ ـ إنه كان مسنداً فاختصره بعض النساخ وحذف أسانيده وأبقى المتون، فالموجود منه هو مختصر التفسير.

قال العلامة المجلسي: لكن بعض الناسخين حذف أسانيده للاختصار، وذكر في أوله عذراً هو أشنع من جرمه[٢].

وكان عذره أنه لم يجد في دياره من كان عنده سماع أو إجازة من المصنف، فحذف الاسناد ربثما يتهيأ له ذلك ومهما يكن الأمر فانّ حذف الاسناد للاختصار

---

(١) الفهرست: ٢٧٧.

(٢) بحار الأنوار: ١: ٢٨.

أمرٌ معمول به عند المصنفين.

ومن بين الأسانيد الباقية في هذا التفسير سند الأحاديث ٣١١ و٣١٢ و٤٦٨ من تفسير سورة البقرة، وسند الحديث ١١٧ من تفسير سورة الاسراء، وممّا نودّ التنويه عليه هنا هو أنّ أغلب الأحاديث المخرّجة في هذا التفسير بطبعته المحقّقة من (مجمع البيان) للطبرسي ومن مصنفات الشيخ الصدوق ومن (شواهد التنزيل) للحسكاني، وردت باسنادٍ كاملٍ من المؤلفين المذكورين إلى العياشي، ومن العياشي إلى الرواة والأصحاب، فالأئمة عليهم السلام.

٢ ـ إن الجزء الثاني منه مفقود، والموجود منه هو جزؤه الأول الذي ينتهي بأواخر تفسير سورة الكهف، ولم ينقل المحدثون وأرباب التفاسير الروائية ـ سيما المتأخرون منهم ـ إلّا من جزئه الأول، كالبحراني والحويزي والحر العاملي والعلامة المجلسي والفيض الكاشاني وغيرهم.

وقد كانت نسخة التفسير الكاملة مع إسنادها عند بعض المتقدّمين كالحافظ عبيدالله بن عبدالله المعروف بالحاكم الحسكاني من أعلام القرن الخامس، فقد نقل عن تفسير العياشي في كتابه (شواهد التنزيل)، والشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي رحمه الله المتوفى نحو سنة ٥٤٨ هـ، نقل عن تفسير العياشي في تفسيره (مجمع البيان)، وكلاهما نقلا عنه مصرحين باسم الكتاب ومؤلفه[1] وباسناد تامّ في بعض الموارد من (مجمع البيان)، وفي كثير من الموارد من كتاب (شواهد التنزيل).

ودليل كونه كاملاً عندهما هو نقلهما من الجزء المفقود في موارد كثيرة يمكن ملاحظتها من خلال المستدرك المثبت في آخر الطبعة الجديدة من التفسير.

ويبدو لنا أنّ النسخة الكاملة كانت عند الشيخ محمد بن علي بن شهر آشوب

---

(١) راجع شواهد التنزيل ١: ٤٣٢ و٢: ١٠٦، ٢٦٨، ٣٠٥، و٣١٧. ومجمع البيان ٧: ٣٥١، ٨: ٦٦٤ ومواضع كثيرة يمكن ملاحظتها من خلال تخريجات الكتاب والمستدرك وفق الطبعة الجديدة.

المازندراني المتوفّى سنة ٥٨٨هـ، حيث نقل عنها في كتابه (مناقب آل أبي طالب)[١].

وكانت أيضاً عند السيد علي بن موسى بن طاوُس ﷺ المتوفّى سنة ٦٦٤هـ أيضاً، حيث نقل في (سعد السعود) من تفسير العياشي، عند تفسيره الآية ٣٢ من سورة فاطر[٢]، أي من الجزء المفقود من الكتاب.

أهمية التفسير

تفسير العياشي هو أحد أركان كتب التفسير المأثور عن أئمة الهدى أهل بيت النبي المعصومين ﷺ، وذلك لقدمه وجلالته وثقة مؤلفه، وقد اعتمده أغلب المتأخرين في تفاسيرهم ومجامعهم الحديثية. وقد ذكرنا بعضهم آنفاً.

وليس من شكّ أنّ حديث أهل البيت ﷺ من أهم مفاتيح فهم كتاب الله تعالىٰ، ولا يَتَيَسَّر للمفسّر أن يفهم كتاب الله إذا لم يضع أمامه الخطوط الأساسية التي رسمها أهل البيت ﷺ لفهم كتاب الله، وإذا لم يستعن بأحاديثهم ﷺ في فهم دقائق القرآن ورقائق معانيه وذلك من خلال هذا التفسير وغيره من مصادر التفسير الأثري المعروفة عند الامامية.

وممّا لاريب فيه أنّ الدعائم الأساسية والخطوط الرئيسية في منهج أهل البيت ﷺ في تفسير القرآن الكريم هي:

١ ـ تنزيه الخالق تعالى عن التجسيم.

٢ ـ تنزيه الأنبياء عن المعاصي.

٣ ـ تنزيه القرآن وسلامته من التحريف.

٤ ـ نفي الغلو ومحاربة الغلاة، هذا فضلاً عن منهج مدرسة أهل البيت ﷺ المعروف في تفسير القرآن بالقرآن، وآرائهم وعقائدهم في استحالة الرؤية، وفي

---

(١) راجع المناقب ٢: ٣٤٢، ٣: ٢٣ و١٠٤.

(٢) سعد السعود: ٧٩.

مسألة الهداية والضلالة، والجبر والتفويض وغيرها من المسائل المبثوثة في كتب العقائد والكلام، ولسنا هنا بصدد إيضاحها وبيانها، ولكننا نودّ الإشارة هنا إلى أنه كلّ ماورد في هذا التفسير أو في غيره من كتب التفسير أو الرواية عند الإمامية مخالفاً لعقائد الأئمة عليهم السلام المشار إليها سيّما ما يشمّ منه رائحة الغلوّ أو القول بالتحريف، فالأئمة عليهم السلام منه براء.

روى الشيخ الصدوق باسناده عن الإمام الرضا عليه السلام، قال: إنّ مخالفينا وضعوا أخباراً في فضائلنا، وجعلوها على ثلاثة أقسام: أحدها الغلو، وثانيها التقصير في أمرنا، وثالثها التصريح بمثالب أعدائنا، فاذا سمع الناس الغلوّ فينا كفّروا شيعتنا، ونسبوهم إلى القول بربو بيّتنا، وإذا سمعوا التقصير اعتقدوه فينا، وإذا سمعوا مثالب أعدائنا بأسمائهم ثلبونا بأسمائنا[١].

الكتاب في حلّته الجديدة

يمكن تلخيص موارد العمل في الطبعة المحققة من هذا الكتاب إلى ثلاث نقاط رئيسية:

١ ـ التحقيق.

٢ ـ إعداد المستدرك.

٣ ـ إثبات أسانيد العياشي.

التحقيق

عمد قسم الدراسات الإسلامية في مؤسسة البعثة إلى تحقيق كتاب التفسير لمحمد بن مسعود العياشي، ذلك لما يحظىٰ به الكتاب من أهمية بكونه من المصادر

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣٠٤.

الأولية للتفسير الأثري عند الإمامية، كما أنه لم يحظ بما يستحقّه من التصحيح والضبط على نسخه المخطوطة، فبقي الكتاب يعاني في كثير من مواضعه من مشكلات الأوهام والتصحيف والتحريف في أسماء الرواة ومتون الأحاديث وغيرها، على الرغم من أن تحقيقه الأول ١٣٨٠هـ قد بذل فيه محقّقه مزيداً من الجهد في المقابلة بنسختين مخطوطتين وببعض المصادر التي نقلت عنه، لذا فقد بذل قسم الدراسات أقصى ما يسعه من الجهد في سبيل تنقيته وتصحيحه وإخراجه بطبعة جديدة محقّقة في ثلاثة أجزاء اعتماداً على أربع نسخ مخطوطة.

ملحقات الكتاب

والكتاب في طبعته المحققة يشتمل في آخره على ثلاثة ملحقات مهمة، هي:

١ ـ المستدرك.

٢ ـ مشيخة العياشي.

٣ ـ إعداد فهارس مختلفة تكشف عن مضامين التفسير.

المستدرك

سبق أن ذكرنا بأن هذا الكتاب وصل إلينا ناقصاً، فقد سقط نصفه الثاني الذي يبدأ من سورة مريم إلى آخر التفسير، ولهذا فقد تمّ إعداد مستدرك للكتاب، يعتمد على الكتب التي نقلت عن النسخة الكاملة له، فكان جلّ الاعتماد في ذلك على تفسير (مجمع البيان) للطبرسي، وكتاب (شواهد التنزيل) للحاكم الحسكاني، وبعض نقول الشيخ ابن شهر آشوب والسيد ابن طاوُس.

كما اعتمدت مرويات رجال الكشي وكتب الشيخ الصدوق وغيرها عن العياشي في مجال التفسير مع عدم تصريحهم بالنقل عن كتاب التفسير، وذلك لوجود قسمٍ من هذه المرويات تطابق ما رواه العياشي في النصف الموجود من

تفسيره سنداً ومتناً ، وذلك واضح لمن تأمّل تخريجات النصف الأول من كتب الشيخ الصدوق ورجال الكشي ، حيث يلاحظ المطابقة التامة في سند الحديث ومتنه ، مع تمام السند من المصنف إلى العياشي فالرواة في بعضها ، لذلك اعتمدت مرويات الشيخ الصدوق والكشي التفسيرية عن العياشي في القسم المفقود لإعداد المستدرك .

وكان حصيلة هذا المستدرك (١١٦) حديثاً موزّعة على (٤٩) سورة من السور التي لم ترد في النصف الأول من التفسير ، وقد تمّ إثباتها في القسم الأول من ملحقات الكتاب ، فكان هذا المستدرك ذا أهمية فائقة للمعنيين بالتحقيق في تراث أهل البيت عليهم السلام ولإحياء هذا الأثر المهمّ وتقديمه بشكل أتمّ وأكمل للباحثين والمحققين الكرام .

مشيخة العياشي

ذكرنا أن الخلل الثاني الذي لحق بهذا الكتاب بعد فقدان نصفه الثـاني، هـو إسقاط الاسناد، ولذلك فقد تتبّع محقّقو التفسير أسانيد العياشي الواردة في (مجمع البيان) للعلامة الطبرسي و(شواهد التنزيل) للحاكم الحسكاني، وهي عين أسانيد التفسير، كما قاموا بجرد لكافة المصنفات المتوفّرة لديهم من كتب الامامية، فأثبتوا السند حيثما وجدوا اسم محمد بن مسعود العـياشي واقـعاً فـيه، فكـان حـصيلة ذلك (٣٣٣) إسناداً، و(٢٢٨) راوياً، على أن هذه الأسانيد لا تغطّي جميع مساحة التفسير أولاً، ولا تعني بالضرورة أن يكون كلّ حديثٍ في هذا التفسير مسنداً وفق الطرق المثبتة في المشيخة، لكن الذي يمكن الاطمئنان إليه هو أنّ هذه الأسانيد هي أسانيد العياشي إلى الرواة، وقسمها الأعظم تؤلّف أسانيده في هذا التـفسير سيما المنقول عن (شواهد التنزيل) و(مجمع البيان)، وقد رُتّبت وفق التسلسل الحروفي لأسماء الرواة، وأُثبتت في القسم الثاني من ملحقات الكتاب بـعد المسـتدرك، ولا ريب أنها ستكون معيناً لمن يهمّه البحث في الاسـناد وطـرق الحـديث، وبـاعثاً لازدياد الثقة بهذا الكتاب وبجلالة مؤلّفه ﵀.

وفيما يلي طرق الشيخ أبي النـضر محـمد بـن مسـعود العـياشي ﵀ إلى الرواة والأصحاب والمشايخ العظام، وهي مرتبة وفق الترتيب الألفبائي للرواة:

١ ـ أبان بن تغلب

١ ـ أبو النضر محمّد بن مسعود العياشي، عن إسحاق بن محمد البصري، عن محمد بن الحسين بن شمون، عن عبدالله بن عمرو، عن عبدالله بن حماد الأنصاري،

عن أبان بن تغلب[١].

٢ ـ أبان بن عثمان

٢ ـ وعن الحسين بن عبيدالله، عن عبدالله بن علي، عن أحمد بن حمزة، عن المرزبان بن عمران، عن أبان بن عثمان[٢].

٣ ـ وعن علي بن الحسن، عن جعفر بن محمد بن حكيم وعباس بن عامر، عن أبان بن عثمان[٣].

٤ ـ وعن علي بن محمد، عن الحسين بن عبدالله، عن عبدالله بن علي، عن أحمد بن حمزة بن عمران القمي، عن المرزبان بن عمران، عن أبان بن عثمان[٤].

٣ ـ إبراهيم بن أبي البلاد

٥ ـ وعن محمد بن أبي نصر، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، عن الحسين بن سعيد، عن إبراهيم بن أبي البلاد[٥].

٦ ـ وعن محمد بن نصير وحمدويه، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي ابن يقطين، عن إبراهيم بن أبي البلاد[٦].

٤ ـ إبراهيم بن عنبسة

٧ ـ وعن حمدويه، عن محمد بن عيسى، قال: سمعته يقول: كتب إليه إبراهيم ابن عنبسة[٧].

---

(١) شواهد التنزيل ٢: ١٠٧٤/٣١٧.

(٢) رجال الكشي: ٦٠٩/٣٣٣.

(٣) رجال الكشي: ٤٢٦/٢٣٥.

(٤) الاختصاص: ٦٩.

(٥) علل الشرائع: ١/٥٣.

(٦) رجال الكشي: ٦٥٩/٣٥٢.

(٧) تفسير العياشي الحديث: ٣١١ من سورة البقرة.

٥ ـ إبراهيم الكرخي

٨ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن إبراهيم الكرخي[١].

٦ ـ إبراهيم بن مهزيار

٩ ـ وعن سليمان بن حفص، عن أبي بصير حماد بن عبدالله القندي، عن إبراهيم بن مهزيار[٢].

٧ ـ أحكم بن يسار

١٠ ـ وعن علي بن قيس القومسي، عن أحكم بن يسار[٣].

٨ ـ أحمد بن إسحاق بن سعد

١١ ـ وعن أحمد بن علي بن كلثوم، عن علي بن أحمد الرازي[٤]، عن أحمد بن إسحاق بن سعد[٥].

٩ ـ أحمد بن حماد المروزي

١٢ ـ وعن أبي علي المحمودي (محمد بن أحمد بن حماد المروزي)، عن أبيه[٦].

١٠ ـ أحمد بن الفضل الكناسي

١٣ ـ وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل الكناسي[٧].

١١ ـ أحمد بن عمر

١٤ ـ وعن الحسين بن اشكيب، عن الحسن بن الحسين المروزي، عن يونس

---

(١) علل الشرائع: ٣/١٤٧.

(٢) رجال الكشي: ١١٣٣/٦١٠.

(٣) رجال الكشي: ١٣٠/٧٤، في البحار ٤٢: ١٦/١٣٥: ... القومشي، عن أحلم بن يسار.

(٤) في كفاية الأثمر: أحمد بن علي الرازي.

(٥) كمال الدين: ٧/٤٠٨، كفاية الأثر: ٢٩١.

(٦) رجال الكشي: ١٠٦٠/٥٦١.

(٧) رجال الكشي: ٦٩٢/٣٧١.

ابن عبدالرحمن، عن أحمد بن عمر، عن بعض أصحاب الصادق عليه السلام[1].

١٢ ـ أحمد بن محمد بن أبي نصر

١٥ ـ وعن أبي صالح خلف بن حماد الكشي، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر[2].

١٣ ـ أحمد بن النصر

١٦ ـ وعن أبي جعفر حمدان بن أحمد، عن معاوية بن حكيم، عن أحمد بن النصر[3].

١٤ ـ أبو أُسامة الشحام

١٧ ـ وعن حمدويه، عن الحسين بن موسى، عن جعفر بن محمد الخثعمي، عن إبراهيم بن عبدالحميد الصنعاني، عن أبي أُسامة الشحام[4].

١٨ ـ وعن الفضل، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبدالحميد، عن أبي أُسامة الشحام[5].

١٥ ـ إسحاق بن جعفر بن محمّد

١٩ ـ وعن يوسف بن السخت، عن علي بن القاسم العريضي الحسيني، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن إسحاق وعلي ابني أبي عبدالله جعفر بن محمد[6].

١٦ ـ اسماء بنت عميس

٢٠ ـ وعن نصر بن أحمد البغدادي، عن أحمد بن الحسين بن عبدالملك بن أبي

---

(١) رجال الكشي: ٧٤٠/٣٩٣.

(٢) كمال الدين: ٥/٦٤٥.

(٣) رجال الكشي: ١٢١/٦٧.

(٤) رجال الكشي: ٧٥٣/٤٠٣.

(٥) رجال الكشي: ٢٦٢/١٥٨.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣/٣٨.

الزاهرية الكوفي، عن أحمد بن المفضل، عن جعفر الأحمسي، عن عيدان بن سليمان، عن حصين، عن اسماء بنت عميس[(١)].

١٧ ـ إسماعيل بن جابر

٢١ ـ وعن حمدويه، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن أبي أيوب، عن إسماعيل بن جابر[(٢)].

٢٢ ـ وعن علي بن الحسن، عن ابن أورمة، عن عثمان بن عيسى، عن إسماعيل ابن جابر[(٣)].

٢٣ ـ وعن علي بن محمد بن فيروزان القمي، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن إسماعيل بن جابر[(٤)].

٢٤ ـ وعن الفضل، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبدالحميد، عن إسماعيل بن جابر[(٥)].

١٨ ـ إسماعيل بن الخطاب

٢٥ ـ وعن يوسف بن السخت، عن علي بن القاسم، عن أبيه، عن جعفر بن خلف، عن إسماعيل بن الخطاب[(٦)].

١٩ ـ إسماعيل بن أبي الزياد السكوني

٢٦ ـ وعن الحسين بن اشكيب، عن الحسن بن يزيد النوفلي، عن إسماعيل بن أبي الزياد السكوني[(٧)].

---

(١) شواهد التنزيل ١: ٥١٢/٣٧٠.

(٢) التهذيب ٣: ٩٥٠/٣٠٧.

(٣) رجال الكشي: ٣٤٩/١٩٩.

(٤) رجال الكشي: ٥/٤.

(٥) رجال الكشي: ٧١١/٣٧٩.

(٦) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٢١/٣٠.

(٧) جمال الاسبوع: ٤٢٠.

٢٠ ـ إسماعيل بن سلام

٢٧ ـ وعن أبي عبدالله الحسين بن اشكيب، عن بكر بن صالح الرازي، عن إسماعيل بن عباد القصري قصر ابن هبيرة، عن إسماعيل بن سلام[١].

٢١ ـ إسماعيل بن سهل

٢٨ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن حمدان بن سليمان، عن منصور بن العباس البغدادي عن إسماعيل بن سهل[٢].

٢٢ ـ إسماعيل بن عبدالخالق

٢٩ ـ وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن إسماعيل بن عبدالخالق[٣].

٢٣ ـ إسماعيل بن همام

٣٠ ـ وعن أحمد بن عبيد الله[٤] العلوي، عن علي بن محمد العمري، عن إسماعيل بن همام[٥].

٢٤ ـ الأصبغ بن نباتة

٣١ ـ وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن بعض أصحابنا، عن محمد بن زريع، عن الأصبغ بن نباتة[٦].

٢٥ ـ أنس بن مالك

٣٢ ـ وعن القاسم بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن علي بن صالح، عن

---

(١) رجال الكشي: ٨٢١/٤٣٦.

(٢) رجال الكشي: ٨٨٣/٤٦٣.

(٣) رجال الكشي: ٢٣٨/١٤٩.

(٤) في عيون أخبار الرضا عليه السلام: أحمد بن عبدالله.

(٥) علل الشرائع: ١/٥٠، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٥/٧٦.

(٦) شواهد التنزيل ١: ١٩٠/١٣٨.

سفيان بياع الحرير، عن عبدالمؤمن الأنصاري، عن أبيه، عن أنس بن مالك[١].

٣٣ ـ وعن يوسف بن السخت البصري، عن إسحاق بن الحارث، عن محمد ابن البشار، عن محمد بن جعفر، عن شعبة، عن هشام بن يزيد، عن أنس بن مالك[٢].

٢٦ ـ أبو أيوب الأنصاري

٣٤ ـ وعن يوسف بن السخت، عن سفيان الثوري، عن موسى بن عبيدة، عن إياس بن مسلمة بن الأكوع، عن أبي أيوب الأنصاري[٣].

٢٧ ـ أبو أيوب المخزومي

٣٥ ـ وعن أبي القاسم، كتبت من كتاب أحمد الدهان، عن القاسم بن حمزة، عن ابن أبي عمير، عن أبي إسماعيل السراج، عن خيثمة الجعفي، عن أبي أيوب المخزومي[٤].

٢٨ ـ بريد العجلي

٣٦ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبان بن عثمان، عن بريد العجلي[٥].

٢٩ ـ بشر بن عمرو الهمداني

٣٧ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن أبي الحسن الغزلي، عن غياث الهمداني، عن بشر بن عمرو الهمداني[٦].

---

(١) أمالي الطوسي: ٤١١/٢٣٢.

(٢) كفاية الأثر: ٧٠.

(٣) كفاية الأثر: ١١٣.

(٤) كمال الدين: ١٧/٣٣١.

(٥) رجال الكشي: ٦٥٥/٣٥٠.

(٦) رجال الكشي: ٩/٥.

٣٠ ـ بشير الدهان

٣٨ ـ وعن إسحاق بن محمد البصري، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن سنان، عن بشير الدهان[1].

٣١ ـ أبو بصير

٣٩ ـ وعن إبراهيم بن علي، عن إبراهيم بن إسحاق، عن يونس بن عبدالرحمن، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير[2].

٤٠ ـ وعن إبراهيم بن علي، عن ابن إسحاق، عن يونس بن عبدالرحمن، عن ابن سنان، عن عبدالله بن مسكان، عن أبي بصير[3].

٤١ ـ وعن إبراهيم بن محمد بن فارس، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن شهاب بن عبدربه، عن أبي بصير[4].

٤٢ ـ وعن أحمد بن علي بن كلثوم، عن الحسن بن علي الدقاق، عن محمد بن أحمد بن أبي قتادة، عن أحمد بن هلال، عن ابن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير[5].

٤٣ ـ وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، عن ابن أبي عمير، عن شعيب العقرقوفي، عن أبي بصير[6].

٤٤ ـ وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل وعبدالله بن محمد الأسدي، عن ابن أبي عمير، عن شعيب العقرقوفي، عن أبي بصير[7].

---

(١) رجال الكشي: ٥٨٣/٣٢١.

(٢) علل الشرائع: ١/٥١.

(٣) الخصال: ٥٦/٤٨٣.

(٤) رجال الكشي: ٣٥٢/٢٠٠.

(٥) كمال الدين: ٤٥/٣٥٠.

(٦) رجال الكشي: ٣٥١/١٩٩.

(٧) رجال الكشي: ٢٨٩/١٧١.

٤٥ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن سعيد بن غزوان، عن أبي بصير[١].

٤٦ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن حمدان والعمركي، عن العبيدي، عن يونس، عن زرعة، عن سماعة، عن أبي بصير[٢].

٤٧ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن حمران والعمركي، عن العبيدي، عن يونس، عن أيوب بن حر، عن أبي بصير[٣].

٤٨ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي البوفكي، عن الحسن بن علي بن فضال، عن مروان بن مسلم، عن أبي بصير[٤].

٤٩ ـ وعن حمدان بن أحمد القلانسي، عن محمد بن خالد الطيالسي، عن سيف ابن عميرة، عن إسحاق بن عمار، عن أبي بصير[٥].

٥٠ ـ وعن حمدويه، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن ابن مسكان، عن أبي بصير[٦].

٥١ ـ وعن علي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر، وجعفر بن محمد ابن حكيم، عن أبان بن عثمان الأحمر، عن أبي بصير[٧].

٥٢ ـ وعن علي بن محمد بن شجاع، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن علي بن أبي حمزة، عن أبي بصير[٨].

---

(١) كمال الدين: ٥/٤٨٠.

(٢) شواهد التنزيل ٢: ١١١٦/٣٤٩.

(٣) شواهد التنزيل ١: ١٤٥/١٠٤.

(٤) معاني الأخبار: ١/١١٢.

(٥) شواهد التنزيل ١: ٢٠٣/١٤٩.

(٦) معاني الأخبار: ٣/٢٠١.

(٧) رجال الكشي: ٣٧٠/٢٠٩، و: ٤٢٥/٢٣٤، و: ٤٤١/٢٤١.

(٨) كمال الدين: ٤٦/٣٥٠، و: ٥٤/٣٥٧.

٥٣ ـ وعن علي بن محمد القمي، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسن، عن علي بن الحكم، عن مثنى الخياط، عن أبي بصير[١].

٥٤ ـ وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمّد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة، عن أبي بصير[٢].

٥٥ ـ وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وفضالة، عن أبان، عن أبي بصير[٣].

٣٢ ـ بكر بن محمد الأشعري

٥٦ ـ وعن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن بكر بن محمد الأشعري[٤].

٣٣ ـ جابر بن عبدالله الأنصاري

٥٧ ـ وعن سهل بن بحر، عن الفضل بن شاذان، عن محمد بن أبي عمير، عن عون بن أذينة، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن جابر بن عبدالله[٥].

٥٨ ـ وعن محمد بن عيسى، عن عمرو بن شمر، عن جابر الجعفي، عن جابر بن عبدالله[٦].

٥٩ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن حماد بن عيسى، عن

---

(١) رجال الكشي: ٢٩٨/١٧٤.
(٢) علل الشرائع: ٢/٥١.
(٣) علل الشرائع: ١/٧٢.
(٤) رجال الكشي: ٨١٩/٤٣٣.
(٥) شواهد التنزيل ١: ٢٤٩/١٩٢.
(٦) بحار الأنوار ١٢: ١٩/١٩٤.

عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن جابر بن عبدالله الأنصاري[١].

٣٤ ـ جابر المكفوف

٦٠ ـ وعن علي بن الحسن، عن العباس بن عامر، عن جابر المكفوف[٢].

٣٥ ـ جابر بن يزيد الجعفي

٦١ ـ وعن جبرئيل بن أحمد الفاريابي، عن الحسن بن خرزاذ، عن محمد بن موسى بن الفرات، عن يعقوب بن سويد بن مزيد الحارثي، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد[٣].

٦٢ ـ وعن الحسين بن اشكيب، عن هارون بن عقبة الخزاعي، عن أسد بن سعيد النخعي، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد الجعفي [٤].

٦٣ ـ وعن علي بن أبي علي، عن سلمة بن الخليل، عن محمد بن إسماعيل القزويني، عن ابراهيم بن أيوب المديني، عن عمرو بن شمر، عن جابر بن يزيد الجعفي [٥].

٣٦ ـ أبو الجارود

٦٤ ـ وعن أبي عبدالله الشاذاني، عن الفضل، عن أبيه، عن أبي يعقوب المقري، عن عمرو بن خالد، عن أبي الجارود[٦].

٣٧ ـ أبو جعفر الأحول

٦٥ ـ وعن الحسين بن اشكيب، عن الحسن بن الحسين، عن يونس بن

---

(١) كمال الدين: ٤/٣٩٤.

(٢) رجال الكشي: ٦١٣/٣٣٥.

(٣) معاني الأخبار: ١٣/٦٣.

(٤) التوحيد: ١٣/١٧٩.

(٥) شواهد التنزيل ١: ٤٥١/٣٢٤.

(٦) رجال الكشي: ٤١٩/٢٣١.

عبدالرحمن، عن أبي جعفر الأحول[١].

٣٨ ـ جميل بن دراج

٦٦ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عمر بن عبدالعزيز، عن جميل بن دراج[٢].

٣٩ ـ الحارث

٦٧ ـ وعن علي بن الحسن، عن العباس بن عامر، عن أبان، عن الحارث[٣].

٤٠ ـ الحارث بن المغيرة

٦٨ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبان، عن الحارث بن المغيرة[٤].

٤١ ـ أبو حازم

٦٩ ـ وعن محمد بن حاتم، عن أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم بن معمر، عن عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبي حازم[٥].

٤٢ ـ حبابة الوالبية

٧٠ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي، عن الحسن بن علي بن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن عنبسة بن مصعب وعلي بن المغيرة، عن عمران بن ميثم وعباية الأسدي، عن حبابة الوالبية[٦].

---

(١) رجال الكشي: ٣٣٢/١٨٩.

(٢) رجال الكشي: ٤٦٨/٢٥١.

(٣) رجال الكشي: ٣٠٦/١٧٧.

(٤) كمال الدين: ٤٧/٣٥١.

(٥) علل الشرائع: ١٠/٢٣٢.

(٦) رجال الكشي: ١٨٢/١١٤.

٤٣ ـ حبيب الخثعمي

٧١ ـ وعن الحسين بن إشكيب، عن ابن أورمة، عن القاسم بن محمد، عن حبيب الخثعمي[١].

٤٤ ـ حذيفة بن أسيد الغفاري

٧٢ ـ وعن نصر بن أحمد البغدادي، عن محمد بن عبيد بن عتبة، عن إسماعيل ابن أبان عن سالم بن أبي عمرة، عن معروف بن خربوذ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد الغفاري[٢].

٤٥ ـ حريز

٧٣ ـ وعن جعفر بن أحمد بن أيوب، عن العمركي، عن أحمد بن بشر، عن يحيى بن المثنى، عن علي بن الحسن بن رباط، عن حريز[٣].

٤٦ ـ حريز بن عبدالله

٧٤ ـ وعن إسحاق بن محمد البصري، عن علي بن داود الحديد، عن حريز بن عبدالله[٤].

٤٧ ـ الحسن بن زيد

٧٥ ـ وعن أحمد بن عبدالله العلوي، عن علي بن الحسن الحسيني، عن الحسن ابن زيد[٥].

٤٨ ـ الحسن الصيقل

٧٦ ـ وعن حمدويه بن نصير، عن أيوب بن نوح، عن عبدالله بن المغيرة، عن

---

(١) رجال الكشي: ٦٩٠/٣٧٠.

(٢) علل الشرائع: ٣/٢٠٢.

(٣) رجال الكشي: ٧١٨/٣٨٤.

(٤) رجال الكشي: ٧٤٢/٣٩٧.

(٥) رجال الكشي: ٧٤/٣٦.

ابن مسكان، عن الحسن الصيقل[١].

٤٩ ـ الحسن بن عبدالرحيم

٧٧ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن السندي بن الربيع، عن الحسن بن عبدالرحيم[٢].

٥٠ ـ الحسن بن علي بن فضال

٧٨ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن الحسن بن علي بن فضال[٣].

٥١ ـ الحسن بن علي الوشاء

٧٩ ـ وعن عبيد الله بن محمد بن خالد، عن الحسن بن علي الوشاء[٤].

٥٢ ـ الحسن بن علي بن يقطين

٨٠ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى بن عبيد.

وحمدويه بن نصير، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن الحسن بن علي بن يقطين[٥].

٨١ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن عبدالعزيز بن المهتدي القمي ومحمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن علي بن يقطين[٦].

٥٣ ـ الحسن بن موسى

٨٢ ـ وعن محمد بن نصير، عن الحسن بن موسى[٧].

---

(١) التهذيب ٢: ٧٥١/١٨٩.

(٢) رجال الكشي: ٨١٨/٤٣٣.

(٣) إكمال الدين: ٤/٣٩٠ و ٥.

(٤) عيون أخبار الرضا عليه‌السلام ٢: ٦/٧٦، يأتي في: الوشاء.

(٥) رجال الكشي: ٢٧٠/١٦١.

(٦) رجال الكشي: ٩٣٥/٤٩٠.

(٧) عيون أخبار الرضا عليه‌السلام ٢: ١/١٣٨، علل الشرائع: ٢/٢٣٨.

٥٤ ـ حسين بن زيد

٨٣ ـ وعن عبدالله بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن إسماعيل بن عبدالخالق، عن حسين بن زيد(١).

٥٥ ـ الحسين بن علوان

٨٤ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن أبي الحسين علي بن يحيى، عن الحسين بن علوان(٢).

٥٦ ـ الحسين بن علي

٨٥ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن الحسين بن علي(٣).

٥٧ ـ حسين المختار

٨٦ ـ وعن الحسين بن اشكيب، عن الحسن بن الحسين، عن يونس، عن حسين المختار(٤).

٥٨ ـ حسين بن أبي يعفور

٨٧ ـ وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد بن الحسين بن سعيد، عن إسماعيل بن عباد، عن حسين بن أبي يعفور(٥).

٥٩ ـ الحكم بن عيينة

٨٨ ـ وعن علي بن الحسين بن علي بن فضال، عن العباس بن عامر، عن أبان ابن عثمان، عن الحارث بن المغيرة، عن حمران بن أعين، عن الحكم بن عيينة(٦).

---

(١) رجال الكشي: ٧٨٤/٤١٤.

(٢) فلاح السائل: ٢٨٢.

(٣) رجال الكشي: ٨٢٠/٤٣٤.

(٤) رجال الكشي: ٧٣٧/٣٩٢.

(٥) شواهد التنزيل ٢: ١٠٩٠/٣٣١.

(٦) رجال الكشي: ٣٠٥/١٧٧. و«عيينة» تصحيف، صوابه: عُتَيبة.

٦٠ ـ الحلبي

٨٩ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن الحلبي[١].

٦١ ـ حماد السمندري

٩٠ ـ وعن محمد بن أحمد النهدي الكوفي، عن معاوية بن حكيم الدهني، عن شريف بن سابق التفليسي، عن حماد السمندري[٢].

٦٢ ـ حماد بن عيسى

٩١ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن عيسى، عن حماد ابن عيسى[٣].

٩٢ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن علي بن النعمان، عن محمد بن خالد البرقي وعلي بن مهزيار وأبي علي بن راشد، عن حماد بن عيسى[٤].

٦٣ ـ حماد الناب

٩٣ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن حماد الناب[٥].

٩٤ ـ وعن الحسين بن عبدالله، عن عبدالله بن علي، عن أحمد بن حمزة، عن عمران القمي، عن حماد الناب[٦].

---

(١) معاني الأخبار: ٧/٣٣٩، رجال الكشي: ٧٥/٣٧، التهذيب ٣: ٩٤٣/٣٠٦.

(٢) رجال الكشي: ٦٣٥/٣٤٣، أمالي الطوسي: ٥٤/٤٥.

(٣) رجال الكشي: ٥٠٤/٢٨٥.

(٤) كامل الزيارات: ٥/٢٤٩، بحار الأنوار ٨٩: ٢/٧٧.

(٥) رجال الكشي: ٢٩٧/١٧٣.

(٦) رجال الكشي: ٦٠٨/٣٣٣.

٩٥ ـ وعن علي بن محمد، عن الحسين بن عبدالله، عن عبدالله بن علي، عن أحمد بن حمزة، عن عمران القمي، عن حماد الناب[١].

٦٤ ـ حمدان الحضيني

٩٦ ـ وعن حمدان بن أحمد القلانسي، عن معاوية بن حكيم، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن حمدان الحضيني[٢].

٦٥ ـ حمران

٩٧ ـ وعن الحسين بن سعيد، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن الفضل، عن ابن أُذينة، عن حمران[٣].

٩٨ ـ وعن الحسين، عن محمد بن علي، عن المفضل بن صالح، عن محمد الحلبي، عن حمران[٤].

٦٦ ـ حمران بن أعين

٩٩ ـ وعن عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي، عن أبيه، عن محمد بن زياد الأزدي، عن حمزة بن حمران، عن أبيه حمران بن أعين[٥].

٦٧ ـ أبو حمزة الثمالي

١٠٠ ـ وعن جعفر بن أحمد بن معروف، عن العمركي بن علي، عن عبدالله بن الوليد النخعي، عن فضيل بياع المُلاء[٦]، عن أبي حمزة الثمالي[٧].

---

(١) الاختصاص: ٦٩.

(٢) رجال الكشي: ١٠٦٤/٥٦٣.

(٣) شواهد التنزيل ١: ٢٦٤/٢٠٣.

(٤) شواهد التنزيل ٢: ٩٠٥/١٩٩.

(٥) الخصال: ٤/٥١٧.

(٦) المُلاء، جمع مُلاءة: وهي ثوب يلبس على الفخذين.

(٧) فلاح السائل: ٢٨٦.

٦٨ ـ حمزة بن حمران

١٠١ ـ وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن الوشاء، عن ابن خداش، عن علي ابن إسماعيل، عن ربعي؛ عن الهيثم بن حفص العطار، عن حمزة بن حمران[١].

٦٩ ـ حمزة الطيار

١٠٢ ـ وعن علي بن محمد القمي، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن زحل عمر ابن عبدالعزيز، عن جميل بن دراج، عن حمزة بن محمد الطيار[٢].

١٠٣ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن ابن بكير عن حمزة الطيار[٣].

٧٠ ـ حميد بن عبدالرحمن بن عوف

١٠٤ ـ وعن محمد بن حاتم، عن عبدالله بن حماد وسليمان بن معبد، عن عبدالله ابن صالح، عن الليث بن سعد، عن علوان بن داود بن صالح، عن صالح بن كيسان، عن عبدالرحمن بن حميد بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه[٤].

٧١ ـ خالد الجوان

١٠٥ ـ وعن إسحاق بن محمد البصري، عن عبدالله بن القاسم، عن خالد الجوان[٥].

٧٢ ـ أبو خالد القماط

١٠٦ ـ قال: كتب إليّ أبو عبدالله يذكر عن الفضل، عن محمد بن جمهور العمي، عن يونس بن عبدالرحمن، عن علي بن رئاب، عن أبي خالد القماط[٦].

---

(١) رجال الكشي: ٢٣٣/١٤٦.

(٢) رجال الكشي: ١١٣/٦٣.

(٣) رجال الكشي: ٦٤٨/٣٤٧.

(٤) الخصال: ٢٢٨/١٧١.

(٥) رجال الكشي: ٥٩١/٣٢٦.

(٦) رجال الكشي: ٧٧٤/٤١١.

٧٣ ـ أبو خالد الكابلي

١٠٧ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن ابن شجاع، عن محمد بن الحسين، عن ابن محبوب، عن قريب، عن أبي خالد الكابلي(١).

١٠٨ ـ وعن أبي عبدالله الحسين بن إشكيب، عن محمد بن أُورمة، عن الحسين ابن سعيد، عن علي بن النعمان، عن ابن مسكان، عن ضريس، عن أبي خالد الكابلي(٢).

٧٤ ـ داود بن فرقد

١٠٩ ـ وعن عبدالله بن محمد، عن الوشاء، عن علي بن عقبة، عن داود بن فرقد(٣).

١١٠ ـ وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن الحسن بن علي الخزاز، عن علي بن عقبة، عن داود بن فرقد(٤).

٧٥ ـ داود بن القاسم

١١١ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي، عن الحسن بن أبي قتادة، عن داود ابن القاسم(٥).

١١٢ ـ وعن جعفر بن معروف، عن العمركي، عن الحسن ابن أبي لبابة، عن أبي هاشم داود بن قاسم الجعفري(٦).

٧٦ ـ داود الرقي

١١٣ ـ وعن علي بن محمد بن عيسى، عن عمر بن عبدالعزيز، عن بعض

---

(١) شواهد التنزيل ١: ٢٠٠/١٤٦.

(٢) رجال الكشي: ١٩١/١٢٠.

(٣) رجال الكشي: ٦٤٠/٣٤٥.

(٤) رجال الكشي: ٤١٨/٢٣١.

(٥) رجال الكشي: ٩٢٢/٤٨٦.

(٦) رجال الكشي: ٤٩٥/٢٧٨، أمالي الطوسي: ٥٦/٤٦.

أصحابنا، عن داود الرقي[١].

١١٤ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن الحسن بن الحسين، عن محمد بن إسماعيل، عن الحسين بن بشار الواسطي، عن داود الرقي[٢].

٧٧ ـ أبو داود المسترق

١١٥ ـ وعن عبدالله بن محمد، عن محمد بن البختري العطار، عن أبي داود المسترق[٣].

٧٨ ـ داود بن أبي يزيد

١١٦ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن أبي محمد الحجال، عن داود بن أبي يزيد[٤].

٧٩ ـ أبو رافع

١١٧ ـ وعن نصر بن أحمد البغدادي، عن عيسى بن مهران، عن مخول، عن عبدالرحمن بن الأسود، عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه وعمه، عن أبيهما، عن أبي رافع[٥].

٨٠ ـ ربيعة بن ناجذ

١١٨ ـ وعن علي بن جعفر بن العباس الخزاعي ومحمد بن علي بن خلف العطار، عن عمرو بن عبدالغفار، عن شريك، عن عثمان بن أبي ربيعة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ[٦].

---

(١) رجال الكشي: ٧٦٥/٤٠٧.

(٢) رجال الكشي: ٧٨٦/٤١٥.

(٣) فلاح السائل: ١٩٨.

(٤) رجال الكشي: ١٢٢/٦٨.

(٥) علل الشرائع: ٢/٢٠١.

(٦) شواهد التنزيل ١: ٥٩٥/٤٣٢.

١١٩ ـ وعن محمد بن حاتم، عن أحمد بن سعيد، عن يحيى بن أبي بكير، عن شريك، عن عثمان بن أبي ربيعة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ[١].

٨١ ـ أبو جمعة رحمةُ بن صدقة

١٢٠ ـ وعن أحمد بن أحمد، عن سليمان بن الخصيب، عن الثقة، عن أبي جمعة رحمة بن صدقة[٢].

٨٢ ـ أبو الزبير

١٢١ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الشقري، عن علي بن الحكم، عن فضل بن عثمان، عن أبي الزبير[٣].

٨٣ ـ أبو داود

١٢٢ ـ وعن علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن العباس بن عامر، وجعفر بن محمد بن حكيم، عن أبان بن عثمان الأحمر، عن فضيل الرسان، عن أبي داود[٤].

٨٤ ـ زرارة

١٢٣ ـ وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن إبراهيم المؤمن، عن نصر بن شعيب، عن عمّة زرارة، عن زرارة[٥].

١٢٤ ـ وعن جبريل بن أحمد الفاريابي، عن العبيدي محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن ابن مسكان، عن زرارة[٦].

١٢٥ ـ وعن الحسين، عن محمد بن علي، عن المفضل بن صالح، عن محمد

---

(١) شواهد التنزيل ١: ٥٩٥/٤٣٢.

(٢) معاني الأخبار: ٥/٢٨.

(٣) رجال الكشي: ٩٣/٤٤.

(٤) رجال الكشي: ١٤٨/٩٤.

(٥) رجال الكشي: ٢٥٦/١٥٦.

(٦) رجال الكشي: ٢٢٨/١٤٤، و: ٢٦١/١٥٧.

الحلبي، عن زرارة[١].

١٢٦ ـ وعن الخزاعي، عن محمد بن زياد أبي عمير، عن علي بن عطيّة، عن زرارة[٢].

١٢٧ ـ وعن العباس بن المغيرة[٣]، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة[٤].

١٢٨ ـ وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن أحمد بن هلال، عن عثمان بن عيسى الرواسي، عن خالد بن نجيح الجواز، عن زرارة[٥].

١٢٩ ـ وعن عبدالله بن محمّد بن خالد الطيالسي، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أبي خداش، عن علي بن إسماعيل، عن أبي خالد، عن زرارة[٦].

١٣٠ ـ وعن عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي، عن الحسن بن علي الوشاء، عن محمد بن حمران، عن زرارة[٧].

١٣١ ـ وعن علي بن الحسن، عن عباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن زرارة[٨].

١٣٢ ـ وعن علي بن الحسن بن فضال، عن أخويه محمد وأحمد ابني الحسن، عن أبيهما الحسن بن علي بن فضال، عن ابن بكير، عن زرارة[٩].

---

(١) شواهد التنزيل ٢: ٩٠٥/١٩٩.

(٢) رجال الكشي: ٢١٢/١٣٤.

(٣) في الكشي: ابن المغيرة، وابن ازداد بن المغيرة، وفي نسخة من التهذيب: أبو العباس بن المغيرة.

(٤) رجال الكشي: ٣٨٧/٢١٦، و: ٤٠٧/٢٢٨، التهذيب ٣: ٤٨٨/٢٠٦ و: ٧٦٦/٢٦٨.

(٥) كمال الدين: ٧/٤٨١.

(٦) رجال الكشي: ٢٤٨/١٥٢.

(٧) رجال الكشي: ٢٦٠/١٥٧.

(٨) رجال الكشي: ١٦٦/١٠٤.

(٩) رجال الكشي: ٢٠٨/١٣٣.

١٣٣ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي بصير، عن الحسن بن موسى، عن زرارة[١].

١٣٤ ـ وعن علي بن محمّد القمي، عن محمد بن أحمد، عن عبدالله بن أحمد الرازي، عن بكر بن صالح، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم، عن زرارة[٢].

١٣٥ ـ وعن علي بن محمّد القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن ابن الريان، عن الحسن بن راشد، عن علي بن إسماعيل، عن أبي خالد، عن زرارة[٣].

١٣٦ ـ وعن علي بن محمد بن يزيد القمي، عن أحمد بن محمد بن عيسى القمي، عن ابن فضال، عن عبدالله بن بكير، عن زرارة[٤].

١٣٧ ـ وعن محمد بن إبراهيم الوراق، عن حمدان بن أحمد القلانسي، عن أيوب ابن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن ابن بكير، عن زرارة[٥].

١٣٨ ـ وعن محمد بن نصير، عن سهل بن زياد، عن منصور بن العباس، عن إسماعيل بن سهل، عن حماد بن عيسى، عن حريز، عن زرارة[٦].

٨٥ ـ زياد القندي

١٣٩ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن زياد القندي[٧].

٨٦ ـ زيد بن أرقم

١٤٠ ـ وعن محمد بن يزداد، عن محمد بن علي الحداد، عن مسعدة بن صدقة،

---

(١) رجال الكشي: ٤٢٤/٢٣٤.

(٢) رجال الكشي: ٢٠٩/١٣٣.

(٣) رجال الكشي: ٢٤٨/١٥٢.

(٤) رجال الكشي: ٨٧/٤١.

(٥) كمال الدين: ٨/٤٨١.

(٦) من لا يحضره الفقيه ٢: ٥١٢/١١٩.

(٧) رجال الكشي: ٧٥٢/٤٠٢.

عن جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران وليث بن سعد المصري، عن جابر بن أرقم، عن أخيه زيد بن أرقم[١].

٨٧ ـ زيد الشحام

١٤١ ـ وعن إبراهيم بن محمد بن فارس، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن سنان، عن الحسين بن المختار، عن زيد الشحام[٢].

١٤٢ ـ وعن علي بن محمد، عن احمد بن محمد البرقي، عن أبيه، عمن ذكره، عن زيد الشحام[٣].

١٤٣ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن موسى الهمداني، عن منصور بن العباس، عن مروك بن عبيد، عمن رواه، عن زيد الشحام[٤].

٨٨ ـ سالم بن أبي مريم

١٤٤ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي بن علي وحمدان بن سليمان، عن محمد ابن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبدالرحمن بن سالم الأشل، عن سالم بن أبي مريم[٥].

٨٩ ـ سدير

١٤٥ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر البغدادي، عن الحسن بن محمد الصيرفي، عن حنان بن سدير، عن أبيه[٦].

١٤٦ ـ وعن الحسين بن اشكيب، عن محمد بن أُورمة، عن محمد بن خالد

---

(١) شواهد التنزيل ١: ٣٦٨/٢٧٢.

(٢) رجال الكشي: ٥٥/٢٩.

(٣) رجال الكشي: ٦/٤.

(٤) رجال الكشي: ٣١٣/١٨٠ و: ٦١٨/٣٣٧.

(٥) شواهد التنزيل ١: ١٨٥/١٣٤.

(٦) علل الشرائع: ٧/٢٤٥، كمال الدين: ٦/٤٨٠.

البرقي، عن أبي طالب القمي، عن حنان بن سدير، عن أبيه[١].

١٤٧ـ وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، عن محمد بن إسماعيل، عن حنان بن سدير، عن أبيه[٢].

٩٠ـ سعد الاسكاف

١٤٨ـ وعن الحسين بن اشكيب، عن عبدالرحمن بن حماد، عن أحمد بن الحسن، عن صدقة بن حسان، عن مهران بن أبي نصر، عن يعقوب بن شعيب، عن سعد الاسكاف[٣].

٩١ـ أبو سعيد عقيصا

١٤٩ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر البغدادي، عن الحسن بن محمد الصيرفي، عن حنان بن سدير، عن أبيه سدير بن حكيم، عن أبيه، عن أبي سعيد عقيصا[٤].

٩٢ـ أبو سعيد الآدمي

١٥٠ـ وعن جعفر بن محمد، عن العمركي وعلي بن محمد بن شجاع، عن القاسم الهروي، عن أبي سعيد الآدمي[٥].

٩٣ـ سعيد بن جناح

١٥١ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن سعيد بن جناح، عن عدة من أصحابنا[٦].

---

(١) رجال الكشي: ٥٥١/٣٠٦.

(٢) علل الشرائع: ١/٥٢.

(٣) معاني الأخبار: ١/٣٧٣.

(٤) كمال الدين: ٢/٣١٥، كفاية الأثر: ٢٢٤.

(٥) فلاح السائل: ٢٣٣.

(٦) رجال الكشي: ٤٦٠/٢٤٨.

٩٤ ـ أبو سعيد الخدري

١٥٢ ـ وعن محمد بن حاتم، عن محمد بن معاذ، عن زكريا بن عدي، عن عبيد الله بن عمرو، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن حمزة بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه[١].

٩٥ ـ سعيد بن يسار

١٥٣ ـ وعن جعفر بن أحمد بن أيوب، عن العمركي، عن ابن فضال، عن يونس ابن يعقوب، عن سعيد بن يسار[٢].

٩٦ ـ سلام بن المستنير

١٥٤ ـ وعن حمدويه، عن محمد بن الحسين بن الخطاب، عن الحسن بن محبوب، عن أبي جعفر الأحول، عن سلام بن المستنير[٣].

٩٧ ـ سلمان الفارسي

١٥٥ ـ وعن نصر بن أحمد، عن علي بن حفص، عن خالد القطواني، عن يونس ابن أرقم، عن عبدالحميد بن أبي الخنساء، عن زياد بن يزيد، عن أبيه، عن جده فروة الظفاري، عن سلمان الفارسي[٤].

٩٨ ـ أم سلمة

١٥٦ ـ وعن أبي محمد عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي، عن الحسن بن علي ابن بنت إلياس الوشاء، عن عبدالله بن خداش المهري، عن علي بن إسماعيل، عن فضيل الرسان، عن حمزة بن ميثم، عن أبيه، عن أُم سلمة[٥].

---

(١) أمالي المفيد: ١١/٣٢٧، أمالي الطوسي: ١٤٤/٩٤.

(٢) رجال الكشي: ٦١٤/٣٣٥.

(٣) شواهد التنزيل ١: ١٤٤/١٠٤.

(٤) أمالي المفيد: ٣/٢٩.

(٥) رجال الكشي: ١٣٦/٨٠.

٩٩ ـ سلمة بن محرز

١٥٧ ـ وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، عن محمد بن زياد، عن سلمة بن محرز[١].

١٠٠ ـ سليمان بن خالد

١٥٨ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي، عن عبدالكريم بن عمرو الخثعمي، عن سليمان بن خالد[٢].

١٠١ ـ سليم بن قيس الهلالي

١٥٩ ـ وعن محمد بن نصير، عن الحسن بن موسى الخشاب، عن الحكم بن بهلول الأنصاري، عن إسماعيل بن همام، عن عمران بن قرة، عن أبي محمد المدني، عن ابن أُذينة عن أبان بن أبي عياش، عن سليم بن قيس الهلالي[٣].

١٠٢ ـ ابن سنان

١٦٠ ـ وعن عبدالله بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن ابن سنان[٤].

١٦١ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن رجل من أصحابنا، عن ابن سنان[٥].

١٠٣ ـ سهيل بن محمد

١٦٢ ـ وعن علي بن محمد، عن محمّد، عن محمد بن موسى، عن سهل بن خلف، عن سهيل بن محمد[٦].

---

(١) رجال الكشي: ٨١/٣٩.

(٢) معاني الأخبار: ٩/٢٠٢.

(٣) كمال الدين: ٣٧/٢٨٤.

(٤) رجال الكشي: ٧٣٦/٣٩١.

(٥) رجال الكشي: ٩٥٩/٥٠١.

(٦) رجال الكشي: ١٠١١/٥٢٨.

١٠٤ ـ سورة بن كليب

١٦٣ ـ وعن الحسين بن اشكيب، عن عبدالرحمن بن حماد، عن محمد بن إسماعيل الميثمي، عن حذيفة بن منصور، عن سورة بن كليب[١].

١٠٥ ـ سيف بن مصعب العبدي

١٦٤ ـ وعن حمدان بن أحمد الكوفي، عن أبي داود سليمان بن سفيان المسترق، عن سيف بن مصعب العبدي[٢].

١٠٦ ـ شهاب

١٦٥ ـ وعن عبدالله بن محمد، عن الوشاء، عن محمد بن الفضيل، عن شهاب[٣].

١٦٦ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن فضيل، عن شهاب[٤].

١٠٧ ـ شهاب بن عبدربه

١٦٧ ـ وعن عبدالله بن محمد، عن العباس بن عامر، عن أبي جميلة، عن شهاب ابن عبدربه[٥].

١٦٨ ـ وعن علي بن الحسين بن علي بن فضال، عن عباس بن عامر، عن أبان ابن عثمان، عن شهاب بن عبدربه[٦].

١٦٩ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن هشام، عن شهاب بن عبدربه[٧].

---

(١) رجال الكشي: ٧٠٦/٣٧٦.

(٢) رجال الكشي: ٧٤٧/٤٠١.

(٣) رجال الكشي: ٧٨٢/٤١٤.

(٤) رجال الكشي: ٧٨١/٤١٤.

(٥) رجال الكشي: ٧٨٧/٤١٥.

(٦) رجال الكشي: ١٤٩/٩٤.

(٧) رجال الكشي: ٧٨٥/٤١٥.

١٠٨ ـ صالح بن سهل

١٧٠ ـ وعن إسحاق بن محمد، عن محمد بن الحسن بن شمون، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصم، عن عبدالله بن القاسم البطل، عن صالح بن سهل[١].

١٠٩ ـ أبو الصباح

١٧١ ـ وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس، عن أبي الصباح[٢].

١١٠ ـ أبو الصباح الكناني

١٧٢ ـ وعن الشاذاني، عن الفضل، عن علي بن الحكم وغيره، عن أبي الصباح الكناني[٣].

١٧٣ ـ وعن عبدالله بن محمد بن خالد الطيالسي، عن الحسن بن علي الوشاء، عن محمد بن حمران، عن أبي الصباح الكناني[٤].

١١١ ـ صفوان

١٧٤ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن صفوان[٥].

١١٢ ـ صفوان بن يحيى

١٧٥ ـ وعن الحسين بن إشكيب، عن موسى بن القاسم البلخي، عن صفوان بن يحيى[٦].

١٧٦ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن يعقوب بن يزيد، عن رجل

---

(١) معاني الأخبار: ٣/١١١.

(٢) رجال الكشي: ٢٨٣/١٦٩ و: ٣٥٠/١٩٩ و: ٤٣٥/٢٣٩.

(٣) رجال الكشي: ٦٥٦/٣٥٠.

(٤) رجال الكشي: ٤٧٤/٢٥٥.

(٥) رجال الكشي: ٨٩٩/٤٧٢.

(٦) جمال الاسبوع: ٣٣٠.

من أصحابنا، عن صفوان بن يحيى[١].

١٧٧ ـ وعن علي بن محمد القمي، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى[٢].

١١٣ ـ أبو الضبار

١٧٨ ـ وعن حمدان بن أحمد القلانسي، عن معاوية بن حكيم، عن عاصم بن عمار، عن نوح بن دراج، عن أبي الضبار[٣].

١١٤ ـ ضريس الكناسي

١٧٩ ـ وعن علي بن محمد القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن أبي أحمد الأزدي، عن ضريس الكناسي[٤].

١١٥ ـ أبو طالب القمي

١٨٠ ـ وعن حمدان بن أحمد النهدي، عن أبي طالب القمي[٥].

١١٦ ـ طاوس

١٨١ ـ وعن جعفر بن أحمد بن أيوب، عن حمدان بن سليمان أبو الخير، عن أبي محمد عبدالله بن محمد اليماني، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الكوفي، عن أبيه الحسين، عن طاوس[٦].

١١٧ ـ طريف أبو نصر

١٨٢ ـ وعن آدم بن محمد البلخي، عن علي بن الحسن الدقاق، عن إبراهيم بن

---

(١) رجال الكشي: ٩٥٩/٥٠١.

(٢) رجال الكشي: ٩٧٨/٥٠٧.

(٣) رجال الكشي: ٤٢١/٢٣٢.

(٤) كمال الدين: ١٢/٣٢٩.

(٥) رجال الكشي: ١٠٧٤/٥٦٧.

(٦) رجال الكشي: ١٠٥/٥٥.

محمد العلوي، عن طريف أبي نصر[١].

١١٨ ـ عائشة

١٨٣ ـ وعن محمد بن حاتم، عن سويد بن سعيد، عن محمد بن عبدالرحيم اليماني، عن ابن ميناء، عن أبيه، عن عائشة[٢].

١١٩ ـ عامر بن عبدالله بن جذاعة

١٨٤ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن سيف بن عميرة، عن عامر بن عبدالله بن جذاعة[٣].

١٢٠ ـ العباس بن هلال

١٨٥ ـ وعن علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن الوليد بن خالد الكوفي، عن العباس بن هلال[٤].

١٢١ ـ العباسي

١٨٦ ـ وعن علي، عن أحمد، عن أبي طالب، عن العباسي[٥].

١٢٢ ـ عبد الأعلى

١٨٧ ـ وعن الحسين بن إشكيب، عن محمد بن السري، عن الحسين بن سعيد، عن أبي أحمد محمد بن أبي عمير، عن علي بن أبي حمزة، عن عبدالأعلى[٦].

١٢٣ ـ عبدالرحمن بن أعين

١٨٨ ـ وعن أحمد بن منصور الخزاعي، عن أحمد بن الفضل الخزاعي، عن محمد

---

(١) كمال الدين: ١٢/٤٤١.

(٢) أمالي المفيد: ٦/٧٢.

(٣) رجال الكشي: ٢٨٢/١٦٨.

(٤) رجال الكشي: ١٨٥/١١٦ و: ٥٥٩/٣٠٩ و: ٦٢٤/٣٣٨ و: ٦٨١/٣٦٦ و: ٧٣٥/٣٩٠، الخصال: ٦/٥٨٢، معاني الأخبار: ١/١٣٨، عيون أخبار الرضا ١٧: ٦/٢٥٥ و٢: ١٤/٨١.

(٥) رجال الكشي: ٩٦١/٥٠١.

(٦) معاني الأخبار: ١/٣٤٩.

ابن زياد، عن حماد بن عثمان، عن عبدالرحمن بن أعين[(١)].

١٨٩ ـ وعن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالرحمن بن الحجاج[(٢)].

١٢٤ ـ عبدالرحمن بن الحجاج

١٩٠ ـ وعن علي بن محمد بن شجاع، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجاج[(٣)].

١٩١ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن أبي عمير، عن عبدالرحمن بن الحجاج[(٤)].

١٢٥ ـ عبدالرحمن بن سالم

١٩٢ ـ وعن جعفر بن محمد، عن أحمد، عن حمدان بن سليمان والعمركي بن علي، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالرحمن بن سالم[(٥)].

١٢٦ ـ عبدالرحمن القصير

١٩٣ ـ وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عمر بن أبان، عن عبدالرحمن القصير[(٦)].

١٢٧ ـ عبدالحميد بن أبي الديلم

١٩٤ ـ وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل الخزاعي، عن ابن أبي عمير، عن حماد بن عيسى، عن عبدالحميد بن أبي الديلم[(٧)].

---

(١) رجال الكشي: ٢٨/١٢.

(٢) رجال الكشي: ٨٠٨/٤٣١.

(٣) كمال الدين: ١/٣١٦.

(٤) رجال الكشي: ٨٠٧/٤٣١.

(٥) شواهد التنزيل ٢: ١٠٨٤/٣٢٧.

(٦) رجال الكشي: ٢٣٦/١٤٨.

(٧) رجال الكشي: ٦٦٢/٣٥٣.

١٢٨ ـ عبدالحميد الواسطي

١٩٥ ـ وعن جعفر بن محمد، عن العمركي بن علي البوفكي، عن الحسن بن علي فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن عمر بن أبان، عن عبدالحميد الواسطي[١].

١٢٩ ـ عبدالعزيز

١٩٦ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن عبدالعزيز[٢].

١٣٠ ـ عبدالغفار

١٩٧ ـ وعن أحمد بن عبدالله العلوي، عن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد الليثي، عن عبدالغفار[٣].

١٣١ ـ أبو عبدالله الجدلي

١٩٨ ـ وعن علي بن الحسن بن علي بن فضال، عن العباس بن عامر وجعفر بن محمد بن حكيم عن أبان بن عثمان الأحمر، عن عبدالرحمن بن سيابة، عن أبي داود، عن أبي عبدالله الجدلي[٤].

١٣٢ ـ عبدالله بن سليمان

١٩٩ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن ربيع المسلي، عن عبدالله بن سليمان[٥].

١٣٣ ـ عبدالله بن سنان

٢٠٠ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن العبيدي محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن سنان[٦].

---

(١) كمال الدين: ٢/٦٤٤.

(٢) رجال الكشي: ٩٧٦/٥٠٦.

(٣) رجال الكشي: ٧٣/٣٦.

(٤) رجال الكشي: ١٤٧/٩٣.

(٥) شواهد التنزيل ١: ٩٣/٦٠.

(٦) كمال الدين: ٤٩/٣٥١.

٢٠١ ـ وعن أبي عبدالله الحسين بن إشكيب، عن الحسن بن خرزاذ القمي، عن محمد بن حماد الساسي، عن صالح بن فرج، عن زيد بن المعدل، عن عبدالله بن سنان[١].

١٣٤ ـ عبدالله السوري

٢٠٢ ـ وعن جعفر بن معروف، عن أبي عبدالله البلخي، عن عبدالله السوري[٢].

١٣٥ ـ عبدالله بن عباس

٢٠٣ ـ وعن أبي أحمد محمد بن أحمد بن روح الطرطوسي، عن محمد بن خالد العباسي، عن إسحاق بن نجيح، عن عطاء، عن عبدالله بن عباس[٣].

٢٠٤ ـ وعن الحسين بن إشكيب، عن محمد بن علي الكوفي، عن أبي جميلة الأسدي، عن أبي بكر الحضرمي، عن سلمة بن كهيل، رفعه، عن عبدالله بن عباس[٤].

٢٠٥ ـ وعن سهل بن بحر، عن الفضل بن شاذان، عن محمد بن أبي عمير، عن عون بن أُذينة، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن عبدالله بن عباس[٥].

٢٠٦ ـ وعن محمد بن حاتم، عن منصور بن أبي مزاحم، عن أبي سعيد المؤدب، عن عبدالله بن عباس[٦].

٢٠٧ ـ وعن نصر بن أحمد، عن عيسى بن مهران، عن علي بن خلف العطار،

---

(١) رجال الكشي: ٤٧/٢٠.

(٢) كمال الدين: ١٣/٤٤١.

(٣) شواهد التنزيل ٢: ١٠٥٤/٣٠٥.

(٤) الخصال: ٨/٣٤٣.

(٥) شواهد التنزيل ١: ٢٤٩/١٩٢.

(٦) شواهد التنزيل ١: ١٩٦/١٤٣.

عن يحيى بن يعلى، عن هارون بن الحكم، عن علي بن بذيمة، عن عكرمة، عن عبدالله بن عباس[١].

١٣٦ ـ عبدالله بن عمر

٢٠٨ ـ وعن الفتح بن محمد، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن إدريس، عن أبي نصر فتح بن عمرو التميمي، عن الوليد بن محمد بن زيد بن جذعان عن عمه، عن عبدالله بن عمر[٢].

١٣٧ ـ عبدالله بن أبي يعفور

٢٠٩ ـ وعن حمدويه، عن محمد بن الحسين، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالعزيز، عن عبدالله بن أبي يعفور[٣].

١٣٨ ـ عبدالملك بن أعين

٢١٠ ـ وعن علي بن الحسن بن فضال، عن العباس بن عامر وجعفر بن محمد بن حكيم، عن أبان بن عثمان، عن الحارث بن المغيرة النصري، عن عبدالملك بن أعين[٤].

١٣٩ ـ عبدالملك بن هشام الحناط

٢١١ ـ وعن علي بن محمد القمي، عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عن أبي عبدالله محمد بن موسى بن عيسى، عن اشكيب بن عبدك الكسائي، عن عبدالملك ابن هشام الحناط[٥].

١٤٠ ـ عبيد بن زرارة

٢١٢ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، عن

---

(١) شواهد التنزيل ١: ١٣/٢١.

(٢) شواهد التنزيل ٢: ٩٠٤/١٩٧.

(٣) التهذيب ٢: ١٤٢٠/٣٤٣.

(٤) رجال الكشي: ١٤/٧.

(٥) رجال الكشي: ٥٠٣/٢٨٤.

الحسن بن محمد الصيرفي، عن يحيى بن المثنى العطار، عن عبدالله بن بكير، عن عبيد بن زرارة[١].

٢١٣ ـ والحسن بن جهم بن بكير، عن عمه عبدالله بن بكير، عن عبيد بن زرارة[٢].

٢١٤ ـ وعن عبدالله بن محمد، عن أبي داود المسترق، عن عبدالله بن راشد، عن عبيد بن زرارة[٣].

٢١٥ ـ وعن علي بن الحسن، عن أبيه، عن إبراهيم بن محمد الأشعري، عن عبيد بن زرارة.

١٤١ ـ عروة بن موسى

٢١٦ ـ وعن علي بن محمد بن يزيد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي نصر، عن علي بن عقبة، عن أبيه[٤].

٢١٧ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، وحمدويه بن نصير، عن محمد ابن عيسى، عن علي بن الحكم، عن عروة بن موسى[٥].

١٤٢ ـ عقبة

٢١٨ ـ وعن عبدالله بن محمد، عن الوشاء، عن علي بن عقبة، عن أبيه[٦].

١٤٣ ـ العلاء بن سيابة

٢١٩ ـ وعن جعفر بن محمد، عن العمركي بن علي البوفكي، عن الحسن بن علي

---

(١) كمال الدين: ٤٩/٣٥١.

(٢) رجال الكشي: ٣١٦/١٨١.

(٣) رجال الكشي: ٦١٧/٣٣٦.

(٤) رجال الكشي: ٥١٦/٢٩٢.

(٥) رجال الكشي: ٣٤٨/١٩٨.

(٦) رجال الكشي: ٦٣٦/٣٤٤.

ابن فضال، عن ثعلبة بن ميمون، عن موسى النميري، عن العلاء بن سيابة[(١)].

١٤٤ ـ علي بن أحمد الرازي

٢٢٠ ـ وعن أحمد بن علي بن كلثوم، عن علي بن أحمد الرازي[(٢)].

١٤٥ ـ علي بن أسباط

٢٢١ ـ وعن علي بن الحسن، عن علي بن أسباط[(٣)].

١٤٦ ـ علي بن جعفر عليه السلام

٢٢٢ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر بن وهب البغدادي، عن موسى بن القاسم، عن علي بن جعفر[(٤)].

٢٢٣ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي بن علي، عن العبيدي، عن يونس بن عبدالرحمن، عن علي بن جعفر[(٥)].

٢٢٤ ـ وعن جعفر بن محمد[(٦)]، عن العمركي، عن علي بن جعفر[(٧)].

٢٢٥ ـ وعن الحسين، عن موسى بن القاسم البجلي، عن محمد بن علي بن جعفر ابن محمد، عن أبيه[(٨)].

٢٢٦ ـ وعن علي بن محمد القمي، عن محمد بن أحمد، عن أبي يعقوب يوسف بن السخت، عن العباس، عن علي بن جعفر[(٩)].

---

(١) كمال الدين: ١/٦٤٤.

(٢) كمال الدين: ٥/٤٠٨.

(٣) رجال الكشي: ٤٥٥/٢٤٦.

(٤) كمال الدين: ٤٨/٣٥١.

(٥) تفسير العياشي الحديث: ٤/من سورة الأنعام.

(٦) في المعاني: جعفر بن أحمد.

(٧) معاني الأخبار: ٢/٣٦٩، التهذيب ٢: ١٥٨٣/٣٧٩.

(٨) تفسير العياشي الحديث: ٣١٢/من سورة البقرة.

(٩) رجال الكشي: ١١٣٠/٦٠٧.

٢٢٧ ـ وعن يوسف بن السخت، عن علي بن القاسم العريضي الحسيني، عن صفوان بن يحيى، عن عبدالرحمن بن الحجاج، عن إسحاق وعلي ابني أبي عبدالله جعفر بن محمد[١].

١٤٧ ـ علي بن حسان

٢٢٨ ـ وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن علي بن حسان، عن بعض أصحابنا[٢].

١٤٨ ـ علي بن الحسين بن داود القمي

٢٢٩ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن رجل، عن علي بن الحسين ابن داود القمي[٣].

١٤٩ ـ علي بن أبي حمزة

٢٣٠ ـ وعن أبي الحسن، عن أبي داود المسترق، عن علي بن أبي حمزة[٤].

٢٣١ ـ وعن حمدان بن أحمد القلانسي، عن معاوية بن حكيم، عن أبي داود المسترق، عن عتيبة بياع القصب، عن علي بن أبي حمزة البطائني[٥].

٢٣٢ ـ وعن علي بن الحسن، عن أبي داود المسترق، عن علي بن أبي حمزة[٦].

١٥٠ ـ علي بن عاصم الكوفي

٢٣٣ ـ وعن آدم بن محمد البلخي، عن علي بن الحسن الدقاق وإبراهيم بن محمد عن علي بن عاصم الكوفي[٧].

---

(١) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣/٣٨.

(٢) رجال الكشي: ٥٣٨/٣٠٠.

(٣) رجال الكشي: ٩٦٧/٥٠٣.

(٤) رجال الكشي: ٨٣٥/٤٤٤.

(٥) رجال الكشي: ٨٣٢/٤٤٣.

(٦) رجال الكشي: ٧٥٤/٤٠٣.

(٧) كمال الدين: ١/٤٨٢.

١٥١ ـ علي بن عبدالله الزبيري

٢٣٤ ـ وعن محمد بن إبراهيم بن محمد بن فارس، عن أبي جعفر أحمد بن عبدوس الخلنجي أو غيره، عن علي بن عبدالله الزبيري[١].

١٥٢ ـ علي بن عقبة

٢٣٥ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن حمدان بن سليمان النيسابوري، والعمركي بن علي البوفكي النيسابوري، عن محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمن، عن عبدالله الحجال عن علي بن عقبة[٢].

١٥٣ ـ علي بن القصير

٢٣٦ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر بن وهب، عن علي بن القصير، عن بعض رجاله[٣].

١٥٤ ـ علي بن مهزيار

٢٣٧ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن علي بن مهزيار[٤].

١٥٥ ـ علي بن ميمون الصائغ

٢٣٨ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن الحسن، عن جعفر بن بسير، عن علي ابن ميمون الصائغ[٥].

١٥٦ ـ عمار الساباطي

٢٣٩ ـ وعن إبراهيم بن محمد بن فارس، عن أحمد بن الحسن، عن علي بن يعقوب، عن مروان بن مسلم، عن عمار الساباطي[٦].

---

(١) رجال الكشي: ٨٦٠/٤٥٥.

(٢) رجال الكشي: ٥٩/٣١.

(٣) رجال الكشي: ٢٤٤/١٥١.

(٤) رجال الكشي: ١٠٣٩/٥٤٩.

(٥) رجال الكشي: ٦٨٠/٣٦٦.

(٦) رجال الكشي: ٦٦٧/٣٦١.

٢٤٠ ـ وعن جبريل بن أحمد، عن موسى بن جعفر، عن علي بن أشيم، عن رجل، عن عمار الساباطي[١].

٢٤١ ـ وعن القاسم بن هشام اللؤلئي، عن الحسن بن محبوب، عن هشام بن سالم، عن عمار الساباطي[٢].

١٥٧ ـ عمار بن ياسر

٢٤٢ ـ وعن سلمة بن محمد، عن خالد بن يزيد، عن إسحاق بن عبدالله بن محمد، عن الحسن بن زيد، عن أبيه زيد بن الحسن، عن جده، عن عمار بن ياسر[٣].

١٥٨ ـ عمران الزعفراني

٢٤٣ ـ وعن جبريل بن أحمد، عن العبيدي، عن يونس، عن إبراهيم المؤمن، عن عمران الزعفراني[٤].

١٥٩ ـ عمران بن ميثم

٢٤٤ ـ وعن علي بن الحسن بن فضال، عن أحمد بن محمد الأقرع، عن داود بن مهزيار، عن علي بن إسماعيل، عن فضيل، عن عمران بن ميثم[٥].

١٦٠ ـ عمر بن أذينة

٢٤٥ ـ وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن الفضيل، عن عمر بن أُذينة[٦].

---

(١) رجال الكشي: ٢٤٥/١٥١.

(٢) كمال الدين: ٧/٦٤٥.

(٣) شواهد التنزيل ١: ٢٣١/١٧٤.

(٤) رجال الكشي: ٢٤١/١٤٩.

(٥) رجال الكشي: ١٣٧/٨١.

(٦) شواهد التنزيل ١: ٢٦٣/٢٠٣.

١٦١ ـ عمر بن علي بن الحسين

٢٤٦ ـ وعن علي بن أبي علي الخزاعي، عن خالد بن يزيد العمري، عن الحسين ابن زيد، عن عمر بن علي بن الحسين[١].

١٦٢ ـ عمر بن يزيد

٢٤٧ ـ وعن جعفر بن معروف، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن عذافر، عن عمر بن يزيد[٢].

١٦٣ ـ عمرو بن حنظلة

٢٤٨ ـ وعن حمدويه، عن محمد بن عبدالحميد، عن أبي جميلة، عن عمرو بن حنظلة[٣].

١٦٤ ـ عمرو بن عثمان

٢٤٩ ـ وعن علي بن الحسن، عن عمرو بن عثمان[٤].

١٦٥ ـ عنبسة العابد

٢٥٠ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن الحسن بن سعيد، عن علي بن حديد، عن عنبسة العابد[٥].

١٦٦ ـ عيسى

٢٥١ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن الحسن ابن مياح، عن عيسى[٦].

---

(١) رجال الكشي: ٢٠٣/١٢٧ و٢٠٤.

(٢) أمالي الطوسي: ٥٣/٤٥.

(٣) معاني الأخبار: ٦/٣٣٩.

(٤) رجال الكشي: ٥٧٥/٣١٨.

(٥) رجال الكشي: ٤٤٩/٢٤٤.

(٦) رجال الكشي: ٥٣٦/٢٩٩.

١٦٧ ـ عيسى بن أبي منصور

٢٥٢ ـ وعن الفضل، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبدالحميد، عن عيسى ابن أبي منصور[١].

١٦٨ ـ الفتح بن يزيد الجرجاني

٢٥٣ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن علي بن محمد بن شجاع، عن محمد بن عثمان، عن حميد بن محمد، عن أحمد بن الحسن بن صالح[٢]، عن أبيه، عن الفتح بن يزيد الجرجاني[٣].

١٦٩ ـ أبو الفضل الخراساني

٢٥٤ ـ وعن حمدان بن أحمد القلانسي، عن معاوية بن حكيم، عن أبي الفضل الخراساني[٤].

١٧٠ ـ الفضل بن شاذان

٢٥٥ ـ وعن عبدالله بن حمدويه البيهقي، عن الفضل بن شاذان[٥].

١٧١ ـ فضيل بن عثمان

٢٥٦ ـ وعن علي بن محمد القمي، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن فضيل بن عثمان[٦].

١٧٢ ـ فلان بن حميد

٢٥٧ ـ وعن أبي عبدالله الحسين بن إشكيب، عن بكر بن صالح الرازي، عن

---

(١) رجال الكشي: ٢٦٢/١٥٨.

(٢) في عيون أخبار الرضا عليه السلام: أحمد به الحسن الصالح.

(٣) الخصال: ٥٤/٤٥٠، عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ٣/٢٥٤.

(٤) رجال الكشي: ١١٤٥/٦١٤.

(٥) رجال الكشي: ٨٥٠/٤٥١.

(٦) رجال الكشي: ٣٣٣/١٩٠.

إسماعيل بن عباد القصري، عن فلان بن حميد[1].

١٧٣ ـ قاسم الصيرفي

٢٥٨ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن زكريا، عن ابن مسكان، عن قاسم الصيرفي[2].

١٧٤ ـ القاسم الصيقل

٢٥٩ ـ وعن محمد بن نصير، وحمدويه، عن محمد بن عيسى، عن القاسم الصيقل[3].

١٧٥ ـ كميت بن زيد الأسدي

٢٦٠ ـ وعن علي بن الحسن، عن العباس بن عامر القصباني وجعفر بن محمد بن حكيم، عن أبان بن عثمان، عن عقبة بن بشير الأسدي، عن كميت بن زيد الأسدي[4].

١٧٦ ـ ليث المرادي

٢٦١ ـ وعن الحسين بن إشكيب، عن محسن بن أحمد، عن أبان بن عثمان، عن ليث المرادي[5].

٢٦٢ ـ وعن جبريل بن أحمد، عن العبيدي، عن يونس، عن خطاب بن مسلمة، عن ليث المرادي[6].

١٧٧ ـ أبو مالك الاحمسي

٢٦٣ ـ وعن أبي يعقوب إسحاق بن محمد البصري، عن أحمد بن صدقة، عن

---

(١) رجال الكشي: ٨٢١/٤٣٦.

(٢) رجال الكشي: ٥٣٩/٣٠١.

(٣) رجال الكشي: ٦٨٣/٣٦٧.

(٤) رجال الكشي: ٣٦٥/٢٠٧.

(٥) رجال الكشي: ٨٤/٤٠.

(٦) رجال الكشي: ٢٤٠/١٤٩.

أبي مالك الاحمسي[١].

١٧٨ ـ محمد بن بشير

٢٦٤ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن النضر بن سويد، عن محمد بن بشير[٢].

١٧٩ ـ محمد بن حكيم

٢٦٥ ـ وعن علي بن محمد بن يزيد القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن عمران الهمداني، عن يونس، عن محمد بن حكيم[٣].

١٨٠ ـ محمد الخزاعي

٢٦٦ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن أبي الخير، عن جعفر بن محمد الخزاعي، عن أبيه[٤].

١٨١ ـ أبو محمد الرازي

٢٦٧ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن أبي محمد الرازي[٥].

١٨٢ ـ محمد بن سعيد الأذخري

٢٦٨ ـ وعن علي بن عبدالله، عن بكر بن صالح، عن أبي الخير، عن محمد بن حسان، عن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل الدارمي، عن محمد بن سعيد الأذخري[٦].

---

(١) رجال الكشي: ٣٣٠/١٨٧ و: ٣٣١/١٨٨.

(٢) رجال الكشي: ٢٢/١٠.

(٣) رجال الكشي: ٨٤٥/٤٤٩.

(٤) شواهد التنزيل ٢: ١٠٠٤/٢٦٨.

(٥) رجال الكشي: ١٠٠٩/٥٢٦ و: ١٠٥٣/٥٥٧.

(٦) علل الشرائع: ١/١٢٩.

١٨٣ ـ محمد بن سهل

٢٦٩ـوعن الحسين بن إشكيب، عن موسى بن القاسم البلخي، عن محمد بن سهل، عن أشياخه وعدةٍ من أصحابنا(١).

١٨٤ ـ محمد بن سيرين

٢٧٠ـوعن محمد بن حاتم، عن أبي بهر محمد بن نصر، عن الحسن بن إسحاق أبي معمر، عن عبدالوارث [بن] أيوب، عن محمد بن سيرين(٢).

١٨٥ ـ محمد بن صالح بن علي بن محمد بن قنبر الكبير

٢٧١ـوعن جعفر بن معروف، عن أبي عبدالله البلخي، عن محمد بن صالح بن علي بن محمد بن قنبر الكبير(٣).

١٨٦ ـ محمد بن عائشة

٢٧٢ـوعن محمد بن جعفر، عن أبي الفضل محمد بن أحمد بن مجاهد، عن العلاء ابن محمد بن زكريا، عن عبيد الله بن محمد بن عائشة، عن أبيه(٤).

١٨٧ ـ محمد بن عذافر

٢٧٣ـوعن علي بن محمد بن فيروزان، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم ابن هشام، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن عذافر(٥).

١٨٨ ـ محمد بن علي بن النعمان

٢٧٤ـوعن إسحاق بن محمد البصري، عن أحمد بن صدقة الكاتب الانباري، عن أبي مالك الأحمسي، عن محمد بن علي بن النعمان (مؤمن الطاق)(٦).

---

(١) جمال الاسبوع: ٣٣٠.

(٢) شواهد التنزيل ١: ٢٧/٢٨.

(٣) كمال الدين: ١٥/٤٤٢.

(٤) رجال الكشي: ٢٠٧/١٢٩، الاختصاص: ١٩١.

(٥) رجال الكشي: ٣٧١/٢١٠.

(٦) رجال الكشي: ٣٢٩/١٨٦.

١٨٩ ـ محمد بن الفرج

٢٧٥ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي بن علي، عن يعقوب بن يزيد، عن أحمد بن عبدوس الخلنجي، عن محمد بن دادنه، عن محمد بن الفرج[١].

١٩٠ ـ محمد بن الفضيل

٢٧٦ ـ وعن عمران، عن محمد بن عبدالحميد، عن محمد بن الفضيل[٢].

٢٧٧ ـ وعن علي بن محمد، عن عمران، عن محمد بن عبدالحميد، عن محمد بن الفضيل[٣].

١٩١ ـ محمد بن مسلم

٢٧٨ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن علي بن الحسن وعلي بن محمد، عن العبيدي، عن يونس، عن العلاء، عن محمد بن مسلم[٤].

٢٧٩ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي بن علي، عن محمد بن حبيب الازدي، عن عبدالله بن حماد، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأصم، عن ذريح، عن محمد بن مسلم[٥].

٢٨٠ ـ وعن الحسين، عن محمد بن علي، عن المفضل بن صالح، عن محمد الحلبي، عن محمد بن مسلم[٦].

٢٨١ ـ وعن أبي العباس بن المغيرة، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن حماد، عن حزم وربعي، عن محمد بن مسلم[٧].

---

(١) فلاح السائل: ١٦٢.

(٢) بحار الأنوار ٥٢: ٢٢/١٢٨ عن كمال الدين: ٤/٦٤٥.

(٣) كمال الدين: ١٣/٤١٣.

(٤) التهذيب ٢: ١٤٤١/٣٤٨.

(٥) رجال الكشي: ٢٨١/١٦٧.

(٦) شواهد التنزيل ٢: ٩٠٥/١٩٩.

(٧) شواهد التنزيل ١: ٤٥٠/٣٢٤.

٢٨٢ ـ وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن أبي أيوب الخزاز، عن محمد بن مسلم[١].

٢٨٣ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن عبدالله بن بكير، عن محمد بن مسلم[٢].

١٩٢ ـ محمد بن يزيد الهاشمي

٢٨٤ ـ وعن يوسف بن السخت، عن علي بن القاسم العريضي، عن أبيه، عن صفوان بن يحيى، عن حيدر بن أيوب، عن محمد بن يزيد الهاشمي[٣].

١٩٣ ـ مرازم

٢٨٥ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن ابن أبي عمير، عن مرازم[٤].

١٩٤ ـ أبو مريم الأنصاري

٢٨٦ ـ وعن علي بن محمد بن فيروزان القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن العباس بن معروف، عن الحجال، عن أبي مريم الأنصاري[٥].

٢٨٧ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن سهل بن زاذويه، عن أيوب ابن نوح، عمن رواه، عن أبي مريم الأنصاري[٦].

١٩٥ ـ مسعدة بن صدقة

٢٨٨ ـ وعن محمد بن يزداد الرازي، عن محمد بن علي الحداد، عن مسعدة

---

(١) معاني الأخبار: ١/٣٦٩.

(٢) التهذيب ٣: ٩٤٢/٣٠٦.

(٣) عيون أخبار الرضا عليه السلام ١: ١٥/٢٧.

(٤) رجال الكشي: ٥٢٧/٢٩٧.

(٥) رجال الكشي: ٣٦٩/٢٠٩.

(٦) رجال الكشي: ٨٠/٣٩.

ابن صدقة(١).

١٩٦ ـ مسمع كردين أبو سيار

٢٨٩ ـ وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن مسمع كردين أبي سيار(٢).

١٩٧ ـ مصادف

٢٩٠ ـ وعن أحمد بن منصور الخزاعي، عن أحمد بن الفضل الخزاعي، عن ابن أبي عمير، عن علي بن عطية، عن مصادف(٣).

١٩٨ ـ معاوية

٢٩١ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن علي بن الحسن، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن معاوية(٤).

١٩٩ ـ معاوية بن حكيم

٢٩٢ ـ وعن حمدان بن أحمد، عن معاوية بن حكيم.

ومحمد بن الحسن البراثي وعثمان بن حامد، عن محمد بن يزداد، عن معاوية ابن حكيم، عن أبيه، عن جده(٥).

٢٠٠ ـ معاوية بن عمار

٢٩٣ ـ وعن إبراهيم بن علي، عن عبدالعظيم بن عبدالله الحسني، عن الحسن بن محبوب، عن معاوية بن عمار(٦).

---

(١) رجال الكشي: ٤٠/١٧ و: ١٢٧/٧٢.

(٢) رجال الكشي: ٤٣٦/٢٣٩ و: ٧٨٠/٤١٣.

(٣) رجال الكشي: ٨٤٦/٤٤٩.

(٤) التهذيب ٢: ١٤١٩/٣٤٣.

(٥) رجال الكشي: ٥١٩/٢٩٤.

(٦) معاني الأخبار: ٨/٣٣٩.

٢٠١ ـ معروف بن خربوذ

٢٩٤ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن موسى بن جعفر بن وهب البغدادي ويعقوب بن يزيد، عن سليمان بن الحسن، عن سعد بن أبي خلف الزام، عن معروف بن خربوذ[1].

٢٠٢ ـ معمر بن خلاد

٢٩٥ ـ وعن علي، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبي طالب، عن معمر بن خلاد[2].

٢٩٦ ـ وعن علي بن الحسن، عن معمر بن خلاد[3].

٢٠٣ ـ مفضل الجعفي

٢٩٧ ـ وعن محمد بن نصير، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، عن علي بن مهزيار، عن محمد بن إسماعيل السراج، عن بشر بن جعفر، عن مفضل الجعفي[4].

٢٠٤ ـ مفضل بن عمر

٢٩٨ ـ وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن عيسى بن سليمان وعدة، عن مفضل بن عمر[5].

٢٠٥ ـ مفضل بن مزيد

٢٩٩ ـ وعن أحمد بن منصور، عن أحمد بن الفضل، عن محمد بن زياد، عن مفضل بن مزيد أخي شعيب الكاتب[6].

---

(١) كمال الدين: ١٣/٣٢٩.

(٢) رجال الكشي: ٩٦٠/٥٠١.

(٣) رجال الكشي: ١٥١/٩٥ و: ٥١٨/٢٩٣ و: ١٠٣٥/٥٤٦.

(٤) علل الشرائع: ٢/٥٣.

(٥) رجال الكشي: ٢٨٤/١٦٩.

(٦) رجال الكشي: ٧٠١/٣٧٤.

٣٠٠ ـ وعن جعفر بن أحمد، عن العمركي، عن محمد بن علي وغيره، عن ابن أبي عمير، عن مفضل بن مزيد أخي شعيب الكاتب[1].

٢٠٦ ـ مندل العنزي

٣٠١ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن الهيثم بن أبي مسروق، عن جندل بن والق التغلبي، عن مندل العنزي يرفعه إلى النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم[2].

٢٠٧ ـ منذر بن قابوس

٣٠٢ ـ وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن منذر بن قابوس[3].

٢٠٨ ـ منصور بن حازم

٣٠٣ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبدالرحمن، عن منصور بن حازم[4].

٢٠٩ ـ موسى بن بكر الواسطي

٣٠٤ ـ وعن جعفر بن معروف، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن موسى بن بكر الواسطي[5].

٣٠٥ ـ وعن عبدالله بن محمد بن خلف، عن علي بن حسان الواسطي، عن موسى بن بكر[6].

٢١٠ ـ ميثم التمار

٣٠٦ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد النهدي، عن العباس بن معروف،

---

(١) رجال الكشي: ٧٠٢/٣٧٤.

(٢) شواهد التنزيل ٢: ٧٨٥/١٠٦.

(٣) رجال الكشي: ١٠٧٠/٥٦٦.

(٤) علل الشرائع: ٤/١٤٧.

(٥) كمال الدين: ٣/٦٤٤، وفي بحار الأنوار ٥٢: ٢١/١٢٨: موسى بن بكر، عن محمد الواسطي.

(٦) رجال الكشي: ٥٨٢/٣٢١.

عن صفوان، عن يعقوب بن شعيب، عن صالح بن ميثم، عن أبي خالد التمار، عن ميثم التمار[١].

٢١١ ـ ميسر

٣٠٧ ـ وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن الوشاء، عن بعض أصحابنا، عن ميسر[٢].

٢١٢ ـ نسيم

٣٠٨ ـ وعن آدم بن محمد البلخي، عن علي بن الحسن الدقاق، عن إبراهيم بن محمد العلوي، عن نسيم[٣].

٢١٣ ـ النضر بن سويد

٣٠٩ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن النضر بن سويد، رفعه[٤].

٢١٤ ـ هارون بن خارجة

٣١٠ ـ وعن جبرئيل بن أحمد، عن العبيدي، عن يونس، عن هارون بن خارجة[٥].

٢١٥ ـ أبو هاشم الجعفري

٣١١ ـ وعن علي بن محمد، عن أبي العباس الحميري عبدالله بن جعفر، عن أبي هاشم الجعفري[٦].

---

(١) رجال الكشي: ١٣٥/٨٠.

(٢) رجال الكشي: ٤٤٧/٢٤٤ و: ٤٥٨/٢٤٧ و: ٥٤٠/٣٠١.

(٣) كمال الدين: ١١/٤٤١.

(٤) رجال الكشي: ٦١١/٣٣٤.

(٥) رجال الكشي: ٢٣٩/١٤٩.

(٦) رجال الكشي: ٩٢٣/٤٨٦.

٢١٦ ـ أم هاني الثقفية

٣١٢ ـ وعن نصر بن الصباح، عن جعفر بن سهيل، عن أبي عبدالله أخي أبي علي الكابلي، عن القابوسي، عن نصر بن السندي، عن الخليل بن عمرو، عن علي ابن الحسين الفزاري، عن إبراهيم بن عطية، عن أُم هاني الثقفية[١].

٢١٧ ـ هشام بن الحكم

٣١٣ ـ وعن علي بن محمد، عن محمّد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق، عن علي بن معبد، عن هشام بن الحكم[٢].

٢١٨ ـ هشام بن سالم

٣١٤ ـ وعن عبدالله بن محمد، عن محمد بن إسماعيل بن السماك، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم[٣].

٣١٥ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن عبدالله بن أحمد الرازي، عن بكر بن صالح، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن سالم[٤].

٣١٦ ـ وعن علي بن محمد بن يزيد القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن حماد، عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس ابن عبدالرحمن، عن يونس بن يعقوب، عن هشام بن سالم[٥].

٣١٧ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن الحسين، عن جعفر بن بشير، عن هشام بن سالم[٦].

---

(١) كمال الدين: ١٤/٣٣٠.

(٢) رجال الكشي: ٤٩١/٢٧٣.

(٣) من لا يحضره الفقيه ١: ١٥٦٠/٣٥٦.

(٤) رجال الكشي: ٢٨٠/١٦٧.

(٥) رجال الكشي: ٤٩٤/٢٧٥.

(٦) التهذيب ٣: ٤٨٧/٢٠٥ و: ٨٤٤/٢٨٤.

٢١٩ ـ واصل

٣١٨ـ وعن أبي علي المحمودي، عن واصل[١].

٢٢٠ ـ الوشاء

٣١٩ـ وعن عبدالله بن محمد بن خالد، عن الوشاء[٢].

٣٢٠ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن الوشاء[٣].

٢٢١ ـ الوليد بن صبيح

٣٢١ـ وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن عبدالحميد، عن الوليد بن صبيح[٤].

٢٢٢ ـ ابن أبي يعفور

٣٢٢ـ وعن علي بن محمد القمي، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن الحسين، عن موسى بن سلام، عن حبيب الخثعمي، عن ابن أبي يعفور[٥].

٢٢٣ ـ يعقوب الأحمر

٣٢٣ـ وعن الفضل، عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبدالحميد، عن يعقوب الأحمر[٦].

٢٢٤ ـ يعقوب بن منقوش

٣٢٤ـ وعن آدم بن محمد البلخي، عن علي بن الحسن بن هارون الدقاق، عن جعفر بن محمد بن عبدالله بن قاسم بن إبراهيم بن مالك الأشتر، عن يعقوب

---

(١) رجال الكشي: ١١٤٤/٦١٤.

(٢) علل الشرائع: ٢/٥٠، رجال الكشي: ٦٢٥/٣٣٩.

(٣) رجال الكشي: ٦٥٤/٣٥٠، تقدم في: الحسن بن علي الوشاء.

(٤) رجال الكشي: ٧١٠/٣٧٩.

(٥) رجال الكشي: ٥٥٣/٣٠٧.

(٦) رجال الكشي: ٢٦٢/١٥٨.

ابن منقوش[١].

٢٢٥ ـ يعقوب بن يقطين

٣٢٥ ـ وعن محمد بن نصير وجبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن يعقوب ابن يقطين[٢].

٢٢٦ ـ يونس

٣٢٦ ـ وعن جبريل بن أحمد الفاريابي، عن محمد بن عيسى العبيدي، عن يونس[٣].

٣٢٧ ـ وعن محمد بن سعد بن مزيد الكشي، ومحمد بن أبي عوف البخاري، عن أبي علي المحمودي، عن أبيه، عن يونس[٤].

٣٢٨ ـ وعن محمد بن نصير، عن محمد بن عيسى، عن يونس[٥].

٢٢٧ ـ يونس بن عبدالرحمن

٣٢٩ ـ وعن جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس بن عبدالرحمن[٦].

٣٣٠ ـ وعن أبي العباس بن عبدالله بن سهل البغدادي الواضحي، عن الريان بن الصلت، عن يونس بن عبدالرحمن[٧].

٣٣١ ـ وعن علي بن محمد، عن محمد بن أحمد، عن أحمد بن الحسين، عن محمد

---

(١) كمال الدين: ٢/٤٠٧ و: ٥/٤٣٦.

(٢) رجال الكشي: ٨٠٩/٤٣١.

(٣) رجال الكشي: ٤٧٩/٢٦٥.

(٤) رجال الكشي: ٤٩٢/٢٧٤.

(٥) رجال الكشي: ٧١٦/٣٨٢.

(٦) رجال الكشي: ٥٢٢/٢٩٥.

(٧) رجال الكشي: ١١٠٤/٥٩٠.

ابن جمهور، عن أحمد بن الفضل، عن يونس بن عبدالرحمن[١].

٢٢٨ ـ يونس بن يعقوب

٣٣٢ ـ وعن علي بن محمد بن يزيد القيروزاني، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق، عن محمد بن حماد عن الحسن بن إبراهيم، عن يونس بن عبدالرحمن، عن يونس بن يعقوب[٢].

٣٣٣ ـ وعن علي بن محمد، عن أحمد بن محمد، عن موسى بن طلحة، عن أبي محمد أخي يونس بن يعقوب، عنه[٣].

وآخر دعواهم أن الحمد لله ربّ العالمين.

قسم الدراسات الإسلامية

مؤسسة البعثة ـ قم

---

(١) رجال الكشي: ٨٨٨/٤٦٧.

(٢) رجال الكشي: ٤٩٠/٢٧١، في بحار الأنوار ٢٣: ١١/٨: عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي إسحاق، عن محمد بن يزيد القمي، عن محمّد بن حماد...

(٣) رجال الكشي: ٦٠٧/٣٣٢.

فهرس مصادر البحث

١ ـ **الاختصاص**: للشيخ المفيد، المُتوفّى سنة ٤١٣ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

٢ ـ **الاستبصار**: للشيخ الطوسي، المُتوفّى سنة ٤٦٠ هـ، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة ١٣٦٣ هـ. ش.

٣ ـ **الأعلام**: للزركلي، المتوفّى سنة ١٣٩٦ هـ، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السابعة، ١٩٨٦ م.

٤ ـ **الأمالي**: للشيخ الطوسي، المتوفّى سنة ٤٦٠ هـ، مؤسسة البعثة، قم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٥ ـ **الأمالي**: للشيخ المفيد، المتوفّى سنة ٤١٣ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم ١٤٠٣ هـ.

٦ ـ **الأنساب**: للسمعاني، المتوفّى سنة ٥٦٢ هـ، دار الجنان، بيروت، الطبعة الأُولى، ١٤٠٨هـ.

٧ ـ **بحار الأنوار**: للعلامة المجلسي، المتوفّى سنة ١١١١ هـ، دار الكتب الإسلامية، طهران.

٨ ـ **تاريخ الأدب العربي**: لبروكلمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٩٣ م.

٩ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين، مكتبة المرعشي، قم، ١٤١٢ هـ.

١٠ ـ **تاريخ الطبري (تاريخ الأُمم والملوك)**: للطبري، المتوفّىٰ سنة ٣١٠هـ، دار التراث، بيروت.

١١ ـ **التفسير للعياشي**: المكتبة العلمية الاسلامية ـ طهران.

١٢ ـ **تنقيح المقال**: للشيخ المامقاني، المتوفى سنة ١٣٥١هـ، الطبعة الحجرية الاولى.

١٣ ـ **تهذيب الأحكام**: للشيخ الطوسي، المُتوفّى سنة ٤٦٠ هـ، دار الكتب الإسلامية، طهران، الطبعة الرابعة.

١٤ ـ **التوحيد**: للشيخ الصدوق، المُتوفّىٰ سنة ٣٨١ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم.

١٥ ـ **الجامع في الرجال**: لموسى الزنجاني، مطبعة پيروز، قم، ١٣٩٤ هـ.

١٦ ـ **جمال الاسبوع**: للسيد ابن طاوُس، المتوفّى سنة ٦٦٤هـ، منشورات الرضي ـ قم.

١٧ ـ **جمهرة أنساب العرب**: لأبن حزم الأندلسي، المُتوفّىٰ سنة ٤٥٦ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

١٨ ـ **جمهرة النسب**: للكلبي، المتوفّى سنة ٢٠٤ هـ، مكتبة النهضة وعالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٩ ـ **خاتمة مستدرك الوسائل**: للنوري، المتوفّى سنة ١٣٢٠ هـ، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ١٤١٥هـ.

٢٠ ـ **خاتمة وسائل الشيعة**: للشيخ الحر العاملي، تحقيق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، نشر مؤسسة آل البيت عليهم السلام ـ قم.

٢١ ـ **الخصال**: للشيخ الصدوق، المُتوفّىٰ سنة ٣٨١هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤٠٣هـ.

٢٢ ـ **الخلاصة**: للعلامة الحلّي، المُتوفىٰ سنة ٧٢٦هـ، الشريف الرضي قم، ١٤٠٢هـ.

٢٣ ـ **الذريعة**: للشيخ آقا بزرك الطهراني، المتوفّىٰ سنة ١٣٨٩ هـ، دار الأضواء، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٤ ـ **رجال ابن داود**: للحسن بن علي بن داود الحلّي، المُتوفّىٰ سنة ٧٠٧هـ، المطبعة الحيدرية، النجف الأشرف.

٢٥ ـ **رجال الطوسي**: للشيخ الطوسي، المتوفّى سنة ٤٦٠ هـ، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨١ هـ، وطبعة جماعة المدرسين، قم، ١٤١٥هـ.

٢٦ ـ **رجال الكشي (اختيار معرفة الرجال)**: للشيخ الطوسي، المُتوفّىٰ سنة ٤٦٠هـ، مشهد، ١٣٤٨هـ.ش.

٢٧ ـ **رجال النجاشي**: لأبي العباس أحمد بن علي النجاشي، المتوفّى سنة ٤٥٠ هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤٠٧هـ.

٢٨ ـ **روضات الجنات**: للخوانساري، المتوفّى سنة ١٣١٣ هـ، مكتبة إسماعيليان، قم، ١٣٩٠ هـ.

٢٩ ـ **ريحانة الأدب**: للتبريزي، المُتوفّىٰ سنة ١٣٧٣ هـ. مكتبة الخيام، ١٣٦٩هـ.

٣٠ ـ **سعد السعود**: للسيد ابن طاوُس، المتوفّى سنة ٦٦٤ هـ، منشورات الرضي، قم، ١٣٦٣هـ.

٣١ ـ **سفينة البحار**: للشيخ عباس القمي، انتشارات فراهاني ـ طهران.

٣٢ ـ **شواهد التنزيل**: للحسكاني، من أعلام القرن الخامس الهجري، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٣٩٣ هـ.

٣٣ ـ **علل الشرائع**: للشيخ الصدوق، المتوفّى سنة ٣٨١ هـ، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨٥ هـ.

٣٤ ـ **عمدة الطالب**: لابن عنبة، المتوفّى سنة ٨٢٨هـ، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٣٨٠ هـ.

٣٥ ـ **عيون أخبار الرضا** عليه السلام: للشيخ الصدوق، المتوفّىٰ سنة ٣٨١هـ، تحقيق مهدي اللاجوردي.

٣٦ ـ **فرج المهموم**: لابن طاوُس، المتوفّى سنة ٦٦٤ هـ، منشورات الرضي، قم، ١٣٦٣ هـ.

٣٧ ـ **فلاح السائل**: لابن طاوُس، المتوفّى سنة ٦٦٤ هـ، دفتر تبليغات الحوزة العلمية، قم.

٣٨ ـ **الفهرست**: لابن النديم، المتوفّىٰ سنة ٣٨٥هـ، دار المعرفة، بيروت.

٣٩ ـ **الفهرست**: للشيخ الطوسي، المتوفّىٰ سنة ٤٦٠ هـ، منشورات الرضي، قم.

٤٠ ـ **فهرست رجال الكشي**: إعداد الشيخ حسن المصطفوي، ملحق بآخر كتاب (اختيار معرفة الرجال).

٤١ ـ **الفوائد الرضوية**: للشيخ عباس القمي، طبع ايران ـ الطبعة الاولى.

٤٢ ـ **قاموس الرجال**: للتستري، المتوفى سنة ١٤١٥ هـ، مركز نشر الكتاب، طهران، ١٣٧٩هـ.

٤٣ ـ **كامل الزيارات**: لابن قولويه، المتوفى سنة ٣٦٧ هـ، المطبعة المرتضوية، النجف الأشرف، ١٣٥٦ هـ.

٤٤ ـ **كفاية الأثر**: للخزاز القمي، من أعلام القرن الرابع الهجري، منشورات بيدار، ١٤٠١هـ.

٤٥ ـ **كمال الدين**: للشيخ الصدوق، المتوفى سنة ٣٨١ هـ. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٤٠٥هـ.

٤٦ ـ **الكنى والألقاب**: للشيخ عباس القمي، مكتبة الصدر ـ طهران.

٤٧ ـ **لسان الميزان**: لابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، أوفست مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٦ هـ.

٤٨ ـ **مجالس المؤمنين**: للعلامة الشوشتري، المطبعة الاسلامية ـ طهران.

٤٩ ـ **مجمع البيان**: للطبرسي، المتوفى سنة ٥٤٨، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥٠ ـ **مجمع الرجال**: للقهپائي، مؤسسة إسماعيليان ـ قم.

٥١ ـ **مستدركات علم رجال الحديث**: للنمازي، المتوفى سنة ١٤٠٥ هـ، نشر حسينية عماد زاده، اصفهان، ١٤١٢هـ.

٥٢ ـ **معالم العلماء**: لابن شهرآشوب، المتوفى سنة ٥٨٨ هـ، المكتبة الحيدرية، النجف الأشرف، ١٣٨٠هـ.

٥٣ ـ **معاني الأخبار**: للشيخ الصدوق، المتوفى سنة ٣٨١هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم، ١٣٦١ هـ.ش.

٥٤ ـ **معجم البلدان**: للحموي، المتوفى سنة ٦٢٦ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.

٥٥ ـ **معجم رجال الحديث**: للسيد الخوئي، منشورات مدينة العلم، قم، ١٤٠٣.

٥٦ ـ **معجم قبائل العرب**: لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ.

٥٧ ـ **معجم المفسرين**: لعادل نويهض، مؤسسة نويهض، ١٤٠٩هـ.

٥٨ ـ **معجم المؤلفين:** لعمر رضا كحالة، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٩ ـ **مناقب آل أبي طالب:** لابن شهرآشوب، المتوفّىٰ سنة ٥٨٨ هـ، انتشارات العلامة، قم.

٦٠ ـ **منتهى المقال:** للشيخ أبي علي الحائري، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام ـ قم.

٦١ ـ **من لايحضره الفقيه:** للشيخ الصدوق، المتوفّىٰ سنة ٣٨١هـ، دار الكتب الإسلامية، طهران، ١٣٩٠ هـ.

٦٢ ـ **نوابغ الرواة:** للشيخ آقا بزرك الطهراني، المتوفّى سنة ١٣٨٩ هـ، دار الكتاب العربي، ١٣٩٠هـ.

٦٣ ـ **هداية المحدثين:** للكاظمي، من أعلام القرن الحادي عشر الهجري، مكتبة المرعشي، قم، ١٤٠٥هـ.

٦٤ ـ **هدية الأحباب:** للشيخ عباس القمي، مكتبة الصدوق ـ طهران.

٦٥ ـ **هدية العارفين:** للبغدادي، مكتبة المثنىٰ، بغداد، ١٩٥١ م.



الشيخ الطوسي و تراثه الحديثيّ

إعداد: التحرير





عزمنا ـ منذ أوّل عدد ـ على تزويد القُرّاء في هذا الباب بالتعريف بـ «أعلام المحدّثين وتراثهم» فبدأنا بإمام المحدّثين أبي جعفر الكليني، في العدد الأول، وأتبعناه في العدد الثاني بدراسة عن رئيس المحدّثين الشيخ الصدوق، وكانت الدراسة في العدد الثالث عن الكاتب النعماني المحدّث الأقدم، وجاء دور الحديث عن شيخ الطائفة الإمام أبي جعفر الشيخ الطوسي، وعنده وقفنا أمام جَبَلٍ عظيم، لا تستوعبه الدراسة المنفردة بمقال في صفحات، فجلالة الشيخ في شخصيّته المتعدّدة الجوانب، وسعة جهوده الجبارة في مدرسته الكبرىٰ، وعظمة تراثه المتنوّع في كلّ فنون الإسلام، تُوجب حيرة الكاتب من أين يبدأ؟ وإلىٰ اين ينتهي؟

وقد حظي الشيخ باهتمام كبير من قبل الباحثين، فصدرت حوله بحوث ودراسات واسعة، من أهمها ما نشر بمناسبة الذكرى الألفيّة لولادة الشيخ الطوسي في مدينة مشهد الرضا عليه السلام عام (١٣٨٥هـ) وإصدارات جامعية، وأُخرىٰ بمناسبة

مرور ألف عام علىٰ تأسيس الجامعة الدينيّة في النجف الأشرف، مضافاً إلى الدراسات الخاصة القيّمة بقلم أعلام الطائفة، مثل ما كتبه الإمام المجتهد المجدّد سيد الطائفة السيد البروجردي الطباطبائي (ت ١٣٨٠هـ) في مقدّمة كتاب (الخلاف) للشيخ الطوسي، طبع طهران عام ١٣٧٠هـ، وما كتبه الإمام شيخ مشايخ الحديث شيخنا الشيخ آقا بزرك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ) في مقدّمة كتاب (النهاية) للشيخ الطوسي، طبع بيروت، وكتابات متفرّقة لباحثين معاصرين.

وهذه الأعمال كلّها منشورة، بحمد الله.

ونحن نسعىٰ لتقديم أفضل المباحث الجامعة لكلّ جوانب الطوسي في حلقات بعون الله.

وقد صمّمنا علىٰ تقديم ما يؤدّي الحقّ في مجال التعريف بالشيخ الطوسي من حيث الترجمة، وبيان الشخصية العالمية، وما يرتبط بجهده الحديثي خاصّة، في هذا القسم، علىٰ أمل القيام بدراسة نشاطه العلمي ومدرسته في قسم آخر.

ولهذا القسم نقدّم دراستين نفيستين كتبهما رجلان من أعمدة التراث الشيعي في عصرنا، وهما:

العلامة المحقق الجليل القاضي شيخنا السيد محمد صادق بحر العلوم (١٣١٥ ـ ١٣٩٩هـ).

والعلامة المفهرس المتتبّع صديقنا السيد عبدالعزيز الطباطبائي (ت ١٤١٦هـ).

فالسيّد بحر العلوم انبرى للكتابة عن الشيخ في أكثر من مجال، كمقدمته الطويلة لرجال الطوسي، المطبوع في النجف، ومقدمته للفهرست كذلك، وقد خصّص في كتابه القيّم «دليل القضاء الشرعي» ترجمة واسعة للشيخ الطوسي، احتلّت من الجزء الثالث، الصفحات (١٧٧ ـ ٢١٢).

وأصبح ذلك البحث القيم من النوادر المغمورة، لوجوده ضمن صفحات ذلك الكتاب من جهة، ولنفاد نسخه من جهة أُخرىٰ.

فعزمنا علىٰ إبرازه بشكل يجمع بين اختصاره، بحيث يغني المراجعين ويجمع المعلومات المفيدة والداخلة في صميم حياة الشيخ الطوسي، وبين ترتيبه ليكون أكثر إفادة وأسهل استنتاجاً.

والسيد الطباطبائي، كتب باللغة الفارسية بحثاً طويلاً، نشر في دوريّة (ميراث إسلامي إيران) السنوية، التي أصدرتها مكتبة آية الله المرعشي في قم، في العدد الثاني لعام ١٤١٤هـ، بعنوان «شخصيت علمي ومشايخ شيخ طوسي» في الصفحات (٣٦٣ ـ ٤١٢).

ونقدّم هنا مختصراً مما أورده عن «شخصيّة الشيخ الطوسي» بعد ترجمته إلى العربيّة.

وقد حافظنا فيما نقدّمه علىٰ نصّ ما أورده السيّدان، وميّزنا ما أضفناه ـ عند الضرورة ـ بوضعه بين المعقوفتين.

والله الموفّق والمعين

التحرير

حياة الشيخ الطوسي وسيرته[1]

شيخ الطائفة أبو جعفر محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي[2].

وطوس من مدن خراسان التي هي من أقدم بلاد فارس وأشهرها، وكانت ـ طوس ولا تزال حتى اليوم ـ من مراكز العلم ومعاهد الثقافة، لأنّ فيها قبر الإمام عليّ بن موسى الرضا، ثامن أئمة الشيعة الاثني عشرية ـ وهي لذلك مهوىٰ أفئدتهم، يقصدونها من الأماكن الشاسعة، والبلدان النائية، ويتقاطرون إليها من كلّ حدب وصوب للتبرّك بالعتبة المقدّسة، وهي اليوم تعدّ من أجلّ

---

(١) بقلم السيد بحر العلوم: دليل القضاء الشرعي (٣/١٧٧ ـ ١٩٩).

(٢) اعتمدنا كثيراً على الرسالة التي كتبها شيخنا الامام الشيخ آقا بزرك الطهراني وهي الرسالة التي ألّفها في (حياة الشيخ الطوسي) والمطبوعة في النجف الأشرف سنة ١٣٧٦ ـ سنة ١٩٥٧ في (٧٤) صفحة، وقد كتبها إجابة لطلب الفاضل السيد أحمد شوقي صاحب (مكتبة الأمين) لتكون كمقدّمة لتفسير شيخ الطائفة الطوسي (التبيان في تفسير القرآن) الذي طبع جزؤه الأول في المطبعة العلميّة بالنجف الاشرف سنة ١٣٧٦هـ. سنة ١٩٥٧م، وقد جاءت هذه الرسالة دراسة طيبة في حياة الشيخ الطوسي، إذ حوت فوائد مهمّة وتضمّنت نكات تاريخية نافعة، وطبعت هذه الرسالة مستقلة.

وربما استقينا ـ في الترجمة ـ مما ذكره العلامة الحجة الشيخ محمد الحسين النوري في الفائدة الثانية من خاتمة مستدرك الوسائل (ج٣ ص٥٠٥).

وكنّا قد ترجمنا ـ من قبل ـ الشيخ الطوسي ترجمةً ضافية وطبعت في مقدمة كتاب (الفهرست) في الرجال لصاحب الترجمة طبعة صحيحة في النجف الأشرف سنة ١٣٥٦هـ.

وقد ترجم الشيخ الطوسي في جميع المعاجم الرجالية لما له من الصيت الذائع والمكانة العلمية السامية، حتىٰ لقّب بـ(شيخ الطائفة) ويراد (الطائفة الجعفرية).

المعاهد العلمية للشيعة، وفيها خزانة كتب ثمينة للإمام الرضا عليه السلام يقصدها روّاد العلم وعشّاق الآثار، ولها خدّام موظفون لخدمة الزائرين وتسهيل أمورهم، ولهذه المكتبة فهرس كبير مطبوع في مجلدات بإيران.

ولد الشيخ الطوسيّ في (طوس) في شهر رمضان سنة ٣٨٥هـ، وهاجر إلى العراق فنزل بغداد سنة ٤٠٨هـ. وهو في الثالثة والعشرين من عمره، وكانت الزعامة للمذهب الجعفريّ يومذاك لشيخ الأمّة وعلم الشيعة محمّد بن محمّد بن النعمان الشيخ المفيد رحمه الله[1] فلازمه وتتلمذ عليه، كما أنّه أدرك شيخه الحسين بن عُبيدالله الغضائريّ المتوفّىٰ سنة ٤١١هـ، وشارك النجاشي[2] في جملة من مشايخه،

(١) الشيخ أبوعبدالله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بابن المعلّم الملقب بالمفيد شيخ الشيعة.
قال اليافعي في (مرآة الجنان) عند ذكر سنة ٤١٣هـ: «وفيها توفّي عالم الشيعة وإمام الرافضة، صاحب التصانيف الكثيرة، شيخهم المعروف بالمفيد وبابن المعلّم البارع في الكلام والفقه والجدل، وكان يناظر أهل كل عقيدة مع الجلالة والعظمة في الدولة البويهية» قال: وقال ابن أبي طي: «وكان كثير الصدقات عظيم الخشوع كثير الصلاة والصوم حسن اللباس» وقال غيره: «كان عضد الدولة ربما زار الشيخ المفيد، وكان شيخاً ربعة نحيفاً أسمر عاش ستاً وسبعين سنة، وله أكثر من مائتي مصنف، وكان يوم وفاته مشهوراً، وشيعه ثمانون ألفاًمن الرافضة والشيعة» وقال ابن كثير الشامي في تاريخه: «محمد بن محمد بن نعمان أبو عبدالله المعروف بابن المعلّم شيخ الروافض والمصنف والمحامي عنهم، كانت ملوك الأطراف تعتقد به لكثرة الميل إلى الشيعة في ذلك الزمان، وكان يحضر مجلسه خلق عظيم من العلماء من جميع الطوائف والملل، ومن تلامذته الشريف المرتضىٰ، ورثاه بأبيات حسنة» وكان مولده اليوم الحادي عشر من ذي القعدة سنة ٣٣٦هـ، ووفاته ببغداد ليلة الثالث من شهر رمضان سنة ٤١٣هـ.'وصلى عليه تلميذه الشريف المرتضى بميدان الأشنان، قال الشيخ الطوسي تلميذه في الفهرست: وكان يوم وفاته يوماً لم يُر أعظم منه من كثرة الناس للصلاة عليه وكثرة البكاء من المخالف والمؤالف. ورثاه مهيار الديلمي بقصيدة مثبتة في ديوانه المطبوع، وقبره في البقعة الكاظمية معروف مشهور يزوره الناس ويتبركون به.

(٢) النجاشي هذا هو الشيخ الجليل أبو العباس أحمد بن علي بن أحمد بن العباس بن محمد بن ←

وبقي على اتصاله بشيخه المفيد حتّىٰ توفّي شيخه سنة ٤١٣هـ، فانتقلت زعامة الدين ورئاسة المذهب إلىٰ أعلم تلامذته علم الهدىٰ السيّد المرتضىٰ أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي أخي الشريف الرضيّ، فانحاز الشيخ الطوسي إليه ولازمه وارتوىٰ من منهله العذب، وعُني به أستاذه السيد المرتضىٰ، وبالغ في توجيهه أكثر من سائر تلامذته، لما شاهد فيه من اللياقة التامة، وعيّن له في كلّ شهر اثني عشر ديناراً، وبقي ملازماً له طيلة ثلاث وعشرين سنة، حتّىٰ توفّي أستاذه السيد المرتضىٰ لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة ٤٣٦هـ. فاستقلّ الشيخ الطوسي بالزعامة الدينية وأصبح علماً من أعلام الشيعة وزعيماً لهم.

وكانت داره في كرخ بغداد مأوى الأمة ومقصد الوفّاد يأمّونها لحلّ مشاكلهم وإيضاح مسائلهم، وقد قصده العلماء وأولو الفضل من كلّ حدب وصوب للتلمذة عليه والحضور تحت منبره والارتواء من منهله العذب الفيّاض حتّىٰ بلغ عدد تلامذته ثلاثمائةً من مجتهدي الشيعة، ومن أهل السنة ما لا يحصىٰ كثرة، وبلغ به الأمر من العظمة والشخصية العلمية الفذّة أنْ جعل له خليفة زمانه القائم بأمر الله عبدالله بن القادر بالله أحمد العباسي، كرسيَّ الكلام والإفادة، وكان لهذا الكرسيّ يومذاك عظمة وقدر فوق ما يوصف إذ لم يسمح به إلّا لمن بلغ في العلم المرتبة السامية وفاق علىٰ أقرانه، ولم يكن في بغداد يومذاك من يفوقه قدراً ويفضل عليه علماً، فإذاً كان هو المتعيّن لهذا الشرف ولهذا الكرسيّ العلميّ.

الشيعة وجهلة السنة

لم يزل الشيخ الطوسيّ‌ؒ في بغداد مأوىً للإفادة ومرجعاً للطائفة حتّىٰ ثارت

← عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله ـ الذي ولي الأهواز وكتب إلى الإمام الصادق‌ؑ يسأله عن توليه لذلك، فكتب الإمام إليه الرسالة المعروفة بالرسالة الأهوازية ـ وهو صاحب كتاب الرجال المطبوع، وُلد سنة ٣٧٢هـ. في شهر صفر، وتوفّي سنة ٤٥٠هـ. في جمادى الأولى، انظر مفصّل ترجمته في خاتمة مستدرك الوسائل (ج٣ ص٥٠١) وفي جميع المعاجم الرجالية.

القلاقل وحدثت الفتن بين الشيعة وجهلة السنّة، ولم تزل تنجم وتخبو بين الفينة والأخرى حتىٰ اتسع نطاقها وأحرقت مكتبة الشيعة التي أنشأها أبو نصر سابور ابن أردشير وزير بهاء الدولة البويهيّ، وكانت من دور العلم المهمة في بغداد بناها هذا الوزير الجليل في محلة (بين السورين) في الكرخ سنة ٣٨١هـ. على مثال (بيت الحكمة) الذي بناه هارون الرشيد، وكانت هذه المكتبة مهمةً للغاية فقد جمع فيها هذا الوزير ما تفرّق من كتب فارس والعراق، واستكتب تآليف أهل الهند والصين والروم، كما قاله الأستاذ محمد كرد علي[١] ونافت كتبها على عشرة آلاف من جلائل الآثار ومهامّ الأسفار، وأكثرها نسخ الأصل بخطوط المؤلّفين، قال ياقوت الحموي[٢]: «وبها كانت خزانة الكتب التي أوقفها الوزير أبو نصر سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة بن عضد الدولة، ولم يكن في الدنيا أحسن كتباً منها، كانت كلّها بخطوط الأئمة المعتبرة وأصولهم المحرّرة... إلىٰ آخره» وكانت من جملتها مائة مصحف بخطّ بني مقلة علىٰ ما ذكره ابن الأثير[٣].

وحيث كان الوزير سابور من أهل الفضل والأدب[٤] أخذ العلماء يهدون إليه

---

(١) انظر: خطط الشام (ج٦ ص١٨٥).

(٢) معجم البلدان (ج٢ ص٣٤٢) بمادة (بين السورين).

(٣) التاريخ الكامل (ج١٠ ص٣).

(٤) سابور معرب شاپور (شاه پور) كان من وزراء الشيعة الملك الشيعي بهاء الدولة وكان من أهل العلم والفضل والأدب، وكانت دار علمه محط الشعراء والأدباء، ذكره الثعالبي في (يتيمة الدهر) وعقد فصلاً خاصاً للشعراء الذين مدحوه، منهم أبو العلاء المعري فقد مدحه بقصيدة مشهورة وذكر فيها دار كتبه هذه بقوله:

وغَنَّتْ لنا في دار سابور قَيْنَةٌ ... من الورق مطراب الأسائل مهياب

ترجم له ابن خلكان في وفيات الأعيان (ج١ ص١٩٩ ـ ص٢٠٠) فقال: «كان من أكابر الوزراء وأماثل الرؤساء، جمعت فيه الكفاية والدراية، وكان بابه محط الشعراء ...إلى آخره» وهذه المكانة المادية ـ مضافاً إلىٰ ما للرجل في نفسه من الفضائل العلمية والكمال الروحي ـ من ←

مولّفاتهم، فأصبحت مكتبته من أغنى دور الكتب ببغداد، وقد احترقت هذه المكتبة العظيمة فيما احترق من محالّ الكرخ عند مجيء (طغرل بيك) وتوسّعت الفتنة حتىٰ اتجهت إلىٰ شيخ الطائفة الطوسيّ وأصحابه، فأحرقوا كتبه وكرسيّه الذي كان يجلس عليه للكلام.

قال ابن الجوزيّ[1] في حوادث سنة ٤٤٨هـ: «وهرب أبو جعفر الطوسي ونهبت داره» ثم قال في حوادث سنة ٤٤٩هـ: «وفي صفر في هذه السنة كبست دار أبي جعفر الطوسي متكلّم الشيعة بالكرخ وأخذ ما وجد من دفاتره وكرسي كان يجلس عليه للكلام، وأخرج إلى الكرخ وأضيف اليه ثلاثة سناجق[2] بيض كان الزوّار من أهل الكرخ قديماً يحملونها معهم إذا قصدوا زيارة الكوفة فأحرق الجميع... إلى آخره».

ولما رأى الشيخ الطوسي رحمه الله الخطر محدقاً به هاجر بنفسه إلى النجف الأشرف لائذاً بجوار الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وصيّرها مركزاً للعلم وجامعةً كبرى للشيعة الإماميّة، وعاصمةً للدين الإسلاميّ والمذهب الجعفريّ، وصارت بلدة النجف الأشرف تشدّ إليها الرحال وتعلّق بها الآمال، وأصبحت مهبط رجال العلم ومهوى أفئدتهم وقام فيها بناء صرح الإسلام، وكان الفضل في ذلك لشيخ الطائفة

← الأسباب القوية لتحريضه على جمع الكتب العلمية ووقفها لأهل مذهبه، ولا سيما النفيسة القليلة الوجود المصحّحة المعتبرة، كما هي صفة جمّاعي الكتب حتّى اليوم.

ولد بشيراز في سنة ٣٣٦هـ. وتوفّي سنة ٤١٦هـ، وتوفّي مخدومه بهاء الدولة في سنة ٤٠٣هـ. عن اثنتين وأربعين سنة، ودفن في النجف الأشرف عند والده فنا خسرو الملقّب بعضد الدولة، كما ذكره القاضي نور الله المرعشي في (مجالس المؤمنين) ص٣٧٩.

(عن هامش رسالة حياة الطوسي ص٥).

(١) انظر: المنتظم (ج٨ ص١٧٣ ـ ص١٧٩)، وانظر ترجمته أيضاً في لسان الميزان لابن حجر العسقلاني (ج٥ ص١٣٥) طبع حيدر آباد دكن.

(٢) السنجق بكسر السين المهملة: اللواء، جمعه سناجق، زنة مفاعل.

الطوسيّ نفسه، فقد بثّ في أعلام تلمذته الروح العلمية، وغرس في قلوبهم بذور المعارف الإلهية، وصقل أذهانهم، وأرهف طباعهم، فبان فضل النجف الأشرف على ما سواها من البلدان الإسلامية، والمعاهد العلمية، وخلفوا الذكر الجميل علىٰ مرّ الدهور والأعصار.

ومن ألقىٰ نظرةً على كتاب (أمالي الشيخ الطوسي)[1] وتصفّح فصوله وأبوابه عرف كيف انتظم الوضع الدراسي وتكوّنت الحلقات في النجف الأشرف بعد هجرة الشيخ الطوسي إليها.

وأنّ مكانته السامية وثروته العلمية الغزيرة في غِنىً عن البيان والإطراء، وليس في وسع الكاتب ـ مهما تكلّف ـ استكناه ماله من الأشواط البعيدة في العلم والعمل، والمكانة الراسية عند الطائفة، والمنزلة الكبرىٰ في رئاسة الشيعة، ومن سبر تأريخ الإمامية ومعاجمهم، وأمعن النظر في مؤلّفات الشيخ الطوسيّ العلمية المتنوعة، علم أنّه أكبر علماء الدين، وشيخ كافّة مجتهدي المسلمين والقدوة لجميع المؤسّسين، وفي الطليعة من فقهاء الاثني عشرية، فقد أسّس‏ طريقة الاجتهادالمطلق في الفقه وأصوله وانتهى إليه أمر الاستنباط على طريقة الجعفرية المثلىٰ، ولن تجد في تاريخ الشيعة ومعاجمهم ذكر عظيم طار اسمه في البلدان، واعترف له خصومه بالجلالة، إلّا ووجدته يتضاءل أمام عظمة الشيخ الطوسي، ويعترف بأعلميته وأفضليته، وسبقه وتقدّمه.

هذا النابغة الفذّ الشيخ جمال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف الحلّي المتوفّىٰ

---

(١) كتاب الأمالي ـ هذا في الحديث، ويقال له أيضاً (المجالس) لأنه‏ أملاه مرتباً في عدة مجالس على تلامذته، وقد طبع بايران (طهران) سنة ١٣١٣هـ، وطبع في آخره كتاب آخر اسمه (الأمالي) أيضاً، شاعت نسبته الى الشيخ أبي علي الحسن بن الشيخ الطوسي‏، ولكن ليس كما اشتهر، بل هو جزء من أمالي والده الشيخ الطوسي أيضاً إلّا أنه ليس مثل جزئه الآخر مرتباً على المجالس. ولهذه الشائعة أسباب ذكرها شيخنا الإمام الطهراني في (الذريعة: ج٢ ص٣٠٩ ـ ص٣١١) و(ص٣١٣ ـ ص٣١٤) فليرجع اليها.

سنة ٧٢٦هـ، الشهير بالعلّامة الحلّي، والذي طبّقت شهرته العالم الإسلاميّ والذي تضلّع في سائر العلوم، ونبغ في الفنون كافّة، وانتهت إليه رئاسة علماء عصره في المعقول والمنقول، وألّف في كلّ علم عدّة كتب، ولم يشكّ أحد في أنّه من عظماء العالم ونوادر الدهر، هذا الرجل الذي عرفت وصفه قد ذكر شيخ الطائفة الطوسي في كتابه (خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال: ص٧٣)[١] ووصفه بقوله:

«شيخ الإمامية ووجههم، ورئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب وجميع الفضائل تُنسب إليه، صنّف في كلّ فنون الإسلام، وهو المهذّب للعقائد في الأصول والفروع، الجامع لكمالات النفس في العلم والعمل... إلىٰ آخره».

ويقول الحجّة الكبير شيخ أهل الحديث الشيخ محمّد باقر المجلسي صاحب (بحار الأنوار) في كتابه (الوجيزة: ص١٦٣) ما نصّه: «فضله وجلالته أشهر من أن يحتاج إلى البيان... إلىٰ آخره».

ويقول العلامة الشهير الحجّة العظمى السيد محمد مهدي بحر العلوم، المتوفىٰ سنة ١٢١٢هـ. في كتابه (الفوائد الرجالية) ما نصّه: «شيخ الطائفة المحقّة، ورافع أعلام الشريعة الحقّة، إمام الفرقة بعد الأئمة المعصومين عليهم السلام وعماد الشيعة الإمامية في كلّ ما يتعلّق بالمذهب والدين، محقّق الأصول والفروع، ومهذّب فنون المعقول

---

(١) طبع هذا الكتاب في طهران (إيران) سنة ١٣١١هـ، طبعة سقيمة مملوءة بالأغلاط الشائنة، وقد رأيت منه نسخاً صحيحة متقنة (إحداها) في (الخزانة الغروية) تاريخ كتابتها سنة ٧٦٦هـ، وهي مقروءة على المشايخ وعليها بلاغاتهم، وفيها فوائد كثيرة، (والثانية) في مكتبة الحجة السيّد حسن الصدر رحمه الله، وهي نفيسه أيضاً، قرئت على مصنفها العلامة الحلي فكتب علىٰ ظهر القسم الأول منها إجازة، وفي آخر القسم الثاني إجازة أخرىٰ أيضاً كلتاهما في سنة ٧١٥هـ. وهما لواحد (والثالثة) كتبت عن نسخة بخطّ حفيد المؤلف أي أبي المظفر يحيىٰ بن محمد بن الحسن، إلىٰ غير ذلك، ولمعرفة خصوصيات هذا الكتاب وزيادة الاطلاع عليه راجع كتاب (الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة: ج٧ ص٢١٤ ـ ص٢١٥).

المسموع، شيخ الطائفة على الإطلاق، ورئيسها الذي تلوى إليه الأعناق، صنّف في جميع علوم الإسلام وكان القدوة في ذلك والإمام».

وقد أطراه أيضاً، وبالغ في الثناء عليه شيخنا الأستاذ الحُجة وشيخ العلماء المجتهدين الشيخ ميرزا حسين النوريّ المتوفىٰ سنة ١٣٢٠هـ، فقد ذكره في كتابه (مستدرك وسائل الشيعة ج٣ ص٥٠٥) ثم نقل عن القاضي نور الله التستري أنه ذكر في كتابه مجالس المؤمنين (المطبوع) أنّ ابن كثير الشامي ترجم الشيخ الطوسي في تاريخه قائلاً: «إنّه كان فقيه الشيعة مشتغلاً بالإفادة في بغداد إلىٰ أن وقعت الفتنة بين الشيعة والسنّة سنة ٤٤٨ واحترقت كتبه وداره في باب الكرخ فانتقل إلى النجف وبقي هناك إلىٰ أن توفّي في شهر المحرم سنة ٤٦٠هـ»[١].

ومن هذه الأقوال البليغة وغيرها التي صدرت من عظماء الشيعة وغيرهم تعرف مكانة الشيخ الطوسي، ونستغني عن سرد فضائله الحميدة ومناقبه العديدة.

أما مشايخ الشيخ الطوسي‌ والذين يروي عنهم بالإجازة فهم كثيرون وقد ذكر بعضاً منهم العلامة الحسين النوري‌ في خاتمة مستدرك الوسائل (انظر: ج٣ ص٥٠٩).

وأما تلامذته فقد أورد ذكر بعض منهم سيدنا الحجة العظمى السيد محمد المهدي بحر العلوم في الفائدة الثانية من كتاب الفوائد الرجالية، فراجعه.

ويقول السبكي في طبقات الشافعية (ج٣ ـ ص٥١) ما نصه: «أبو جعفر

---

(١) الذي ذكره ابن كثير الشامي في تاريخه (البداية والنهاية) المطبوع بمصر ـ في حوادث سنة ٤٤٨هـ ـ هذا نصه: «وفيها هرب أبو جعفر الطوسي ونهبت داره» وذكر في حوادث سنة ٤٦٠هـ ما نصه: «وفيها توفي أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي فقيه الشيعة، ودفن في مشهد علي، وكان مجاوراً له ـ حين أحرقت داره بالكرخ وكتبه سنة ٤٤٨هـ ـ إلى محرم من هذه السنة فتوفّي ودفن هناك».

الطوسي فقيه الشيعة ومصنفهم» كـان يـنتمي الى المـذهب الشـافعي، له تـفسير القرآن، وأملى أحاديث وحكايات تشتمل على مجلدين، قدم بغداد وتـفقه عـلى مذهب الشافعي؛ وقرأ الاصول والكلام على أبي عبدالله محمد بن محمد بن النعمان المعروف بالمفيد فقيه الامامية، وحدث عن هلال الحفار روى عنه أبنه أبـو عـلي الحسن، قد أحرقت كتبه عدة نوب بمحضر من الناس؛ توفي بالكوفة سنة ٤٦٠هـ، وكانت النجف الأشرف في عهد السبكي تعد جزءاً من الكوفة» ولذلك عبر بذلك.

وجاء في كتاب (الامام الصادق) تأليف الأستاذ محمد أبي زهرة (ص ٢٦٠) ـ طبع مصر تحت عنوان (كتب الحديث والفقه عند الامامية) ما هذا نصه: «التهذيب والاستبصار هما للعلامة الطوسي؛ وهو محمد بن الحسـن الطـوسي، وقـد ولد في رمضان سنة ٣٨٥هـ، وتوفي سنة ٤٦٠هـ؛ وقد قدم العراق سنة ٤٠٨هـ، وقد تتلمذ للمرتضى؛ وأخذ عنه، وكان مع علمه بفقه الامامية، وكونه من اكبر رواته عـلى علم بفقه السنة، وله في هـذا دراسـات مـقارنة، وكـان عـالماً في الأصـول عـلى المنهاجين، الامامي والسني».

وقال في (ص٤٤٨) منه تحت عنوان (التهذيب والاستبصار): «هذان الكتابان للشيخ أبي جعفر محمد بن علي الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠» ثم قال: «والطوسي كان شيخ الطائفة في عصره غير منازع؛ ولقد كان من أعيان القرن الخامس الهـجري، وكتبه موسوعات فقهية وعلمية، ودرس الفقه المقارن، ولم تقتصر دراساته عـلى فقه الامامية وعلومها».

وقال في (ص٤٥٨) تحت عنوان (الفهرست) ـ الذي هو أحد مؤلفات الشيخ الطوسي ﵀ ـ ما نصه:

«... وإننا قبل أن نترك الكلام في كتب الطوسي لابد أن نذكر تقديرنا العلمي لذلك العالم العظيم، ولا يحول بيننا وبين تقديره نزعته الطائفية أو المـذهبية، فـان العالم يقدر لمزاياه العلمية؛ لا لآرائه ونحلته، ولا نود أن يكون الاختلاف المـذهبي

حائلاً بيننا وبين تقديره، وإنا ـ شهد الله ـ ما جعلنا الاختلاف المذهبي أو الطائفي مانعاً يمنع من التقدير للرجال؛ وإن خالفناهم في الافكار، وقد أشرنا الى أنه يجب على الباحث أن ينظر الى العلماء نظرة تقدير ذاتي، ولا يكون التقدير من وراء المذهب أو الرأي أو النحلة، وقد خطأنا الذين جعلوا الثقة من وراء المذهب، ونقضنا أقوال أولئك الذين ينهجون ذلك المنهج من أي مذهب كانوا.

وإن الشيخ الطوسي قد خدم المذهب الجعفري بدراساته المقارنة؛ وبتعبيد مسالكه، وبالكتابات المتقصية لاطراف مسائله، فكتابه (النهاية) يعد ديوان الفقه لهذا المذهب، وكتابه (العدة) يعد المنهاج الاستنباطي له وكتاباه «التهذيب» و«الاستبصار» أصلان كبيران لذلك المذهب.

وإنه ككتاب القرن الخامس الهجري. قد أوتي اسلوباً قوياً يكتب الفقه في لغة سهلة معبرة موضحة لأعوص المسائل وأعمقها بحيث يجعلها قريبة دانية مألوفة معروفة. ولذلك حقّت علينا تحيّته، وحقّ علينا تقديره مع مخالفتنا في المذهب.

وقد ترجم له الدكتور محمود محمد الخضيري مراقب الثقافة بوزارة التربية والتعليم[1] قائلاً: «رجلٌ واحد يُقال له الشيخ الطوسيّ، مع أنّ مدينة طوس التي ينتسب إليها لا تعتمد في شهرتها ومجدها علىٰ غيره علىٰ كثرة من أنجبت ـ علىٰ طول تاريخها المديد ـ من مشاهير الرجال في عالم العلوم والآداب والسياسة والحرب، ووفرة من ينتسب إليها قبل الشيخ وبعده من الشيوخ والعلماء، ذلك لأنه في الحقيقة رجل فذّ من بين علماء الإسلام، رفعته مؤلّفاته الكثيرة العدد، وجهوده العلمية المثمرة إلىٰ مرتبة عالية ممتازة لا ينافسه فيها أحد، فاستحقّ بذلك أن يمنحه مواطنوه هذا اللقب تشريفاً له بين جميع من ينتسبون إلىٰ مدينتهم ذات المجد التليد،

---

(١) انظر: (مجلة رسالة الإسلام) التي تصدرها دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بالقاهرة، العدد الأول من السنة السابعة سنة ١٣٧٤هـ. سنة ١٩٥٥م، ص٤٠، تحت عنوان (الشيخ الطوسي مؤسّس المركز العلمي بالنجف).

واستحقّ الشيخ عند الشيعة لقباً آخر يزيد عن اللقب الأول في مغزاه، ويعبّر بفصاحة لا مثيل لها عن جميل تقديرهم إياه، ويعيّن منزلته بين جميع الطائفة الاثني عشرية، وذلك إذْ يلقّبونه «شيخ الطائفة».

وإذا أطلق أحد هذين اللقبين أو كلاهما علىٰ شخص لم ينصرف ذهن العارفين إلىٰ شخص سواه.

هذا الشيخ هو أبو جعفر محمّد بن الحسن بن علي الطوسي... والمعروف من حياة الشيخ الطوسي يكاد كلّه يرتبط بحياته العلمية، وهذا الجانب واضح كلّ الوضوح، اللهم إلّا فيما يختص بحداثته، إذ اشتهر عنه أنّه كان في حداثته يتبع مذهب المعتزلة، ولكن ما وصل إلينا من خبر ذلك لا يتجاوز هذا التقرير، ولا يحتوي على شيء من التفصيل والبيان.

وربما كان المقصود بفترة الحداثة التي تابع فيها أصحاب الاعتزال هي الفترة الأولىٰ من حياته التي قضاها في خراسان قبل انتقاله في سنّ الثالثة والعشرين إلى العراق.

واتصل في بغداد بالكثيرين من العلماء، واستفاد بوجهٍ خاصّ من اتصاله بعالمين عظيمين كان من حسن حظّه أن يجتمعا في وقت واحد، وهما أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان الملقّب بالشيخ المفيد، وهو الذي انتهت اليه رئاسة علماء الشيعة، وقد توفّي سنة ٤١٣هـ، أي أن الشيخ الطوسي لازمه وقرأ عليه مدة خمس سنوات، وذكر له في كتاب (الفهرست) أكثر من عشرين كتاباً ورسالة من مؤلّفاته، وقال بعد ذلك: «سمعنا منه هذه الكتب كلّها، بعضها قراءة عليه وبعضها يُقرأ عليه غير مرّة وهو يسمع»، ذلك إلىٰ ما سمعه عنه من كتب غيره من الشيوخ مما اشتهرت روايته عن الشيخ المفيد.

وأما الأستاذ الثاني للشيخ الطوسي فهو علم الهدىٰ أبو القاسم علي بن الحسين ابن موسى الموسوي المعروف بالسيد الشريف المرتضى المتوفّىٰ سنة ٤٣٦. وكان

السيد الشريف المرتضىٰ ذا بسطةٍ في العلم والمال، واعتاد أن يشمل العلماء وطلاب العلم ببرّه وعنايته، ويجري الرواتب على المستحقّين منهم، وقد رتّب لمريده وتلميذه الشيخ الطوسي اثني عشر ديناراً كلّ شهر ليمكنه من التفرغ للتحصيل والتعليم. وقد ذكره في (الفهرست) بما هو أهله من التقدير دون أدنىٰ مبالغة، وأورد الكثير من أسماء مؤلّفاته في علم الكلام والفقه وأصول الفقه، والأدب والنحو والشعر ومعاني الشعر، واللغة، والمسائل. ثم قال: «قرأت هذه الكتب ـ أكثرها ـ عليه، وسمعت سائرها يقرأ عليه دفعات كثيرة».

وفي عامي (٤٤٨ و٤٤٩) تعرضت بغداد لأزمات كثيرة، لعلها نتيجة لما حلّ بالبلاد من قحط وغلاء ووباء، وكثرت الفتن ونهبت الدور، ولم ينج الشيخ الطوسيّ من هذا البلاء، فنهبت داره وكتبه عدّة مرات.

ومما فُقد في هذه الفتنة كرسيٌّ اعتاد أن يجلس الشيخ عليه للكلام والتدريس وكان قدّمه إليه الخليفة العباسيّ القائم بأمر الله اعترافاً بمعرفته، وتقديراً لإمامته بين علماء العصر من جميع الطوائف، ولا شكّ أنّ في تقدير الخليفة ـ وهو علىٰ مذهب السنّة ـ لشيخ الشيعة ما يشهد للخليفة نفسه بسعة الأفق والإنصاف. وبلغ قبول أهل السنة له أن اعتبره بعض مؤرخيهم من أعلام السنة علىٰ نحو ما فعل السبكي، إذ عدّه من طبقاته من علماء الشافعية».

وقد حذا حذو السبكي في نسبة الشيخ الطوسي إلىٰ مذهب الشافعي، الچلبي صاحب كشف الظنون، فقد جاء في الجزء الأول ـ باب التاء ـ تحت عنوان (تفسير الطوسي) ما هذا نصه: «هو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ـ فقيه الشيعة، كان ينتمي إلىٰ مذهب الشافعي ـ المتوفىٰ سنة ٥٦١، سماه مجمع البيان لعلوم القرآن، واختصر الكشاف وسمّاه (جوامع الجامع) وابتدأ بتأليفه في سنة ٥٦٢، قال السبكي: وقد أحرقت كتبه عدة نوب بمحضر الناس».

هذه هي عبارة كشف الظنون، وفيها أغلاط عديدة:

(أوّلاً) إنّ تفسير (مجمع البيان لعلوم القرآن) إنّما هو لأبي علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسيّ المتوفّىٰ سنة ٥٤٨ وكذلك له مختصر الكشاف الذي سمّاه (جوامع الجامع) ألّفه بعد مجمع البيان وفرغ منه سنة ٥٤٣هـ، كما فصّل ذلك شيخنا في الذريعة ج ٥ ـ ص٢٤٨ ـ ٢٤٩.

وقد ذكره صاحب كشف الظنون في باب الجيم، ونسبه للشيخ أبي علي الطرطوشي صاحب مجمع البيان.

والصحيح الطبرسي بدل (الطرطوشي) نسبة إلىٰ طبرستان بفتح أوله وثانيه وكسر الراء، وهي بلاد واسعة ومدن كثيرة يشملها هذا الاسم يغلب عليها الجبال، وهي تسمىٰ بمازندران، أما نسبته إلىٰ طرطوش التي هي مدينة بالأندلس فهي لا واقع لها.

(وثانياً) إنّ ما ذكره من أنّ وفاته سنة ٥٦١ وابتدأ تأليفه للكتاب سنة ٥٦٢، من المضحكات إذ تكون النتيجة أنّه ابتدأ بتأليف الكتاب ـ سواءٌ كان مجمع البيان أو جوامع الجامع ـ بعد وفاته بسنة. وقد عرفت أنّ الصحيح في وفاة الطبرسي صاحب مجمع البيان سنة ٥٤٨.

وأما أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي فاسم تفسيره التبيان في تفسير القرآن، وهو كتاب كبير، طبع للمرّة الأولىٰ بإيران في مجلدين كبيرين، صفحات كل واحد منهما تبلغ تسعمائة صفحة تقريباً وذلك من سنة ١٣٦٠ إلىٰ سنة ١٣٦٥، ثم بوشر بطبعه ثانياً في النجف الأشرف طبعة أنيقة وصدر جزؤه الأول سنة ١٣٧٦هـ. [وتمّ في عشرة أجزاء].

(وثالثاً) إن ما ذكره صاحب كشف الظنون في باب التاء من نسبة تفسير (مجمع البيان) إلىٰ أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي يناقض ما ذكره في باب الجيم تحت عنوان (جوامع الجامع) من نسبته إلى الشيخ أبي علي الطرطوشي (الطبرسي).

وبالجملة كأن صاحب كشف الظنون لم يميّز بين الشيخ الطوسي المتوفّىٰ سنة

٤٦٠ والشيخ الطبرسي المتوفىٰ سنة ٥٤٨ فالأول هو صاحب التبيان في تفسير القرآن، والثاني هو صاحب مجمع البيان لعلوم القرآن وصاحب تفسير جوامع الجامع مختصر الكشاف للزمخشري.

وكم لصاحب كشف الظنون من أغلاط شائنة، وقد حاسبناه على أغلاطه وعلّقنا على كتابه بجزئيه تعليقات ثمينة، عسى أن يوفقنا الله لطبعها.

لم يجد الشيخ الطوسي ـ بعد كثرة الفتن في بغداد ـ بُدّاً من مغادرتها الىٰ مشهد الإمام علي عليه السلام (النجف الأشرف) الغنيّ عن التعريف، وتوفّي جوار الإمام عليه السلام ودفن بداره هناك حيث أقيم له مسجد بجوار المشهد الشريف لا يزال بفضل الصيانة والتجديد باقياً حتى الآن معروفاً بمسجد الطوسي.

وقد ترجم هو رحمه الله نفسه في آخر باب الميم من كتابه (الفهرست) واقتصر علىٰ ذكر مصنفاته، فقال: محمد بن الحسن بن علي الطوسي مصنف هذا الفهرست، له مصنفات (ثم أورد ذكرها) فراجعها.

ولم يزل الشيخ الطوسي في النجف الأشرف مشغولاً بالتدريس والتأليف والهداية والإرشاد وبث الأحكام الشرعية مدّة اثنتي عشرة سنة حتىٰ أدركته المنية ووافاه الأجل المحتوم وخسره العالم الاسلامي في ليلة الاثنين الثاني والعشرين من محرم سنة ٤٦٠هـ.[١] عن خمس وسبعين سنة، وتولى غسله ودفنه تلميذه الشيخ الحسن بن مهدي السليقي، والشيخ أبو محمد الحسن بن عبدالواحد العين زربي والشيخ أبو الحسن اللؤلئي، ودفن في داره بوصيةٍ منه، وأرّخ وفاته بعض الأدباء المتأخرين ـ مخاطباً مرقده الزاكي، كما هو مسطور على جدار المسجد من خارج، فوق الشباك المطلّ علىٰ قبره الشريف ـ بقوله:

---

(١) هكذا ضبط تاريخ وفاته العلامة الحلي في الخلاصة، وابن داود في الرجال وابن كثير الشامي في البداية والنهاية وسيدنا الحجّة بحر العلوم في الفوائد الرجالية وغيرهم، ولكن ابن شهر آشوب أرخ وفاته سنة ٤٥٨ والصحيح ماذكره المشهور من أنها سنة ٤٦٠هـ.

يا مرقد الطوسيّ فيك قد انطوىٰ   محيي العلوم فكنت أطيب مـرقدِ
أودىٰ بِشـــهر مــحرّم فأضــافه   حــزناً بــفاجع رزئــه المـتجدّدِ

ـ إلىٰ أنْ قال ـ

بك شيخ طائفة الدعاة إلى الهـدىٰ   ومـــجمّع الأحكــام بــعد تــبدّدِ

ـ إلىٰ أنْ قال ـ

وبكـىٰ له الشـرع الشـريف مـؤرّخاً   (أبكى الهدىٰ والدين فـقد مـحمّدِ)

وتحوّلت الدار بعد مسجداً في موضعه اليوم حسب وصيته أيضاً، وهو مـزار يتبرّك به الناس من العوامّ والخواص، ومن أشهر مساجد النجف الأشرف عقدت فيه ـ منذ تأسيسه حتى اليوم ـ عشرات حلقات التدريس من قبل كبار المجتهدين وأعاظم المـدرسين، فقد كان العلماء يستمدون من بركات قـبر الشـيخ الطـوسي كشف غوامض المسائل ومشكلات العلوم.

وموقع المسجد في (محلة المشراق) من محـلات النـجف الأشرف مـن الجـهة الشمالية للصحن المرتضوي الشريف وقريب منه، وسمي باب الصـحن الشريـف المفضي إلىٰ مرقده (باب الطوسي) وقد طرأت عـلىٰ هـذا المسـجد ـ بـعد عـمارته الأولىٰ ـ عمارتان حسبنا نعلم: العـمارة الأولىٰ ـ في حـدود سـنة ١١٩٨هـ، وذلك بترغيب من العلامة الحجة السيد محمد مهدي بحر العلوم‏ﷺ كما ذكره في (الفوائـد الرجالية)، فقد قال‏ﷺ: «وقد جدد مسجده في حدود سنة ١١٩٨هـ. فـصار مـن أعظم المساجد في الغري، وكان ذلك بترغيبنا بعض الصلحاء من أهل السعادة».

والعمارة الثانية ـ سنة ١٣٠٥هـ. كما ذكرها العلامة الحجة السيد جعفر آل بحر العلوم في كتابه (تحفة العالم في شرح خطبة المعالم: ج١ ص٢٠٤) وكـانت العـمارة المذكورة بعناية العلامة الكبير السيد حسين بن السيد رضا بن السيد بحر العـلوم

المتوفىٰ سنة ١٣٠٦هـ. كما قاله، وهي العمارة الموجودة اليوم.

وبنى السيد بحر العلوم‌ لنفسه مقبرة في جواره دُفن فيها مع أولاده وجملة أحفاده، ولا تزال هذه المقبرة مدفناً لموتاهم حتى اليوم.

وقد ألف الشيخ الطوسي‌ كثيراً من الكتب، ذكر هو نفسه جملةً منها في كتابه (الفهرست) في الرجال عند ترجمة نفسه ـ كما ذكرنا ـ وله غير ما ذكر كتب أخرىٰ، لعله ألّفها بعد انتهائه من الفهرست، وصفها بعض معاصريه من تلاميذه، وأثبتها من المؤرّخين أمثال القاضي نور الله المرعشي في (مجالس المؤمنين: ص ٢٠٠ ـ ص ٢٠١) ومحمد باقر الخونساري في (روضات الجنات: ج ٤ ص ٤٣ ـ ص ٤٤).

الشيخ الطوسي وشخصيته العلمية[1]

يحتلّ الشيخ الطوسيّ، المقام الأرفع، بين الكبار من أعلام الشيعة، وهو بلا ريب أعظم شخصية علميّة، على الإطلاق.

فلو تجاوزنا الأئمة عليهم السلام، فإنّ الشيخ الطوسي يحوز مرتبة خاصة بعدهم وقد اعتبره جميع أعلام الشيعة: رئيسهم وإمامهم، وزعيمهم.

فسمّاه العلّامة الحليّ: شيخ الإمامية ووجههم ورئيس الطائفة[2].

وعدّه العامليّ والد البهائيّ: إمام وقته، وشيخ عصره، رئيس هذه الطائفة وعمدتها، رئيس العلماء كافّةً[3].

وقال السماهيجيّ: شيخ الطائفة ورئيس المذهب إمام في الفقه والحديث[4].

وقال الشيخ أسد الله التستري: رئيس المذهب، شيخ الطائفة، قدوة الفرقة الناجية وباني مباني كلّ علم وعمل[5].

وقال السيّد حسن الصدر: إمام الفقه والحديث والتفسير والكلام، لا نظير له في كلّ علماء الإسلام في كلّ فنون العلم، وصنّف كتباً لم يسبقه أحد في الإسلام إلىٰ مثلها[6].

---

(١) بقلم السيد عبدالعزيز الطباطبائي، ميراث اسلامي إيران (٣٦٣/٢).

(٢) خلاصة الأقوال: ص٧٢.

(٣) وصول الأخيار: ص٧١.

(٤) الإجازة الكبيرة الى الشيخ ناصر الجارودي، للسماهيجيّ تحقيق الشيخ مهدي العوام ص٢٠٣.

(٥) مقابس الأنوار: ص٤.

(٦) تأسيس الشيعة: ص٣٠٤.

وقد أفصح العلّامة بحر العلوم عن هذه الحقيقة بوضوح، إذ قال: رافع أعلام الشريعة الحقّة، إمام الفرقة بعد الأئمة المعصومين، وعماد الشيعة في كلّ ما يتعلق بالمذهب[1].

ومن هنا، فبالرغم من وجود النوابغ الكبار، والرجال الشهيرين، والمحقّقين العظام، والعلماء النابهين، الذين برزوا طوال القرون العشرة، في عالم التشيّع، وملأوا الدنيا فكراً وعلماً ونوراً وضياءً، فإنّ لقب «**شيخ الطائفة**» الرنّان، اختصّ بالشيخ الطوسي، وهو الاسم اللائق به، فقط، دون مَنْ سواه.

وهكذا كلمة (الشيخ) إذا أُطلقتْ، فهي تنصرف في اصطلاح العلماء، على طول ألف عام، إلى الشيخ الطوسيّ وتختصّ به.

وكذلك الكنية (أبو جعفر) فهي في بداية الإسناد يقصد بها الإمام الباقر عليه السلام، وفيما سوى ذلك فهي تنصرف الي أكبر شخصيته بارزة، وهي الشيخ الطوسي، مع أن المكنّين بأبي جعفر من علماء الطائفة عديدون، مثل: البرقي، والبزنطي، والصفار، وابن الوليد، وغيرهم.

والغريب أن مصنّفي الكتب الأربعة ـ الأصول عند الشيعة ـ يكنّىٰ كلّ منهم بأبي جعفر، ومع هذا، فهذه الكنية تنصرف ـ عند الإطلاق ـ إلى الشيخ الطوسي.

معارفه ومؤلفاته:

إن الشيخ الطوسي هو مؤسّس في كل فروع العلوم الإسلامية، ومشيّد مدرسة خاصّة به فيها، وهو المخطط الأوّل لتنويع العلوم، وتجديد بنائها، وفرز أُصولها وتحكيمها، وإبرازها بالأشكال النهائية ـ بعد جهود الشيخ المفيد والسيّد المرتضىٰ ـ بحيث أصبحت مؤلفاته هي المنبع، واسلوبه هو المتّبع، لمن تلاه من

---

(١) رجال السيّد بحر العلوم، وخاتمة مستدرك الوسائل: ٥٠٥.

العلماء، وسنوضح بعض هذا، فيما يلي:

١ ـ في تفسير القرآن:

ألّف الشيخ الطوسي أوّلَ تفسير لكامل القرآن، وجامع لفنونه، وبشكل مفصّل، وقد اقتدىٰ المفسّرون بمنهجه في العمل، ولم يسبقه إلى هذا الشكل من التفسير سابق في الإسلام.

فالعلماء السابقون، كانوا يفسّرون القرآن كلٌّ حسب تخصّصه العلميّ، وكانوا على الأكثر محدّثين، يفسّرون القرآن بالمنهج الأثري بإيراد ما يروونه في ذيل الآيات المفسّرة لها مع ذكر أسانيدهم إليها، كالطبري وابن أبي حاتم، وأضرابهما.

ومنهم أدباء على اختلاف فروع الأدب، فكانوا يفسّرون القرآن لغوياً، أو إعرابياً، أو بلاغياً، مثل: ابي عبيد، وابي عبيدة، والأخفش، والزجّاج، وغيرهم، ممن ألّف في: إعراب القرآن، وغريب القرآن، ومعاني القرآن، ومجاز القرآن، ومشكل القرآن، ونحو ذلك.

حتى السيّد الشريف الرضي، الذي ألف تفسيراً كبيراً، وفي غاية الجودة، ومن أحسن التفاسير في فهم الآيات، فإنّه يتعرّض في الأكثر للبحوث الأدبيّة.

واسم تفسير السيد الرضيّ: «**حقائق التأويل**» ومن المؤسف أن الموجود هو ـ فقط ـ الجزء الخامس منه، ويشتمل على تفسير سورة آل عمران، والنساء، وطبع في النجف الأشرف، ونسخة عتيقة مؤرخة بسنة (٥٣٣) من هذا المجلد، محفوظة في مكتبة آستان قدس رضوي ـ في مشهد.

وكفى هذا التفسير عظمةً أن ابن جني ـ أستاذ الشريف الرضي ـ قال فيه: «وصنّف كتاباً في معاني القرآن الكريم يتعذّر وجود مثله...» نقله ابن خلكان في وفيات الأعيان (٤٥/٤) ولاحظ شذرات الذهب (١٨٣/٣).

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: له معاني القرآن، ممتع، يدل على

سعة علمه.

ولكنه ـ كما أشرنا ـ ليس كاملاً، ولا جامعاً.

وأوّل من ألّف التفسير في الإسلام، لكامل القرآن، وجامع فنونه من القراءات، والأدب ـ لغة وإعراباً وبلاغة ـ والأحكام، والعقائد، مع حذف الأسانيد المملّة، والقصص المطوّلة، هو الشيخ الطوسي.

ولئن كان تفسير (مجمع البيان) أحسن تفسير وأجمعه بين التفاسير الشيعيّة، بل الإسلامية قاطبةً، فليس إلّا لما ذكره مؤلّفه الطبرسي من اتباعه أُسلوب الطوسيّ في التبيان، وانتهاجه منهجه[1].

ومن أجل هذا نجد علماء العامّة، في كتب التاريخ والتراجم، عند ترجمة الشيخ الطوسي، ولو في عدّة سطور، يركّزون على ذكر تفسيره (التبيان) فيشيدون به من أجله:

قال ابن تغرّي بردي في النجوم الزاهرة (٨٢/٥): فقيه الإمامية الرافضة وعالمهم، وهو صاحب التفسير الكبير، وهو عشرون مجلدة.

وقال الصفدي في الوافي بالوفيات (٣٤٩/٢): شيخ الشيعة له تفسير كبير عشرون مجلدة.

وقال العماد الكاتب في كتاب (دولة آل سلجوق) (ص٣٣): وكان إمام الشيعة، وهو الذي صنّف التفسير، ويسّر من أُمورهم العسير.

وقال السبكي في طبقات الشافعية الكبرىٰ (٥١/٣) وفي الوسطى أيضاً: فقيه الشيعة ومصنّفهم، له تفسير القرآن.

وقال ابن شهبة في طبقات الشافعية: (نسخة الظاهرية ـ دمشق الورقة ١٣٦): ولأبي جعفر الطوسي تفسير كبير عشرون مجلّدة.

---

(١) لاحظ مقدمة مجمع البيان (ج١ ص؟؟؟) واقرأ بحثاً رائعاً عن عمله (رسالة الإسلام) المصرية التي أصدرتها دار التقريب بين المذاهب الإسلاميّة في القاهرة.

وقال سبط ابن الجوزي في مرآة الزمان (النسخة المصوّرة بمكتبة أمير المؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف المجلد ١٢ الورقة ١١٧): فقيه الإماميّة صاحب التفسير الكبير، وهو عشرون مجلّدة.

وقال السيوطي في طبقات المفسّرين (ص٢٩ رقم ٩١): له تفسير كبير، عشرون مجلّدة.

وكان الشيخ الطوسي قد ألّف التبيان في بغداد، كما جاء في نسخةٍ من المجلد الأخير منه، جاء فيها: «وافق الفراغ من عمله يوم العشرين والواحد من رجب سنة ٤٤١ ووافق الفراغ من تبييضه يوم الأحد الرابع عشر من جمادى الآخرة من سنة ٤٤٤».

فيكون الشيخ قد ألف الكتاب في عام (٤٤١) في بغداد، وبيّضه في مدّة (ثلاث سنوات) هناك أيضاً.

وتاريخ كتابة النسخة هو (٢٦ جمادى الأولى عام ٥٨١) وهي محفوظة في مكتبة مسجد أُورخان، من كتب خراج جي اوغلو رقم ١٢٩في مدينة (بورسة) في تركيا[1]، وقفتُ عليها عام (١٣٨٨) حيث سافرت إلى تركيا للمرّة الثانية، موفداً من قبل مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام لزيارة المكتبات والبحث عن المخطوطات النفيسة وتصويرها.

ومن حسن الحظّ، فإنّ نسخاً قيّمة قديمة من التبيان، لا تزال موجودة في مكتبات العالم[2].

---

(١) لاحظ أوصاف هذه النسخة في كتاب رمضان ششن (٢٢٤/١) وهو تفسير سورة الذاريات إلى آخر القرآن. لاحظ الفهرس الشامل (القرآن) ١٠/١.

(٢) إليك قائمة بأقدم النسخ الموجودة، حسبما جاء في الفهرس الشامل (علوم القرآن) ج١ ص١٠٠ ـ ١٠١.

١ ـ الإمام أمير المؤمنين العامة ـ النجف رقم ٢٨٤٩، تاريخ ٤٧٦هـ.

←

ومع كل هذا، فانّ گولد زيهر يقول في (مذاهب التفسير الإسلامي ص ٣٠٤): إن التّبيان مفقود رأساً، وليس له وجود، ولم يذكر اسمه مَنْ ترجم للشيخ الطوسي!

وكذلك لم يذكر بروكلمان اسم هذا الكتاب في (تاريخ الأدب العربي) إلّا أنّه عدّه في الذيل (ص ٧٠٥) في مؤلّفات الشيخ الطوسي، ونسب إليه سهواً كتابين: أحدهما: (الفصول في الأصول) والآخر (فصول الأحكام)!

٢ ـ الفقه:

وفي الفقه، فإنّ احتلال الشيخ الطوسيّ مقام الريادة والقيادة فيه أوضح من أن يبحث، أو يكتب عنه!

حتى العامة ـ الذين ذكروه في كتب التاريخ والتراجم ـ عرفوه بأنه: «فقيه الشيعة»[1]

---

٢ ـ ملك الوطنية، طهران رقم ١٧٤، (الجزء السادس من الكتاب) بتاريخ ٥٦٦هـ.

٣ ـ جاريت رقم 642H ـ (١٢٥٩) من ١٣٠ ـ البقرة، الىٰ ١١٦ آل عمران، بتاريخ ٥٦٧هـ.

٤ ـ خراجي أُوغلو ـ تركيا ـ بورسه رقم ١٢٩ (الجزء الأخير) بتاريخ ٥٨١هـ.

٥ ـ الروضة الحيدرية ـ النجف رقم ٥٨٢ (الجزء الثاني) بتاريخ ٥٨٦هـ، والجزء الرابع برقم ٦٥٦ غير مؤرخ.

ونسخ أُخرىٰ غير مؤرخه أو متأخرة.

وفي المكتبة المرعشيّة في قم نسخة من الجزء الثالث من التبيان عليها بلاغ قراءة بخط الشيخ الطوسيّ، ورقهما (٨٣)]. التحرير

(١) كالسبكي في طبقات الشافعية الكبرىٰ (١٢٦/٤) وفي الوسطى (النسخة المخطوطة في ظاهرية دمشق) وابن الجوزي في المنتظم (٢٥٢/٨) وابن كثير في البداية والنهاية (٩٧/١٢) وابن حجر في لسان الميزان (١٣٥/٥) وسبط ابن الجوزي في مرآة الزمان (١٩/١٢ و٢٢) من المصورة في مكتبة أمير المؤمنين ـ النجف الأشرف، ويوسف بن عبدالهادي الحنبلي في كتاب التراجم (ورقة ٣٦) من المخطوطة بالظاهرية وحاجي خليفة في كشف الظنون (٣١١/١) وابن الفُوَطي في تلخيص مجمع الآداب (٤/ق ٨١٥/٢ رقم ١١٩٢) وفهرست المكتبة العبدلية في جامع الزيتونة بتونس (٢٧/١).

و«فقيه الإمامية»[1] و«شيخ الشيعة وعالمهم»[2] و«إمام الشيعة»[3] وأمثال ذلك من الكلمات التي تدلّ على هذه السمة.

لقد ألّف شيخ الطائفة في فنون مختلفة من الفقه، مؤلّفات لا تزال تحتل المواقع الهامة في التراث الفقهي، طوال ألف عام.

فأوّلاً: في تنظيم نصوص الأحاديث، بحيث يتألّف منها كتاب فقهيّ، بعبارة منسّقة، ألّف كتاب (النهاية في مجرّد الفقه) وهو عمل مبتكر لا نظير له.

وكان هذا الكتاب ـ قبل تأليف شرائع الإسلام للمحقق الحلي ـ محور الدراسات الفقهية لدى الحوزات العلمية، فكانوا يتدارسونه ويحفظونه على الخواطر، ويذكرونه في الإجازات، ويتداولونه بالقراءات والبلاغات، ويعملون عليه الشروح والتعليقات، لحلّ مشكلاته وبيان أسراره.

وقد شرحه ابنه الشيخ أبو علي، ونظام الدين الصهرشتي، وكذلك الإمام القطب الراوندي (المتوفى ٥٧٣) اعتنى به عناية فائقة، فشرحه مكرّراً، فله (المغني) في شرح النهاية في عشرة مجلدات، وشرح مشكلات النهاية، وشرح ما يجوز وما لا يجوز من النهاية، ونهية النهاية.

وللمحقق الحلي شرح على مشكلاته باسم «نكت النهاية» مطبوع مع (الجوامع الفقهية).

وثانياً: وله في تفريع الفروع الفقهيّة، كتاب (المبسوط الكبير، في مجلدات.

وثالثاً: وله في الفقه المقارن بين المذاهب الإسلامية كتاب «الخلاف» الذي لم يؤلّف قبله ما يشبهه.

---

(١) كابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (٨٢/٥) وابن الأثير في الكامل (٨٢/٨و١٠٦).

(٢) كالذهبي في سير أعلام النبلاء (١٢/؟؟؟) والصفدي في الوافي بالوفيات (٣٤٩/٢) والسيوطي في طبقات المفسّرين (ص٢٩).

(٣) كالعماد الكاتب في دولة آل سلجوق (ص٣٣).

ورابعاً: وفي الجمع بين الأخبار المختلفة في الحكم، ورفع الاختلاف بينها، ودفع التعارض عنها، والتوفيق بين مداليلها كان له السبق، فحلّ مشكلاتها بفكر صائب ومهّد للفقهاء والعلماء طرق الاستنباط، ولا تزال آراؤه ـ في الجمع بين الأخبار ـ معروضة في أروقة الدروس، ومتداولة بين الأعلام، تحظى بالوضوح التامّ والقبول العامّ.

ومن هنا، كانت القيادة والريادة في الفقه، من المسلمات له، وكان الفقهاء والعلماء من بعده خرّيجي مدرسته الخالدة.

وقد بلغ أمر استحواذ فقهه وعلمه على مَنْ بعده، الى حدٍّ بعيد يكشف عنه ما نقله السيد ابن طاوس (ت ٦٦٤) عن سديد الدين محمود الحمصي (ت ٦٠٥) قوله: «لم يبق في الشيعة مفتٍ أو صاحب رأي»[١].

ولعل السبب في ذلك أحد الأمرين التاليين على سبيل منع الخُلوّ:

١ ـ التزام الفقهاء ـ بشكل يقيني ـ بالمقدرة العلمية الفائقة لشيخ الطائفة في الفقه، بحيث استولت عليهم هيبة عظمته، فهذا عبدالجليل الرازي ـ من علماء القرن السادس ـ يقول في كتابه «النقض» ص١٥٩: «أبو جعفر الطوسي معروف ومشهور... عظيم القدر، رفيع المنزلة، وعلى قوله وفتواه الاعتماد التامّ».

٢ ـ ولعلّ التزام المشهور، وعموم الشيعة، بالشيخ الطوسي لم يدع مجالاً لعرض الآراء المخالفة له، فقد كان عامة الطائفة يقدّمون الشيخ بحيث يعدّ أدنىٰ مخالفة له تعدّياً وإساءة أدبٍ لساحة مقامه.

وحتىٰ ابن إدريس المتوفى (٥٩٧هـ) الذي اشتهر عنه التطاول[٢] على الشيخ

---

(١) يلاحظ: مقالة الكاتب الطباطبائي في مجلة (إسلام) طبع النجف الأشرف السنة الاولى العدد ٦ ص ٢٢١ ـ ٢٢٣ ومقالة الاستاد دانش پژوه في مجلة (فرهنگ ايران) ج٤ ص٨٨ ـ ٨٩.

(٢) إنعتقد أن السبب الوحيد في التزام الطائفة ـ بعد الشيخ الطوسي ـ بآرائه في الفقه، كسائر العلوم، ←

← وإعطائه سمة «شيخوخة الطائفة» هو: أنّ الشيخ هو الوحيد الذي تمكّن بقوة فكره وعمق نظره، على أثر طول مراسه للعلوم، في ظل شيوخ الطائفة الكبار من أمثال الشيخ الغضائري (ت ٤١١) والشيخ المفيد (ت ٤١٣) والسيّد المرتضى (ت ٤٣٦) وفي بيئة محفوفة بالأمن والاستقرار والتقدير، من تحديد معالم المذهب أصولاً وفروعاً، وضبط قواعده المتينة، وثبتها، وتعيين الفقه المأثور عن أهل البيت، مع سدّ جميع الثغور المفروضة والمتوقّعة، وردّ الشبهات المثارة والمعروضة، وكذلك إبراز القواعد المحكمة لجميع العلوم كالعقائد وأصول الفقه والتفسير والحديث وعلومهما، مما جعل الطائفة يرون فيه وفي آرائه «النهاية» اللازم اتباعها والالتزام بها.

وقد قرّر الشيخ جميع أعماله على القواعد المنقولة عن الأئمة والمستلهمة من سيرة علماء المذهب، في عصور الأئمة ومن بعدهم، مستدلاً على جميع ذلك بقوّة، وحسب الأدلّة المتوفّرة والمتداولة في عصره، حتى تمكن باستحقاق وجدارة من امتلاك سمة «شيخوخة الطائفة» بكل فخرٍ، وأكرم به!

ولم يكن سكوت العلماء من بعده على ذلك، إلّا لما لمسوه في أعماله من هذا الهدف السامي العظيم، الذي يؤدي بلا ريب إلى توحيد الطائفة ولمّ شتاتها، وقوّة آرائها، واتصالها بالمنابع الثرّة المنيعة.

لكن ابن إدريس الذي بدأ اختراق ذلك، وقطع ذلك المجرى الذي كان يسرى بكلّ هدوء وصلابة وصفاء، وذلك بالتشكيك في مسلماتٍ بنى عليها الشيخ ذلك البناء القويم، إنّما لجأ إلى ما قام به على أساسٍ من البُعد عن أهداف الشيخ ومراميه، كما أنّه لم يلحق بشأو الشيخ في القدرة والعظمة والحنكة والأصالة التي حصل عليها الشيخ من بيئته العظيمة لدى مشايخ الطائفة، وعلى طول المدّة، وفي مركز عظيم مثل بغداد ذلك اليوم.

فلجّ ابن إدريس في إثاراتٍ، غير متوجّهٍ إلى المسلّمات، مثل ما أثاره في مسألة خبر الواحد: الذي جعله ابن إدريس حربةً في وجه الشيخ الطوسيّ، خالف به آراءه وفتاواه، بانياً على عدم حجيّة خبر الواحد زاعماً أن الشيخ إنّما اعتمدَ في فقهه على أخبار الآحاد!

بينما هذا الزعم ينمّ عن عدم ضبطه لما التزم به الشيخ الطوسي، الذي يبني على عدم حجية خبر الواحد، وقد أعلن بكلّ صراحة: «أنّ خبر الواحد لا يوجب علماً ولا عملاً» نادى بذلك في تفسيره (التبيان ٣٤٣/٩) وكتاب حديثه (تهذيب الاحكام ١٦٩/٤ و١٧٢ و١٧٦ والاستبصار ٣٧٧/١ و٦٦/٢ و٦٩ و٧٢) وأصوله (العدة ٢٩٠/١) وفقهه (انظر الخلاف ٢٨٥/٣ والمبسوط ١٤١/١، ←

الطوسي، لم يجرؤ على مخالفته بصراحة، بل يلجأ إلى الإعلان عن موافقة الشيخ كدليل على ما يراه، بل عندما تكون المخالفة ظاهرة، يعتذر عن ذلك بإمكان توجيه الكلام بما يحصل معه الوفاق.

وقال العلامة الحلي في مقدّمة «منتهى المطلب»: استفاد المتأخّرون من الشيخ الطوسيّ، ولم يسجّلوا في كتبهم آراءهم الخاصّة، وإن كانت قليلة[١].

والفقهاء ـ حتى في عصر المحقق والعلّامة الحلّيين ـ لم يذكروا اسم الشيخ، عندما يتوقفون في شيء من فتاواه، تأدّباً، بل يذكرون الفتوى من دون نسبةٍ إليه، ثم يوردون ما يخدش فيه[٢]، وعند الموافقة مع الشيخ فإنّ أكثر الكتب الفقهية تبدأ

← ١١٠/٨) متابعاً في ذلك آراء شيوخه المفيد، والمرتضى، ناسبين ذلك إلى عموم الطائفة وإجماعهم واتّفاقهم وسيرتهم (راجع مجلة: علوم الحديث العدد ١ ص٤١ مقال: الثقلان) فكيف يُنسب إليه الالتزام بحجية خبر الواحد؟!

أما ما يرى من لجوء الشيخ الطوسي ـ كمن سبقه من الفقهاء والأعلام ـ إلى الأخبار، والاستدلال بها، فإنّما هو مبنيّ على كون ما أثبته علماء الطائفة من الأحاديث والأخبار في كتب الحديث، إنما هي الأحاديث المتلقّاة بالقبول التامّ، فهي حجّة لأنّها متواترة النقل والتداول، ومعتمدٌ عليها في الفروع والأُصول، وأنّها الدين والسنّة الواجب اتّباعها، كما أثبتنا ذلك في مقال (الثقلان) المنشور في العدد الأول من هذه المجلة الغرّاء (ص١٣ ـ ٨٣).

وكذلك تهاوت أُسس تلك النهضة العلمية العملاقة التي بناها شيخ الطائفة الطوسيّ، بتلك الإثارات، وإهمال الأُصول المسلمة ونبذ المسائل المتلقّاة، حتى ترانا تقف اليوم على عمليّات استنباطية واهية خاوية، من أدعياء الفقه والأُصول، ودعاوى التمرجُع، وأصبحت أُصول المعارف الحقّة، أرقّ من الزجاجة، معرّضة للتلف والضياع بأحقر الشُبه وأسخف المقولات، بينما هي حسب المناهج العلميّة الموروثة المتينة التي أصّلها الشيخ الطوسي وتلقّاها السلف الصالح، أحكم من أقوى سدٍّ متين، ومستلهمة من معين الحقّ اليقين.

وكتب

السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي

(١) منتهى المطلب (٤/١).

(٢) لاحظ مقابس الأنوار للتستري (ص٥) ومستدرك الوسائل (٥٤٦/٣).

المسائل الفرعية برأي الشيخ، أو تورد نصوصاً من كتبه في عناوين المسائل.

٣ ـ أُصول الفقه

وحسبنا في هذا، أنّ الشيخ، كما صرّح به في مقدّمة «العُدّة»، هو أوّل من صنّف كتاباً مستقلاً [جامعاً] لبحوث هذا الفن، وعلى هذا، فلابدّ أن يكون قد ألّفه قبل تأليف المرتضى لكتاب «الذريعة»، وإليك نصّ عبارته في العدّة: ولم يصنّف أحدٌ من أصحابنا في هذا المعنى إلّا ما ذكره شيخنا أبو عبدالله [المفيد] ﷺ في المختصر الذي له في أُصول الفقه، ولم يستقصه، وشذّ منه أشياء يحتاج الى استدراكها وتحريرات غير ما حرّرها، وإن سيّدنا الأجل المرتضى أدام الله علوه، وإن كثر في أماليه وما يقرأ عليه شرح ذلك، فلم يصنّف في هذا شيئاً يرجع إليه، ويجعل ظهراً يستند إليه[١].

والسيّد المرتضى ألّف الذريعة عام (٤٢٠هـ) فلابّد أن يكون تأليف الطوسي للعدّة قبل هذا التاريخ.

وقال العلامة بحر العلوم: إن كتاب العدّة هو أفضل كتاب مصنّف في أُصول الفقه.

٤ ـ علم الكلام

ويكفي في علم الكلام أن الشيخ هو أفضل تلامذة مدرسة الشيخ المفيد ومدرسة السيّد المرتضى، وقد أمعن النظر في نظريّاتهما، وأسّس عليها بناء العقيدة، في كتب عديدة، وأفضلها، بل أفضل كتب الكلام هو «التمهيد» المتميّز بالتفصيل، ويسر التعبير، مع الدقة والتحقيق التام.

وقد ذكره العلامة الحلي ـ وهو من أكابر المتكلمين ـ بقوله: «هو المهذّب

---

(١) العدّة في أصول الفقه (٣/١ ـ ٤) تحقيق الأنصاري القمي، رقم ١٤١٧هـ.

للعقائد، ومهذّب فنون المعقول والمنقول[١] وقال فيه ابن كثير الدمشقي: «متكلّم الشيعة»[٢].

وقال ابن حجر العسقلاني: له مصنفات كثيرة في الكلام على مذهب الإماميّة[٣].

وحسبُه أنّ الخليفة العبّاسي ـ في عصره ـ القائم بأمر الله، أَسْنَدَ إليه كرسيّ الكلام، وهو لأرقى منزلة علميّة في ذلك العصر[٤].

وللأسف، قد أُحرق هذا الكرسيّ، في شهر صفر عام ٤٤٩ في سوق الكرخ، بأيدي العامّة الغوغاء[٥].

٥ ـ الأدعية والزيارات:

وحتى في مجال الأدعية والزيارات والأذكار، نرى الشيخ الطوسي، إماماً مقدّماً، فأقدم كتاب واسع جامع للموضوع هو كتاب: «مصباح المتهجّد وسلاح المتعبّد» الذي اعتمد عليه العلماء من بعده، واتّبعوا منهجه، حتّى أنّ السيد ابن طاوس، وهو المتخصّص بهذا الفن والمنقطع إليه، والمؤلّف لعشرة من الكتب فيه،

---

(١) بل قال العلامة الحلي في الشيخ: شيخنا الأقدم، والإمام الأعظم، المستوجب للكرامة، والمستحق لمراتب الإمامة... فإنه الواصل بنظره الثاقب إلى أعظم المطالب. منتهى المطلب (٤/١) المقدمة التاسعة.

(٢) البداية والنهاية ـ تاريخ ابن كثير ـ (٧١/١٢).

(٣) لسان الميزان (١٣٥/٥) طبع الهند.

(٤) قال الطباطبائي في الهامش: لم نقف على أخبار هذا «الكرسي» إلّا ما ورد في كتاب (النقض ص٤٨) من أن السلطان محمداً (؟) أعطى للشيخ الإمام ناصر الدين أبي إسماعيل محمد بن حمدان بن محمد الهمداني القزويني كرسيّ الدرس.

والهمداني مترجم في فهرست منتجب الدين، وقال في تذكرة الحفاظ (٧٦٩/٣) كان ابن أبي داود امام أهل العراق، ومن نصب له السلطان المنبر.

(٥) مرآة الزمان (١٤/الورقة ٢٢).

جعلها تتميماً لكتاب الشيخ، وسمّاها «المهمّات لصلاح المتعبّد والتتمّات لمصباح المتهجّد».

وهكذا «قبس المصباح» للصهرشتي تلميذ الشيخ، و«اختيار المصباح» للسيّد ابن باقي، و«منهاج الصلاح» للعلّامة الحلي و«إيضاح المصباح» للسيد علي بن عبدالكريم النيلي، فكلّ هذه المؤلّفات مستلهمة من كتاب «المصباح» للشيخ الطوسي ومنتخبة منه.

٦ ـ علم الحديث

وفي مجال علم الحديث، أيضاً، نجد اثنين من الكتب الأربعة التي هي أهم الكتب الحديثيّة، وهما: الاستبصار والتهذيب، من تأليف الشيخ الطوسي.

١ ـ أما الاستبصار، فموضوع ـ كما أشرنا ـ لبيان أوجه الجمع بين الأحاديث المختلفة، وإثبات التوفيق بينها، وهو موضوع لم يُسبق الشيخ الطوسيّ في التأليف المنفرد فيه.

٢ ـ وأمّا التهذيب، فهو الجامع لمدارك الأحكام الفقهيّة وأدلتها من الحديث الشريف، فقد ظل معتمد الفقهاء في هذا، يرجعون إليه في مقام الاستنباط، وهو معتمدهم في الفتوى، والشيخ ـ كما سيأتي ـ هو محور مداور الحديث كما سيأتي.

وثالث الكتب التي ألّفها الشيخ في الحديث هو: كتاب الأمالي، الجامع للأحاديث غير الفقهيّة، والمحتوي ـ غالباً ـ على روايات حول العقيدة والأخلاق والفضائل والتفسير والتاريخ، وكثيراً ما يُسند فيها إلى رواة من العامة.

٧ ـ علم الرجال

إن أُصول الكتب في علم الرجال، عند الإمامية، هي أربعة، وهي الجامعة لأُصول العلم، وثلاثة منها من تأليف الشيخ الطوسي، فعلى أقوال الشيخ وآرائه تعتمد المؤلّفات المتداولة في هذا العلم، ومنه تستقي.

وأما في الإجازات وسلاسل أسانيد المحدّثين والرواة، فإنها تنتهي ـ جميعاً ـ إلى الشيخ الطوسي، وتدور على محور اسمه.

وإذا لاحظنا الإجازات نجد أن مَنْ أجاز أو ذكر طريقاً من طرقه، فإنّما يوصلها إلى الشيخ الطوسي، ويصرّح بانتهائها إليه.

فهذا الشيخ ابن شهر آشوب، يصرّح بذلك في مقدّمة كتاب «معالم العلماء» وكتاب «مناقب آل أبي طالب».

والمجلسيّ الأوّل، يقول في نهاية إجازته للآقا حسين الخونساري: وبهذه الطرق نروي مصنّفات مَنْ تقدّم على الشيخ أبي جعفر، من المشايخ المذكورين وغيرهم، وجميع ما اشتمل عليه كتاب «فهرست أسماء المصنّفين» وجميع كتبهم ورواياتهم بالطرق التي له إليهم، وإنما أكثرنا الطرق إلى الشيخ أبي جعفر رحمه الله؛ لأنّ أصول المذهب كلّها ترجع إلى كتبه ورواياته.

وقال ابنه المجلسي الثاني: فأما أسانيد كتب أصحابنا فأكثرها عن الشيخ أبي جعفر الطوسي[١].

وقال الشيخ أسد الله التستري: وإليه ينتهي معظم الطرق التي عليها بُنيَتْ روايات الأصحاب وإجازاتهم[٢].

ولعل السبب في ذلك:

١ ـ ليس هو ـ فحسب ـ للشخصيّة العلمية، والموقع الاجتماعي الذي احتلها الشيخ.

٢ ـ بل، أيضاً ـ لأنه مؤلّف لاثنين من أهم كتب الحديث الأربعة، التي هي معتمد الطائفة.

٣ ـ وكذلك، لأنّه، ولتأخّره عصراً عن الشيخ الكليني والصدوق، فالأسانيد

---

(١) بحار الأنوار (٦٧/١).

(٢) مقابس الأنوار (ص ٥).

والإجازات الموصولة بمشايخ هذين العلمين، والمرفوعة منها إلى الأعلى، فإنّما تبدأ ـ أولاً ـ بالشيخ الطوسيّ، فله طرق معروفة إلى كل من الكليني والصدوق، فإيصال الأسانيد إليه يُغني المتطلّب للطرق، عن ذكر ما فوقه من الطرق الواضحة المشهورة.

٤ ـ ثم إنّه مؤلّف لثلاثة من كتب الرجال الأربعة، المتداولة بين الطائفة، ونخصّ بالذكر بينها كتاب «الفهرست» الحاوي للأسانيد إلى المصنّفات ورواة الحديث عن الأئمة عليهم السلام وأصحابهم، بشكلٍ مضبوط وجامع.

٥ ـ ولو أُضيف إلى ذلك ما جاء في مشيختي التهذيب والاستبصار من أسانيد الكتب، فإنّ مجموع ذلك يكوّن مجموعة متكاملة من الطرق والأسانيد إلى كتب الحديث والمصنّفات الشيعيّة، بوضوح وتحديد تامّين.

إنّ هذه الأُمور التي ذكرناها، سبّبت أن يحتلّ الشيخ الطوسي مركز الأسانيد، وتتمحور عنده طرق الروايات، وتجتمع عليه الإجازات، ويتميّز بذلك عن كل من النجاشي والمفيد، والصدوق والكليني، وكلّ الآخرين، ويكون إليه منتهى كل ذلك.

[تهذيب الأحكام][1]

أمّا (تهذيب الأحكام) فهو أحد الكتب الأربعة القديمة المعوَّل عليها عند الشيعة الاثني عشرية من لدن تأليفه حتّى اليوم.

قال شيخنا الإمام الطهراني في الذريعة[2] «استخرجه مؤلّفه الشيخ الطوسيّ من الأصول المعتمدة للقدماء التي هيّأها الله له، وكانت تحت يده من لدن وروده إلى بغداد في سنة ٤٠٨هـ. حتّىٰ مهاجرته منها إلى النجف الأشرف في سنة ٤٤٨هـ، ومن تلك الأصول ما كانت في مكتبة أستاذه الشريف السيّد المرتضى المحتوية على ثمانين ألف كتاب كما هو مذكور في التواريخ في وجه تسميته بالثمانينيّ، ومنها ما كانت في مكتبة (سابور) المؤسّسة للشيعة بكرخ بغداد التي لم تكن في الدنيا مكتبة أحسن كتباً منها، كانت كلّها بخطوط الأئمة المعتبرة وأصولهم المحرّره، كما حكيناه عن ياقوت الحموي في (ج ٢ ـ ص١٢٩).

وقد خرج من قلمه الشريف تمام كتاب الطهارة إلى أوائل كتاب الصلاة بعنوان الشرح على (مقنعة) أستاذه الشيخ المفيد الذي توفي سنة ٤١٣هـ، وذلك في زمن حياة المفيد، وكان عمر الشيخ الطوسي يومئذ خمساً وعشرين أو ستاً وعشرين سنة، ثم تمّمه بعد وفاته.

وقد أنهيت أبوابه إلى ثلاثمائة وتسعين باباً، وأحصيت أحاديثه في ثلاثة عشر ألفاً وخمسمائة وتسعين حديثاً، وبعده ألّف الاستبصار».

---

(١) بقلم السيد بحر العلوم، دليل القضاء الشرعي (٢٠٣/٣ ـ ٢١٢).

(٢) انظر الذريعة إلى تصانيف الشيعة: (ج ٤ ص ٥٠٤ ـ ص٥٠٧).

وقد ذكرنا آنفاً أنه هو نفسه وصف كتابه (التهذيب) في مقدمة كتابه الاستبصار، وقد جمع في كتابه هذا بين ما اختلف فيه وما اتفق عليه، بخلاف كتاب الاستبصار الذي اقتصر فيه على ذكر ما اختلف فيه من الأخبار، وبيّن طريق الجمع والتوفيق بينهما.

وقد عرَّف رحمه الله كتابه (التهذيب) والأسباب الباعثة لتأليفه في مقدمته بقوله: «ذاكرني بعض الأصدقاء أيّده الله ـ ممن أُوْجِبُ[1] حقّه ـ بأحاديث أصحابنا أيّدهم الله ورحم السلف منهم، وما وقع فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضادّ، حتّى لا يكاد يتّفق خبر إلّا وبإزائه ما يضادّه، ولا يسلم حديثٌ إلّا وفي مقابله ما ينافيه، حتّى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا، وتطرّقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكروا أنّه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذي يدينون الله به، ويشنّعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أَنّ هذا مما لا يجوز أنْ يتعبّد به الحكيم، ولا أنْ يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشدّ اختلافاً من مخالفيكم، وأكثر تبايناً من مباينيكم، ووجود هذا الاختلاف منكم ـ مع اعتقادكم بطلان ذلك ـ دليل على فساد الأصل! حتّى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوّة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحقّ لما اشتبه عليه الوجه في ذلك، وعجز عن حلّ الشبهة فيه.

سمعت شيخنا أبا عبدالله أيّده الله ـ يريد المفيد رحمه الله ـ يذكر أَنّ أبا الحسين الهاروني العلويّ كان يعتقد الحقّ، ويدين بالإمامة، فرجع عنها لمّا التبس عليه الأمر في اختلاف الأحاديث وترك المذهب ودان بغيره لمّا لم يتبيّن له وجوه المعاني فيها، وهذا يدل على أنّه دخل فيه على غير بصيرة واعتقد المذهب من جهة التقليد؛

(١) أوجب: بصيغة المضارع، وفي بعض نسخ الكتاب (ممن أُوْجِبَ حقُّه علينا).

لأنّ الاختلاف في الفروع لا يوجب ترك ما ثبت من الأصول.

وذكر (أي بعض الأصدقاء) أنّه إذا كان الأمر إلىٰ هـذه الجـملة فـالاشتغال بشرح كتاب يحتوي على تأويل الأخبار المختلفة والأحاديث المتنافية من أعـظم المهمات في الدين ومن أقرب القربات إلى الله، لما فيه من كـثرة النـفع للـمبتدئ، والريّض في العلم».

ثم قال أيضاً في المقدمة:

«وسألني[1] أنْ أقصد إلىٰ رسالة شيخنا أبي عبدالله[2] الموسومة بالمقنعة، لأنّها شافية في معناها، كافية في أكثر ما يحتاج إليه من أحكام الشريعة، وأنّها بعيدة من الحشو، وأنْ أقصد إلىٰ أوّل باب يتعلّق بالطهارة، وأترك ما قـدّمه قـبل ذلك ممـا يتعلّق بالتوحيد والعدل والنـبوّة والإمـامة لأنّ شرح ذلك يـطول، وليس أيـضاً المقصد بهذا الكتاب بيان ما يتعلّق بالأصول، وأنْ أترجم كلّ بابٍ على حسب ما ترجمه، وأذكر مسألة فأستدلّ عليها، إمّا من ظاهر القرآن ـ من صريحه أو فحواه أو دليله ـ أو معناه[3]، وإمّا من السنّة المقطوع بها من الأخبار المتواترة، والأخبار التي تقرن إليها القرائن التي تدل على صحّتها، وإما من إجماع المسـلمين ـ إنْ كـان فيها ـ أو إجماع الفرقة المحقّة، ثم أذكر بعد ذلك مـا ورد مـن أحـاديث أصـحابنا

---

(١) السائل هو بعض أصدقائه كما صرّح به في صدر كلامه بقوله: «ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله مما أوجب حقه...» ولكنه لم يسمه لنا.

(٢) أراد بشيخه أبي عبدالله هو محمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد، وهـو صـاحب كـتاب المقنعة في الفقه، المطبوع.

(٣) المراد من ظاهر القرآن الأعم منه ومن النصّ، ومن الصريح ما يكون بدلالة المطابقة أو التضمّن، أو أعمّ من أن يكون بالنصّ أو الظاهر، ومن الفحوى ما يكون بمفهوم الموافقة، ومن الدليل مـا يكون بمفهوم المخالفة، ومن المعنى بقية أفراد الدلالة الالتزامية من دلالة الاقـتضاء أو الإيـماء والإشارة.

المشهورة[1] في ذلك، وأنظر في ما ورد بعد ذلك مما ينافيها ويضادّها، وأبيّن الوجه فيها، إمّا بتأويل أجمع بينها وبينها، أو أذكر وجه الفساد فيها، إمّا من ضعف إسنادها، أو عمل العصابة بخلاف متضمّنها، فإذا اتفق الخبران على وجه لا ترجيح لأحدهما على الآخر بيّنت أن العمل يجب أن يكون بما يُوافق دلالة الأصل وترك العمل بما يُخالفه، وكذلك إنْ كان الحكم ممّا لا نصّ فيه على التعيين حملته على ما يقتضيه الأصل، ومهما تمكّنت من تأويل بعض الأحاديث من غير أن أطعن في إسنادها، فإني لا أتعداه، وأجتهد أن أروي في معنى ما أتأوّل الحديث عليه حديثاً آخر يتضمّن ذلك المعنى، إما من صريحه أو فحواه حتّى أكون عاملاً على الفتيا والتأويل بالأثر، وإنْ كان هذا مما لا يجب علينا، لكنّه مما يُؤنس بالتمسك بالأحاديث، وأجري على عادتي هذه إلىٰ آخر الكتاب، وأوضح إيضاحاً لا يلتبس الوجه على أحد ممّن نظر فيه.

فقصدتُ إلى عمل هذا الكتاب لما رأيت فيه من عظم المنفعة في الدين، وكثرة الفائدة في الشريعة، مع ما انضمّ إليه من وجوب قضاء حقّ هذا الصديق أيده الله تعالى.

وأنا أرجو ـ إذا سهّل الله تعالى إتمام هذا الكتاب على ما ذكرت، ووفّق لختامه حسبما ضمنت ـ أن يكون كاملاً في بابه، مشتملاً على أكثر الأحاديث التي تتعلّق بأحكام الشريعة، ومنبّهاً على ما عداها مما لم يشتمل عليه هذا الكتاب، إذ كان مقصوراً على ما تضمّنته الرسالة (المقنعة) من الفتاوي، ولم أقصد الزيادة عليها لأنّي ـ إن شاء الله تعالى ـ إذا وفّق الله على الفراغ من هذا الكتاب، أبتدئ بشرح كتاب يجتمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها مما يبلغ إليه جهدي وأستوفي ما يتعلّق بها إن شاء الله».

هذا ما ذكره الشيخ رحمه الله في مقدمة كتابه (التهذيب) وقد أورد فيها ـ كما قرأت ـ

---

(١) الحديث المشهور ما رواه أكثر من ثلاثة، ويقصد بقوله (أصحابنا) الإمامية الاثني عشرية.

الجملة الآتية (وأجري على عادتي هذه إلىٰ آخر الكتاب) ولكنا نراه لم يستمرّ على منهاجه الذي وعدنا به إلىٰ آخر الكتاب، فهو يحدّثنا في مقدمة المشيخة التي وضعها في آخر الكتاب بقوله الآتي: «كنّا شرطنا في أوّل هذا الكتاب أن نقتصر على إيراد شرح ما تضمّنته (المقنعة) وأن نذكر مسألةً مسألةً، ونورد فيها من الاحتجاج من الظواهر والأدلة المفضية إلى العلم، ونذكر مع ذلك طرفاً من الأخبار التي رواها مخالفونا، ثم نذكر بعد ذلك ما يتعلّق بأحاديث أصحابنا، ونورد المختلف في كلّ مسألة منها والمتّفق عليها، ووفينا بهذا الشرط في أكثر ما يحتوي عليه كتاب الطهارة، ثم إنّا رأينا أنّه يخرج بهذا البسط عن الغرض، ويكون مع هذا الكتاب مبتوراً غير مستوفىً، فعدلنا عن هذه الطريقة إلى إيراد أحاديث أصحابنا رحمهم الله المختلف فيه والمتّفق، ثم رأينا بعد ذلك أن استيفاء ما يتعلّق بهذا المنهاج أولى من الإطناب في غيره، فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كنّا أخللنا به، واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الذي أخذنا الخبر من كتابه، أو صاحب الأصل الذي أخذنا الحديث من أصله، واستوفينا غاية جهدنا ما يتعلّق بأحاديث أصحابنا رحمهم الله المختلف فيه والمتفق، وبيّنا عن وجه التأويل في ما اختلف فيه على ما شرطناه في أول الكتاب، وأسندنا التأويل إلى خبرٍ يقضي على الخبرين، وأوردنا المتفق منها ليكون ذخراً وملجأً لمن يريد طلب الفتيا من الحديث.

والآن، فحيث وفّق الله تعالى للفراغ من هذا الكتاب، نحن نذكر الطرق التي نتوصّل بها إلىٰ رواية هذه الأصول والمصنّفات، ونذكرها علىٰ غاية ما يمكن من الاختصار لتخرج الأخبار بذلك عن حدّ المراسيل وتلحق بباب المسندات، ولعلّ الله أن يسهّل لنا الفراغ أن نقصد بشرح ما كنا بدأنا به على المنهاج الذي سلكناه ونذكره على الاستيفاء والاستقصاء بمشيئة الله وعونه».

فنراه قد عدل ﷺ في خاتمة الكتاب عمّا وعدنا به في المقدمة من البحث في نوع التأليف وأسلوبه، فلم يتقيّد بما تضمنه كتاب (المقنعة) واقتصر على أحاديث

أصحابنا، ولعل الذي دعاه إلى العدول ما شاهده من طعن المخالفين على مذهب الإمامية، بزعم أنّهم أشدّ اختلافاً في الفروع، وهذه (الزيادات) التي أشار إليها تعدّ مستدركاتٍ على أصل الكتاب، وهي جزء منه.

وليعلم أنّ كلّ ما كان مرويّاً في كتاب (التهذيب) عن أبي جعفر عليه السلام فالمراد به الإمام الباقر عليه السلام، وما كان فيه عن أبي عبدالله عليه السلام فالمراد الإمام جعفر الصادق عليه السلام، وما كان فيه عن أحدهما عليهما السلام فالمراد الإمام الباقر أو الصادق عليهما السلام، وما كان فيه عن أبي الحسن عليه السلام، أو أَبي الحسن الماضي أو عن العالم، أو عن الفقيه، أو عن العبد الصالح، أو عن الرجل، أو عن الشيخ، فالمراد الإمام الكاظم عليه السلام، وما كان فيه عن أَبي الحسن الثاني عليه السلام فالمراد الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، وما كان فيه عن أبي جعفر الثاني عليه السلام فالمراد الإمام محمّد الجواد عليه السلام، وما كان فيه عن أَبي الحسن الثالث فالمراد الإمام الهادي عليه السلام، وما كان فيه عن أَبي محمّد فالمراد الإمام الحسن العسكري عليه السلام.

نقل ذلك من صورة خطّ السيد أحمد العلوي العاملي رحمه الله، كما ذكر في هامش كتاب التهذيب المطبوع الطبعة الأولى (ص٢) فراجعه.

«وقد طبع (التهذيب) في مجلدين كبيرين بإيران سنة ١٣١٧هـ، وبوشر في طبعه في النجف الأشرف طبعاً ثانياً في هذه الأيام[1].

---

(١) وتوجد في مكتبتنا نسخة من (التهذيب) كتبها بخطه الجيد تلميذ العلامة المجلسي الأول، وهو محمد بن محمود بن علي الطبسي، ابتدأ بكتابة الجزء الأول في يوم الاثنين الرابع والعشرين من شهر رمضان سنة ١٠٣٤هـ. في دار الفضل شيراز في مدرسة ميرزا لطف الله، هكذا كتب بخطه كاتبه المذكور في أول الجزء الأول، وفرغ من كتابته الكاتب المذكور في (٢٣) جمادى الآخرة سنة ١٠٤١هـ، وفي آخر الجزء الثاني إجازة المجلسي الثاني محمد باقر بن محمد تقي بخطه لمولانا محمود الطبسي تلميذه كتب فيها ما نصه: « بسم الله الرحمن الرحيم، أنهاه المولى الفاضل ←

ويوجد في تبريز الجزء الأول منه بخط مؤلّفه، وعليه خط الشيخ البهائي في مكتبة السيد الميرزا محمد حسين علي أصغر شيخ الإسلام الطباطبائي المتوفّىٰ سنة ١٢٩٤هـ، واليوم هو في حيازة أحفاده[1].

وكان تمام أجزاء التهذيب بخط المؤلّف ـ إلّا قليلاً ـ موجوداً الى أواخر القرن العاشر، فإنّه كتب الشيخ عزّالدين الحسين بن عبدالصمد والد البهائي تمام (التهذيب) بخطّه، وفرغ من الكتابة سنة ٩٤٩، وكتب في آخره شهادة المقابلة هكذا: «بلغت المقابلة والتصحيح بنسخة الأصل التي هي بخطّ مؤلّف الكتاب الشيخ الطوسي إلّا النزر القليل»[2].

[ومن تهذيب الأحكام نسخة مؤرخة سنة ٦٨٢هـ. في (٢٢٣ ورقة) في مدينة باكو، ومنه مصورة في معهد المخطوطات، الفلم رقم (٢٥٦)، وصورة في مركز جمعة الماجد برقم (٥٧٩)، وطبع في النجف عام ١٣٧٨هـ. في عشرة أجزاء، وطبع حديثاً في طهران في عشرة أجزاء كذلك].

ولكتاب التهذيب شروح وحواش عديدة، ذكر منها شيخنا الإمام الطهراني

← الورع التقيّ المتوقّد الذكي مولانا محمود الطبسي أيده الله تعالى سماعاً وتصحيحاً وضبطاً في مجالس شتّى آخرها الثاني والعشرون من شهر ذي القعدة الحرام من سنة ١٠٩٦هـ. فأجزتُ له زيد تأييده وتسديده روايته عنّي بأسانيدي المتّصلة إلى المؤلّف العلّامة شيخ الطائفة المحقة قدّس الله لطيفه وأجزل تشريفه، وكتب بيمناه الجانية الفانية أفقر العباد إلى عفو ربّه الغافر ابن المولى محمد تقي روح الله روحه محمّد باقر عفا الله عن جرائمه وحشره مع أئمته والحمد لله».

(١) وهم آل الطباطبائي صاحب الميزان في تفسير القرآن.

(٢) لاحظ الذريعة، للطهراني (٤/٥٠٤). [وأضاف: ثم كتب السيد الصدر علاء الملك المرعشي نسخه التهذيب بخطه في ٩٧٤ عن نسخه خط الشيخ حسين بن عبدالصمد. وكتب في آخره صورة خطه كما نقلناه وفرغ علاء الملك من مقابلة نسخته مع نسخه الشيخ حسين بن عبدالصمد في قزوين في ٩٨٦ وشحن هوامشه بالتحقيقات الرجالية من نفسه والبحث والتنقيح في أحوال الرواة المذكورين في الأسانيد وبعد ذلك كتب المولى سلطان حسين الندوشني اليزدي أستاذ سلطان العلماء بخطه نسخة]

في الذريعة (ج ٤ ص ٥٠٥ ـ ص ٥٠٦) ستة عشر شرحاً، وعشرين حاشية مع ذكر مؤلّفيها، وذكر أيضاً من الكتب التي تتعلّق بالتهذيب:

(انتخاب الجيّد من تنبيهات السيّد) لمؤلّفه الشيخ حسن بن محمد بن علي بن خلف بن إبراهيم بن ضيف الله البحراني الدمستاني، المتوفّى سنة ١١٨١هـ، ملخّص ومهذّب من كتاب (تنبيه الأريب في إيضاح رجال التهذيب) تأليف السيّد هاشم البحراني الكتكناني المتوفّى سنة ١١٠٧هـ، فرغ من تأليفه ثامن جمادى الأولى سنة ١١٧٣، وهو كتاب فريد في بابه، توجد نسخة منه مخطوطة في مكتبة المرحوم سيّدنا الحجّة السيد حسن الصدر الكاظمي، وفي مكتبة الشيخ علي آل كاشف الغطاء، وفي مكتبة الحسينية في النجف[1].

و(ترتيب التهذيب) للسيّد هاشم بن سليمان بن إسماعيل التويلي الكتكاني البحراني، ذكر صاحب الرياض الأفندي: أنه كبير في مجلدات، أورد كلّ حديث في الباب المناسب له، ونبّه على بعض الأغلاط التي وقعت في أسانيده.

ثم أنه شرحه بنفسه، وهو غير كتابه «تنبيه الأريب في إيضاح رجال التهذيب»[2].

و(تصحيح الأسانيد) للمولى محمّد بن عليّ الأردبيليّ تلميذ العلامة المجلسيّ رحمه الله ومؤلّف «جامع الرواة» عمد فيه إلى تصحيح أكثر أسانيد التهذيب والاستبصار الذي يتراءى من المشيخة أو الفهرست أنّه غير صحيح، أورده بتمامه العلّامة المحدّث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل (ص٧١٩) مع زيادات فوائد ميّزها عن الأصل بلفظ (قلت) وأورد المؤلّف المنتخب الملخّص منه في الفائدة الثامنة من خاتمة كتابه (جامع الرواة)، وطبع العلامة الحجة المامقاني رحمه الله هذا المنتخب في آخر المجلد الثالث من رجاله (تنقيح المقال) المطبوع[3].

---

(١) انظر: (ج٢ ص٣٥٨) من الذريعة.

(٢) انظر: (ج٤ ص٦٤) من الذريعة، وترتيب التهذيب مطبوع في قم، في مجلّدين كبيرين.

(٣) انظر: (الذريعة) ج٤ ص١٩٣.

و(**تنبيه الأريب وتذكرة اللبيب**) في إيضاح رجال التهذيب، للعلامة السيّد هاشم البحراني الكتكاني، توجد النسخة المقروءة على المصنّف، وعليها البلاغات بخطّه في مكتبة العلامة الكبير الحجة السيد حسن الصدر الكاظمي، وهو كتاب مبسوط في شرح أسانيد «التهذيب» وبيان أحوال رجاله، ولاحتياجه إلى التهذيب والتنقيح هذبه الدمستاني باسم (انتخاب الجيد) كما مرّ.

[الاستبصار][1]

اسمه (الاستبصار في ما اختلف من الأخبار) يقع في ثلاثة أجـزاء جـزءان في العبادات، والجزء الثالث في بقية أبواب الفقه من العقود والإيقاعات والأحكام إلى الحدود والديات، وهو مشتمل على عدّة كتب التهذيب، غير أنه مقصور على ذكر ما اختلف فيه من الأخبار وطريق الجمع بينها.

والتهذيب جامع للخلاف والوفاق.

وقد حصر الشيخ الطوسي نفسه أحاديث الاستبصار في آخـره في (٥٥١١) حديثاً[2]، فقال: «إني جزأت هذا الكتاب ثلاثة أجزاء الجزء الأول والثاني يشتملان على ما يتعلّق بالعبادات، والثالث يتعلّق بالمعاملات وغيرها من أبواب الفقه.

---

(١) بقلم السيد بحر العلوم، دليل القضاء الشرعي (٣/٢٠٠ ـ ٢٠٣).

(٢) انظر آخر الجزء الرابع ص٣٣٤ ـ ص٣٣٥، من طبعة النجف الأشرف تحت عنوان (باب ترتيب هذا الكتاب وذكر أسانيده وعدد أبوابه ومسائله) المذكور ص٣٠٤، وقد ذكر في هذه الصفحة ما نصه: «كنت سلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها وعلى ذلك اعتمدت فـي الجـزء الأول والثاني، ثم اختصرت في الجزء الثالث وعوّلت على الابتداء بـذكر الراوي الذي أخـذت الحديث من كتابه أو أصله على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلىٰ هذه الكتب والأصول حسب ما عملته في كتاب (تهذيب الأحكام)...» ثم ذكر ﷺ الأسانيد وابتدأ بذكر سنده إلىٰ محمد بـن يـعقوب الكـليني ﷺ (ص٣٠٥) وانـتهى بـذكر سـنده إلىٰ أبـي طـالب الأنباري ﷺ ص٣٣٤، من طبع النجف الأشرف، وليعلم أنه قد وقع سهو في أرقام الصفحات، فقد جاء رقم (٢٩٧) والصحيح (٣٠٥) كما ذكرنا، وقد سرى السهو إلىٰ آخر الكتاب فليلاحظ، وقد ترجم رجال الأسانيد بعض أفاضل النجف الأشرف، وطبعت في الهوامش، وقد امـتازت هـذه الطبعة الجديدة على غيرها من الطبعات، بالصحة والإتقان والهوامش المفيدة.

والأول يشتمل على ثلثمائة باب، يتضمّن جميعها ألفاً وثمانمائة وتسعة وتسعين حديثاً.

والثاني يشتمل على مائتين وسبعة عشر باباً، يتضمن ألفاً ومائة وسبعة وسبعين حديثاً.

والثالث يشتمل على ثلثمائة وثمانية وتسعين باباً، يشتمل جميعها على ألفين وأربعمائة وخمسة وخمسين حديثاً.

أبواب الكتاب تسعمائة وخمسة وعشرون باباً يشتمل على خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر حديثاً، حصرتها لئلا يقع فيها زيادة أو نقصان»[١].

وقد ألّف (الاستبصار) بعد أن فرغ من تأليف كتابه (التهذيب) كما قد صرّح هو في مقدمته بقوله: «... فإني رأيت جماعة من أصحابنا لمّا نظروا في كتابنا الكبير الموسوم بـ(تهذيب الأحكام) ورأوا ما جمعنا فيه من الأخبار المتعلّقة بالحلال والحرام، ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلّق بالفقه من أبواب الأحكام، وأنّه لم يشذّ عنه في جميع أبوابه وكتبه مما ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنّفاتهم إلّا نادر قليل وشاذّ يسير، وأنّه يصلح أن يكون كتاباً مذخوراً يلجأ إليه المبتدئ في تفقّهه، والمنتهي في تذكره، والمتوسّط في تبحّره، فإنّ كلاً منهم ينال مطلبه، ويبلغ بغيته، تشوّقت نفوسهم إلى أن يكون ما يتعلّق بالأحاديث المختلفة مفرداً على طريق الاختصار، يفزع إليه المتوسّط في الفقه لمعرفته، والمنتهي لتذكّره، إذْ كان هذان الفريقان آنسين بما يتعلّق بالوفاق، وربّما لم يمكنهما ضيق الوقت من تصفّح الكتب وتتبّع الآثار، فيشرفا على ما اختلف من الروايات، فيكون الانتفاع بكتابٍ يشتمل على أكثر ما ورد من أحاديث أصحابنا المختلفة أكثره موقوفاً على هذين الصنفين، وإنْ كان المبتدئُ لايخلو أيضاً من الانتفاع به، ورأوا أنّ مايجري هذا المجرىٰ

---

(١) الاستبصار ـ طبع النجف ـ (٤/٣٣٤).

ينبغي أن تكون العناية به تامّةً، والاشتغال به وافراً، لما فيه من عظيم النفع، وجميل الذكر، إذْ لم يسبق إلى هذا المعنى أحد من شيوخ أصحابنا المصنّفين في الأخبار والفقه في الحلال والحرام، وسألوني تجريدذلك، وصرف العناية إلى جمعه وتلخيصه، وأن أبتدئ في كلّ باب، بإيراد ما أعتمدهُ من الفتوىٰ والأحاديث فيه، ثم أعقّب بما يخالفها من الأخبار، وأبيّن وجه الجمع بينها على وجهٍ لا أسقط شيئاً منها ما أمكن ذلك فيه، وأجري في ذلك على عادتي في كتابي الكبير المذكور، وأنْ أشير في أوّل الكتاب إلى جملةٍ ممّا ترجّح به الأحاديث بعضها على بعض، ولأجله جاز العمل بشيء منها دون جميعها، وأنا مبيّن ذلك على غاية الاختصار، إذْ شرح ذلك ليس هذا موضعه، وهو مذكور في الكتب المصنّفة في أصول الفقه المعمولة في هذا الباب».

ثم ذكر في المقدّمة أنواع الأخبار، وأنّها على ضربين: متواتر وغير متواتر، فالمتواتر منها ما أوجب العلم، وما ليس بمتواترٍ على ضربين: ضرب منه يوجب العلم أيضاً، وهو كلّ خبر تقترن إليه قرينة توجب العلم، ثم ذكر أنواع القرائن. وضرب لا يوجب العلم ويتعرّىٰ من هذه القرائن، ويُسمّى الخبر الواحد، ويجوز العمل به على شروط، ثمّ ذكر الشروط، ثم قال: «وأنت إذا فكّرت في هذه الجملة وجدت الأخبار كلّها لا تخلو من قسم من هذه الأقسام، ووجدت أيضاً ما عملنا عليه في هذا الكتاب وفي غيره من كتبنا في الفتاوى في الحلال والحرام لا يخلو من واحد من هذه الأقسام... إلىٰ آخره»[1].

طبع كتاب (الاستبصار) في المطبعة الجعفرية في لكهنو (الهند) سنة ١٣٠٧هـ، [في مجلدين] وطبع ثانياً في طهران (إيران) ١٣١٧هـ، وطبع ثالثاً في مطبعة النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ ـ سنة ١٣٧٦هـ. في أربعة أجزاء، وقوبل بثلاث نسخ مخطوطة وأصبحت هذه الطبعة تمتاز عن الطبعتين السابقتين، وقد صدّرت بمقدمة

---

(١) انظر مقدمة كتاب الاستبصار (ج١ص٢ ـ ص٥) الطبعة الجديدة في النجف الأشرف سنة ١٣٧٥هـ.

في (حياة الشيخ الطوسي) بقلم صديقنا البحّاثة المحقّق الحجّة الشيخ محمد علي الأُوردبادي الغرويّ، وأشرف على تحقيقه والتعليق عليه بعض أفاضل النجف الأشرف.

[ونسخه المخطوطة كثيرة:

منها: نسخة بخطّ الشيخ جعفر بن علي بن جعفر المشهدي، فرغ منها في (٨ من ذي القعدة سنة ٥٧٣هـ.) وعرضها على خطّ المؤلّف، وهي من مخطوطات مكتبة الشيخ كاشف الغطاء في النجف الأشرف][١].

وللاستبصار شروح، وعليه حواش وتعليقات ذكرها شيخنا الإمام الطهراني في الذريعة[٢] فراجعها.

وللشيخ الطوسي ﷺ كتاب الخلاف في الأحكام، ويسمّى (مسائل الخلاف) وهو مرتّب ترتيب كتب الفقه، ذكر في أوّله ما هذا نصّه «... سألتم أيدكم الله إملاء مسائل الخلاف بيننا وبين من خالفنا من جميع الفقهاء من تقدّم منهم ومن تأخّر، وذكر مذهب كلّ مخالفٍ على التعيين، وبيان الصحيح منه، وما ينبغي أن يعتقد، وأنْ أقرن كلّ مسألةٍ بدليل نحتجّ به على من خالفنا، موجب للعلم من ظاهر قرآن، أو سنَّة مقطوع بها، أو إجماع، أو دليل خطاب، أو استصحاب حال، على ما يذهب إليه كثير من أصحابنا، أو دلالة أصل، أو فحوى خطاب، وأنْ أذكر خبراً عن النبي ﷺ، الذي يلزم المخالف العمل به والانقياد له، وأنْ أشفع ذلك بخبر من طريق الخاصة مرويّ عن النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام، وإن كانت المسألة مسألة إجماع من الفرقة المحقّة ذكرت ذلك، وإن كان فيها الخلاف بينهم أومأت اليه، وأن أتعمّد

---

(١) مصادر الحديث عند الإمامية، للجلالي (ص٣١) وقد طبع السيّد الجلالي مصورة هذه النسخة بتمامها، في منشورات المدرسة المفتوحة، في شيكاغو، كما أن النسخة موجودة على القرص الكمبيوتري المسمّى (الذخائر) من عمل الشيخ الدكتور عباس كاشف الغطاء، في النجف الأشرف.

(٢) انظر: (ج٢ ص١٥ ـ ص١٦).

في ذلك الإيجاز والاختصار، لأنّ شرح ذلك يطول، وربما ملّ الناظر فيه، وقد ذكرنا طرفاً كثيراً من ذلك في كتابنا المعروف بـ(تهذيب الأحكام)، وكتاب (الاستبصار)، وإنْ كان هذان الكتابان مقصورين على ما نختصّ بروايته.

أنا مجيبكم إلى ما سألتم بعون الله وقوته حسبما سألتم، متعمداً فيه الايجاز حسبما اقترحتم».

وقد عرفت من تصريحه أنّه ألّف كتاب مسائل الخلاف بعد تأليفه تهذيب الأحكام والاستبصار، وناظر فيه المخالفين له في الرأي، وقد طبع كتاب الخلاف في طهران (إيران) سنة ١٣٧٠هـ. بأمر من زعيم الشيعة الحجّة السيد آقا حسين البروجردي أدام الله وجوده[1]، مع تعليقه عليه، في مجلدين: الأول في (٢٧٨ص) والثاني في (٢٦٤ص). [وطبع أخيراً طبعة محققة في أجزاء عديدة].

---

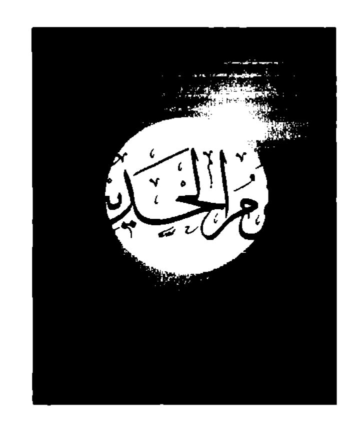
(١) هو الحبر العلم، والطود الأشم، والفقيه الأعلم، سيّد الطائفة الإمام (ولد ١٢٩٢هـ. وتوفي ١٣٨٠هـ) فقد كان فقيهاً أصولياً محدّثاً رجالياً حكيماً نسابة، وله في كلّ فنون الإسلام إبداع وتجديد، تسنّم المرجعية العليا بلياقة تامّة، وأدارها بكفاءة أتمّ، بعد الإمام أبو الحسن الأصفهاني، لفترة (١٥) عاماً، فكانت مرجعيته من أرفع المرجعيّات وأعزّها، وأكثرها عطاء ومجداً، وأخلدها ذكراً وحمداً، ومما امتاز به اهتمامه البليغ بنشر التراث الشيعيّ الخالد، فنشر ـ وخاصة من مؤلفات القدماء ـ عدداً كبيراً ومجموعة قيّمة، ولم يسع لطبع مؤلفاته، بالرغم من تأليفه لموسوعتين عظيمتين، هما:

١ ـ جامع أحاديث الشيعة، أكبر موسوعة تجمع أحاديث الأحكام عند الطائفة.

٢ ـ الموسوعة الرجاليّة الخالدة، الجامعة لأسانيد كتب الحديث المهمة، فلم يطبعا إلّا بعد وفاته ﷺ.

وقد تحدّثنا عن منهجه المبتكر في تأليف الموسوعة الرجالية في كتاب (المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية) فشرحنا جانباً من أهميتها وعظمتها، كما أشرنا إلى جوانب من عظمة السيّد العلمية والاجتماعية، وسنقدّم تعريفاً بكتابنا في هذا العدد.

كما قام السيد بإنشاء مؤسسات دينية وعلمية، من أهمّها مشروع دار التقريب بين المذاهب الاسلامية في مدينة القاهرة، ذلك المشروع الهامّ الذي لم يسبقه إليه أحد من علماء المسلمين قبله، كما لم يلحق شأوه أحدٌ ممن جاء بعده.



مصادر الشيخ الطوسي في كتابه

تهذيب الأحكام

السيّد محمّد جواد الشبيري





الحمد لله وسلام على عباده الّذين اصطفى محمد وعترته أئمة الهدى واللعن على أعدائهم لعناً وبيلاً إلى يوم اللقا

أما بعد فإنّ كتاب تهذيب الأحكام لشيخ الطائفة المحقّة ورافع اعلام الشريعة الحقّة الشيخ محمد بن الحسن الطوسي أحد الكتب الأربعة الحديثية وهو أكبر موسوعة في حديث أهل البيت في أبواب الفروع، وصل إلينا من كتب قدماء أصحابنا رحمهم الله برحمته، ولمّا كان محطّ نظر العلماء فقد انبرى للعكوف عليه جماعةٌ منهم، وتناولوه بالشرح والتقييد والترتيب[1]، لكن لم نجد دراسة شاملة لتوضيح منهج الشيخ الطوسي في تسلسل الأحاديث ومصادر التهذيب وكيفية الأخذ منها، مع أنّها أبحاث أساسية ذات أثر كبير في الفقه واستنباط الأحكام

(١) لاحظ الذريعة ٤: ٥٠٤ ـ ٥٠٧.

الشرعية، كما أنّ هذا الجانب من البحث هو مغفولٌ عنه بالنسبة إلى سائر كتبنا الحديثية، فلذلك جعلنا محور جملة من أعمالنا في دراسة علم الرجال هو التعرّف على مصادر كتب الحديث، وها نحن نقدّم إلى القراء الأعزّاء حلقة من حلقات هذه الدراسة المستوعبة ونسأل الله القدير أن يوفّقنا لكتابة بحوثنا حول سائر الكتب وتقديمها إلى أرباب الفضل والفضيلة بعونه ومنّه.

قم المقدسة، السيد محمد جواد الشبيري

٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٠هـ.

التمهيد

الشيخ الطوسي في سطور

ـ هو أبو جعفر، محمد بن الحسن بن علي الطوسي، الملقّب بشيخ الطائفة والشيخ ـ على الإطلاق ـ.

ـ ولد في شهر رمضان سنة ٣٨٥هـ.

ـ قدم بغداد في سنة ثمان وأربعمائه[١] وله ثلاث وعشرون سنة.

ـ لم نعرف عن بدايات حياته ودراسته في خراسان شيئاً، غير أنّه صرّح أنّه قرأ أكثر كتاب بيان الدين لأبي منصور الصرّام على أبي حازم [عمر بن أحمد] النيشابوري وقد برهن السيد الطباطبائي على أنّ قراءة الشيخ على أبي حازم كان في نيسابور قبل قدوم الشيخ بغداد[٢] وكذا رجّح في شيخين آخرين له انّهما من مشايخه قبل ان يُهاجر إلى بغداد[٣].

ـ وأقدم مشايخ الشيخ وفاةً هو أبو محمد الحسن بن محمد بن الفحّام السامرائي، فقد توفّي سنة ٤٠٨[٤] سنة وروده إلىٰ بغداد.

ـ سمع الشيخ من أبي الحسن أحمد بن محمد بن هارون بن الصلت الأهوازي في

---

(١) غيبة الطوسي: ٣٥٨.

(٢) ميراث إسلامي إيران، مقال بالفارسية باسم «شخصيت علمي ومشايخ شيخ طوسي»، الجزء الثاني، ص٣٧٨، وقد استفدت في كتابة حياة الشيخ من هذا المقال كثيراً.

(٣) نفس المصدر: ص٣٧٩ و ٣٨٠.

(٤) تاريخ بغداد ٧: ٤٢٤، وميراث إسلامي إيران، الجزء الثاني: ص٣٨٨.

سلخ ربيع الأول سنة ٤٠٩[١] وقد مات ابن الصلت في ٨ جمادى الآخرة من هذه السنة[٢] وكان مولده سنة ٣٢٤ وقد أدرك ـ في صغره ـ أبا العباس أحمد بن محمد ابن سعيد بن عقدة (المتوفّى سنة ٣٣٢[٣]) وروى عنه، وكان معه خطّ أبي العباس بإجازته وشرح روايته وكتبه[٤].

ـ روى الشيخ عن أبي عمر عبدالواحد بن محمد البزاز المعروف بابن المهدي (٣١٨ ـ ٤١٠)[٥] في سنة وفاته ٤١٠[٦] عن ابن عقدة.

فطريق الشيخ إلى ابن عقدة يكون بسندين عاليين.

ـ تحمّل الشيخ الحديث عن عليّ بن شبل الوكيل في صفر ٤١٠[٧].

ـ من عمدة مشايخ الشيخ الطوسي هو أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله الغضائري (المتوفّى في صفر ٤١١) وهو من أعظم مشايخ الإمامية وقد حكي عن الشيخ الطوسي في ترجمته أنّه خدم العلم وطلبه لله وكان حكمه أنفذ من حكم الملوك.

وقد وصفه الذهبي بقوله: شيخ الشيعة وعالمهم، يوصف بزهد وورع وسعة علم ويقال: كان أحفظ الشيعة لحديث أهل البيت. وذكر ـ أيضاً ـ: هو في طبقة الشيخ المفيد في الجلالة عند الإمامية يفتخرون بهما ويخضعون لعلمهما...[٨]

---

(١) أمالي الطوسي، مجلس ١٢: ٦٦١/٣٣١.

(٢) تاريخ بغداد ٤: ٣٧٠.

(٣) تاريخ بغداد ٥: ٢٢، رجال الطوسي: ٣٠/٤٤٢، قارن برجال النجاشي: ٢٣٣/٩٥، فهرست الطوسي: ٧٦/٢٨.

(٤) فهرست الطوسي: ٧٦/٢٨.

(٥) تاريخ بغداد ١١: ١٣.

(٦) أمالي الطوسي، مج ١٠: ٤٦٣/٢٥٧.

(٧) نفس المصدر، مج ١٤: ٩٠٩/٤٠٥.

(٨) سير أعلام النبلاء ١٧: ٣٢٨، والظاهر انّ الذهبي أخذ ترجمته عن نسخة كاملة من فهرست

←

ـ سمع الشيخ الطوسي من ابي الحسين علي بن محمد بن عبدالله بن بشران المعدل في رجب سنة ٤١١[١].

ـ سمع الشيخ من الحافظ أبي الفتح، محمد بن أحمد بن أبي الفوارس في ذي القعدة سنة ٤١١ ومات هو في سنة ٤١٢[٢].

ـ سمع من ابي عبدالله حمّويه بن علي البصري، في ذي القعدة سنة ٤١٣[٣].

ـ لازم الشيخ الطوسي الشيخ المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان (٣٣٦ ـ ٤١٣) أربع سنين ـ على الأقل[٤] ـ وهو أجل مشايخه واعظمهم، انتهت رئاسة الإمامية إليه في الفقه والكلام والفضل والثقة وهو أجلى من أن يوصف وأعرف من أن يعرّف.

ـ اتصل الشيخ بعد وفاة المفيد بالسيد الأجل علم الهدى الشريف المرتضى (٣٣٥ ـ ٤٣٦) فاهتم به السيد أكثر من سائر تلاميذه وعيّن له في كل شهر اثني عشر ديناراً، وبقي ملازماً له طيلة ثلاث وعشرين سنة، حتى توفّي السيد المعظم فاستقل شيخ الطائفة بالإمامة وظهر على منصّة الزعامة[٥].

← الطوسي، وقد أشار الشيخ في رجاله: ٥٢/٤٧٠ في ترجمة الغضائري إلى ذكر تصانيفه في الفهرست، مع انّه لا توجد ترجمته في النسخ المتوفّرة من الفهرست إطلاقاً، وهذا يدل على عدم وصول النسخة الكاملة منه إلينا.

(١) امالي الطوسي، مج ١٤: ٨٧٣/٣٩٤.

(٢) نفس المصدر، مج ١١: ٦١٥/٣٠٦، تاريخ بغداد ١: ٣٥٢.

(٣) امالي الطوسي مج ١٤: ٨٩٠/٣٩٩.

(٤) ذكرنا في مقال حول أمالي المفيد وتأثيره على أمالي الطوسي: «كانت مجالس أمالي الحديث للمفيد قد بدأت اربع سنوات قبل مجيء الشيخ الطوسي إلى بغداد، وشارك الشيخ الطوسي بعد عام من وروده (عام ٤٠٩) في هذه المجالس... (المقالات والرسالات، المؤتمر العالمي بمناسبة الذكرى الألفية لوفاة الشيخ المفيد، رقم ٩، ص١١٢).

(٥) مقدمة البيان «ج»، وقد استفدت هنا من هذه المقدمة التي هي رسالة مستقلة في حياة الشيخ بقلم العلامة الشيخ آقا بزرك الطهراني ﷺ.

ـ هاجر في سنة ٤٤٨ إلى مشهد أمير المؤمنينعليه‌السلام على أثر الفتن التي تجددت ببغداد، فنهبت داره بالكرخ وأخذت كتبه وما وجد من دفاتره، وكرسيّ كان يجلس عليه للكلام، واخرج الجميع إلى الكرخ فأحرق[1].

ـ أسّس الشيخ جامعة النجف العظمى وشيد ركنها الاساسي ووضع حجرها الأول وقد تخرج منها خلال هذه القرون المتطاولة آلاف مؤلّفة من أساطين الدين وأعاظم العلم.

ـ قد أخذ مختلف العلوم عن جماعة كثيرة من المشايخ فعمدة مشايخه في الفقه والكلام الشيخ المفيد والسيد المرتضى، وفي الحديث المفيد والغضائري وابن عبدون وابن الصلت الأهوازي وابن أبي جيّد القمي وهو أبو الحسين علي بن أحمد ابن محمد بن طاهر، ويروي عن محمد بن الحسن بن الوليد (م٣٤٣) شيخ القميين وشيخ مشايخ الطوسي، فكان قريب الإسناد، فلذلك قد يقدّم الشيخ روايته على رواية سائر مشايخه الأجلاء طلباً لعلو الإسناد.

ـ ورد ذكر قراءات الشيخ وسماعاته في ثنايا كتبه خصوصاً كتابه الفهرست، فلنذكر ما وجدت من ذلك:

الف ـ ما سمع من شيخه أحمد بن عبدون أو قرأ عليه:

ـ في ترجمة أحمد بن الحسين بن عبدالملك: بوّب كتابه المشيخة، سمعنا هذه النسخة من أحمد بن عبدون[2] وفي ترجمة الحسن بن محبوب أيضاً إشارة إلى ذلك إذ قال: أخبرنا بكتاب المشيخة قراءةً عليه أحمد بن عبدون[3].

ـ في ترجمة علي بن الحسن بن فضال: كتبه في الفقه مستوفاة في الأخبار حسنة

---

(١) مقدمة التبيان «هـ» عن المنتظم لابن الجوزي ٨: ١٧٢ و١٧٩.

(٢) فهرست الطوسي: ٦١/٢٣.

(٣) نفس المصدر: ١٥١/٤٧.

اخبرنا بجميع كتبه قراءةً عليه أكثرها، والباقي إجازة أحمد بن عبدون[١].

ـ في ترجمة أبي طالب عبدالله بن أحمد الأنباري: له مائة وأربعون كتاباً ورسالة... أخبرنا بكتبه ورواياته أبو عبدالله المعروف بابن الحاشر، سماعاً وإجازة[٢].

ب ـ ما سمعه من الحسين بن عبيد الله الغضائري:

في ترجمة محمد بن يعقوب الكليني: أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قراءةً عليه أكثر كتبه من الكافي...[٣].

ج ـ ما سمعه عن السيد المرتضى:

في ترجمته بعد ذكر أعيان كتبه وكبارها: قرأت هذه الكتب أكثرها عليه وسمعت سائرها يقرأ عليه دفعات كثيرة[٤] وفي رجال الشيخ في ترجمته: سمعنا منه أكثر كتبه وقرأناها عليه[٥].

د ـ ما أخذ عن الشيخ المفيد:

ذكر عدّة من كتبه في ترجمته وقال: قرأت هذه الكتب أكثرها عليه وسمعت سائرها يقرأ عليه دفعات كثيرة[٦].

هـ ـ ما رواه عن هلال الحفّار:

في ترجمة إسماعيل بن علي بن رزين: سمعنا هلال الحفّار يروي عنه مسند

(١) نفس المصدر: ٣٨١/٩٣ وفي مشيخة التهذيب: ٥٦ ومشيخة الاستبصار: ص٣١٧: وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد أخبرني به أحمد بن عبدون المعروف بابن الحاشر سماعاً منه وإجازة عن...

(٢) فهرست الطوسي: ٤٣٤/١٠٣.

(٣) نفس المصدر: ٥٩١/١٣٥.

(٤) نفس المصدر: ٤٢١/١٠٠.

(٥) رجال الطوسي: ٥٢/٤٨٥.

(٦) فهرست الطوسي: ٦٩٦/١٥٨.

الرضا عليه السلام وغيره فسمعنا منه وأجاز لنا باقي رواياته[١].

و ـ ما قرأه على أبي حازم النيشابوري:

في ترجمة أبي منصور الصرّام، من جلّة المتكلّمين من أهل نيسابور... وله كتب كثيرة، منها كتاب في الأصول [اي أصول الدين] سمّاه بيان الدين... قرأت على ابي حازم النيشابوري أكثر كتاب بيان الدين، وكان قد قرأه عليه[٢].

ـكتاب أمالي الطوسي مشتمل على سماعات الشيخ عن مشايخه.

ـكتب الشيخ في فنون العلم كلّها من امهات الكتب ومراجعها إذ «كان محقّق الأصول والفروع، ومهذّب فنون المعقول والمسموع، صنّف في جميع علوم الإسلام وكان القدوة في ذلك والإمام»[٣].

ـ له في التفسير كتاب التبيان الجامع لعلوم القرآن، وقد عرف الشيخ في كلام رجال العامة بهذا التفسير، ففي كلام العماد الكاتب: وكان إمام الشيعة وهو الّذي صنف التفسير ويسّر من أمورهم العسير[٤].

ـ له في الحديث اثنان من الكتب الأربعة ـ أعني التهذيب والاستبصار ـ والأمالي.

ـصنّف في كلّ فنون الفقه فجمع روايات الفقه في كتابيه التهذيب والاستبصار وجمع فيهما مختلف الأخبار ومؤتلفها وألف في الفقه النصوصي النهاية في مجرّد الفتاوىٰ، وفي الفقه التفريعي: المبسوط، وفي الفقه المقارن: الخلاف، وقد لخّص الفقه في كتابيه الجمل والعقود وكتابه الاقتصاد.

ـصنّف في أصول الفقه كتاب «العُدّة» وهو أوّل مصنّف واسع في هذا الفن عند

---

(١) نفس المصدر: ٣٧/١٣.

(٢) نفس المصدر: ٨٥٢/١٩٠.

(٣) رجال العلامة بحر العلوم ٣: ٢٢٨.

(٤) تراث ايران اسلامي، الجزء الثاني، ص٣٦٧.

الإمامية وقد كان بدء تصنيفه[1] قبل تصنيف كتاب الذريعة للسيد المرتضى الذي ألّفه سنة ٤٣٠هـ.

ـ له في الكلام: تمهيد الأصول وتلخيص الشافي، وفي بحث غيبة الامام المهدي عليه السلام كتاب الغيبة.

له في الرجال ثلاثة من الأصول وهي الفهرست والرجال واختيار من كتاب الرجال لأبي عمرو الكشي وقد سمّاه الشيخ باسم اختيار الرجال[2].

ـ له في الأدعية مصباح المتهجد ومختصره.

ـ إلى غير ذلك من الكتب المتنوعة المفيدة في مختلف علوم الإسلام.

ـ وكلمات الثناء عليه كثيرة لا مجال لنقلها، فلنكتف بما ذكره العلامة الحلّي رحمه الله في ترجمته في الخلاصة قال: شيخ الإمامية [ووجههم] ـ قدّس الله روحه ـ رئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقةٌ، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب اليه، صنّف في كلّ فنون الإسلام، وهو المهذب للعقائد في الأصول والفروع، والجامع لكمالات النفس في العلم والعمل... توفّي رحمه الله ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرّم سنة ستين وأربعمائة بالمشهد المقدّس الغرويّ على ساكنه السلام، ودفن بداره[3].

---

(١) قد صرّح الشيخ في مقدمة العدة: «انّ سيدنا الأجل المرتضى أدام الله علوه وإن كثر في أماليه وما يقرأ عليه شرح ذلك [=اصول الفقه] فلم يصنّف في هذا المعنى شيئاً يرجع إليه ويجعل ظهراً يستند إليه» ومقدمة العدة مكتوبة قبل تصنيف أصل الكتاب وهي صريحة في أن المرتضى رحمه الله لم يكتب الذريعة عند بدء الشيخ بتصنيف العدّة.

(٢) طبع الكتاب باسم اختيار معرفة الرجال والّذي ذكره الشيخ نفسه في الفهرست: ٦٩٩/١٦١ تسميته باختيار الرجال.

(٣) خلاصة الاقوال: ٨٤٥/٢٤٩.

الفصل الأوّل: التهذيب في كلام الشيخ الطوسي

أشار المصنّف‌ﷺ في مقدّمة التهذيب إلى غرضه من تصنيف الكتاب فقال ما ملخّصه: ذاكرني بعض الأصدقاء أيده الله بأحاديث أصحابنا وما وقع فيها من الاختلاف والتباين، حتى لا يكاد يتّفق خبر إلّا وبإزائه ما يضادّه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا... حتى دخل على جماعة ممن ليس لهم قوّة في العلم ولا بصيرة بوجوه النظر ومعاني الألفاظ شبهة، وكثير منهم رجع عن اعتقاد الحقّ لمّا اشتبه عليه الوجه في ذلك، وذكر انّه إذا كان الأمر على هذه الجملة فالاشتغال بشرح كتاب يحتوي على تأويل الأخبار المختلفة والأحاديث المتنافية من أعظم المهمات في الدين[1].

فالغرض من تأليف الكتاب الدفاع عن كيان المذهب ودفع شبهة التعارض والتخالف في أحاديثنا، لكن لم يقتصر الكتاب على الأخبار المتعارضة، كما في كتاب الاستبصار، فقد ترجم المصنف لنفسه في كتابه الفهرست وقال: له مصنفات، منها كتاب تهذيب الأحكام وهو يشتمل على عدّة كتب من كتب الفقه أوّلها كتاب الطهارة... (ثم سرد أسماء كتب التهذيب) وله كتاب الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، وهو يشتمل على عدّة كتب تهذيب الأحكام، غير أنّ هذا الكتاب مقصور على ذكر ما اختلف من الأخبار، والأوّل يجمع الخلاف والوفاق...

وفي مقدمة الاستبصار: أمّا بعد فإنّي رأيت جماعة من أصحابنا لمّا نظروا في كتابنا الكثير الموسوم بتهذيب الأحكام ورأوا ما جمعنا فيه من الأخبار المتعلّقة

---

(١) تهذيب الأحكام ١: ٢ـ٣.

بالحلال والحرام، ووجدوها مشتملة على أكثر ما يتعلّق بالفقه من أبواب الأحكام وانّه لم يشذّ عنه في جميع أبوابه وكتبه ممّا ورد في أحاديث أصحابنا وكتبهم وأصولهم ومصنّفاتهم إلّا نادر قليل وشاذّ يسير...

وقال الشيخ في مقدمة التهذيب ـ بعد نقل مذاكرة بعض الأصدقاء له ـ: ... وسألني أن أقصد إلى رسالة شيخنا أبي عبدالله ـ أيده الله تعالى ـ الموسومة بالمقنعة... وأن أقصد إلى أول باب يتعلّق بالطهارة وأترك ما قدّمه قبل ذلك ممّا يتعلّق بالتوحيد والعدل والنبوة والإمامة... وأن أترجم كلّ باب على حسب ما ترجمه، وأذكر مسألة مسألة فأستدلّ عليها إمّا من ظاهر القرآن أو من صريحه... وإمّا من السنّة المقطوع بها... وإمّا من إجماع المسلمين... أو إجماع الفرقة المحقّة، ثم أذكر بعد ذلك ما ورد من أحاديث أصحابنا المشهورة في ذلك وأنظر فيما ورد بعد ذلك ممّا ينافيها ويضادّها، وأبيّن الوجه فيها إمّا بتأويل أجمع بينها وبينها، أو أذكر وجه الفساد فيها إمّا من ضعف إسنادها أو عمل العصابة بخلاف متضمّنها... وأجتهد أن أروي في معنى ما أتأوّل الحديث عليه حديثاً آخر يتضمّن ذلك المعنى... وأجرى على عادتي هذه إلى آخر الكتاب... فقصدتُ إلى عمل هذا الكتاب... وأنا أرجو إذا سهّل الله تعالى إتمام هذا الكتاب... أن يكون كاملاً في بابه مشتملاً على أكثر الأحاديث الّتي تتعلّق بأحكام الشريعة، ومنبّهاً على ما عداها ممّا لم يشتمل عليه هذا الكتاب، إذ كان مقصوراً على ما تضمنته الرسالة المقنعة من الفتاوى، ولم أقصد الزيادة عليها، لأني إن شاء الله تعالى إذا وفق الله الفراغ من هذا الكتاب أبتدئ بشرح كتاب يجتمع على جميع أحاديث أصحابنا أو أكثرها ممّا يبلغ إليه جهدي...

يحسن بنا أن نقف عند هذا الكلام فنقول: يستفاد من هذه المقدمة أُمور:

١ ـ أنّ كتابة مقدمة الكتاب كان قبل إتمام الكتاب كما يشير اليه قوله «وانا أرجو إذا سهل الله تعالى إتمام هذا الكتاب...» وقوله «إذا وفق الله الفراغ من هذا

الكتاب ...» بل لا يبعد كتابة المقدّمة عند الشروع بتأليف التهذيب لا في أثنائه.

٢ ـ أنّ المقدمة كتبت في حياة الشيخ المفيد (م٤١٣) كما تدلّ عليه دعاؤه له بجملة «أيده الله» وهذه الصيغة مستعملة في جميع كتاب الطهارة، متكررة في أكثر من خمسمائة مورد، وكذا في أول كتاب الصلاة مرّتين «قال الشيخ ـ أيده الله تعالى ـ» ثم بدّلت في الباب الثاني من كتاب الصلاة بقوله: قال الشيخ ـ رحمه الله تعالى ـ.

فيفهم منه أنّ الشيخ المفيد توفّي عندما وصل الشيخ الطوسي إلى بدايات كتاب الصلاة.

٣ ـ كان بناء الشيخ على شرح كتاب المقنعة فحسب.

٤ ـ كان بناؤه في شرح المقنعة على ذكر الأدلّة المختلفة للفتاوى من القرآن الكريم والإجماع والسنّة المقطوع بها والسنّة المعتبرة.

٥ ـ لم يكن بناؤه في أوّل الأمر على ذكر جميع أخبار المسألة أو أكثرها.

فعليه كان بناؤه على تصنيف كتاب حديثيّ فقهيّ استدلالي، لا كتاب حديثي محض، لكنّه عدل عن البناء على هذه الأمور وغيّر أسلوب تأليفه للكتاب كما صرّح به في أوّل المشيخة قال: «كنّا شرطنا في أوّل هذا الكتاب[1] أن نقتصر على إيراد شرح ما تضمنته الرسالة المقنعة، وأن نذكر مسألة مسألة ونورد فيها الاحتجاج من الظواهر والأدلّة المفضية إلى العلم، ونذكر[2] مع ذلك طرفاً من الأخبار الّتي رواها مخالفونا، ثم نذكر بعد ذلك ما يتعلّق بأحاديث أصحابنا ـ رحمهم الله ـ ونورد المختلف في كلّ مسألة منها والمتّفق عليها، ووفينا بهذا الشرط في أكثر ما يحتوي عليه كتاب الطهارة.

ثمّ إنا رأينا أنّه يخرج بهذا البسط عن الغرض، ويكون مع هذا الكتاب مبتوراً غير مستوفى، فعدلنا عن هذه الطريقة إلى إيراد أحاديث أصحابنا ـ رحمهم الله ـ

---

(١) فيه إيماء إلى ما قوّينا من تحرير المقدمة قبل تأليف الكتاب فلاحظ.

(٢) لم يرد ذكر لذلك في المقدمة نعم أورد في المجلد الاول من التهذيب بعض أخبار المخالفين.

المختلف فيه والمتّفق.

ثم رأينا بعد ذلك أنّ استيفاء ما يتعلّق بهذا المنهاج أولى من الإطناب في غيره فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كنّا أخللنا به، واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنّف الّذي أخذنا الخبر من كتابه أو صاحب الأصل الّذي أخذنا الحديث من أصله، واستوفينا غاية جهدنا ما يتعلّق بأحاديث أصحابنا ـ رحمهم الله ـ المختلف فيه والمتّفق، وبيّنا عن وجه التأويل فيما اختلف فيه على ما شرطناه في أوّل الكتاب، وأسندنا التأويل الى خبر يقضي على الخبرين... ولعلّ الله أن يسهل لنا الفراغ أن نقصد بشرح ما كنّا بدأنا على المنهاج الّذي سلكناه ونذكره على الاستيفاء والاستقصاء بمشية الله وعونه».

ونشير ـ توضيحاً لما أفاده ـ إلى امور:

الأمر الأول: أنّ كتاب الطهارة من التهذيب له وجه ممتاز عن سائر كتبه، فهو مشحون بالبحث والاستدلال، فلم يقتصر على ذكر الأحاديث من طرق أصحابنا، بل استدل فيه بالآيات القرآنية[1] وبيّن وجه دلالة الآية التي استدلّ بها المفيد في المقنعة[2] وتمسّك فيه بإجماع المسلمين[3] أو إجماع الفرقة المحقّة أو إجماع العصابة[4] أو الإجماع المركب[5] ـ وإن لم يذكره بهذا الاسم ـ وفيه إشارة إلى أخبار المخالفين[6] كما أومأ إليه في عبارة المشيخة، لكن جميع هذه الروايات مرسلة لم تشتمل إلّا على اسم النبي ﷺ أو اسم الصحابي.

---

(١) التهذيب ١: ٧٥، ٨٧، ٨٩، ٩٢، ٩٥، ١٣٩، ١٥٣، ١٩٩، ٢١٥، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٧٢، لاحظ ٢١٦، ٢١٨، ٢٥٩، ٢٨٠.

(٢) التهذيب ١: ١٨٣، ٢١٤.

(٣) التهذيب ١: ٥، ١٠٣، ١٥٧، ١٧٣، ١٧٤، ٣٣٥، لاحظ ٥٤، ٢٧٦.

(٤) التهذيب ١: ١١٤، ١٤٢؛ ٢٠٥، لاحظ ٢٣٦.

(٥) التهذيب ١: ٧٥ و ٩٥.

(٦) التهذيب ١: ٦٣/١٧٢ ـ ١٧٦، ٨٣/٢١٨، ٩٦/٢٥٠، لاحظ ٨٤/٢١٩ و ٢٢٠.

وقد كثرت في هذا الكتاب البحوث المختلفة من العلوم القرآنية والأدبية والأصولية والفقهيّة، وها نحن نشير إلى جملة من بحوث الكتاب:

إشارة إلى مباحث الجزء الأول من التهذيب

بحوث في العلوم القرآنية:

ـ الإشارة إلى القراءات (ص٦٨، ٧٠).

ـ تفسير آية ﴿وحور عين﴾ (ص٦٨)، وآية ﴿فطفق مسحاً بالسوق والأعناق﴾ (ص٦٩، ٧٠).

ـ بحث في معنى «إلى» في آية الوضوء ﴿إلى المرافق﴾ وإثبات أنّه بمعنى مع (ص٥٦).

ـ بحث طريف في معنى الباء في آية الوضوء ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ وإثبات أنّ الباء للتبعيض لا الإلصاق (ص ٦٠).

ـ بحث في إعراب «وأرجلكم» في الآية (ص ٧١).

ـ في دعوى الجرّ بالمجاورة في الآية، وبحث مبسوط في ذلك (ص٦٦ ـ ٦٨).

ـ بحث في معنى الكعبين في آية الوضوء (ص ٧٥).

ولتبيين كيفية بحوث الشيخ نورد استدلاله في إثبات أنّ الباء في قوله تعالى ﴿برؤوسكم﴾ وردت للتبعيض دون الإلصاق قال: ... ولانّ الباء إنّما تدخل للإلصاق في الموضع الّذي لا يتعدّى الفعل إلى المفعول بنفسه مثل قولهم: مررت بزيد وذهبت بعمرو، فالمرور والذهاب لا يتعدّيان بانفسهما، فدخلت الباء لتوصّل الفعلين إلى المفعولين، فأمّا إذا كان الفعل ممّا يتعدّى بنفسه ولا يفتقر في تعديته إلى الباء، ووجدناهم أدخلوا الباء عليه علمنا أنّهم أدخلوها لوجود فائدة لم تكن وهي التبعيض وقوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ ممّا يتعدّى الفعل بنفسه، ألا

ترى أنّه لو قال: امسحوا رؤوسكم، كان الكلام مستقلاً بنفسه مفيداً، فوجب أن يكون لدخولها في هذا الموضع فائدة مجدّدة حسب ما ذكرناه، وليس هو إلّا التبعيض، لأنّا متى حملناها على ما ذهب إليه الخصوم من الإلصاق والزيادة كان دخولها وخروجها على حدّ سواء، وهذا عبث لا يجوز على الله تعالى[1]...

بحوث أدبية أُخرى:

ـ أحقّ العاملين بالإعمال في باب التنازع هو العامل الثاني وإثبات ذلك (ص٧٣).

ـ مفهوم الإضافة (ص ٢١٩).

ـ مفاد هيئة «فعول» واسم المبالغة (ص ٢١٤).

ـ دلالة واو العطف على الترتيب عند جماعة من النحويين (ص ٩٥).

ـ الفرق بين فاء العطف وفاء الجزاء (ص ٩٥ و٩٦).

ـ مفهوم العطف (ص٦٣).

ـ إثبات العطف على المحلّ والإشارة إلى العطف على المعنى (ص ٧١).

ـ الإشارة إلى بدل الاشتمال (ص٦٧).

ـ جواز الحذف في كلام العرب للاختصار (ص٨٣).

ـ قيام الحروف بعضها مقام بعض (ص١٧٦، لاحظ ص٥٦ ايضاً).

وتوضيحاً لهذه البحوث أيضاً اخترنا بحث مفاد هيئة «فعول»، قال: إنّ الطهور هو المطهّر في لغة العرب... وليس لأحد أن يقول: إنّ الطهور لا يفيد في لغة العرب كونه مطهّراً، لأنّ هذا خلاف على أهل اللغة لأنهم لا يفرّقون بين قول القائل: هذا ماء طهور، وهذا ماء مطهّر.

فإن قال قائل: كيف يكون الطهور هو المطهّر واسم الفاعل منه غير متعدّ،

---

(١) التهذيب ١: ٦٠.

وكلّ فعول ورد في كلام العرب متعدّياً لم يكن متعدياً إلّا وفاعله متعدّ، فإذا كان فاعل غير متعدّ ينبغي أن يحكم بأنّ فعوله غير متعد أيضاً، ألا ترى إلىٰ قولهم: «ضروب» إنّما كان متعدّياً، لأنّ الضارب منه متعدّ، وإذا كان اسم الطاهر غير متعدٍّ يجب أن يكون الطهور أيضاً غير متعدٍّ.

قيل له: هذا كلام من لم يفهم معاني الألفاظ العربية، وذلك أنّه لا خلاف بين أهل النحو أنّ اسم الفعول موضوع للمبالغة وتكرّر الصفة، ألا ترى أنهم يقولون: فلان ضارب، ثم يقولون: ضروب إذا تكرر منه ذلك وكثر، وإذا كان كون الماء طاهراً ليس ممّا يتكرّر ويتزايد، فيبنغي أن يعتبر في إطلاق الطهور عليه غير ذلك، وليس بعد ذلك إلّا أنّه مطهّر، ولو حملناه على ما حملنا عليه لفظة الفاعل لم يكن فيه زيادة فائدة وهذا فاسد.

وأمّا ما قاله السائل: إنّ كل اسم للفاعل إذا لم يكن متعدّياً فالفعول منه غير متعدٍ، فغلط أيضاً، لأنّا وجدنا كثيراً ما يعتبرون في أسماء المبالغة التعدية، وإن كان اسم الفاعل منه غير متعدّ، ألا ترى إلى قول الشاعر:

حتى شآها كليلٌ موهناً عمل   باتت طراباً وبات الليل لم ينم

فعدّى (كليل) إلى (موهنا) لما كان موضوعاً للمبالغة، وهذا كثير في كلام العرب[1].

بحوث لغوية:

ـ الإشارة إلى حجيّة قول اللغوي (ص١٨٦).

ـ تخطئة بعض أهل اللغة وتبيين وجه الاشتباه (ص٦٩).

ـ البحث عن معنى كلمة الوضوء واستعمالها بمعنى التنظيف والتحسين أحياناً

---

(١) التهذيب ١: ٢١٤ و٢١٥، لاحظ تفسير البيت في هامش طبعة الغفاري.

(ص١٣/٢٩، لاحظ ٦٤/١٨٠، ١٨٨/٥٤١، ٢١٩/٦٢٧).

ـ البحث عن معنى الصعيد (ص١٨٦).

ـ البحث عن معنى الطهور (ص ٢١٤) ـ كما تقدّم آنفاً ـ.

ـ توضيح في معنى الرجس (ص٢٧٨).

ـ تبيين معنى المسح (ص٦٨).

ـ توضيح في كلمة القطع وأنّه لا يقال إلّا في الصلاة دون الوضوء (ص ١٢).

ـ توضيح أنّ الخفّ لا يسمّى رجلاً كما أن العمامة لا تسمّى رأساً ولا البرقع وجهاً (ص ٧٠).

وتنبغي الإشارة إلى أنّ الشيخ يستشهد كثيراً في هذه البحوث والبحوث الأدبية المتقدمة بأشعار الشعراء[١].

آراء أصوليّة[٢]:

ـ دلالة الأمر على الوجوب (ص٩٦ وص ١٥٢).

ـ دلالة الامر على الفور (ص٨٧).

ـ عدم دلالة الأمر على التكرار (ص ١٩٩).

ـ استعمال الجملة الخبرية في مقام الإنشاء (ص١٠٦).

ـ العرف الخاص مقدّم على العرف العام أو اللغة فيجب حمل اللفظ على المعنى الشرعيّ في كلام أهل الشرع (ص٦٩).

ـ مخالفة الأمر لا تجزئ (ص ٩٢ و ص ٢٣٢).

ـ إثبات دلالة «إنّما» على الحصر (ص ٨٤، لاحظ ص٢١٨) وهذا بحث

---

(١) التهذيب ١: ١٤، ٥٧، ٦٦، ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤.

(٢) أوردنا هذه الآراء كما هو المتداول عند الأُصوليين من المصطلحات، لا ما جاء في عبارة الشيخ في كتاب التهذيب.

أدبي أيضاً.

ـ توقيفيّة العبادات (ص٧٩، ٨٢، ٩٤).

ـ أصالة الحقيقة (ص ٧٠، لاحظ ص ٧٢).

ـ أصالة الظهور وحجيته (ص٧٢،٩٢،١٠٣،١٠٤،١١٠، ٢١٥، ٢٢٣، ٢٦٢).

ـ أصالة العموم والإطلاق، (ص٩٦، ٢٠٠، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٨، ٢٥٧، ٢٧٨، ٣٣٥).

ـ أصالة البراءة (ص ٤٤).

ـ تنجيز العلم الإجمالي (ص٢٦٧).

ـ أصالة الاشتغال (ص١٠٢، ١٤٢، ١٧٤، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٤٠).

ـ الاستصحاب (ص٥، ٢٠٣، لاحظ ٢١٥، ٢٢١، ٢٤٠).

ـ أصالة الطهارة (ص ٢٣٠، لاحظ ص ٥ أيضاً).

ـ وجه تأويل الأخبار (ص٢٣٦، ٢٣٩).

ـ وجه الحمل على التقيّة (ص ٢٨١، لاحظ ص ٦٢).

ـ ما ليس له البدل مقدّم عند التزاحم على ما له البدل (ص٢٤٨).

وللشيخ ﷺ بحث مبسوط فقهيّ حديثيّ في إثبات أنّ المسح على الرجلين هو الفرض دون الغسل (ص٦٢).

وهنا كلام لطيف للشيخ في معنى «إنّما الأعمال بالنيات» يعجبني نقله، ليقارنَ بما ذكره المتأخّرون في معنى «لا ضرر ولا ضرار»[1]، قال الشيخ ـ بعد الاستدلال بوجوب النية بالحديث ـ: فلمّا وجدنا الأعمال قد توجد أجناسها من غير نيّة علمنا أنّ المراد بالخبر: أنّها لا تكون شرعيّة إلّا بالنيّات.

وفي الختام تنبغي الإشارة إلى أنّ المقدرة العلمية للشيخ ظاهرة في المجلد الأوّل

---

(١) رسائل فقهية، للشيخ الانصاري: ١١٣، فرائد الاصول (طبعة مؤسسة النشر الاسلامي) ٢: ٥٣٤، وغيرهما من كتب الاصول والرسائل المستقلة المصنفة في هذه القاعدة.

من التهذيب، فكان سيدنا الوالد دام ظلّه ينقل عن سيّد الطائفة آية الله العظمى البروجردي؊ أنّه كان كثير الإعجاب بالشيخ وتسلّطه على العلوم الإسلامية، وكان يذكر كنموذج بحث الوضوء من التهذيب فيقول: «انظروا إلىٰ هذا البحث وما بلغ فيه الشيخ من الدقة والإتقان في الاستدلال بالآيات الشريفة وغيرها».

فهذه المباحث صدرت عن مجتهد بارز في العلم والفضل فلذلك كان المظنون أنّ شروع الشيخ في تصنيف الكتاب كان في آخر عصر المفيد في سنة ٤١٣هـ ـ مثلاً ـ التي توفّي الشيخ المفيد في شهر رمضان منها، والمناسب لذكاء الشيخ؊ ايضاً أن يكون تصنيفه لكتاب الطهارة لم يستغرق أكثر من سنة، فبعدما حضر دروس الشيخ المفيد العالية أربع سنوات، وبلغ من مراتب العلم والتحقيق ما بلغ ووصل إلى درجة راقية من درجات الاجتهاد، بدأ بتصنيف هذا الكتاب العظيم مضافاً إلىٰ أنّ نفس الطلب من الشيخ شرح كتاب مقنعة المفيد يكشف عن تسلّطه على مباني المفيد وآرائه فيناسب أن يكون بعد حضور الشيخ بحث المفيد بضع سنين. وينبغي أن نشير هنا إلى كلام لبعض المعاصرين دام فضله قال: المسلّم لدينا أنّ الشيخ الطوسي قبل قدومه الى بغداد كان قد قطع شوطاً بعيداً من المقدّمات العلمية التي يحتاج إليها طالب العلم، لأنّه عند وروده إلىٰ بغداد بدأ مباشرة بالحضور على الأساتذة الكبار كالشيخ المفيد ـ كما انّه شرع حين ذاك بتأليف كتابه الكبير في الحديث «تهذيب الأحكام» بما فيه من البحوث الفقهية والأدبية[1]...

ونلاحظ عليه أنّ تأليف التهذيب لدى ورود الشيخ إلىٰ بغداد ممّا لم نجد عليه شاهداً أصلاً، كما أنّ تاريخ حضور الشيخ لدرس المفيد غير معلوم بالضبط، فلا يمكن ان نطلق هذه الدعاوى، وتعتمد أدلّةً على أنّ الشيخ كان مؤهلاً لدى وروده

---

(١) الرسائل العشر، للشيخ الطوسي، رسالة حياة الشيخ الطوسي، ص٩، وقد نقلنا عبارته بالمعنى.

بغداد لدارسة المرحلة النهائية من العلوم العقلية والنقلية.

الامر الثاني: ذكرنا منهج الشيخ في كتاب الطهارة من التهذيب فالشيخ بدأ كتابه بهذه الشاكلة فأصبح تهذيب الأحكام في بدايته شرحاً كاملاً للمقنعة فقط وسار على هذا الأسلوب في كتاب الطهارة، لكنّه رأى أنّ شرح الكتاب بهذا البسط يطول ويبعّده عن الغرض الأصلي من الكتاب الّذي هو ذكر الأحاديث المتعارضة والسعي للتوفيق بينها، كما أن الكتاب لم يكن يشمل كلّ الروايات الفقهية.

من جهة أخرى فقد كان الشيخ مضطراً لذكر دليل لجميع الفروع المذكورة في المقنعة ولم يكن يجد الدليل في بعض الحالات رواية خاصة، وإنّما وجد للبرهنة على الفتوى أقوال المشايخ وعمل الطائفة[1].

وبهذه الصورة، كان الكتاب يخرج عن اطار الكتاب الحديثي، ولهذا عدل الشيخ عن هذا الأسلوب واقتصر على ذكر أحاديث أهل البيت دون أخبار المخالفين، وترك ذكر المباحث الأخرى غير الحديثية من البحوث القرآنيّة والأدبيّة والفقهيّة والأصوليّة، واكتفى بإيراد الروايات والتدقيق في معناها وسندها وكيفية تفسيرها وتأويلها والتوفيق بينها وبين ما يخالفها.

ثم مرّت مرحلة ثالثة على الكتاب أشار إليها الشيخ في المشيخة بقوله: ثمّ رأينا بعد ذلك أنّ استيفاء ما يتعلّق بهذا المنهاج أولى من الإطناب في غيره، فرجعنا وأوردنا من الزيادات ما كنّا أخللنا به...

والظاهر أنّ هذه المرحلة بعدما ألّف الشيخ المجلد الثالث ولذلك ذكر للمجلدات الثلاثة الأولى أبواباً باسم أبواب الزيادات على وزان الأبواب

(١) التهذيب ١: ٢٩٠ (سمعنا ذلك مذاكرة من الشيوخ ـ رحمهم الله ـ)، ٢٩٤ (سمعنا ذلك مذاكرة عن الشيوخ ـ رحمهم الله ـ وعليه كان عملهم)، لاحظ أيضاً ص٣٢٦/٩٥٢ (: سمعت ذلك مرسلاً من الشيوخ ومذاكرة ولم يحضرني الآن إسناده).

الأصليّة. ومنهج نقل الحديث في هذه الأبواب يختلف عن منهج نقل الحديث في الأبواب الأصلية، ولم يرد نظير أبواب الزيادات في ساير المجلدات.

نعم ذكر المفيد في المقنعة أبواباً باسم أبواب الزيادات فيتبعها الشيخ في ذلك فيعنون أبواباً بهذا الاسم لكن هذه غير أبواب الزيادات الّتي أسّسها الشيخ فليست هي إلّا في المجلدات الثلاث الأولى.

وهنا نكتة ينبغي التنبيه عليها وهي: أنّ للتهذيب مراحل أُخرى من التطوّر في المنهج لم يشر إليها المصنف في المشيخة بوضوح، وسنوضّح ذلك في البحوث الآتية، كما أنّ لارتباط التهذيب مع المقنعة أشكالاً متنوعة سنفصّل الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

الأمر الثالث: صرّح الشيخ في مقدمة الاستبصار بوقوع تغيير في منهج نقل الأحاديث في أجزاء الكتاب فقال: وكنت سلكت في أول الكتاب إيراد الأحاديث بأسانيدها وعلى ذلك اعتمدت في الجزء الأول والثاني، ثم اختصرت في الجزء الثالث[1] وعوّلت على الابتداء بذكر الراوي الّذي أخذت الحديث من كتابه او أصله، على أن أورد عند الفراغ من الكتاب جملة من الأسانيد يتوصل بها إلى هذه الكتب والأصول حسب ما عملته في كتاب تهذيب الأحكام...

وقدورد نظير ذلك في التهذيب وعبارته في الصراحة ليست مثل عبارة الاستبصار.

وفي عبارة التهذيب شيء من الإبهام ـ وقد تقدّم نقل عبارته بكاملها ـ فقد ورد فيه: «واقتصرنا من إيراد الخبر على الابتداء بذكر المصنف الّذي أخذنا الخبر

(١) قال في خاتمة الاستبصار: إنّي جزأت هذا الكتاب ثلاثة أجزاء، الجزء الأول والثاني يشتملان على ما يتعلّق بالعبادات، والثالث يتعلّق بالمعاملات وغيرها من أبواب الفقه ثم أشار إلى عدد أبواب كلّ جزء فذكر أنّ الثالث يشتمل على ثلاثمائة وثمانية وتسعين باباً، وهذا يوافق مع الجزء الثالث والجزء الرابع من الأجزاء الأربعة المطبوعة للاستبصار ففيهما ٣٩٩ باباً: (٣٩٩ = ٢٢٠ + ١٧٩).

من كتابه...» والعبارة غير واضحة المراد هل هي متعلّقة بخصوص قوله أخيراً «ثم رأينا بعد ذلك أنّ استيفاء ما يتعلّق بهذا المنهاج...» ـ فعليه فذكر المصنف أو صاحب الأصل في صدر السند مخصوص بباب الزيادات ـ أو يشمل ما قبله من قوله «إنّما رأينا أنه يخرج بهذا البسط...» فيشمل جميع الكتاب ما عدا كتاب الطهارة، وأمّا احتمال إرادة جميع مجلدات التهذيب فمع أنّه خلاف الظاهر في نفسه، مخالف لما نرى في كتاب الطهارة من الأسانيد الكاملة المتكررة، كما أنّ مراجعة التهذيب ترفع الإبهام من عبارة المشيخة إذ لا نجد فيه سنداً كاملاً في غير الأبواب الأصلية من المجلد الأول منه.

ثم إنّ الإسناد الكامل في الجزء الأول والجزء الثاني من الاستبصار ليس على مستوىً واحدٍ في جميع الكتب، بل يقل شيئاً فشيئاً، ونذكر أرقام الأسانيد الكاملة المصرحة في كتاب الاستبصار:

كتاب الطهارة :٢١٨

كتاب الصلاة: ٧٦

كتاب الزكاة: ٢٠

كتاب الحج: ٣

بل قد ورد في الجزء الثالث أيضاً سندان كاملان في أوّل كتاب الجهاد (٣: ١/٢)، وأول كتاب النكاح (٣: ١٣٥/٤٨٥).

فعليه قد توهم عبارة مشيخة الاستبصار اختصاص طرق المشيخة بخصوص الجزء الثالث[1]، لكن الظاهر شموها لجميع الأسانيد الناقصة من الكتاب.

الأمر الرابع: أحاديث التهذيب في جميع المجلدات ـ سواء في كتاب الطهارة ام غيره ـ على أقسام ثلاثة:

---

(١) وكأنّ هذا هو مراد المحقق صاحب المعالم في المنتقى «انّه ذكر في آخر التهذيب بعبارة واضحة وفي الاستبصار بتأدية مختلّة يشهد معها الاعتبار باتحاد المراد» [المنتقى ١: ٢٣].

القسم الأوّل: ما ذكر كدليل لفتوى المفيد أو لفتوى الشيخ نفسه[1] بقوله: يدلّ عليه ما اخبرني به الشيخ ...

القسم الثاني: ما ذكر معارضاً للقسم الأوّل، مبدواً بكلمة «وأمّا»، فيؤوّله الشيخ أو يناقش في سنده.

القسم الثالث: ما ذكر كشاهد جمع للتأويل الّذي ذكره للقسم الثاني.

ويُفرض هنا سؤال: انّ ذكر الأسانيد الكاملة في كتاب الطهارة كما يستفاد من عبارة الشيخ في المشيخة، هل يشمل جميع هذه الأقسام أو يختصّ ببعضها؟

والجواب: أنّ القسم الثاني غير مشمول لهذا الكلام قطعاً إذ لم نجد سنداً كاملاً فيه أصلاً وأمّا القسم الأوّل فهو أسند المتيقن من الكلام وإيراد السند الناقص فيه نادر ـ جدّاً ـ، وأمّا القسم الثالث فإيراد السند الناقص فيه ليس نادراً لكن الأغلب إيراد السند الكامل فيه.

الامر الخامس: قد توهم عبارة الشيخ في مشيخة التهذيب والاستبصار أنّ جميع من وقع في صدر السند في الأسانيد الناقصة هم أرباب الكتب والأصول الّتي أخذت الأخبار منها مباشرةً، فلو صحّ ذلك لكان تعيين مصادر التهذيب سهلاً لا يحتاج إلى مؤونة كثيرة، وإنّما تختصّ الأسانيد الكاملة بالبحث، لكن هنا قرائن كثيرة تشهد على وجود منهج خاص لأخذ الأحاديث في التهذيب نسميه بالأخذ بالتوسط، وهو أن ينقل الأحاديث عن بعض الجوامع المتأخّرة من دون أن يذكر اسمها، ولا الطريق المذكور في هذه المصادر إلى صاحب الكتاب المتقدّم، فالشيخ﵀ كان يراجع الكافي ـ مثلاً ـ فيرى فيه هذا السند: «عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب» فيأخذ الخبر منه ويبدأ باسم الحسن بن محبوب الّذي هو صاحب كتاب، ويترك الطريق إليه فيتوهّم الجاهل كون الخبر مأخوذاً مباشرة

---

(١) سيأتي انّ في التهذيب ـ خصوصاً في كتاب الحج ـ عبارات فقهية كثيرة تتضمن فتوى الشيخ نفسه فيذكرها ثم يستدل عليها بالروايات.

عن كتاب ابن محبوب، مع أنّه لم يؤخذ منه كذلك بل توسط الكليني في البين، وأقوى شاهد لإثبات ذلك مقارنة ترتيب أحاديث التهذيب وألفاظ سندها ومتنها مع ترتيبها والفاظها في الكافي وهذا هو البحث المهمّ في هذا المقال وقد فصّلنا الكلام فيه في الفصل الآتي.

الفصل الثاني: في إثبات منهج الأخذ بالتوسط ونقل كلام بعض الأعلام ـ دام ظلّه ـ ونقده

تمهيد

درسنا قبل سنين مناهج نقل الحديث في كتاب التهذيب فرأينا فيه منهجاً خاصاً سميناه بالأخذ بالتوسط، ففحصنا[١] كثيراً في التهذيب لكشف طرق معرفة المصادر المتوسطة الّتي لم تذكر أسماؤها، وكيفية الأخذ عنها ولم نقف على شروح التهذيب ـ إذ أكثرها كان لا يزال مخطوطاً ـ كي نرى أنّ شرّاحه ـ رحمهم الله ـ هل نبّهوا لذلك أم لا، نعم وقفت أخيراً على كلام نقل عن شرح مشيخة التهذيبين لبعض الأعلام ـ دام ظلّه ـ يشير إلى أصل هذه الفكرة ولم يطبع أصل هذا الشرح حتى نستفيد منه في هذا المقال، وأصل هذا الكلام المنقول متين لا يمكن النقاش فيه، لكن لنا ملاحظات على مقاطع من كلامه ينبغي أن نشير اليها هنا.

وقبل أن نبدأ بنقل كلامه ـ دام ظلّه ـ وذكر الملاحظات عليه ينبغي أن نذكر دليلاً واضحاً من المشيخة يشير إلى وقوع الأخذ بالتوسّط في التهذيب فنقول: أورد الشيخ اسم الحسن بن محبوب في ستة مواضع من مشيخة التهذيب، خمسة

(١) كثير من هذه الجهود كان في إطار نشاطات «مركز البحوث الكمبيوترية للعلوم الاسلامية».

منها في ذيل طرق سائر الرجال بصيغة «ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب...»، فذكر الشيخ طريقه إلى الكليني ثم أورد في ذيله طريقه إلى جماعة منهم الحسن بن محبوب فقال: ومن جملة ما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما رويته بهذه الأسانيد عن [محمد بن يعقوب عن][١] علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسن بن محبوب.

وكذا أورد الطريق إلى الحسن بن محبوب في ذيل طريقه إلى محمّد بن علي بن محبوب ومحمد بن الحسن الصفار وسعد بن عبدالله وأحمد بن محمّد بن عيسى، كلّها بصيغة «من جملة ما ذكرته...»، وأورد أيضاً طريقه إليه مستقلاً فقال: وما ذكرته عن الحسن بن محبوب ما[٢] اخذته من كتبه ومصنفاته فقد أخبرني بها... فأورد طريقه اليه.

فقوله «ما أخذته من كتبه ومصنفاته» شاهد واضح على عدم كون جميع روايات الحسن بن محبوب المروية في التهذيب مأخوذةً من كتبه ومصنفاته بل هي على قسمين قسم منها مأخوذ منها وقسم منها لم يؤخذ من كتبه ومصنفاته وقد اشار الى هذا القسم في ذيل الطرق الخمسة التي أشرنا اليها.

ثم إنّه يحسن بنا أن نشير الى ما يصحّح الأخذ بالتوسط، فلنذكر شيئاً يسيراً يناسب المقام ونرجئ تفصيله إلى ما بعد البحث عن كيفية الأُخذ بالتوسّط وذكر مواضعه وأشكاله، فنقول: إنّ من المتعارف لدينا أن نرجع إلى الوسائل ـ مثلاً ـ فنرى فيه رواية مروية عن الكليني، فنأخذ الخبر من الوسائل ونسنده إلى الكليني مباشرةً، اعتماداً على نقل صاحب الوسائل ووثاقته، ولا نشير إلى اسم صاحب الوسائل ولا ضير فيه، وممّن سار على هذا المنوال المحدّث النوري في كتابه

---

(١) أضفنا ما بين المعقوفتين لايضاح البحث.

(٢) في الاستبصار: ممّا.

مستدرك الوسائل، فقد أورد أكثر الأحاديث عن البحار وأسندها إلى أرباب الكتب المتقدمة من دون إشارة إلى اسم البحار، يظهر ذلك من قرائن كثيرة لا حاجة هنا لسردها.

إذا عرفت ذلك نقول: إنّ الأخذ بالتوسّط نظير هذا، فالشيخ عندما يرجع إلى الكافي ـ مثلاً ـ ويرى فيه: عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن عيسى... يستظهر انّ الخبر مأخوذ من كتاب أحمد بن محمد بن عيسى فيسنده إليه اعتماداً على نقل الكليني، وسيأتي مزيد توضيح لذلك في ما يأتي.

نقل كلام بعض الأعلام ـ دام ظلّه ـ.

نقل في هامش رسالة قاعدة لا ضرر ولا ضرار عن شرح مشيخة التهذيبين لصاحب المحاضرة ـ دام ظلّه ـ أمرين:

الأوّل: أنّه ربما يتصور ان جميع من يكون للشيخ طرق اليهم في المشيخة انّما يروي الاحاديث المبدوة باسمائهم من كتبهم مباشرة، لكن هذا غير صحيح، بل التحقيق أنّ رجال المشيخة على ثلاثة أقسام:

الأوّل: من أخذ الشيخ جميع ما ابتدأ فيه باسمه من كتابه مباشرة، وهم اكثر رجال المشيخة كمحمد بن الحسن الصفّار ومحمد بن الحسن بن الوليد وعلي بن الحسن بن فضّال وغيرهم.

الثاني: من أخذ الشيخ جميع ما ابتدأ فيه باسمه من كتابه مع الواسطة وهو بعض مشايخ الكليني ومشايخ مشايخه كالحسين بن محمد الأشعري وسهل بن زياد، فهؤلاء إنّما ينقل الشيخ رواياتهم بواسطة الكافي.

الثالث: من أخذ الشيخ بعض ما ابتدأ فيه باسمه من كتابه مباشرة وبعضه الآخر من كتابه مع الواسطة، وهم جماعة، منهم خمسة ذكرهم الشيخ تارة مستقلاً بصيغة (وما ذكرته عن فلان...) وأخرى تبعاً في ذيل ذكر أسانيده إلى آخرين بصيغة (ومن جملة ما ذكرته عن فلان...) وهؤلاء هم الحسن بن محبوب والحسين

ابن سعيد، وأحمد بن محمد بن عيسى، والفضل بن شاذان، وأحمد بن محمد بن خالد البرقي، فإنّ هؤلاء وإن نقل الشيخ من كتبهم بلا واسطة، ولكن نقل عنها ايضاً بتوسّط غيرهم ممن ذكرهم بعد إيراد أسانيده إليهم، فالبرقي ـ مثلاً ـ قد ذكره الشيخ مرّتين: تارةً بعد ذكر أسانيده إلى الكليني بقوله: (ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن خالد ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب عن عدّة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد...) وذكر مرةً أخرى مستقلاً بقوله: (وأمّا ما ذكرته عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي فقد أخبرني...) فهذا يقتضي أنّه‌‌ قد اعتمد في نقل روايات البرقي على كتابه تارة ـ وإليه ينتهي سنده الأخير ـ وعلى الكافي تارة أخرى ـ وإليه ينتهي سنده الأول ـ.

وعلى هذا فلا يمكن لنا بمجرّد ابتداء الشيخ باسم البرقي وأضرابه استكشاف أنّ الحديث مأخوذ من كتبهم مباشرة.

الثاني: أنّ في القسم الثالث حيث ينقل الشيخ روايات الشخص من كتبه على نحوين: مباشرة تارة ومع الواسطة أخرى، هل يمكن تمييز أحد النحوين عن الآخر أم لا؟ ذكر ـ مد ظلّه ـ أن ذلك ممكن في بعض هؤلاء ومنهم البرقي، فإنّه متى ابتدأ به بعنوان (أحمد بن محمد بن خالد) فالحديث مأخوذ من الكافي، ومتى ابتدأ به بعنوان أحمد بن ابي عبدالله، فالحديث مأخوذ من كتبه مباشرة، وهذا مضافاً إلى أنّه مقتضى ظاهر عبارة المشيخة حيث فرّق بين القسمين في التعبير ـ كما تقدّم ـ فهو مقرون ببعض الشواهد الخارجية.

منها: أنّ الملاحظ أنّ كل رواية في التهذيبين ابتدأ فيها الشيخ بعنوان احمد بن محمد بن خالد موجود في الكافي ـ كما تتبعته بالتتبع ـ لاحظ ج٣ ح٩١٠ و ج٦ ح٣٥٢، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٦٩، ٣٧٢، ٦٠٨، ٦٩٧، ٨٥٠، ٨٨٦، ١١٥٧، ج٧ ح٢٨، ٣٥، ٣٦، ٤٤، ٤٥، ٥٦، ٦٥١، ٧٠٩، ج٩ ح٣٨٣، ٤١٣، ٤١٥، ٤٦٥،

٤٦٧، ٤٧٠، و ج ١٠ ح ٦٧، ١١٥، ٢٠٨، ٢٦٢، ٤٥٢، ٨٠٣، ٨٠٥، ٨٧٢، ٩٠١، ٩٠٣، ٩٣١، ٩٣٧[١].

وليس كذلك ما ابتدأ فيه بعنوان أحمد بن أبي عبدالله، فإنّه قد يوجد في الكافي وقد لا يوجد فيه كما في ج ١ ح ١٠٥٦، ١١٤٤. ج ٢ ح ٤١٥. ج ٣ ح ٢٩٥، ٤٨٦، ٧١١. ج ٦ ح ٢٥٨، ٣٢٩[٢]، ٨٧٨، ١٠٦٠[٣].

وبهذا يتجلّى صحّة ما ذكرناه من أنّه كلّما ابتدأ الشيخ بعنوان أحمد بن محمد بن خالد فإنّه يكون قد أخذ الحديث من كتاب الكافي، فلا يمكن عدّه مصدراً مستقلاً في مقابله[٤] انتهى كلامه.

أقول: إنّ أصل مبنى الأخذ بالتوسط من دون الإشارة إلى المصدر المتوسط مسلّم، لكن في بعض ما ذكره ـ دام ظلّه ـ في الأمر الأول دليلاً على هذا المبنى ملاحظات سيتضح في الأبحاث الآتية، والآن لا نتكلم عنها، بل نكتفي بالملاحظة على الأمر الثاني فنقول:

إنّ التمسّك بظاهر المشيخة لإثبات هذا الأمر غير صحيح لوجوه:

الأوّل: أنّه لو أخذنا بعبارة المشيخة بحرفيّتها، فلازم ذلك أن نقول بأنّ الأخذ عن كتاب أحمد بن محمد بن خالد مباشرةً مقصورٌ على ما ذكره بعنوان أحمد بن

---

(١) كذا والصواب ٩٧٣، ثمّ إنّ في التهذيب روايتين أخريين لم يشر إليهما (التهذيب ٦: ٥١٣/٢١٨، ٧: ٣٦٠/٨٤) وهما أيضاً مذكوران في الكافي، وهنا مورد آخر مبدوء بأحمد بن محمد بن خالد (٦: ٦٩٣/٢٦١) لكن في العنوان سقطاً، والصواب: أحمد بن محمد عن محمد بن خالد، كما يعلم من الكافي ٧: ٢/٣٨٨.

(٢) كذا والصواب: ٣٣٩.

(٣) هذا وارد في الكافي ٥: ٥/١٢٧ وكأنّه اعتمد على هامش الطبعة النجفية إذ لم يرجع فيه إلى الكافي هنا، ففي كلامه ـ دام ظلّه ـ في هذا البحث نوع من الاخذ بالتوسط! فلاحظ.

(٤) قاعدة لا ضرر ولا ضرار، محاضرات السيّد السيستاني ـ مد ظلّه ـ، هامش ص ١٤ و ١٥.

أبي عبدالله البرقي (أي مع قيد البرقي) مع أنّه لا يقول به مضافاً إلى أنّ هذا العنوان لم يرد إلّا في موردين من التهذيب[١] ومورد في الاستبصار[٢] ويبعد القول بانحصار الأخذ عن كتاب أحمد البرقي مباشرة بهذه الموارد النادرة.

الثاني: لو أغمضنا عن ذلك وقلنا بشمول الأخذ مباشرةً لما عبّر بأحمد بن أبي عبدالله ـ سواء وصفه بالبرقي أم لا ـ قلنا: ما هو المراد من قوله «وأمّا ما ذكرته عن أحمد بن أبي عبدالله البرقي»؟ هل المراد ما ذكرته عن صاحب كتاب المحاسن بأيّ عنوان من العناوين، فذكر أحمد بن أبي عبدالله البرقي للإشارة إلى المعنون بهذا العنوان أم المراد ما ذكرته بعنوان أحمد بن أبي عبدالله البرقي؟ الظاهر هو الأوّل فلا ربط لهذه العبارة بما نحن بصدده.

ولو قلنا بالاحتمال الثاني، فعبارة المشيخة دالة على خلاف المقصود، إذ يلزم أن يكون المراد من قوله: «ومن جملة ما ذكرته عن أحمد بن محمد بن خالد ما رويته بهذه الأسانيد عن محمد بن يعقوب...» أنّ بعض ما ذكرته بعنوان أحمد بن محمد بن خالد فهو مرويّ عن طريق محمد بن يعقوب لا جميعه، فيدلّ على عدم أخذ جميع ما عبّر بلفظ أحمد بن محمد بن خالد عن الكافي وهو صريح في خلاف ما ذكره.

الثالث: لو فسّرنا عبارة المشيخة بما فسّره من النظر إلى العنوان دون المعنون، لزم أن تكون المشيخة غير شاملة لما روى عن البرقي ولم يعبّر بعنوان «أحمد بن محمد بن خالد» ولا بعنوان «أحمد بن ابي عبدالله (البرقي)» بل عبّر بعنوان «أحمد بن محمد البرقي[٣]» ولا يخلو هذا عن بعد.

---

(١) التهذيب ١: ١١٤٤/٣٧٣، ٦: ٨٧٨/٣١٩وامّا ما في ١: ٤٥٩/ذيل ١٤٩٧ فهو غير مربوط بهذا البحث اذ هو نقل عن البرقي كلاماً في تفسير الخبر فقط.

(٢) الاستبصار ٣: ٥/٤.

(٣) التهذيب ٢: ١٤٣٢/٣٤٥، ١٥١٠/٣٦٤، ٥: ١٦٦٣/٤٧٣، ٦: ٤٢٨/١٩٥.

الرابع: أنّ مشيخة التهذيب مشتملة على جمل من الطرق إلى المصنفات والأصول كما أشار إليه الشيخ في خاتمتها قال: «ولتفصيل ذلك شرح يطول هو مذكور في الفهارس المصنفة في هذا الباب للشيوخ ـ رحمهم الله ـ ... وقد ذكرنا نحن مستوفى في كتاب فهرست الشيعة» ومعلوم أنّ الفهرست إنّما يكون متضمناً للطرق إلى نفس الرجال لا إلى عناوينهم، وقد عنون الشيخ البرقي في رجاله بعنوان «أحمد ابن محمد بن خالد بن عبدالرحمن بن محمد بن علي البرقي أبو جعفر» فذكر طرفاً من أحواله وفهرست كتب المحاسن ثم قال: أخبرنا بهذه الكتب كلّها وبجميع رواياته عدّة من أصحابنا، قال حدّثنا أحمد بن ابي عبدالله وأخبرنا هؤلاء... أحمد بن عبدالله ابن بنت البرقي قال حدّثنا جدّي أحمد بن محمد» ثم ذكر سندين آخرين ينتهي إلى أحمد بن أبي عبدالله بجميع كتبه ورواياته.

فيعلم منه بوضوح ـ خصوصاً بملاحظة اختلاف التعبير في هذه الطرق واختلافها مع العنوان المذكور أولاً ـ أنّ هذه الطرق لجميع روايات البرقي بأيّ عنوان ذكر، فلا يصح مع ذلك تفسير المشيخة بالطرق إلى عنوان أحمد بن ابي عبدالله.

فظهر أنّ عبارة المشيخة لها تفسيران فإذا فسّرت بالتفسير الصحيح صارت أجنبية عن البحث، وإذا فسرت بتفسير مربوط بالبحث صارت دليلاً على خلاف الدعوى.

بقي الكلام في أنّ تفرقة الشيخ في المشيخة للعنوان هل هو مجرد تفنّن في التعبير أم له وجه منطقي؟

والّذي نرى أنّ منشأ ذلك كون العنوان المأنوس للبرقي لدى الشيخ الطوسي هو «أحمد بن أبي عبدالله» فإذا صار بصدد ذكر طريق البرقي مستقلاً عبّر بهذا العنوان بطبيعة الحال، وأما إذا صار بصدد ذكر طريقه في ذيل طريق الكليني عبر بأحمد بن محمد بن خالد، نظراً الى تكرر ذكر البرقي بهذا العنوان في الكافي.

فالتفرقة وقعت قهراً من دون أن يكون ملتفتاً إليها.

وهذا هو الوجه في أنّ جميع ما عبرّ بلفظ أحمد بن محمد بن خالد موجود في الكافي دون ما عبرّ بلفظ أحمد بن ابي عبدالله، وليس ذلك دليلاً على أنّ كل ما عبر فيه بلفظ أحمد بن أبي عبدالله مأخوذ من كتاب البرقي مباشرة.

وبعبارة واضحة: إنّ لدينا قضيتين كليتين هما:

ألف ـ كلّما صدّر الحديث بأحمد بن محمد بن خالد في التهذيب، فهو مأخوذ من الكافي.

ب ـ كلّما صدّر الحديث بأحمد بن أبي عبدالله فيه، فهو مأخوذ من كتبه مباشرة.

فالبيان المتقدّم لو دل لدلّ على القضية الاولى دون الثانية، إذ يفهم انّ الطوسي كان بحسب طبعه يعبرّ عن البرقي بأحمد بن أبي عبدالله، فالتعبير بغير هذا العنوان لابد أن يكون منتقلاً من كلام غيره كالكليني، فلمّا عبرّ الكليني بعنوان أحمد بن محمد بن خالد، وقع العنوان في التهذيب أيضاً على خلاف الطبع الأولى للشيخ الطوسي، فتصح القضية الاولى، لكن يمكن أن يكون بعض ما عبرّ بلفظ أحمد بن أبي عبدالله أيضاً مأخوذاً من الكافي، وكون ذكر هذا العنوان في السند بتبع وروده في الكافي ولا يكفي البيان المتقدم لدفع هذا الاحتمال.

مع أنّ إثبات القضية الأولى أيضاً على نحو القضيّة الكليّة مشكل، نعم لا ننكر هذه القضية على شكل القضية الغالبية، إذ يستفاد من هذا البيان أنّ الشيخ كان يعبرّ عن البرقي بطبعه الأولى بأحمد بن أبي عبدالله والخروج عنه لابد أن يستند إلى عامل خارجي[1] فيمكن أن يكون هذا العامل بسبب تقدّم النقل عن الكافي المذكور فيه لفظ أحمد بن محمد بن خالد، فيحتمل أن يكون الشيخ رأى في الكافي

---

(١) وقد تكرر في كتب الفلسفة انّ قسر القاسر لا يكون دائمياً ولا غالبياً.

حديثاً فيه عنوان «احمد بن محمد بن خالد» فأخذه، ثم راجع كتاب البرقي نفسه فعبّر عنه بهذا العنوان نظراً إلى أنس ذهنه به، واحتمال ذلك في موارد نادرة لا ينافي شيئاً، واما احتماله في جميع موارد وقوع أحمد بن أبي عبدالله أو اكثره فغير منطقي لعدم مقوّمات هذا الاحتمال المعتمد على سبق رواية بعنوان احمد بن محمد بن خالد عن الكافي في أكثر الموارد، فاذا صارت القضية غالبية أفادت الظن دون القطع.

فتحصّل أنّ هذا البيان لا ينتج إلّا أنّ المظنون في ما صدر الحديث بأحمد بن محمد بن خالد أن يكون مأخوذاً من الكافي، إذ الظن يلحق الشيء بالأعمّ الأغلب.

هذا كلّه مع الغضّ عمّا أشرنا إليه في آخر الفصل السابق من أنّ المنهج الرئيسي لإثبات الأخذ عن الكافي ـ مثلاً ـ وعدمه هو المراجعة إلى الكافي ومقارنته مع التهذيب، كي نرى ارتباط الأحاديث المروية فيهما، فإذا مشينا على هذا المنهاج ظهر لنا أن أكثر ما صدر الحديث باسم أحمد بن أبي عبدالله مأخوذ من الكافي ايضاً فلنذكر أمثلة أربعة من هذه الموارد كي يتضح ذلك، وهذه الأمثلة دليل ظاهر على أصل فكرة الأخذ بالتوسط أيضاً، وبها يظهر طريق رئيسي من طرق تعيين مصدر الحديث الّذي لم يذكر اسمه في السند.

أمثلة من موارد الأخذ عن الكافي:

المثال الأوّل: من كتاب المكاسب من التهذيب (ج٦)

اخترنا روايات أربع من هذا الكتاب تشهد مقارنة التهذيب للكافي (ج ٥) على أخذها منه، فانظر إلى هذا الجدول:

التهذيب صفحة/رقم	الكافي صفحة/رقم	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
١٠٤٠/٣٦٣	٢/١١٣	محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم...	علي بن إبراهيم...
.../١٠٤١	٥/١١٤	أحمد بن محمد عن محمد بن يحيى...	الكافي أيضاً، والسند معلق فيه وقد حذف من أوله محمد بن يحيى اعتماداً على ذكره في حديث (٤): (محمد بن يحيى عن احمد بن محمد...)
.../١٠٤٢	٦/١١٥	أحمد بن أبي عبدالله عن القاسم بن إسحاق بن إبراهيم بن موسى بن زنجويه التفليسي...	علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبدالله عن القاسم بن إسحاق بن إبراهيم عن موسى بن زنجويه التفليسي...
١٠٤٣/٣٦٤	.../٧	محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم...	علي بن إبراهيم...

وأنت ترى أنّ ترتيب الأحاديث في الكتابين واحد وألفاظ السند فيهما واحد والاختلاف اليسير في رقم ١٠٤٢ من غلط النسخة، فالصواب ما في نسخة الكافي، ولا مبرّر للاتحاد في الترتيب والألفاظ. مع اختلاف الإسناد إلّا القول بأخذها من الكافي، فالشيخ أخذ الحديثين (١٠٤١ و١٠٤٢) أيضاً عن محمّد بن يعقوب وقد أورد السند المعلّق في رقم (١٠٤١) وتركه على حاله كما أنّه رجع في رقم (١٠٤٢) إلى الكافي فحذف الطريق إلىٰ أحمد بن أبي عبدالله وبدأ السند باسم أحمد بن أبي عبدالله.

فيظهر أنّه ليس كلّما ابتدأ السند باسم أحمد بن أبي عبدالله، يكون قد أخذه من كتاب البرقي مباشرة، كما ذُكِر .

المثال الثاني: باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من التهذيب:

جميع روايات هذا الباب[١] مأخوذة من الكافي من عدّة أبواب متتالية[٢] وان لم يصرّح باسم الكليني إلّا في رواية منها، وقد بدأ السند في خبرين منها بالضمير الراجع إلى محمّد بن يعقوب، وقد وقع قصور في تأدية المراد من مرجع الضمير في موضع منهما إذ سبقته روايتان مبدوءتان بأحمد بن أبي عبدالله وأحمد بن محمد بن خالد، والضمير لا يرجع إليه بل يرجع إلى محمّد بن يعقوب، فوقع بين الضمير ومرجعه فصل روايتين، وهاتان الروايتان أيضاً مأخوذتان من الكافي فعدم التصريح باسم الكليني في صدرهما صار منشأ للاشتباه في مرجع الضمير، والخلل في إرجاع الضمير هو من علامات الأخذ بالتوسط ـ كما تحققته بالتتبع ـ وسيأتي توضيحه في الأبحاث الآتية، فلمقارنة أحاديث هذا الباب في التهذيب والكافي وضعنا هذا الجدول:

التهذيب ج٦	الكافي ج٥	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
٣٥٢/١٧٦	٣/٥٦	أحمد بن محمد بن خالد عن محمد بن عيسى ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن محمد بن عيسى ...
.../٣٥٣	.../٤	أحمد بن محمد عن علي بن النعمان ...	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن علي بن النعمان ...
.../٣٥٤	.../٥	وبإسناده قال قال ابو جعفر عليه السلام ...	بلفظه
.../٣٥٥	٩/٥٨	محمّد بن يعقوب عن حميد بن زياد...	حميد بن زياد ...

(١) إلّا ثلاث روايات مرسلة في آخر الباب (التهذيب ٦: ٣٧٣/١٨١ ـ ٣٧٥).

(٢) هي باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وباب إنكار المنكر بالقلب، وباب (بلا عنوان) وباب من أسخط الخالق في مرضاة المخلوق، وباب كراهة التعرّض لما لا يطيق، وجميع هذه الأبواب مرتبطة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما لا يخفى على المتأمّل.

التهذيب ج٦	الكافي ج٥	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
.../٣٥٦	.../١٠[١]	عنه عن علي بن إبراهيم ...	علي بن ابراهيم ...
٣٥٧/١٧٧	١١/٥٩	أحمد بن ابي عبدالله عن يعقوب بن يزيد ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن أبي عبدالله عن يعقوب بن يزيد ...
.../٣٥٨	.../١٣	أحمد بن محمد بن خالد عن محمد ابن عيسى ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن محمد بن عيسى ...
.../٣٥٩	.../١٤	عنه عن علي بن إبراهيم ...	علي بن إبراهيم ...
.../٣٦٠	.../١٦	وبهذا الإسناد قال سمعت أبا عبدالله عليه السلام ...	بلفظه
٣٦١/١٧٨	١/٦٠	علي بن إبراهيم عن أبيه ...	بلفظه
.../٣٦٢	.../٢	وبهذا الإسناد قال قال أبو عبدالله عليه السلام ...	بلفظه
.../٣٦٣	.../٣	علي عن أبيه ...	عنه عن أبيه ...
.../٣٦٤	١/٦٢	أحمد بن محمد عن محمد بن إسماعيل ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن محمد بن اسماعيل ...
٣٦٥/١٧٩	.../٢	عنه عن عثمان بن عيسى ...	بلفظه
.../٣٦٦	.../١[٢]	أحمد بن محمد بن خالد عن إسماعيل بن مهران ...	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن إسماعيل بن مهران ...
.../٣٦٧	١/٦٣	محمد بن الحسن عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر ...	محمد بن الحسين عن إبراهيم بن إسحاق الأحمر ...

(١) في متنه اختلاف يسير بين الكتابين فلاحظ

(٢) اشارة الى انّه في باب جديد فهذه الرواية وقعت في الكافي بعد الرواية المتقدمة برقم ٢.

التهذيب ج٦	الكافي ج٥	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
١٨٠/٣٦٨	.../٤	الحسن بن محبوب عن داود الرَقّي ...	محمد بن يحيى عن احمد بن محمد ابن عيسى عن الحسن بن محبوب عن داود الرَقّي ...
.../٣٦٩	.../٥	أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن أبيه ...
.../٣٧٠	١٢/٥٩	أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى ...	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن محمد بن يحيى ...
.../٣٧١	٢/٥٦	علي بن إبراهيم عن أبيه ...	بلفظه
.../٣٧٢	١/٥٥	أحمد بن محمد بن خالد عن بعض أصحابنا ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن خالد عن بعض أصحابنا ...

وبالتدقيق في هذا الجدول نعرف:

أ ـ أنّ ترتيب الروايات في التهذيب من رقم ٣٥٢ ـ ٣٦٩ متفق مع ترتيبها في الكافي، ومن رقم ٣٧٠ ـ ٣٧٢ كان بالعكس، فيظهر منه أنّ الشيخ الطوسي راجع الكافي فأخذ الروايات مرتباً، ثم رجع لتدقيق النظر فاختار في رجوعه روايات ثلاثاً لم يكن اختارها في المرة الاولى، فيكون للشيخ حركتان في الأخذ من الكافي: حركة إلى الأمام، وحركة إلى الوراء، والحركة الأولى كانت بطيئة فأخذ فيها ١٨ رواية، والحركة الثانية كانت سريعة فأخذ فيها ثلاث روايات فقط[1].

ب ـ إنّ ألفاظ السند متّحدة في الكتابين ـ كما ترى ـ إلّا في رقم ٣٦٣ ففي الكافي

---

(١) قد كتبت قبل سنين مقالاً بالفارسيّة، في دور الكمبيوتر في اكتشاف مصادر كتب الحديث، وقدّمته الى «الاجتماع الثاني، عن دور الحاسوب والعلوم الإسلامية» وقد ذكرت فيه هذا المثال مع رسم خط بياني له يوضّح ما ذكرنا.

غيرت كلمة «عنه» إلىٰ كلمة «على» والظاهر أن في نسخة الكليني: «على» ـ بدل عنه ـ ولا يخفى ما بينهما من التشابه في الرسم، وإلّا في رقم ٣٦٧ فكان في نسخة الكافي المتوفّرة لدى الشيخ محمد بن الحسن ـ بدل محمد بن الحسين ـ وهو الصواب كما سنشير اليه، فالتهذيب يمكن أن يستفاد منه في تصحيح الكافي.

ج ـ إنّ الشيخ عندما رجع الى الكافي نظر في السند، فإن رأى في وسطه رجلاً من أصحاب الجوامع الّتي يأخذ عنها الحديث كأحمد بن محمد بن خالد، وأحمد بن محمد بن عيسى، والحسن بن محبوب، بدأ السند بأسمائهم تاركاً طريق الكليني اليهم كما ترك اسم الكليني الّذي أخذ الخبر منه، وأمّا إن لم يكن في وسط السند راوٍ بهذا الوصف، لكن كان في أول السند راوٍ مشهور كعلي بن إبراهيم بدأ السند باسمه من دون الإشارة إلى اسم الكليني وإنّما يذكر اسم الكليني في بعض مشايخ الكليني الّذين ليسوا مثل علي بن ابراهيم في الاشتهار كحميد بن زياد[1] ـ وسنوجّه الفرق بين المشايخ المشهورين وغيرهم في الأبحاث الآتية ـ فعليه يختلف هذا المثال عن المثال الاول في ذكر الكليني في اوّل رواية علي بن ابراهيم هناك دون هذا المثال.

يبقى سؤال في رقم ٣٦٧ وهو: أنّ المصنف كيف لم يذكر اسم الكليني في صدر السند مع أنّ محمد بن الحسن ليس رجلاً معروفاً إذ هو محمد بن الحسن الطائي كما حققه سيّد الطائفة المحقّق البروجردي‌‌ في مقدّمة كتابه ترتيب أسانيد الكافي؟[2]

الجواب: أنّ من القويّ أنّ المصنف رأى هنا أنّ المراد من محمد بن الحسن في السند هو الصفّار نظراً إلى روايته لبعض كتب إبراهيم بن إسحاق، كما في فهرست الشيخ نفسه[3] وممّا يؤكّد ما ذكرنا أنّه ورد في التهذيب ٢: ١٤/٨ رواية محمد بن الحسن الصفار عن سهل بن زياد... مع أنّه لم نجد رواية الصفار عن سهل بن زياد

---

(١) وأمّا الإشارة إلى اسم الكليني في رقم ٣٥٦ بالضمير، فكانت بتبع ذكره في رقم ٣٥٥ فلاحظ.

(٢) ترتيب أسانيد الكافي، الثاني والثلاثون من مشايخ الكليني، تجريد الأسانيد ١: ٥٢.

(٣) فهرست الطوسي: ٩/٧.

في مورد في كتابه البصائر، مع وجود روايات كثيرة لسهل بن زياد في كتاب الحجّة من الكافي تناسب موضوع كتاب بصائر الدرجات فيفهم منه أنّ الصفار لا يروي عن سهل، وأمّا خبر التهذيب فالظاهر أخذه من الكافي ٣: ٨/٤٤٤ وقد ورد فيه الخبر عن محمد بن الحسن عن سهل... ففهم الشيخ أنّ المراد من محمد بن الحسن هو الصفار فصرّح به. فالظاهر أنّ السند المذكور هنا (برقم ٣٦٧) أيضاً من هذا القبيل.

د ـ يفهم من مقارنة رقم ٣٥٧ مع الأرقام ٣٥٢ و٣٥٨ و٣٦٦ و٣٦٩ و ٣٧٢ أنّ التعبير عن البرقي تارة بعنوان «أحمد بن أبي عبدالله» وأخرى بعنوان «أحمد بن محمد بن خالد» ليس من جهة أخذ الأوّل من كتاب البرقي مباشرة، دون الثاني، بل يمكن أن يكون كلاهما مأخوذاً من الكافي فلمّا اختلف تعبير الكليني اختلف تعبير الشيخ، كما أنّ التعبير بأحمد بن محمد في ح ٣٥٣ و ٣٦٤ (و ٣٦٥) من دون تعيين أن المراد هو «أحمد بن محمد بن خالد» أو «أحمد بن محمد بن عيسى» كان ناشئاً من إطلاق العنوان في الكافي، بل بدء السند بالعناوين المطلقة نشأ من الأخذ بالتوسط في جميع الموارد، كما سنوضّح ذلك في الأبحاث الآتية.

المثال الثالث: من كتاب المكاسب من التهذيب (ج٦):

اخترنا مثالاً آخر من كتاب المكاسب ممّا تشهد المقارنة أنّ الأحاديث مأخوذة من الكافي (ج ٥) وهذا المثال يشبه المثال الأوّل من بعض الجهات وهذا جدول المقارنة:

التهذيب	الكافي	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
		(الف)	
١٠٥٧/٣٦٧	٨/١٢٨	محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم...	علي بن إبراهيم...
.../١٠٥٨	٧/١٢٧	عنه عن عدّة من أصحابنا	عدّة من أصحابنا

		عن سهل بن زياد ...	عن سهل بن زياد ...
التهذيب	الكافي	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
.../١٠٥٩	/٦	عنه عن علي بن محمد عن صالح بن أبي حمّاد ...	علي بن محمد عن صالح بن أبي حماد ...
.../١٠٦٠	/٥	أحمد بن أبي عبدالله عن محمد بن علي ...	علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبدالله عن محمد بن علي ...
١٠٦١/٣٦٨	٢/١٢٦	عنه عن علي بن إبراهيم عن أبيه ...	علي بن إبراهيم عن أبيه ...
.../١٠٦٢	/١	الحسن بن محبوب ...	عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد وأحمد بن محمد عن ابن محبوب ...
		(ب)	
.../١٠٦٣	٢/١٢٤	محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم ...	علي بن إبراهيم ...
.../١٠٦٤	٣/١٢٤	أحمد بن محمد عن ابن فضّال ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن فضّال ...
.../١٠٦٥	٥/١٢٥	محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم ...	علي بن إبراهيم ...
١٠٦٦/٣٦٩	٦/١٢٥	عنه عن علي بن إبراهيم ...	علي بن إبراهيم ...
.../١٠٦٧	٨/١٢٥	وكتب محمد بن الحسن الصفّار إلى أبي محمدعليه السلام ...	محمد بن يحيى قال كتب محمد بن الحسن إلى أبي محمدعليه السلام ...
.../١٠٦٨	٩/١٢٦	الحسن بن محبوب ...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب ...
		(ج)	
١٠٦٩/٣٧٠	١٠/١٢٤	محمد بن يعقوب	الحسين بن محمد ...

التهذيب	الكافي	عبارة التهذيب	عبارة الكافي
		عن الحسين بن محمد ...	
.../١٠٧٠	٦/١٢٣	عنه عن علي عن أبيه ...	عنه عن علي ...
.../١٠٧١	٨/١٢٣	أحمد بن أبي عبدالله عن محمد بن علي ...	عدّة من أصحابنا عن احمد بن ابي عبدالله عن محمد ابن علي ...
.../١٠٧٢	٧/١٢٣	محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى ...	محمد بن يحيى ...

نتيجة المقارنة:

أ ـ انّ هذه الأحاديث المتوالية أخذت عن ثلاثة من أبواب الكافي وهي: باب السحت (ب ٤٢)، باب المكاسب الحرام (ب ٤١)، باب القمار والنهبة (ب ٤٠) فترتيب الأخذ من الأبواب على العكس، فالحركة ـ في الكل ـ حركة إلى الوراء. نعم في داخل الابواب حركات ثلاث: فالحركة في باب السحت (أحاديث «الف») حركة إلى الوراء كاملاً، والحركة في باب المكاسب الحرام (أحاديث «ب») حركة إلى الأمام كاملاً، والحركة في باب القمار والنهبة (أحاديث «ج») حركة إلى الوراء ـ تقريباً ـ وإنّما تخلّف عن هذه الحركة رقم ١٠٧٠.

ب ـ يصرّح الشيخ باسم محمد بن يعقوب في أكثر الموارد أو يشير الى اسمه بالضمير حتّى في روايات علي بن إبراهيم ومحمد بن يحيى من مشايخه المعروفين، وإنّما لم يذكر اسم الكليني في ما لو وقع في السند أرباب الجوامع المعروفة وهم: أحمد ابن أبي عبدالله (رقم ١٠٦٠ و١٠٧١) والحسن بن محبوب (رقم ١٠٦٢ و١٠٦٨) ومحمد بن الحسن الصفّار (رقم ١٠٦٧) وكذا أحمد بن محمد (رقم ١٠٦٤) وهو مردّد بين أحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن محمد بن خالد وكلاهما مصنّف

معروف وكتبهما من المراجع المشهورة، فهذا المثال يشبه المثال الأول دون الثاني.

ج ـ بدّل الشيخ عنوان ابن محبوب بالحسن بن محبوب (رقم ١٠٦٢ و١٠٦٨) وعنوان محمد بن الحسن بمحمد بن الحسن الصفار (رقم ١٠٦٧) فهو يكمل العناوين إذا كان المراد واضحاً، ولم يكمل عنوان أحمد بن محمد (رقم ١٠٦٤) لعدم وضوحه وتردّده بين اثنين كما مرّ.

المثال الرابع: أحاديث من كتاب الذبائح والأطعمة (التهذيب، ج٩):

وردت (٧١) رواية متوالية في هذا الكتاب من الذبائح قد بدأ السند في أكثرها بمحمد بن يعقوب ـ مصرّحاً أو بالضمير ـ وقد وقع في ضمن هذه الروايات أسانيد كثيرة غير مبدوة باسمه، لكن لا ريب في أخذها من الكافي ج٦[1] بقرينة المقارنة بين الكتابين وبقرينة القصور في إرجاع الضمير في أكثر هذه الأسانيد وهي بالأرقام ٤٣٠ ـ ٤٣٢ (فقد سبقها رواية مبدوءة بالحسن بن محبوب والضمير لا يرجع إليه بلا تأمّل)، ٤٣٤ و٤٣٥ (وقد سبقهما خبر مبدوء بأحمد بن محمد والضمير لا يرجع إليه ألبتة)، ٤٤١ ـ ٤٤٣ (وقد سبقها حديث مبدوء بأحمد بن ابي عبدالله ولا يرجع اليه الضمير)، ٤٧١ ـ ٤٧٨ (وقد سبقهما رواية بدأت بأحمد بن محمد بن خالد والضمير لا يرجع إليه)، وفي جميع هذه الأسانيد يرجع الضمير إلى محمد بن يعقوب مع الفصل بين الضمير ومرجعه بروايات غير مبدوءة باسم محمد ابن يعقوب، فقد يوهم ذلك عدم أخذها من الكافي، مع أنّ هذه الروايات أيضاً مأخوذة منه، وقد وقع القصور في تأدية المراد من مرجع الضمير لأجل عدم التصريح باسم محمد بن يعقوب فيها، ولا حاجة هنا إلى ذكر الأسانيد المصرحة في اوّلها باسم محمد بن يعقوب بالاسم الظاهر او الضمير فلنكتف بذكر الأسانيد الّتي لم تبدأ باسمه في جدول، ونشير بعد عرض الجدول إلى جميع الموارد في التهذيب والكافي في الهامش:

---

(١) الا في رقم ٤٧٩ فلم يرد الخبر في الكافي.

التهذيب ج٩	الكافي ج٦	ابتداء سند التهذيب	عبارة الكافي
٤٢٩/٩٩	٩/٢٩٣	الحسن بن محبوب...	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن ابن محبوب
٤٣٣/١٠٠	٩/٢٩٨	أحمد بن محمد...	بلفظه وفي السند تعليق وقد سبقه : علي بن محمد بن بندار عن أحمد بن أبي عبدالله...
٤٣٦/...	١/٣١٤	أحمد بن محمد بن عيسى...	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى...
٤٣٧/...	١/٣٣٨	عنه	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى...
٤٣٨/١٠١	١/٣٣٨ (آخر الصفحة)	عنه	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد بن عيسى...
٤٤٠/...	٤/٣٣٩	أحمد بن أبي عبدالله...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن ابي عبدالله...
٤٤٤/١٠٢	٢/٣٩٥	الحسين بن سعيد...	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد...
٤٤٧/١٠٣	٢/٣٩٦	الحسن بن محبوب...	بدء السند بابن محبوب والسند معلق وقد سبقه رواية علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد وعدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن ابن محبوب.
٤٤٩/...	٦/٣٩٧	الحسين بن سعيد	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد

التهذيب ج ٩	الكافي ج ٦	ابتداء سند التهذيب	عبارة الكافي
٤٥١/١٠٤	١٠/٣٩٨	الحسين بن سعيد	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد ابن عيسى عن الحسين بن سعيد
... /٤٥٢	١١/٣٩٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
... /٤٥٣	١٣/٣٩٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
٤٦٣/١٠٧	٦/٤٠١	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
... /٤٦٤	٧/٤٠١	أحمد بن محمد	كذا والسند معلق فيه وقد حذف منه محمد بن يحيى
... /٤٦٥	٨/٤٠١	أحمد بن محمد بن خالد	عدّة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد
٤٦٧/١٠٨	١١/٤٠١	أحمد بن محمد بن خالد	عنه[1] [الضمير راجع الى احمد بن محمد بن خالد ويروي عنه عدّة من أصحابنا...]
... /٤٦٨	١٢/٤٠٢	أحمد بن محمد بن عيسى	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد ابن عيسى
... /٤٧٠	٨/٤٠٥	أحمد بن محمد بن خالد	عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد
٤٨٠/١١١	٢/٤٠٨	الحسن بن محبوب	علي بن إبراهيم عن أبيه ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً عن ابن محبوب
... /٤٨١	٤/٤٠٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
... /٤٨٤	٧/٤٠٨	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد

(١) صحف «عنه» في مطبوعة الكافي بـ«على» وقد اثبتنا ما في بعض مخطوطاته المعتبرة.

التهذيب ج٩	الكافي ج٦	ابتداء سند التهذيب	عبارة الكافي
١١٢/٤٨٥	٤١٠/١٥	أحمد بن محمد (عن علي بن الحكم)	عدّة من أصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن يحيى عن أحمد بن محمد جميعاً (عن علي بن الحكم)
.../٤٨٦	٤١٢/٢	أحمد بن محمد	محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد
١١٣/٤٩١	٤١٤/٦	أحمد بن محمد (عن يعقوب بن يزيد)	محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد[٣] (عن يعقوب بن يزيد)
١١٤/٤٩٢	٤١٤/٧	عنه	عنه (=محمد بن يحيى) عن أحمد بن محمد

ويفيدنا هذا الجدول أموراً:

أ ـ صرّح الشيخ باسم الكليني إلاّ في ما كان في السند الحسن بن محبوب وأحمد (وهو مردّد بين الآتيين) وأحمد بن محمد بن عيسى وأحمد بن أبي عبدالله (=أحمد بن محمد بن خالد) والحسين بن سعيد وهؤلاء كلّهم من أرباب الجوامع المعروفة وكانت كتبهم كتباً مشهورة، عليها المعوّل وإليها المرجع، وقد صرّح الصدوق بذلك في مقدمة الفقيه مع ذكر اسم أكثرهم[١]، وقد أورد الشيخ طرقاً مستقلة (لا طرقاً في ذيل طريق الآخرين كالكليني) لجميعهم في مشيخة التهذيبين[٢]، ولم يترك ذكر اسم محمّد بن يعقوب في ما بدأ السند بأسماء مشايخ الكليني كعلي بن إبراهيم ومحمد بن يحيى، نعم هنا بحث في الرقم ٤٥٢ سنشير إليه.

---

(١) ولم يذكر اسم ابن محبوب في هذه المقدمة لكن له كتاب المشيخة المعروفة.

(٢) التهذيب، طبعة الغفاري، ج١٠: ٣٨٥/١٤، ٣٨٦/١٥، ٣٨٨/اواسط الصفحة، ٣٩١/آخر الصفحة.

(٣) هذا هو الصواب بقرينة المرويّ عنه، «وأحمد بن محمد» في التهذيب محرّف، وقع فيه التقديم والتأخير.

ب ـ قد أكمل الشيخ هنا أيضاً عنوان ابن محبوب فبدّله بالحسن بن محبوب (الأرقام ٤٢٩، ٤٤٧، ٤٨٠).

ج ـ ورد في رقم ٤٥٢ بدء السند بالحسن بن محمد بن سماعة وهو يروي عن جعفر بن محمد [بن مالك الكوفي] مع أنّ ابن سماعة لم يرو عن جعفر بن محمد بن مالك في موضع آخر، بل طبقته متقدمة على طبقة جعفر بن مالك والصواب الحسين بن محمد فقد روى عن جعفر بن محمد (بن مالك) في عدة أسانيد[1] ولا ينبغي التوقّف في أن الشيخ رجع إلى الكافي فكان «الحسين بن محمد» في نسخته قد بدّل ـ خطأً ـ بالحسن بن محمد، فحسبه الشيخ «الحسن بن محمد بن سماعة» فصرّح باسمه، والحسن بن محمد بن سماعة هو ممّن لهم طريق مستقلّ في مشيخة التهذيبين[2].

د ـ قد صحّف «محمد بن أحمد» في الرقم ٤٩١ في نسخة الشيخ من الكافي بأحمد بن محمد، فصار ابتداؤه متحداً مع الرقم ٤٩٢، فلذلك عبّر في هذا الرقم بالضمير.

ثم إنّ ملاحظة ترتيب سائر الروايات التي لم نذكرها وممّا صرّح فيه باسم محمد بن يعقوب[3] تفيد الدارس في معرفة أنواع الحركات التي يقوم بها الشيخ عند الأخذ من الكافي، كالحركة إلى الوراء، وكالتغيير في ترتيب الأحاديث عند الأخذ[4].

---

(١) الكافي ١: ٧/٣١، ١/٢٧٩، ١٢/٣٣٩، ٧/٣٦٩، ٢: ١/٣٤٤، ٥: ٦/٧٢، ١٣/١٤٤، وبتصحيف في ١: ١/٣٣٥ و٨: ١/٢.

(٢) التهذيب ١٠: ٢١/٣٨٩، الاستبصار ٤: ٣٢٨.

(٣) صرّح باسم محمد بن يعقوب في رقم ٤٤٦ ولم نجده في الكافي ولعله سقط من النسخ المتوفّرة منه وكان موجوداً في نسخة الشيخ في الكافي.

(٤) لاحظ التهذيب ٩: ٤٢١/٩٧ (الكافي ٦: ٢/٢٦٨)، ٤٢٢/ (الكافي ٦: ١/٢٦٨)، ٤٢٣/ (الكافي ٦:
←

هذا، وقد راجعنا جميع ما بدأ السند في التهذيب باسم «أحمد بن أبي عبدالله» فوجدنا أن أكثرها مأخوذ من الكافي بملاحظة ورودها في ضمن مجموعة أحاديث تشهد مقارنة التهذيب للكافي وغيرها من القرائن، ولا حاجة إلى سردها بأسرها بعد ذكر نماذج منها فلنكتف بالإشارة إليها.

موارد بدء السند بأحمد بن أبي عبدالله في التهذيب مع الأخذ من الكافي:

← ١/٢٩٠)، ٤٢٤/٩٨ (الكافي ٦: ٢/٢٩٠)، /٤٢٥ (الكافي ٦: ٣/٢٩١)، /٤٢٦ (الكافي ٦: ٢/٢٩١، آخر الصفحة)، /٤٢٧ (الكافي ٦: ١/٢٩٢)، ٤٢٨/٩٩ (الكافي ٦: ٢/٢٩٢)، /٤٢٩ (الكافي ٦: ٩/٢٩٣)، /٤٣٠ (الكافي ٦: ١٠/٢٩٤)، /٤٣١ (الكافي ٦: ٢٠/٢٩٥)، /٤٣٢ (الكافي ٦: ٢/٢٩٧)، ٤٣٣/١٠٠ (الكافي ٦: ٩/٢٩٨)، /٤٣٤ (الكافي ٦: ١٩/٢٩٩)، /٤٣٥ (الكافي ٦: ٢١/٢٩٩)، /٤٣٦ (الكافي ٦: ١/٣١٤)، /٤٣٧ (الكافي ٦: ١/٣٣٨)، ٤٣٨/١٠١ (الكافي ١: ١/٣٣٨، آخر الصفحة) /٤٣٩ (الكافي ٦: ٣/٣٣٩)، /٤٤٠ (الكافي ٦: ٤/٣٣٩)، /٤٤١ (الكافي ٦: ١/٣٨٩)، /٤٤٢ (الكافي ٦: ١/٣٩٢)، ٤٤٣/١٠٢ (الكافي ٦: ٣/٣٩٥)، /٤٤٤ (الكافي ٦: ٢/٣٩٥)، /٤٤٥ (الكافي ٦: ١/٣٩٥)، ٤٤٦ (ليس في الكافي)، ٤٤٧/١٠٣ (الكافي ٦: ٢/٣٩٦)، /٤٤٨ (الكافي ٦: ٣/٣٩٦)، /٤٤٩ (الكافي ٦: ٦/٣٩٧)، /٤٥٠ (الكافي ٦: ٩/٣٩٧)، ٤٥١/١٠٤ (الكافي ٦: ١٠/٣٩٨)، /٤٥٢ (الكافي ٦: ١١/٣٩٨)، /٤٥٣ (الكافي ٦: ١٣/٣٩٨)، ٤٥٤/١٠٥ (الكافي ٦: ١٤/٣٨٩)، /٤٥٥ (الكافي ٦: ١٥/٣٩٩)، ٤٥٦ (الكافي ٦: ١٦/٣٩٩)، ٤٥٧/١٠٦ (الكافي ٦: ١٩/٤٠٠)، /٤٥٨ (الكافي ٦: ١/٤٠٠، آخر الصفحة)، /٤٥٩ (الكافي ٦: ٢/٤٠٠)، /٤٦٠ (الكافي ٦: ٣/٤٠٠)، /٤٦١ (الكافي ٦: ٥/٤٠١، في النسخ المعتبرة من الكافي متأخر عن الرقم الآتي)، ٤٦٢/١٠٧ (الكافي ٦: ٤/٤٠١)، /٤٦٣ (الكافي ٦: ٦/٤٠١)، /٤٦٤ (الكافي ٦: ٧/٤٠١)، /٤٦٥ (الكافي ٦: ٨/٤٠١)، /٤٦٦ (الكافي ٦: ٩/٤٠١)، ٤٦٧/١٠٨ (الكافي ٦: ١١/٤٠١)، /٤٦٨ (الكافي ٦: ١٢/٤٠٢)، /٤٦٩ (الكافي ٦: ٩/٤٠٥)، /٤٧٠ (الكافي ٦: ٨/٤٠٥)، /٤٧١ (الكافي ٦: ٧/٤٠٥)، ٤٧٢/١٠٩ (الكافي ٦: ٦/٤٠٤)، /٤٧٣ (الكافي ٦: ٥/٤٠٤)، /٤٧٤ (الكافي ٦: ٤/٤٠٤)، /٤٧٥ (الكافي ٦: ٢/٤٠٤)، /٤٧٦ (الكافي ٦: ١/٤٠٥)، /٤٧٧ (الكافي ٦: ٢/٤٠٥)، ٤٧٨/١١٠ (الكافي ٦: ٣/٤٠٥)، /٤٧٩ (ليس عن الكافي)، ٤٨٠/١١١ (الكافي ٦: ٢/٤٠٨)، /٤٨١ (الكافي ٦: ٤/٤٠٨)، /٤٨٢ (الكافي ٦: ٣/٤٠٨)، /٤٨٣ (الكافي ٦: ١/٤٠٧)، /٤٨٤ (الكافي ٦: ٧/٤٠٨)، ٤٨٥/١١٢ (الكافي ٦: ١٥/٤١٠)، /٤٨٦ (الكافي ٦: ٢/٤١٢)، /٤٨٧ (الكافي ٦: ١/٤١٣)، ٤٨٨/١١٣ (الكافي ٦: ٢/٤١٣)، /٤٨٩ (الكافي ٦: ٣/٤١٣)، /٤٩٠ (الكافي ٦: ٤/٤١٦)، /٤٩١ (الكافي ٦: ٦/٤١٤)، ٤٩٢/١١٤ (الكافي ٦: ٧/٤١٤).

ـ التهذيب ٦: ٣١٠/١٦٥[١].

ـ ٦: ٣٨٢/١٨٤ و ٣٨٨/١٨٦[٢].

ـ ٦: ٥٤٦/٢٢٧[٣].

ـ ٦: ٧٥٣/٢٧٥، ٧٥٦/٢٧٦[٤].

---

(١) هذه الرواية وردت في باب ارتباط الخيل وآلات الركوب (ب ٧٧)، وهذا الباب مأخوذ بكامله عن اربعة أبواب من كتاب الدواجن من الكافي (: باب ارتباط الدابة والمركوب. باب نوادر في الدواب ـ باب آلات الدواب ـ باب اتخاد الإبل، لاحظ التهذيب ٦: ٣٠٠/١٦٣ (الكافي ٦: ١/٥٣٥)، ٣٠١/١٦٤ (الكافي ٦: ٥/٥٣٦)، /٣٠٢ (الكافي ٦: ٩/٥٣٧)، /٣٠٣ (الكافي ٦: ١/٥٣٧، آخر الصفحة)، /٣٠٤ (الكافي ٦: ٥/٥٣٨)، /٣٠٥ (الكافي ٦: ٦/٥٣٨)، /٣٠٦ (الكافي ٦: ١٢/٥٣٩)، ٣٠٧/١٦٥ (الكافي ٦: ١٣/٥٣٩)، /٣٠٨ (الكافي ٦: ١٤/٥٣٩)، /٣٠٩ (الكافي ٦: ١٧/٥٤٠)، /٣١٠ (الكافي ٦: ٥/٥٤١، آخر الصفحة)، ٣١١/١٦٦ (الكافي ٦: ٢/٥٤١)، /٣١٢ (الكافي ٦: ٤/٥٤١)، /٣١٣ (الكافي ٦: ٣/٥٤١)، /٣١٤ (الكافي ٦: ٦/٥٤٢)، والتفاوت اليسير في الترتيب لا يضر بدعوى الأخذ ـ كما لا يخفى ـ وقد صرّح باسم الكليني في الأرقام ٣٠٣، ٣١٤.

(٢) من رقم ٣٧٦ (أول باب الديون وأحكامها ـ ب ٨١) إلى رقم ٣٩٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٦: ٣٧٦/١٨٣ (الكافي ٥: ١١/٩٥)، /٣٧٧ (الكافي ٥: ١/٩٢)، /٣٧٨ (الكافي ٥: ٢/٩٣)، ٣٧٩/١٨٤ (الكافي ٥: ٧/٩٤)، /٣٨٠ (الكافي ٥: ٦/٩٤)، /٣٨١ (الكافي ٥: ٣/٩٣)، /٣٨٢ (الكافي ٥: ٩/٩٤)، ٣٨٣/١٨٥ (الكافي ٥: ٢/٩٥)، /٣٨٤ (الكافي ٥: ١/٩٥)، /٣٨٥ (الكافي ٥: ٥/٩٣)، ٣٨٦/١٨٦ (الكافي ٥: ٨/٩٤)، /٣٨٧ (الكافي ٥: ٣/٩٦)، /٣٨٨ (الكافي ٥: ٤/٩٦)، ٣٨٩/١٨٧ (الكافي ٥: ٥/٩٦)، /٣٩٠ (الكافي ٥: ٧/٩٨ وقد صرّح باسم محمد بن يعقوب في الأرقام ٣٨٠، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٨٩ و ٣٩٠.

(٣) هو من باب آداب الحكام (باب ٨٨) وأوائل الباب مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٦: ٥٤١/٢٢٥ (الكافي ٧: ١/٤١٢)، ٥٤٢/٢٢٦ (الكافي ٧: ٢/٤١٣)، /٥٤٣ (الكافي ٧: ٣/٤١٣)، /٥٤٤ (الكافي ٧: ٤/٤١٣)، ٥٤٥/٢٢٧ (الكافي ٧: ٦/٤١٤)، /٥٤٦ (الكافي ٧: ٥/٤١٣) وبعده خبر مبدوء بعلي بن إبراهيم ليس في الكافي.

(٤) من رقم ٧٥٣ إلى رقم ٧٦٤ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٦: ٧٥٣/٢٧٥ (الكافي ٧: ١/٣٧٩، آخر الصفحة)، ٧٥٤/٢٧٦ (الكافي ٧: ٣/٣٨٠)، /٧٥٥ (الكافي ٧: ٦/٣٨٠)، /٧٥٦

←

ـ ٦: ٨٨١/٣٢١، ٨٨٥/٣٢٣، ٨٨٩/٣٢٤، ٨٩٦/٣٢٦، ٨٩٩/٣٢٧ و٩٠١، ٩٠٤/٣٢٨[1].

ـ ٧: ٦/٣[2].

ـ ٧: ٤٠/١١[3].

→ (الكافي ٧: ١/٣٨٠، آخر الصفحة)، ٧٥٧/ (الكافي ٧: ٣/٣٨١، آخر الصفحة)، ٧٥٨/ (الكافي ٧: ٤/٤٠٢)، ٧٥٩/٢٧٧ (الكافي ٧: ٥/٤٠٣)، ٧٦٠/ (الكافي ٧: ٧/٤٠٤)، ٧٦١/٢٧٨ (الكافي ٧: ١٠/٤٠٤)، ٧٦٢/ (الكافي ٧: ٩/٤٠٤)، ٧٦٣/ (الكافي ٧: ٨/٤٠٤)، ٧٦٤ (الكافي ٧: ١١/٤٠٥).

(١) هي من باب المكاسب (ب٩٣) و٢٥ رواية من أول هذا الباب مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٦: ٨٨٠/٣٢١ (الكافي ٥: ١/٨٠)، ٨٨١/ (الكافي ٥: ٧/٨١)، ٨٨٢/٣٢٢ (الكافي ٥: ٨/٨١)، ٨٨٣/ (الكافي ٥: ٩/٨١)، ٨٨٤/ (الكافي ٥: ١٠/٨٢)، ٨٨٥/٣٢٣ (الكافي ٥: ٥/٨٤)، ٨٨٦/ (الكافي ٥: ١/٧٩، آخر الصفحة)، ٨٨٧/ (الكافي ٥: ١/٧٧)، ٨٨٨/ (الكافي ٥: ٣/٧٨)، ٨٨٩/٣٢٤ (الكافي ٥: ٤/٧٨)، ٨٩٠/ (الكافي ٥: ٥/٧٨)، ٨٩١/ (الكافي ٥: ٦/٧٨)، ٨٩٢/ (الكافي ٥: ٧/٧٨)، ٨٩٣/ (الكافي ٥: ٣/٧٤)، ٨٩٤/٣٢٥ (الكافي ٥: ١/٧٣)، ٨٩٥/٣٢٥ (الكافي ٥: ٤/٧٤)، ٨٩٦/٣٢٦ (الكافي ٥: ٥/٧٤)، ٨٩٧/ (الكافي ٥: ٨/٧٥)، ٨٩٨/ (الكافي ٥: ١٢/٧٦)، ٨٩٩/٣٢٧ (الكافي ٥: ٢/٧٠)، ٩٠٠/ (الكافي ٥: ٢/٧١)، ٩٠١/ (الكافي ٥: ٣/٧١)، ٩٠٢/ (الكافي ٥: ٧/٧٢)، ٩٠٣/ (الكافي ٥: ١٠/٧٢)، ٩٠٤/٣٢٨ (الكافي ٥: ١١/٧٢) وقد صرّح باسم محمد بن يعقوب في ارقام ٨٨٣، ٨٩٢ـ ٨٩٥، ٨٩٨، ٩٠٣.

(٢) من أول كتاب التجارات، باب ١، إلى رقم ٩ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ١/٢ (الكافي ٥: ١/١٤٨)، ٢/ (الكافي ٥: ٤/١٤٨)، ٣/ (الكافي ٥: ٦/١٤٨)، ٣/٤ (الكافي ٥: ٧/١٤٩)، ٥/ (الكافي ٥: ٣/١٤٨)، ٦/ (الكافي ٥: ٨/١٤٩)، ٧/ (الكافي ٥: ١٠/١٤٩)، ٨/ (الكافي ٥: ١٢/١٤٩)، ٩/٤ (الكافي ٥: ١٣/١٥٠) وهذا السند مبدوء بأحمد بن محمد بن عيسى وكذا الأمر في ما بعده ثم ذكر إسناداً بالضمير، فالإتيان باسم الظاهر في رقم ١٠ دون الضمير كاشف عن تعدّد مصدر الخبر في الحديثين فلاحظ، ثم انّه صرّح باسم محمد بن يعقوب في رقم ١.

(٣) من رقم ١٤ إلى رقم ٦٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ١٤/٥ (الكافي ٥: ٢٣/١٥٤)، ١٥/ (الكافي ٥: ٤/١٥١)، ١٦/٦ (الكافي ٥: ١/١٥٠)، ١٧/ (الكافي ٥: ٣/١٥١)، ١٨/ (الكافي ٥: ٢/١٥٠)، ١٩/ (الكافي ٥: ٦/١٥١، ففي السند امر مهم سنذكره في الابحاث الآتية)، ٢٠/٧ (الكافي ←

ـ ٧: ٧١/١٧[١].
ـ ٧: ٣٣٢/٧٨ و٣٣٣[٢].
ـ ٧: ٧١١/١٦١[٣].

→ ٥: ٨/١٥٢)، /٢١ (الكافي ٥: ٩/١٥٢)، /٢٢ (الكافي ٥: ١٥/١٥٣، والسند في الكافي مبدوء بالضمير الراجع إلى أحمد المراد به أحمد بن محمد بن خالد دون أحمد بن محمد بن عيسى فلاحظ)، /٢٣ (الكافي ٥: ٢٢/١٥٤)، /٢٤ (الكافي ٥: ١٩/١٥٣)، ٢٥/٨ (الكافي ٥: ١٠/١٥٢)، /٢٦ (الكافي ٥: ١٦/١٥٣، وفي التهذيب تصحيف يعلم بمراجعة الكافي)، /٢٧ (الكافي ٥: ١١/١٥٢)، /٢٨ (الكافي ٥: ١٢/١٥٢)، /٢٩ (الكافي ٥: ١٧/١٥٣، وسند التهذيب مصحف يعلم من مراجعة الكافي)، ٣٠/٩ (الكافي ٥: ٢٠/١٥٤)، /٣١ (الكافي ٥: ١/١٥٥)، /٣٢ (الكافي ٥: ٢/١٥٦)، /٣٣ (الكافي ٥: ١/١٥٦)، /٣٤ (الكافي ٥: ٣/١٥٧)، ٣٥/١٠ (الكافي ٥: ٩/١٥٩)، /٣٦ (الكافي ٥: ٨/١٥٩)، /٣٧ (الكافي ٥: ٥/١٥٩)، /٣٨ (الكافي ٥: ٧/١٥٨)، /٣٩ (الكافي ٥: ٤/١٥٨)، ٤٠/١١ (الكافي ٥: ٣/١٥٨)، /٤١ (الكافي ٥: ١/١٥٧)، /٤٢ (الكافي ٥: ٢/١٥٨)، /٤٣ (الكافي ٥: ٥/١٦٠)، /٤٤ (الكافي ٥: ١/١٥٩)، /٤٥ (الكافي ٥: ١/١٥٩)، /٤٦ (الكافي ٥: ٢/١٥٩)، ٤٧/١٢ (الكافي ٥: ٤/١٥٩)، /٤٨ (الكافي ٥: ١/١٦٠)، /٤٩ (الكافي ٥: ٢/١٦٠)، /٥٠ (الكافي ٥: ٣/١٦٠)، /٥١ (الكافي ٥: ٤/١٦٠، وفي السند وما قبله اختصار في التهذيب يحتاج الى التأمّل)، /٥٢ (الكافي ٥: ٥/١٦٠)، ١٣/٥٣ (زائد في مطبوعة التهذيب)، /٥٤ (الكافي ٥: ٦/١٦٠)، /٥٥ (الكافي ٥: ٧/١٦١)، /٥٦ (الكافي ٥: ٣/١٦٢)، /٥٧ (الكافي ٥: ٤/١٦٢،إرسال السند في التهذيب نشأ من كون السند مرفوعاً في الكافي)، /٥٨ (الكافي ٥: ١/١٦١)، ٥٩/١٤ (الكافي ٥: ٢/١٦٨)، /٦٠ (الكافي ٥: ٣/١٦٨)، وقد صرّح باسم محمد بن يعقوب في ارقام ٢٣ ـ ٢٥، ٥٨.

(١) من رقم ٧١ الى رقم ٧٧ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٧١/١٧ (الكافي ٥: ٧/١٤٦)، /٧٢ (الكافي ٥: ٨/١٤٦)، /٧٣ (الكافي ٥: ٦/١٤٥)، /٧٤ (الكافي ٥: ١٠/١٤٦)، /٧٥ (الكافي ٥: ٣/١٤٧، وفي التهذيب تصحيف يعلم من الكافي)، ٧٦/١٨ (الكافي ٥: ١/١٤٧)، /٧٧ (الكافي ٥: ٢/١٤٧).

(٢) من رقم ٣٣٢ الى رقم ٣٤٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٣٣٢/٧٨ (الكافي ٥: ٧/٢٢٦)، /٣٣٣ (الكافي ٥: ٦/٢٢٥)، /٣٣٤ (الكافي ٥: ٥/٢٢٥)، /٣٣٥ (الكافي ٥: ٤/٢٢٥)، /٣٣٦ (الكافي ٥: ٣/٢٢٥)، /٣٣٧ (الكافي ٥: ٢/٢٢٤)، ٣٣٨/٧٩ (الكافي ٥: ١/٢٢٣)، /٣٣٩ (الكافي ٥: ٢/٢٢٣)، /٣٤٠ (الكافي ٥: ٣/٢٢٣).

(٣) من رقم ٧٠٢ الى رقم ٧١١ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٧٠٢/١٥٩ (الكافي ٥:←

ـ ٧: ٧٤٩/١٦٩[١].
ـ ٧: ٩٨٦/٢٢٥[٢].
ـ ٧: ١٠١٠/٢٣١[٣].
ـ ٩: ٧٦/١٩[٤].

← ٦/١٦٥)، ٧٠٣/ (الكافي ٥: ٧/١٦٥)، ٧٠٤/ (الكافي ٥: ١/١٦٤)، ٧٠٥/ (الكافي ٥: ٢/١٦٤ وفي سند التهذيب تصحيف يعلم من الكافي)، ٧٠٦/١٦٠ (الكافي ٥: ٣/١٦٤)، ٧٠٧/ (الكافي ٥: ٤/١٦٥)، ٧٠٨/ (الكافي ٥: ٥/١٦٥)، ٧٠٩/ (الكافي ٥: ١/١٦٦)، ٧١٠/ (الكافي ٥: ٢/١٦٦)، ٧١١/ (الكافي ٥: ٣/١٦٦).

(١) أحاديث أوائل باب الرهون إلى رقم ١٤ منه مأخوذة من الكافي إلّا رقم ٥، لاحظ التهذيب ٧: ٧٤٤/١٦٨ (الكافي ٥: ١/٢٣٣)، ٧٤٥/ (الكافي ٥: ٢/٢٣٣)، ٧٤٦/ (الكافي ٥: ٣/٢٣٣)، ٧٤٧/ (الكافي ٥: ٤/٢٣٣)، ٧٤٩/١٦٩ (الكافي ٥: ٥/٢٣٤)، ٧٥٠/ (الكافي ٥: ١٣/٢٣٥)، ٧٥١/ (الكافي ٥: ١٤/٢٣٥)، ٧٥٢/ (الكافي ٥: ١٥/٢٣٥ وفي سند التهذيب سقط)، ٧٥٣/ (الكافي ٥: ٢٠/٢٣٧)، ٧٥٤/١٧٠ (الكافي ٥: ٢١/٢٣٧)، ٧٥٥/ (الكافي ٥: ٢٢/٢٣٧)، ٧٥٦/ (الكافي ٥: ١٩/٢٣٦)، ٧٥٧ (الكافي ٥: ١١/٢٣٥).

(٢) من رقم ٩٨١ الى رقم ٩٩٢ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ٩٨١/٢٢٤ (الكافي ٥: ١/٣٠١)، ٩٨٢/ (الكافي ٥: ٢/٣٠١)، ٩٨٣/ (الكافي ٥: ٣/٣٠٢)، ٩٨٤/٢٢٥ (الكافي ٥: ٥٧/٣١٨)، ٩٨٥/ (الكافي ٥: ٤٤/٣١٤)، ٩٨٦/ (الكافي ٥: ٤٨/٣١٥)، ٩٨٧/٢٢٦ (الكافي ٥: ٤١/٣١٤)، ٩٨٨/ (الكافي ٥: ٣٩/٣١٣)، ٩٨٩ (الكافي ٥: ٤٠/٣١٣)، ٩٩٠/ (الكافي ٥: ٣٧/٣١٢)، ٩٩١/ (الكافي ٥: ٣٥/٣١٢)، ٩٩٢/ (الكافي ٥: ٣٦/٣١٢)، وقد صرّح باسم محمد بن يعقوب في ٩٨٤.

(٣) من رقم ١٠٠٩ الى رقم ١٠١٧ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٧: ١٠٠٩/٢٣١ (الكافي ٥: ٣/٣٠٠)، ١٠١٠/ (الكافي ٥: ٢/٣٠٠)، ١٠١١/٢٣٢ (الكافي ٥: ١/٢٩٨، آخر الصفحة)، ١٠١٢/ (الكافي ٥: ٥/٢٩٩)، ١٠١٣/ (الكافي ٥: ٤/٢٩٩)، ١٠١٤/ (الكافي ٥: ١/٢٩٨)، ١٠١٥/ (الكافي ٥: ١/٢٩٧، آخر الصفحة)، ١٠١٦/٢٣٣ (الكافي ٥: ٢/٢٩٧)، ١٠١٧/ (الكافي ٥: ١/٢٨٦، آخر الصفحة).

(٤) من رقم ٧٥ الى رقم ٧٧ مأخوذة من الكافي قد صرّح في ٧٥ و٧٧ باسم محمد بن يعقوب، لاحظ التهذيب ٩: ٧٥/١٩ (الكافي ٦: ٢/٢٢٤)، ٧٦/ (الكافي ٦: ١/٢٢٤، والسند فيه مبدوء بالضمير الراجع إلى أحمد بن أبي عبدالله وفيه تعليق)، ٧٧/ (الكافي ٦: ١/٢٢٥).

ـ ٩: ٣٩٩/٩٣ و ٤٠٤[١].

ـ ٩: ٥٩٢/١٤١[٢].

ـ ٩: ٦٣٠/١٥٤[٣].

ـ ٩: ٨٣٥/٢١١[٤].

ـ ١٠: ٥٩٢/١٤٨[٥].

---

(١) من رقم ٣٩٤ الى رقم ٤٠٨ مأخوذة من الكافي وقد صرّح باسم محمد بن يعقوب في ٣٩٤ـ ٣٩٧، ٤٠١، ٤٠٦، ٤٠٨، لاحظ التهذيب ٩: ٣٩٤/٩٢ (الكافي ٦: ٢/٢٦٩)، ٣٩٥/ (الكافي ٦: ٥/٢٦٩)، ٣٩٦/ (الكافي ٦: ٦/٢٦٩)، ٣٩٧/ (الكافي ٦: ١/٢٧٠)، ٣٩٨/ (الكافي ٦: ٢/٢٧٠)، ٣٩٩/٩٣ (الكافي ٦: ٧/٢٦٩)، ٤٠٠/ (الكافي ٦: ٣/٢٧١ ـ وفي الأخذ تشويه ـ)، ٤٠١/ (الكافي ٦: ٩/٢٧٢)، ٤٠١/ (الكافي ٦: ١/٢٧٢)، ٤٠٣/ (الكافي ٦: ٢/٢٧٢)، ٤٠٤/ (الكافي ٦: ٣/٢٧٢)، ٤٠٥/ (الكافي ٦: ٢/٢٧٣)، ٤٠٦/٩٤ (الكافي ٦: ١/٢٧٣)، ٤٠٧/ (الكافي ٦: ٤/٢٧٤)، ٤٠٨/ (الكافي ٦: ٦/٢٧٥).

(٢) من رقم ٥٨٧ الى رقم ٥٩٤ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٩: ٥٨٧/١٣٩ (الكافي ٧: ٢١/٣٣)، ٥٨٨/١٤٠ (الكافي ٧: ٢٢/٣٣)، ٥٨٩/ (الكافي ٧: ٢٤/٣٤)، ٥٩٠ (الكافي ٧: ٢٥/٣٤)، ٥٩١ (الكافي ٧: ٢٧/٣٤)، ٥٩٢/١٤١ (الكافي ٧: ٢٨/٣٥)، ٥٩٣/ (الكافي ٧: ٣٨/٣٨)، ٥٩٤/١٤٢ (الكافي ٧: ٣٩/٣٨).

(٣) من رقم ٦٢٤ الى رقم ٦٣٢ مأخوذة من الكافي وقد صرّح في ٦٢٦ و٦٢٩ باسم محمد بن يعقوب، لاحظ التهذيب ٩: ٦٢٤/١٥٢ (الكافي ٧: ٣/٣٠)، ٦٢٥/١٥٣ (الكافي ٧: ٤/٣٠)، ٦٢٦/ (الكافي ٧: ١٠/٣١)، ٦٢٧/ (الكافي ٧: ١١/٣٢)، ٦٢٨/ (الكافي ٧: ١٢/٣٢)، ٦٢٩/١٥٤ (الكافي ٧: ١٣/٣٢)، ٦٣٠/ (الكافي ٧: ١٤/٣٢)، ٦٣١/ (الكافي ٧: ١٦/٣٢)، ٦٣٢/ (الكافي ٧: ١٩/٣٣).

(٤) من رقم ٨٣٥ الى رقم ٨٤٠ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ٩: ٨٣٥/٢١١ (الكافي ٧: ١/٤٠)، ٨٣٦/ (الكافي ٧: ٢/٤٠)، ٨٣٧/ (الكافي ٧: ١/٤٤)، ٨٣٨/٢١٢ (الكافي ٧: ٢/٤٤)، ٨٣٩/ (الكافي ٧: ٣/٤٤)، ٨٤٠/ (الكافي ٧: ٤/٤٤).

(٥) من رقم ٥٨٧ الى رقم ٦٠٠ مأخوذة من الكافي وقد صرح باسم محمد بن يعقوب في رقم ٥٩٧، لاحظ التهذيب ١٠: ٥٨٧/١٤٨ (الكافي ٧: ١/٢٦٠)، ٥٨٨/ (الكافي ٧: ٢/٢٦٠)، ٥٨٩/ (الكافي ٧: ٣/٢٦٠)، ٥٩٠/ (الكافي ٧: ٤/٢٦٠)، ٥٩١/ (الكافي ٧: ٥/٢٦١)، ٥٩٢/ (الكافي ٧: ٦/٢٦١)،

←

ـ ١٠: ٧٥٣/١٩١[1].

ـ ١٠: ٨٣٢/٢١١[2].

ـ ١٠: ١٠٠٧/٢٥٥[3].

ثم إنّ هنا مورداً آخر بدىء السند في التهذيب باسم أحمد بن أبي عبدالله وهو مأخوذ من الفقيه كما سنستدلّ عليه، وقبل أن نذكر ذلك ينبغي أن نـذكر مـثالين آخرين من موارد الأخذ من الفقيه من دون ذكر اسم الصدوق في السند.

المثال الأول: من التهذيب ج٦:

٥٦٨ ـ وروى الأصبغ في نباتة عن أمير المؤمنين عليه السلام ...

٥٦٩ ـ وروى أبو أيوب الخراز أنّ أبا عبدالله عليه السلام سئل عن الرجل ...

← ٥٩٣/١٤٩ (الكافي ٧: ١٤/٢٦٢)، /٥٩٤ (الكافي ٧: ١٨/٢٦٣)، /٥٩٥ (الكافي ٧: ٢٠/٢٦٣)، /٥٩٦ (الكافي ٧: ٢٨/٢٦٥)، /٥٩٧ (الكافي ٧: ٣٥/٢٦٨)، /٥٩٨ (الكافي ٧: ٣٦/٢٦٨)، /٥٩٩ (الكافي ٧: ٣٨/٢٦٨)، ٦٠٠/١٥٠ (الكافي ٧: ٣٩/٢٦٨).

(١) من رقم ٧٤٦ الى رقم ٧٥٤ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ١٠: ٧٤٦/١٩٠ (الكافي ٧: ٣٠٩/ذيل ٤)، /٧٤٧ (الكافي ٧: ١٠/٣١٠)، /٧٤٨ (الكافي ٧: ١٣/٣١٠)، /٧٤٩ (الكافي ٧: ٦/٣٠٩)، /٧٥٠ (الكافي ٧: ٧/٣١٠)، ٧٥١/١٩١ (الكافي ٧: ٥/٣٠٤)، /٧٥٢ (الكافي ٧: ٤/٣٠٤)، /٧٥٣ (الكافي ٧: ٢/٣٠٤)، /٧٥٤ (الكافي ٧: ١/٣٠٤).

(٢) من رقم ٨٢٩ الى رقم ٨٣٦ مأخوذة من الكافي وقد صرّح في رقم ٨٣٥ بمحمد بن يعقوب، لاحظ التهذيب ١٠: ٨٢٩/٢١٠ (الكافي ٧: ٥/٢٩٧)، /٨٣٠ (الكافي ٧: ٢/٢٩٦)، ٨٣١/٢١١ (الكافي ٧: ٣/٢٩٦)، /٨٣٢ (الكافي ٧: ٤/٢٩٧)، /٨٣٣ (الكافي ٧: ١/٢٩٦)، /٨٣٤ (الكافي ٧: ١/٢٨٨)، /٨٣٥ (الكافي ٧: ٣/٢٨٩)، /٨٣٦ (الكافي ٧: ٢/٢٨٨).

(٣) من رقم ١٠٠٣ الى رقم ١٠١٧ مأخوذة من الكافي، لاحظ التهذيب ١٠: ١٠٠٣/٢٥٣ (الكافي ٧: ١/٣٢٥)، ١٠٠٤/٢٥٤ (الكافي ٧: ٢/٣٣٠)، /١٠٠٥ (الكافي ٧: ١/٣٢٩)، ١٠٠٦/٢٥٥ (الكافي ٧: ٦/٣٣٣)، /١٠٠٧ (الكافي ٧: ٨/٣٣٤)، /١٠٠٨ (الكافي ٧: ٩/٣٣٤)، /١٠٠٩ (الكافي ٧: ٧/٣٣٣)، ١٠١٠ (الكافي ٧: ١٠/٣٣٤)، ١٠١١ (الكافي ٧: ١١/٣٣٨)، /١٠١٢ (الكافي ٧: ١٢/٣٤٢)، /١٠١٣ (الكافي ٧: ٥/٣٣٣)، /١٠١٤ (الكافي ٧: ٣/٣٣١)، ١٠١٥/٢٥٧ (الكافي ٧: ١٠/٣٢٨)، /١٠١٦ (الكافي ٧: ١١/٣٢٨)، ١٠١٧ (الكافي ٧: ٩/٣٢٨).

وهذا كما ترى يخالف منهج إسناد التهذيب من جهتين:

الجهة الأولى: بدأ السند بكلمة «وروى» وهو خلاف المعهود، إذ يبدأ السند في الأغلب في التهذيب باسم الراوي من دون أن يسبقه فعل كـ«روى».

الثاني: أنّ الأصبغ بن نباتة ليس صاحب كتاب، وأمّا أبو أيوب الخرّاز فهو صاحب كتاب لكن ليس كتابه من مصادر التهذيب، فان مصادره ـ حسب ما يرى ـ هي الجوامع المتأخرة ككتب الحسين بن سعيد، وسعد بن عبدالله، ومحمد بن الحسن الصفار، ومحمد بن يعقوب الكليني، وأمّا الأخذ من الأصول ككتاب أبي أيوب الخراز مباشرةً فغير معهود في التهذيب.

والخبران وردا في الفقيه ٣: ٣٢٥٨/٢٨ و٣٢٥٩[1] فالظاهر أخذ التهذيب من الفقيه.

المثال الثاني: من التهذيب ج٩:

١٤٢٠ ـ وكتب الرضاعليه السلام إلى محمد بن سنان فيما كتب من جواب مسائله:...

١٤٢١ ـ وفي رواية حمدان بن الحسين، عن الحسن بن الوليد...

١٤٢٢ ـ وروى إسماعيل بن مسلم السكوني، عن جعفر بن محمد...

وغرابة ألفاظ هذه الأسانيد وبُعدها عن منهج تسلسل الرواة في التهذيب لا تخفى، إذ بَدْءُ السند بالفعل المسند إلى الإمامعليه السلام (كما في رقم ١٤٢٠) وبدؤه بالجار والمجرور أعني «في رواية» (في رقم ١٤٢١)، وبكلمة «روى» كلّ ذلك خلاف المعهود في التهذيب، أضف إلى ذلك عدم كون الرواة الواقعين في صدر هذه الأسانيد من أرباب الجوامع، بل حمدان بن الحسين لم نجده في كتاب من كتب الرجال.

وهذه الروايات وردت في الفقيه ٤: ٥٧٥٥/٣٥٠ و٥٧٥٦ و٥٧٦٠/٣٥١ فلا ريب في أخذها من الفقيه.

---

(١) لكن لفظه: سأل أبو أيوب الخراز ابا عبداللهعليه السلام عن الرجل، فافهم.

إذا عرفت ذلك فلنبحث عن السند المشار إليه وقد وضعناه مع جملة مما تقدمه في جدول:

التهذيب ج٩	الفقيه ج٣	عبارة التهذيب	عبارة الفقيه
٨٧٢/٣١٥	٣٢٣١/٧	وروى الأصبغ بن نباتة	روى عن الأصبغ بن نباته
.../٨٧٣	٣٢٤٩/١٩	وروى عاصم بن حميد	بلفظه
.../٨٧٤	٣٢٥٢/٢٣	وروى عن أبي جعفرعليه السلام أنّه قال: وجد...	وقال أبو جعفرعليه السلام وجد...
٨٧٥/٣١٦	٣٢٥٥/٢٤	وروى علي بن إبراهيم... عن أبي جعفرعليه السلام أنّه قال دخل عليعليه السلام ...	وقال أبو جعفرعليه السلام: دخل عليعليه السلام
٨٧٦/٣١٨	٣٢٥٧/٢٧	وقضى أمير المؤمنينعليه السلام في رجل	بلفظه
٨٧٧/٣١٩	٣٢٦٥/٣١	وروى عبدالله بن سيابة	بلفظه (إلّا أن في بعض نسخه: عبدالله بن سنان)
.../٨٧٨	.../٣٢٦٦	وفي رواية أحمد بن أبي عبدالله البرقي	بلفظه

فانظر إلى عبارات التهذيب تجد في أكثرها غرائب إذ:

أ ـ وقوع الأصبغ بن نباتة وعاصم بن حميد وعبدالله بن سيابة في أوّل الإسناد غريب، لعدم كونهم أصحاب جوامع، بل ليسوا أصحاب كتب ـ أيضاً.

ب ـ رقم ٨٧٤ مرسل، والخبر المرسل في التهذيب قليل.

ج ـ رقم ٨٧٥ شبيه بإسناد الكافي وقد ورد في الكافي ٧: ٨/٣٨١ بهذا السند لكن ليس في أوّله كلمة «وروى»، كما ليس فيه «أنّه» ـ قبل «قال» ـ في آخر السند.

د ـ رقم ٨٧٨ مبدو بـ «في رواية» وهو غير معهود من دون وجه ظاهر يبرّره.

فاجتماع هذه الجهات الغريبة يشير إلى وقوع أمر خاصٍ، فانظر إلى مواضع هذه الأسانيد في الفقيه تجد أن الترتيب محفوظ كاملاً، بل رقم ٨٧٨ المبحوث عنه متصل بخبر ٨٧٧ في الفقيه، وألفاظ الأسانيد متفقة في الأكثر، فهذه الأحاديث أخذت من الفقيه، ويؤكده أنّ تعبير الشيخ عن البرقي هو أحمد بن أبي عبدالله ـ من دون إضافة البرقي ـ فإضافته نشأت من تبعية الشيخ للفقيه[١].

نعم هنا بعض التغييرات طرأ على الاسناد، فبدل «روى عن» بـ«روى» في رقم ٨٧٢، و«قال» بـ«روى عن» في رقم ٨٧٥ والظاهر أنّ الشيخ‌‌ أدخل هذه التغييرات على أسانيد الفقيه كي تقرب من أسلوب أسانيد التهذيب.

يبقى الكلام في رقم ٨٧٥؟ والّذي أراه أنّ الشيخ‌‌ أخذه من الفقيه أولاً فبدّل «قال أبو جعفر‌‌» بقوله «وروى عن أبي جعفر‌‌ انّه قال» كما صنع في ما الخبر السابق بعينه، ثم راجع الكافي فوجد الخبر فيه مسنداً فاستدرك فأضاف سند الكافي بين كلمة «روى» وعبارة «عن أبي جعفر‌‌» فبقيت عبارتا «وروى» في أول السند و«أنّه» في آخر السند على حالها، ولولا ما ذكرنا لم نجد وجهاً لزيادتها في السند، أضف إليه اتّفاق ترتيب الأحاديث في الكتابين.

فعليه فالرواية المبدوءة بأحمد بن أبي عبدالله مأخوذة من الفقيه، ولم تؤخذ من كتاب البرقي مباشرة.

تبقى موارد أخرى بدئ السند فيها بأحمد بن أبي عبدالله، لكن احتمال أخذ بعض هذه الموارد من كتاب محمد بن علي بن محبوب غير بعيد[٢].

وتوضيحه يحتاج إلى ذكر مقدمات وإقامة ادلة سنتكلم عنها في الأبحاث

---

(١) عبارة «أحمد بن أبي عبدالله البرقي» وردت في التهذيب ١: ١١٤٤/٣٧٣ والظاهر أخذه أيضاً من المصدر المتوسط وهو كتاب محمد بن علي بن محبوب، وقد روى عن البرقي بهذا التعبير في التهذيب ٧: ١١٦٦/٢٧١.

(٢) التهذيب ١: ١٠٥٦/٣٥٤، ١١٤٤/٣٧٣، ٢: ١٣١٥/٣٢٢، ٣: ٧١١/٢٥٦.

التالية، تبق موارد قليلة لم نجد دليلاً على الأخذ بالتوسط فيها[١].

هذا كلّه في الأسانيد المبدوءة بأحمد بن أبي عبدالله.

وأمّا الأسانيد بأحمد بن محمد بن خالد، فراجعتها فوجدت أنّ في جميعها قرائن واضحة على الأخذ من الكافي إلّا في رواية واحدة[٢].

وقد أشرنا إلى كثير منها في ضمن بحث «أحمد بن أبي عبدالله» ولا حاجة إلى ذكر سائر الموارد، بعد وضوح الأمر بملاحظة ما قدمناه.

وأما السند الواحد المشار إليه: فلم نجد، شاهداً ـ من مقارنة الكتابين وغيرها ـ على أخذه من الكافي، وقد ذكرنا أن البيان المذكور في هامش قاعدة لا ضرر ولا ضرار غير كاف لإثبات أخذ ما بدأ السند باسم «أحمد بن محمد بن خالد» من الكافي على سبيل القضية الكلية، والله أعلم.

فتحصل أنّ الأخبار المبدوءة بأحمد بن محمد بن خالد في التهذيب كلّها مأخوذة من الكافي إلّا خبراً واحداً، كما أنّ أكثر الأحاديث المبدوءة بأحمد بن أبي‌عبدالله مأخوذة من الكافي، وواحد منها مأخوذ من الفقيه.

للبحث صلة

---

(١) التهذيب ٢: ٤١٥/١١٠، ٤٧٢/١٢٤، ٣: ٢٩٥/١٣٥، ٤٨٦/٢٠٥، ٦: ٢٤٠/١٤١، ٢٥٨/١٤٧، ٢٨٢/١٥٧، ٣٣٩/١٧٣، ٧: ١٠٢١/٢٣٤، ٤٩٦/١١٤.

(٢) التهذيب ١٠: ٨٧٢/٢٢٢.



ألّفه

المجاهد الأعظم

مولانا زيد الشّهيد

«رضوان الله عليه»

حقّقه

السّيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي



الحمدلله ربّ العالمين والصلاة والسلام علىٰ سيّد المرسلين وآله الطيّبين الطاهرين

مؤلّف هذا الكتاب، هو الإمام الشهيد زيد بن عليّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ أبوالحسين الهاشمي العلوي الحسيني:

ولد رضوان الله عليه وسلامهُ سنة ٧٥ للهجرة[١] وقيل سنة ٨٠.

واستشهد ﷺ في زمن هشام الأُمويّ، ليلة الجمعة لخمس بقين من المحرم سنة اثنتين وعشرين ومائة (١٢٢هـ) وله من العمر ست وأربعون (٤٦) سنة، وقيل (٤٢) سنة وهو الأشهر[٢].

والده الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ وأُمّه أمة سندية اسمها «حوراء» أهداها المختار ﷺ لأبيه.

وأولاده: يحيى الشهيد ولد عام (٩٧هـ) وقتل (١٢٥هـ) بالجوزجان، وأُمه بنت عبدالله بن محمد الحنفية.

وأعقب زيد من أولاده: عيسىٰ ومحمد، والحسين ذي الدمعة.

ويكنىٰ بابنه الحسين، ويلقّب الشهيد، وكان يقال له: «حليف القرآن».

أخذ عن والده زين العابدين، وأخيه باقر علم الأنبياء وأخذ عنه أبو حنيفة صاحب المذهب وشعبة وغيرهما.

وكان من علماء آل محمد الفضلاء، المجاهدين في سبيل الله، خلّد كتباً منها: تفسير القرآن، وغريب معاني القرآن، والردّ على المرجئة، والتوحيد، والصفوة، والاحتجاج بالقلّة على الكثرة، وفضائل علي امير المؤمنين، وإثبات الوصاية له،

---

(١) كما في التحف شرح الزلف (ص٦٤).

(٢) اختار الأخير مؤلف ثورة زيد (ص٢٥) وهو الأشهر.

والمناظرات، والمجموعان الحديثي، والفقهي وهذا أشهرهما، وهو صحيح الزيدية المعتمد عندهم في الفتوى والأحكام، ولهم عليه شروح ضخام.

قال المفيد: كان عين إخوته بعد أبي جعفر عليه السلام وأفضلهم، وكان عابداً، ورعاً، فقيهاً، سخيّاً، شجاعاً، وظهر بالسيف، يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، ويطلب بثارات الحسين عليه السلام[1]، خرج على طاغية زمانه هشام المرواني، في الكوفة بعد أن بايعه أكثر أهلها، فقاتل عاملها يوسف بن عمر الثقفي، وخذله الكوفيون، وثبت معه نفر يسير، فأبلىٰ بنفسه بلاءً حسناً وجاهد جهاداً عظيماً حتى أتاهُ سهم غَرْبٌ ـ لا يعرف راميه ـ فمات من نزعه، فدفنه أصحابه في ترعة وأخرجه اعداؤه فـاحتزوا رأسه ونقل إلى المدينة ثم إلى مصر، فدفن في القاهرة، وعليه ضريح ومشهد مشيد.

وصلب جسده بكناسة الكوفة، سنين، حتّى ولي الوليد بن يزيد، فكتب إلى واليها يوسف بن عمر أن يحرق الجسد، ثم يذري رفاته في الفرات.

وهكذا خاف الأعداء جسده أن يقبر، كما خافوا وجوده أنْ يظهر، وجهلوا أنّ التاريخ احتضنه، فأصبح مدفنه الأول مشهداً مقدّساً، ومحل صلبه مسجداً عامراً، وإن له في قلب كلّ مؤمن مجاهد قبراً كريماً وذكراً مجيداً وأثراً خالداً حميداً.

بينما الأرذال من الحكّام الظلمة، ذهبوا في مزبلة التاريخ فلا ذكر يمجّد ولا أثر يحمد، سوى اللعنات يَعقبها العذاب الأليم وفي الجحيم هم الخالدون.

ورثىٰ زيداً الشعراء والفصحاء، وبكاه العظماء، ونعاه آل محمد عليهم السلام:

فقال الإمام الصادق جعفر بن محمد بن علي بن الحسين عليهم السلام، ينعاه: إنا لله وإنا إليه راجعون، عند الله أحتسب عمّي، إنّه كان نعم العمّ، إنّ عمّي كان رجلاً لدنيانا وآخرتنا، مضى ـ والله ـ عمّي شهيداً، مضى والله عمّي شهيداً، كشهداء استشهدوا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعليٍّ والحسن والحسين صلوات الله عليهم[2].

---

(١) الإرشاد للشيخ المفيد ج١.

(٢) عيون أخبار الرضا عليه السلام للصدوق القمي (٢٥٢/١) ح٦.

وبعد: فإنّ زيداً الشهيد عَلَمٌ شامخ من أعلام آل محمد، وإمام جهاد وعمل، وعلم ومعرفة، ونموذج عالٍ لما عليه أهل البيت النبويّ الطاهر من الالتحام بالإسلام، والتضحية من أجله، وللوقوف في وجه عناصر الجهل والظلم والفقر، ثالوث العداء للإنسانية وأدوات التعدّي والظلم وتجاوز الحقوق.

ولد «زيدٌ» في حجر الإسلام والدين، ورضع من ثدي الإيمان واليقين، وتربّى بالتقوى والإخلاص لربّ العالمين، فامتلأ بالعلم وتعلّم الجهاد، وتخلّق بخلق الأبطال والأوتاد، وعاصر أشدّ السلطات فتكاً وضراوة، وعداءً للحق والعدل، وهم آل أُمية ومروان الأوغاد.

فصلب حديد «زيد» بالآلام التي عاشها، وقارعها، وهي مرتسمة في وجنات أبيه، ومدويّة في صرخات مناجاته وخطبه، ومحفورة على مواضع القيود والأغلال من يديه ورجليه وعنقه، وعلى قلبه من جراحات كربلاء، ولا يزال يَرنّ في أجواء الآفاق صراخ الأطفال وعويل النساء هناك وفي الأسر. فشبّ «زيدٌ» على روح الجهاد، لاسترجاع الحقّ المغصوب والكرامة المهدورة، والثأر الضائع، وكلّ ذلك الذي تلخّص في شعاره الذي رفعه في معركته **«يالثارات الحسين»**. حمل بإحدى يديه منار العلم والهدى، وبالأُخرى سيف العدل والجهاد، ليبلّغ إلى الأجيال كلّ ما ارتواه وتعلّمه وتملأ به وغرس في وجوده من تعاليم أبيه الإمام زين العابدين، وأخيه باقر علم الأنبياء، ووارث الأوصياء، وإلى جانبه ابن أخيه الإمام الصادق الذي اعترف بعلمه وفضله عامّة العلماء وكافتهم، فتشاطرا المهمّة الكبرى الملقاة على أهل البيت عليهم السلام عامّة، وإذا لم يدخلا معاً معركة واحدة، فلأَنّ معركة أُخرى كان على الآخر أن يدخل غمارها، فلحكمةٍ عظيمة أعلنها زيد نفسه، وهي أنْ لا تخلو الأرض من حجة لله، من أهل البيت قرناء الكتاب، في خلافة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم التي صرّح بها في حديث الثقلين لمنع الأُمة من الضلالة والغواية.

أليس قد وعد في ذلك الحديث العظيم باستمرار الكتاب والعترة، معاً لا

يفترقان، حتى يردا في القيامة على رسول الله ﷺ؟ إذن فمن الواجب أنْ يبقى من العترة من يؤدّي هذه المهمة، تنفيذاً للوعد، وتحقيقاً لهدف الخلافة، وإحياء لمعالم الكتاب وتطبيقه، وإذا اختار زيدٌ التضحية ليبقى الصادق لقيادة المعركة الأُخرى، فهذا تصديق منه لكلّ تلك الأنباء، وتحقيق لكلّ الأهداف، وتأكيد على ما لأهل البيت عليهم السلام من أمانة العلم والجهاد، وولاية الأمر والحكم، حتّى لو لم يكن لأيّ من ذلك مظهر أو ظهور، وهذا ما أكده نفس الرسول، لـمّا أعلن عن إمـامة الحسـن والحسين عليهما السلام، فقال: «إمامان قاما أو قعدا»[(١)].

ولم يكن الجهاد الذي قام به من قام من أهل البيت عليهم السلام أئمةً وعلماء ومجاهدين، إلّا شطراً من الجهود العظيمة التي قام بها آل محمد، وعاشوا لها، في سبيل الحفاظ على الحق المتمثل في الإسلام وتعاليمه القيّمة، بل كان الجهود على استمرار الخـط جهاداً، وإن لم يكن بالسيف، بل لم يكن في وقت من الأوقات، كـما هـو ليس في قاعدة عقلية أو عرفيّة: أنْ يكون الجهاد والقتال هدفاً في نفسه، ومطمحاً يطلب لذاته، بلا هدف أسمى ومبرّر أعلى، ألا وهـو الحـق وتحكـيمه والعـدل ونـشره والمعرفة وتعليمها، والإيمان وتوطيده، والمعروف وبثّه، والمنكر وقطع شأفته.

ومن المعلوم أيضاً: أنّ الحقّ والعدل والايمان والمـعروف، أُمـور لم تـتميز إلّا بالعلم والثقافة، فليس شأن هذا الجهد بأقلّ من الجهاد والمقاومة، إن لم يكن أقوى وأهمّ، فإن الإخفاقات التي مُني بها المجاهدون في سوح القتال، لم تحصل إلّا عـلى جهل المقاتلين واغترارهم وفرارهم لعدم رسوخ العلم عندهم.

ثم إذا كانت المعارك غير متكافئة، لتفشّي الجهل، فإنّ واجب الجهاد الذي لم يسقط في وقتٍ لوجود روح التّضحية عند آل محمد الذين رخّصوا أرواحهم لحـماية

---

(١) حديث متفق عليه رواه علماء الأمّة بكافة فرقهم، انظر مصادره في تعليقنا على كتاب «النكت في الأصول» للشيخ المفيد، وهو مطبوع.

الحق والإيمان، فسقطوا صرعى على بقاع الأراضي الإسلامية ليسجّلوا إسلاميتها، وليؤمّنوا حق الإسلام فيها، فلابدّ من يقوم بالمهمة الأساسية التي جاء من أجلها الإسلام، واستمرار تعاليمه ومعارفه، التي هي الأصل.

إذن، فإن قياس القعود بالقيام، أو العلم بالجهاد، ومحاولة حساب أحدهما على الآخر، والاعتراف على المجاهد لحساب العالم، ومعاتبة القاعد لحساب القائم، ليس كلّ ذلك إلّا تجاسراً على مقامي المجاهد والعالم، معاً، وهو غفلةٌ عن الأهداف الكبرىٰ، والتي أعلنها الرسول ﷺ وهو صاحب الرسالة والصادع بها، لمّا ساوى بين القيام والقعود، وهو يعلنها لمن ثبتت له وقام بأعبائها وهما الحسن والحسين عليهما السلام، فدلّ على أن القيام والقعود أمران مبنيّان على حقّ الإمامة، لا مثبتان له.

ومع كلّ ذلك، فإنّ صاحب الحق في الإمامة، ليس من المعقول، أو المتصوّر أنْ يقصّر في أقلّ واجب من واجباته، فضلاً عن واجب الأمر بالمعروف أو النهي عن المنكر، فكيف بواجب الجهاد الذي هو من أركان الإسلام وفروعه العظيمة؟!

ثم هو لا يختصّ بنوع أو شكل، بينما هو يتحقق بالفم، والقلم، وباليد والقدم، وحتى الإنكار بالقلب والنفس، أيضاً.

إن ظلمة البشرية، والمعتدين على حقوق الإنسان، يحاولون دائماً ـ ولا يزالون ـ إركاس الأُمم في ظلمات الجهل والأُمية، والتشويه لسمعة العلماء والعارفين، لإبعاد الناس عنهم وعن توجيهاتهم وتوعياتهم، فكلّ مَنْ يؤدي حقّاً يدعمه بالنشر والتبليغ والبث والتوجيه، فهو متّهم عند الأُمراء والسلاطين والحكام، وأتباعهم من الأميرين ووعّاظ السلاطين ألا يرى المنصف سيل الأكاذيب والاتهامات الموجّهة إلى المؤمن المجاهد المناضل البطل المختار الثقفي رحمه الله، حتى يكاد يشك في إيمانه وعقله؟[1].

---

(١) اقرأ حديثاً لنا عن المختار رحمه الله في كتابنا «جهاد الإمام السجاد عليه السلام» (ص٢٣٦، ٢٣٩).

وكذلك لم تخلُ حركة زيد الجهادية من دعايات تشوة الخواطر حولها، وعلى لسان محبّي آل محمد وشيعتهم من أصحاب الإمام الصادق، لاختلاق الخلاف، وايجاد الفرقة والشقاق بين شيعة آل محمد، وتفريق جماعتهم وتشتيت كتلتهم.

والغريب أنّ يغترّ بعض من يدّعي الفكر والثقافة في عصرنا، فيقع في فخاخ هؤلاء، ويُحاول اجترار الدعايات وتكرارها والتركيز عليها، غافلاً عن أنّ هذا يخدم أعداء آل محمد، الأعداء الذين يزيّفون الحقّ ويضيعون الحقوق، بتكثيف الاتهامات وتنويعها، حتى لا يبقى مجال للمتأمل أنْ يتأمل، ولا للمحقق أنْ يفتح عينه ويحقق، فينقضي الوقت لصالح أهل التضليل والتهويل، فيختلق أحدهم كذبةً! وينقلها الآخر، ويصفّق لها الثالث، ويشهد لهم الرابع، فيصبح عند الخامس إجماعاً، ومَنْ بعده يرسله إرسال المسلمات!!!

ولكنْ، إذا ضاق الزمان على الآخرين، عن أن يتأمّلوا ويحققوا، وفوّتت السلطات الغاشمة فُرص البحث والتأمل! فإنّ التأريخ أوسع وأشمل، والحقّ لا يضيع بوعد الله، فلابدّ أنّ يعلو ولا يُعلى عليه والحقائق المقطّعة الأوصال، لابدّ أن تتواصل أشلاؤها وتلتئم وتبرز صورتها الناصعة، ووجهها الأبْلج، في يوم جديد.

وهذا يحتاج إلى جهود يبذلها أصحاب الحقّ وهواته ورعاته ومريدوه، وطالبوه، والله من ورائهم حفيظ ومعين.

كما أنّ علماء آل محمد، لم ييأسوا، ولم يهملوا، ولم ينقطعوا، رغم الصعاب ورغم الرقابات والشدائد التي أوْدَتْ بالتالي بحياتهم عن بثّ العلم ونشره، فهذا الإمام العظيم يقوم بنشاط الحفاظ على هذا النصّ العظيم من تراث آبائه الكرام، ألا وهو «**رسالة الحقوق**» التي تداولتها الشيعة الزيدية، عبر القرون، في محاضرهم وحواضرهم، حتى سلمت نسخه رغم الزوابع والأمواج والأعاصير.

وكذلك الشيعة الإمامية يتداولون «**رسالة الحقوق**» المروية عن الإمام زين العابدين، ولهم إليها أسانيد، ومنها نسخ محكمة سديدة.

فإنّ وجود هذين النصّين، عن الوالد والولد، في موضع واحد، وبنصّ متقارب بل متّحد ـ كما أثبتنا في هذه المقدّمة ـ أدلّ دليلٍ وشاهد على الرابطة العلميّة بينهما تلك الحقيقة التي تبدو في أكثر من مورد، كالصحيفة السجّادية الكريمة، التي أملاها الإمام السجّاد عليه السلام على ولده زيد عليه السلام، وعلى ولده الإمام الباقر عليه السلام بمحضر ومشهد من ابنه الصادق جعفر بن محمد بن علي عليهم السلام.

ولو توغّل الباحث في تراثهم الخالد، لوجد ألف شاهد وشاهد على هذه الحقيقة.

فعلماء آل محمد هم رعاةُ الأُمّة وهداتها، وهم ولاتُها الذين خلّفهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم مع القرآن، في الأمة، حجّة عليهم، يستهدون بهم، ويأتمرون بأوامرهم، ولا يتخلّفون عنهم، فيضلّوا!

وهذا الكتاب ـ إلى جانب كونه من عيون تراث أهل البيت ـ دليلٌ على حقّ أهل البيت في تلك الخلافة، وعدم تقصيرهم في أداء حقّها، رغم الجفاء الذي واجهوهُ، والظلم الذي لقوه.

نسبة الكتاب:

نُسِبَ هذا الكتابُ إلى الإمام زيد الشهيدﷺ، في الفهارس والمؤلّفات.

وذكره عبدالسلام الوجيه باسم «**حقوق الله على الخلق**» وقال: طبع ضمن مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بتحقيق محمد يحيىٰ سالم عزّان[١].

ثم ذكر «**الرسالة الناصحة والحقوق الواضحة**» وقال: لعلّه «حقوق الله...» السالف الذكر، مخطوط ضمن مجموع بمكتبة محمد بن عبدالعظيم الهادي[٢].

وذكر الاستاذ المفهرس السيّد أحمد الحسيني الرسالة بالاسم الثاني، وقال: أنشأها الإمام زيد بن علي بن الحسينﷺ، وتشبه أنْ تكونَ مختصرةً من «**رسالة الحقوق**» المنسوبة إلىٰ أبيه الإمام زين العابدين علي بن الحسينﷺ ثم أورد سطراً من بدايته[٣].

كما ذكر الحسيني كتاباً باسم «**الحقوق**» لزيد الشهيد، وأنّ نسخةً منه في مكتبة الجامع الكبير بصنعا، بالأرقام (٣٦٤، و١٩م و٢٨م)[٤].

والبداية التي نقلها تتطابق مع بداية كتابنا هذا، كما أن محور المتن يدور حول «**حقوق الله**» وبهذا نعلم باتحاد العناوين كلّها، وأنّ النسخ جميعاً لكتاب واحد، هو ما نقدّم له هنا.

---

(١) أعلام المؤلّفين الزيدية (٢٨١/١) في ترجمة زيد الشهيد.

(٢) المصدر السابق.

(٣) مؤلّفات الزيدية (٤٤/٢) رقم ١٦٠٨.

(٤) المصدر السابق (٢٢٩/١) رقم ١٢٦١.

وقد آثرنا تسميته بـ«**الحقوق**» لوروده في نسخ عديدة منها النسخة التي سمّيناها بـ«**الأصل**» والتي تقدّم صورة لصفحتها الأولىٰ، في صدرها عنوان عريض هو: «كتاب الحقوق».

مع أنّ تسمية المؤلّفات بالعناوين الطويلة المسجّعة لم يكن أمراً متداولاً في القرون الأُولى قطعاً، كما يظهر بمراجعة التراث الإسلامي المتَبقّىٰ من تلك الفترة.

المقارنة بين رسالتي «الحقوق» السجّادية والزيديّة:

وأمّا النسبة بين هذه الرسالة، و«**رسالة الحقوق**» المرويّة عن الإمام السجّاد عليه السلام:

فقد عرفت أنّ السيد الحسيني قال: يشبه أنْ تكون مختصرة من رسالة الحقوق[1].

وهذا ما يتراءىٰ لمن يقرأ الكتابين، فآثار الرسالة السجّادية منطبعة بوضوح في الرسالة الزيدية، بل قد نجد معلومات بعينها، بل عباراتٍ وجملاً كاملةً، منقولة من تلك في هذه إلّا أنّ من الملموس وجود إضافات في الزيديّة، لا وجود لها في السجادية وخاصة رواياتٍ مرفوعة إلى الرسول صلى الله عليه وآله وأمير المؤمنين عليه السلام، ممّا يجعل من الرسالة الزيدية جُهداً مستقلاً، ما يُرى من تطابق العبارة، وأو حتّى التصدّي لفكرة الحقوق ـ التي لابُدّ أن يكون مُبْدِعها الإمام السجاد عليه السلام، وكذا ما يُرى من التقارب في المنهج والتقسيم، وغير ذلك، فلا غرو في كلّ ذلك، لأنّ زيداً الشهيد هو غصن من شجرة الإمام السجاد عليه السلام وبضعة منه، وهو وليد مدرسته الفيّاضة، وقد زقّه بالإيمان والروح والجهاد، فهل يبخل عليه بعلمه ومعرفته؟!

---

(١) مؤلّفات الزيدية (٢/٤٤).

وأوّلُ مفارقة بين الرسالتين، هي: سعةُ الرسالة السجّادية لتحتوي على (٥٠) حقّاً متفرّعاً من (٧) أُصول، كما شرحنا في مقدّمتنا الواسعة، لما حقّقناه من نصّها[١].

وأما الزيديّة: فتحتوي على (٢٣) حقّاً، متشعبة من أصلين هما: حقّ الله، وحقوق النفوس، بل جعل الإمام زيد الحقوق كلّها لله، فعبّر عن كلّ واحد منها بـ«حقّ الله» وهذه مفارقة أُخرىٰ، قد تعتبر في المنهج.

والاختصار واضح هنا، من حيث العدد، ومن حيث موادّ الحقوق المعروضة كذلك، كما يُعرف بمقارنة كلًّ حقّ في إحدى الرسالتين بما يوازيه من الأُخرىٰ.

ونحن نقدّم مقارنة سريعة، توقفنا على مدى الاتحاد والافتراق في الحقوق المذكورة في الرسالة الزيدية، مع ما في السجّادية، معتمدين على ترقيمنا في العملين.

١ ـ فأوّل الحقوق في الكتابين هو «حقّ الله الأكبر» وتحته مادتان: العبادة، ونفي الشريك له تعالى، ثمّ ذكر الإخلاص، الموجب لضمان الله لعبده كفاية أمره.

ثم يتّحدان في عرض حقوق النفس باستعمال أعضائه وجوارحه في طاعة الله.

٢ ـ والحق الثاني في الكتابين ـ معاً ـ هو «حقّ اللسان» ويشتركان في ذكر إكرامه وتنزيهه عن الخَنىٰ، وحمله على الأدب الإلهيّ، وادّخاره لموضع الحاجة للدين والدنيا.

ويمتاز كلّ منهما بذكر موادّ خاصة، وتنفرد الرسالة الزيدية بذكر ثلاث روايات عن أمير المؤمنين عليه السلام حول «اللسان».

٣ ـ والحقّ الثالث فيهما هو «حقّ السمع» ويشتركان في مادة تنزيهه عن سماع

---

(١) نشرتُ «رسالة الحقوق» محقّقة في الملحق الأوّل بكتابنا «جهاد الإمام السجاد عليه السلام» (ص ٢٥٥ ـ ٢٩٦).

المحرّمات، وفي أنّه «**باب الكلام إلى القلب**» كما في السجّادية، و«**أنّ السمع طريق القلب**» كما في الزيدية.

فوحدة روح المعنى هنا بارزة، وإن اختلفت العبارتان.

٤ ـ والحقّ الرابع فيهما هو «**حقّ البصر**» ويشتركان في غضّه عن المحظورات التي لا تحلّ، وترك ابتذاله، أو انتقاله فيما لا عِبْرة فيه، ويشتركان في التعليل «**بأن النَظَر** ـ كما في الزيدية ـ أو البَصَر ـ كما في السجادية ـ **بابُ الاعتبار**».

فانظر إلىٰ مدى الاتّحاد بين الكتابين، في الهدف والتعبير.

٥ ـ والحقّ الخامس فيهما هو «**حقّ اليدين**» ويشتركان في مادة قبضهما عن المحرّمات، وبسطهما للواجبات المفروضة، لكن العبارات متفاوتة جدّاً.

٦ ـ والحقّ السادس فيهما هو «**حقّ الرجلين**» وفيهما النهي عن السعي ـ أو المشي ـ بهما في مكروهٍ لله، لا يحلّ، ولكن التفاصيل متفاوتة.

٧ ـ والحقّ السابع فيهما «**حقّ البطن**» وأوّل مادّةٍ فيهما هو «**أن لا تجعله وعاءً للحرام**».

ثم ذكر في الزيدية رواياتٍ عن أمير المؤمنين عليه السلام ثم يشتركان في مادة «**الاقتصاد في أكل الحلال وشربه**».

وهنا تنفرد الرسالة الزيديّة بذكر الحقّ الثامن وهو «**حقّ الله في الطعام**» ومما ذكر فيه «**أَنّ الشبع المليّا هو مكسلة...**» وهذا مذكور في السجادية ضمن موادّ الحق السابق وهو السابع ـ حقّ البطن ـ بعبارة: «**إنّ الشبع المنتهي بصاحبه الى التخم مكسلة ومثبطة ومقطعة عن كل برٍّ وكرم...**».

٨ ـ و«**حقّ الفرج**» هو الثامن في السجّادية، وقد صار التاسع في الزيديّة، ويشتركان في مادة: «**حفظه مما لا يحلّ وتحصينه عن الزنا**، والتأكيد على «**أنّ النظر هو بابه المفتوح إليه**» ـ كما في الزيدية ـ أو «**من أعون الأعوان عليه**» كما في السجّادية.

ثم اللجوء إلى تخويف النفس بوعيد الله والتهديد لها به وبذكر الموت.

٩ ـ والحقّ التالي فيهما **«حقّ الصلاة»** ويشتركان في اعتبارها وفادة العبد إلى الله، والقيام بها مقام العبد الخائف المسكين، القائم بخشوع الأطراف بالسكون والوقار. ثم يختلفان بعض الشيء.

١٠ ـ و**«حقّ الصوم»** هو الحادي عشر فيهما، ويشتركان في لزوم كف اللسان والبصر، وترك الطعام والشراب، وفي ذكر الحديث **«الصوم جُنّة من النار»** ويختلفان في ما سوى ذلك.

١١ ـ والحقّ الثاني عشر فيهما واحد، سُمّي في السجادية **بحقّ الصدقة**، وفي الزيدية **بحق الأموال**.

والنصّان يختلفان هنا جملة وتفصيلاً.

ويظهر هنا سقوط **«حقّ الحج»** المذكور في السجادية برقم [١٠] وعدم ذكره في الزيدية، مع وجود **«حقّ النسك»** في مقدّمتها أمرٌ غريب، ولاحظ.

١٢ ـ والحقّ [١٣] في الزيدية وهو **«حقّ أئمّة الهُدَىٰ»** وهو لم يرد في السجّادية بل فيها برقم [١٥] **«حق السلطان»**.

ولعلّ وجهة الأهداف السجّادية والزيدية هي التي صاغت عبارة الأُولى إلىٰ نصّ يَعُمُّ الأَزمان سواء تولّى «الأئمة» أَم الجماعات والحضارات، التي يتولّى أُمورها «السلاطين» فكان الخطاب لها متناسباً مع عموم أهداف الرسالة وخلودها.

لكنّ زيداً العالم بزمانه الخاصّ، خصّص تطبيق ذلك على ما يُحيط به عصره من التركيز على ولاة الحقّ وإظهار مقامهم السامي، وهذا يدخل في شمول عموم السجادية لخصوص الزيدية.

١٣ ـ وفي الحق [١٤] حقّ العالم، وهو الحق [١٦] من السجّادية، فالاختلاف بينهما في الكمّ والكيف.

١٤ ـ وكذلك في الحق [١٥] الموازي للحق [١٩] في السجادية، وهو حقّ

الرعية بالعلم.

١٥ ـ وفي **«حقّ ملك اليمين»** المذكور في الزيدية برقم [١٦] وفي السجادية ضمن الرقم [٢٠] بعض الاشتراك.

١٦ ـ وجمع في الزيدية [١٧] **«حقّ الله في برّ الوالدين»** بينما فرّق في السجاديّة بين **«حقّ الأم»** برقم [٢١] و**«حقّ الأب»** [٢٢] وأما المضامين، فمتفاوتة كاملة.

١٧ ـ و**«حقّ الأخ»** هو [١٨] في الزيدية، و[٢٤] في السجادية، مع اختلاف.

١٨ ـ ويجتمعان في **«حقّ المولى المنعِم على العبد بالعتق»** وهو [٢٥] في السجادية، و[١٩] في الزيدية، ويشتركان في **«أن يَعلم أنه أنفق فيه ماله، وأخرجه من ذلّ الرقّ والعبودية»** ويختلفان في التفاصيل.

١٩ ـ و**«حقّ المؤذّن»** هو [٢٠] في الزيدية، و[٢٨] في السجادية، باختلاف.

٢٠ ـ و**«حقّ إمام الصلاة»** هو [٢١] في الزيدية، و[٢٩] في السجّادية، مع ذكر وفادته للمأموم وسفارته إلى الله تعالى، والتفاصيل متفاوتة.

٢١ ـ و**«حقّ الجليس»** هو [٢٢] في الزيدية، و[٣٠] في السجّادية، ويشتركان في بداية المواد **«أنْ تُلينَ له كنفك»**.

٢٢ ـ والحقّ الأخير في الزيدية برقم [٢٣] هو **«حقّ الجار»** بينما هو الحق [٣١] في السجاديّة، فيشتركان في الموادّ الخمسة الأُولى فيه مطابقة كليّة، ثم تختصّ السجادية بسائر الموادّ.

وبهذه المقارنة الدقيقة نعرف صحّة الرأي القائل بأنّ الرسالة الزيدية، مختصرة من الرسالة السجّادية إلّا أنّ ذلك لا يُنافي استقلالها، لما أُضيف إليها من موادّ هامة، وروايات نفيسة.

وإن كانت **«رسالة الحقوق»** السجاديّة، هي الأقوى منهجاً وتوزيعاً للحقوق، والأغزر مادّة واستيعاباً لها، والأشمل مساحةً للحياة، كما يعرف ذلك من المرور

على عناوين الحقوق المتبقاة التي لم ترد في الرسالة الزيدية، وهي: (٢٨) حقّاً، نورد عناوينها:

[١٣] حقّ الهَدْي.

[١٤] حقّ عامّة الأفعال.

[١٧] حقّ سائسك بالملك.

[١٨] حقّ رعيّتك بالسلطان.

[٢٠] حقّ رعيّتك بملك النكاح.

[٢٣] حقّ ولدك.

[٢٦] حقّ مولاك الجارية عليه نعمتك.

[٢٧] حقّ ذي المعروف عليك.

[٣٠] حقّ الجليس.

[٣٢] حقّ الصاحب.

[٣٣] حقّ الشريك.

[٣٤] حقّ المال.

[٣٥] حقّ الغريم الطالب لك.

[٣٦] حقّ الخليط.

[٣٧] حقّ الخصم المدّعي عليك.

[٣٨] حقّ الخصم المدَّعىٰ عليه.

[٣٩] حقّ المستشير.

[٤٠] حقّ المُشير عليك.

[٤١] حقّ المستنصح.

[٤٢] حقّ الناصح.

[٤٣] حقّ الكبير.

[٤٤] حقّ الصغير.

[٤٥] حقّ السائل.

[٤٦] حقّ المسؤول.

[٤٧] حقّ من سرّك الله به وعلى يديه.

[٤٨] حقّ من ساءك القضاء على يديه.

[٤٩] حقّ أهل ملّتك.

[٥٠] حقّ أهل الذمّة.

ومهما يكن، فإنّ رسالة الحقوق، لزيد الشهيد، ليست إلّا نبعة زاهية من الشجرة السجّاديّة المباركة، وغصن أزهر من شجرة طوبىٰ المتدلية الأغصان على الأمّة الإسلاميّة والخالدة خلود الحقّ المتمثّل في الإسلام بقرآنه وسنّته وبالأئمة من أهل البيت عليهم السلام.

نسخ الكتاب

من بين النسخ الكثيرة المذكورة لهذا الكتاب، حصلنا مصورتين من نسختين، هما:

الأولىٰ: تقع في (٧) أوراق و(١٤) صفحة، بقطع الربع، يَحتوي كلّ صفحة على (١٣) سطراً، بمعدّل (٦) كلمات في السطر.

والملاحظ كتابة المتن بخط النسخ الجميل تتوسّط السطور عناوين بخطّ الثلث المفرّغ، مع الإعراب الكامل.

والنصّ مؤطّرٌ بجداول عديدة، وفي الصفحة الأُولىٰ طرّةٌ تتصدّر الصفحة، بزخرفة جميلة.

وهذا النمط من الكتابة هو المتداول استعماله في الكتب المقدّسة كنُسخ القرآن

الكريم، وكتب الأَدعية واستعماله في كتابة هذه الرسالة يدلّ على القُدسية التي كان يكنّها كتّابها لها، باعتبار صدورها من الإِمام زيد الشهيد، واحتوائها على ما يُناسب من الحقوق العظيمة.

وقد اعتبرنا هذه النسخة «الأَصل» في عملنا.

والثانية: تقع في (٤) أوراق و(٧) صفحات من القطع الوزيري، و(٢٠) سطراً في الصفحة بمعدّل (١٠) كلمات في السطر.

وهذه أيضاً مجدولة، ومعتنىً بها كالأولى، وقد لاحظنا أن النسخة الأُولى هي الأصل للثانية، فقد وجدنا هذه تتبع الأولىٰ في كلّ الخصوصيات وبشكلٍ كاملٍ، ممّا أوْجَبَ قناعتنا بأَنّ الثانية مأخوذة من الأُولىٰ.

وبما أَن الأُولىٰ تمتاز باحتوائها علىٰ عبارة بلاغٍ في آخرها، فقد اعتبرناها «أصلاً» للعمل.

ويُلاحظ في كلا النسختين خلوّهما من تاريخ النسخ، وما كان في الأُولىٰ مما يقرب كونه تاريخاً، قد عمد البعض إلى تعميته بالحبر، فلا يقرأ شيء منه.

كما وردت بعض التعاليق على الهوامش فأثبتناها، وتتفاوت النسختان في إثبات كلمات التجليل والتحية مع الأسماء الكريمة، فكتب بعضها بين السطور في إحدى النسختين أو كليهما، فأثبتنا مثل ذلك بين القوسين.

كما رقّمنا الحقوق بأرقام بين [المعقوفين].

والموادّ الواردة تحت كلّ حقّ، وضعنا كلّاً منها في سطر مستقلّ، إبرازاً لها، وإفراداً لكلّ منها علىٰ حدَة.

ونشكر الأخ الفاضل المحقّق اليماني محمد يحيى سالم عزّان، الذي أتحفنا بهاتين المصوّرتين، في زيارته إلىٰ قم عام ١٤١٨هـ.

موضوع الكتاب:

اسم «**الحقّ**» و«**الحُقُوق**» له صدىً في النفوس تطرب له، وأثر في الضمائر تهشّ من أجله! ولذلك نجد الأكثرين يتطلّبونه، والآخرون يدّعونه، وحتى الظلمة والمعتدين يتظاهرون به أو بدعواه!

ولكنّه: ما هو؟ وأين؟ ولمن؟ وكيف يحصل؟ إنّها الأسئلة الصعبة، فالشهوات والأهواء والرغبات والآراء، لابُدّ أنّ تتدخل في عقل من يُحاول الإجابة، فيحدّد ما تدعوه إليه، إلّا أن مصادر الوحي الإلهي، خاليةٌ عن الشهوات والرغبات، فلا تنظر إلى الأشياء إلّا بواقعها، كما أنّ الله لا يريد ظلماً بالعباد، وهو الرؤوف الرحيم بعباده! فلابدّ أن يكون ما يقرّره للإجابة هو الذي لا مردّ له.

والطريق إلى الوحي الذي نزل على محمدﷺ الصادع به، هو الرسول، وآله الذين نزل الوحي في بيتهم، فأهل البيت أدرى بما في البيت، وقد خلّفهم الرسولﷺ عنه، ليكونوا مع القرآن تراجمة لوحْيه، والمبلغين لرسالته، وبإيقاف الرسول لهم هذا الموقف ولاقترانهم بالقرآن كلام الله المعصوم المحفوظ، فهم لابدّ أن يكونوا معصومين كما طهّرهم الله في محكم كتابه.

إذن، فالواصل منهم هو الذي لا ريب فيه، ولا شبهة تعتريه، وهو الأقوم والأعدل، والأنسب بمصلحة البشر.

وإذا لاحظنا أنّ هذه الحقوق قد نُظّمت قبل أربعة عشر قرناً، من هذا العصر، وقبلَ أنْ تجري على مخيّلة الإنسان «حقوق الإنسان» وفي أرض العرب، وفي عصور الخلافة الأمويّة الشرّيرة، فإنَّ عظمة هذه المبادرة، وعظمة المبادرين، تتجلّىٰ بوضوح وتعدُّ من مفاخر الإسلام والمسلمين، إلى جانب ما هم في القرآن والشريعة من مفاخر!

ولئن جهل المجتمع الدولي في عصرنا الحاضر مثل هذه المعارف، لبعده عن الإسلام روحياً ومعنوياً وجغرافياً، وعُذروا من أجل كلّ ذلك، فأيّ عُذر للمسلمين في عدم اطلاعهم عليها؟

ونحن الشيعة الإماميّة، فلا عُذر لنا في عدم الكشف عن هذه الذخائر، وعدم عرضها على العالم المتحضّر، ليقف على ما للإسلام ولقادته من أفكار وأطروحات سبقت أفضل ما يمكن للإنسان أن تصل يَدُهُ إليه.

ولئن تمكّن أعداء التشيع لأهل البيت ـ قديماً ـ من التصدّي لتراث أهل البيت وفكرهم، وحَاول المتسلّلون منهم إلى المؤمنين الشيعة حديثاً باسم «التوحيد»!! تجاوز «رسالة الحُقُوق» وإهمال اسم منسّقها ومنشئها الإمام السجّادعليه السلام وولده زيد الشهيد، ولا بكلمة واحدة! وهم يلهجون بكل غث وهراء، في ملفّين مطوّلين حول «حقوق الإنسان» في الإسلام! إيهاماً بنفي هذا الفكر وهذا التراث.

فإنّ تصرّفاتهم هذه إنّما تكشف عن ميولهم الأموية وانتماءاتهم العلمانية، وإن كانت بأقنعة الدعوة الإسلامية، وأدوات شيعيّة.

فهم أبعد مما يدّعون ويتظاهرون، وأقرب إلى التنفير والتبعيد، ولا تتمخّضُ جهودهم إلّا عن زَبَدٍ يذهبُ جُفاءً، وعن عارٍ يغشى وجوههم، والحقّ وأهله لهم بالمرصاد.

وأمّا، ونحن على أعتاب القرن الميلادي الجديد، والعالم يسير بسرعة هائلة في سبيل تعميم الثقافة، وتبادل المعلومات، فليس بإمكان أحدٍ المنع من نشر فكر أهل البيت وتراثهم على أوسع نطاق وبأفضل شكل.

فها نحن بتقديمنا لكتاب الإمام السجّادعليه السلام «رسالة الحقوق» في عمل موثّق سابق.

ويتقديمنا لهذا النصّ القيّم، لولده زيد الشهيدعليه السلام.

نمهّد للعلماء والباحثين، أدوات التحقيق في بنود هذه الحقوق والسعي في

الإعلان عنها، لتكون خطوة في سبيل ما دعانا إليه الأئمة الكرام عليهم السلام بقولهم: «رحم الله عبداً أحيا أمرنا».

فقيل: فكيف يُحيا أمركم؟

قالوا: يتعلّم علومنا، ويعلّمها الناس، فإنّ الناس لو علموا محاسن كلامنا، لاتّبعونا»[1].

وبعد:

فهذا ما وفّقنا الله لتقديمه لهذا العمل العظيم المبارك، الذي هو من ذخائر تراث آل محمّد صلوات الله عليهم، نرفعه إلىٰ أوليائهم ومحبّيهم، جعلنا الله من المهتدين بهديهم، والمتّبعين لهم، والمحيين لأمرهم.

والله الموفّق والمعين.

حرّر في غرة ربيع الآخر عام ١٤٢٠هـ. الحوزة العلمية في مدينة قم المقدسة.

وكتب

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

---

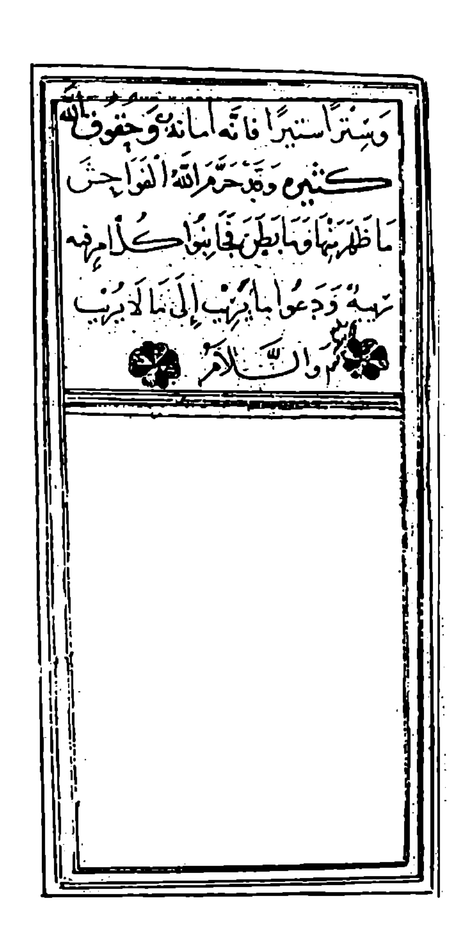
(١) معاني الأخبار للصدوق (ص١٨٠) وعيون أخبار الرضا عليه السلام.



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الحقوق

لمولانا امير المؤمنين زيد بن علي عليهما
السلام عن ابي خالد الواسطي قال
كتب أبو الحسين زيد بن علي عليه السلام
هذه الرسالة وقال لنا تدارسوها
وتعلموها وعلموها من سألكم فان
العالم له اجر من تعلم منه وعمل والعالم
له نور يضيء له يوم القيمه بما علم من الخير



وسترا ستيرا فانه امانة وحقوق الله
كثيرة وقد حرم الله الفواحش
ما ظهر منها وما بطن فجانبوا كل امر فيه
ريبة ودعوا ما يريب الى ما لا يريب
والسلام

الصفحتان الأُولىٰ والأخيرة من الأصل

الصفحتان الأولى والأخيرة من الفرع



كتاب الحقوق

لمولانا زيد بن علي عليه السلام

عن أبي خالد الواسطي رحمه الله، قال:

كتب أبو الحسين، زيد بن عليّ عليه السلام هذه الرسالة[1].

وقال عليه السلام لنا: تدارسوها وتعلّموها وعلّموها مَنْ سألكم، فإنَّ العالمَ له أَجرُ مَنْ تعلّمَ منه وعملَ، والعالمُ له نورٌ يضيء له يومَ القيامة بما علَّمَ من الخير، فتعلّمُوها وعلّموها؛ فإنّهُ مَنْ عِلمَ وعَمِلَ كانَ ربّانيّاً في ملكوت السماوات.

قال أبو خالد رحمه الله تعالى: فكتبناها من زيد بن عليّ عليه السلام وقرأها عليه أبو هاشم الرُمَّاني رحمه الله تعالى[2] وكان يُدارسها ويقول: لو رعاها مؤمنٌ كانت كافيةً له.

---

(١) إلىٰ هنا من الأصل، ولم يصوّر في الفرع.

(٢) في هامش النسختين: اسمه (يحيى بن دينار) ذكره صاحب المحيط، عن الناصر عليه السلام.

قال زيدُ بنُ عليٍّ عليه السلام:

جَعَلكُم اللهُ من المُهْتدينَ إليه، والدالّينَ عليه، وعَصَمَكُم من فِتْنة الدُنْيا، وأَعاذكم من شَرِّ المُنْقَلَب.

والحمدُ للهِ على ما هَدانا وأَوْلانا، وصَلّى اللهُ على جميع رُسُله وأَوليائِهِ، وخَصَّ محمّداً صلّى اللهُ عليه وآله وسلَّم تسليماً.

أما بعد، فإنّكما سأَلْتماني[1] عن حُقوقِ اللهِ عَزَّ وَجلَّ، وكيفَ يُسْلَمُ بتأديتها وكمالها؟

واعلموا أَنّ حقوق الله (عزّوجلّ) مُحِيْطَةٌ بِعبادهِ في كلِّ حركَةٍ، وسَبِيْلٍ، وحالٍ، ومَنْزِلٍ، وجارِحَةٍ، وآلةٍ.

وحُقُوْقُ اللهِ (تعالى) بعضُها أَكْبرُ من بَعْضٍ.

فأكبر حُقُوْق اللهِ ما أَوْجَبَ على عباده من حَقِّهِ، وجَعَلَهُ أَصْلاً لِحُقُوقه، ومنْهُ تَفَرَّعَت الحُقُوْقُ.

ثُمَّ ما أَوْجَبَهُ من قَرْنِ العَبْدِ إِلى قَدَمِهِ، على اختلافِ الجَوارِحِ، فَجَعَلَ لِلسانِ حَقّاً، وللبَصَر حقّاً، ولليَدَيْنِ حَقّاً، وللقَدَمين حَقّاً، وللبطن حَقّاً، وللفَرْجِ حَقّاً، وللزكاة حقّاً، وللنُسُكِ حَقّاً، وللجِهاد حَقّاً، وجَعَلَ لِذِي الرَحِم حَقّاً.

فَحُقُوقُ اللهِ تَشَعَّبَتْ منها الحُقُوْقُ، فاحْفَظُوا حُقُوْقَهُ[2].

[١] فأمّا حَقُّهُ الأَكْبَرُ:

فأَنْ يَعْبُدَهُ العارِفُ المُحْتَجُّ عليه.

وأنْ لا يُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً.

---

(١) هكذا بالمثنى، مع أنه خاطب أولاً بالجمع، فليلاحظ.

(٢) كذا في الفرع وهامش الأصل، وفي متنه «حقَّهُ».

فإذا فعلَ ذلك بالإخْلاص واليقين، فَقَدْ تَضَمَّنَ لَهُ أنْ يكْفِيَهُ، وأنْ يُجيْرَهُ.

ولله عَزَّ وجَلَّ حُقُوْقٌ في النُّفُوْسِ: أنْ تُسْتعمَلَ في طاعَتهِ بالجوارِحِ:

فمن ذلِكَ اللسانُ، والسَمْعُ، والبَصَرُ، قالَ اللهُ عَزَّ وجَلَّ في كتابهِ: ﴿إِنَّ السَمعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أُولئك كانَ عَنْهُ مَسْؤولاً﴾ [الآية ٣٦ من سورة الإسراء ١٧].

[٢] فاللِسانُ:

يُنَزَّهُ عن الزُوْرِ، والكذب، والخَنىٰ.

وأَنْ تُقيْمَهُ بالحقّ، لا تخاف في الله لومةَ لائمٍ.

وأَنْ تُحَمّلَهُ آدابَ اللهِ لِمَوْضع الحاجة إليه[1].

وذلك أنَّ اللسانَ إذا أَلِفَ الزُوْرَ أَعْوَجَّ عن الحقّ، فذهبت المنفَعَةُ بـه، وبـقِيَ ضَرَرُه.

وقد قال أميرُ المؤمنين عليُّ بنُ أَبي طالبٍ صلوات الله (وسلامه) عليه: «يُعرف ذو اللُّبّ بِلسانه».

وقال (عليه الصلاة والسلام): «المرءُ مخبوٌّ تحت لسانه».

وقال صلوات الله عليه (وسلامه): «لسانُ ابن آدم قَلَمُ الملَك، ورِيْقُهْ مِدادُهُ، يا ابنَ آدم، فَقَدِّمْ خَيْراً تَغْنَمْ، أو اَصْمُتْ عن السُوْءِ تَسْلَمْ».

[٣] وحقُّ الله على المؤْمِنِ في سَمْعِهِ:

أنْ يَحْفَظَهُ من اللّغوِ، والاستماع إلى جميع ما يكْرَهُهُ اللهُ (تعالى).

فإنَ السَمْعَ طريقُ القَلْبِ، يجبُ أَنْ تَحْذَرَ ما يَسْلُكُ إلى قلبِكَ.

---

(١) علّق في النسختين: المراد أنْ يُشغل الإنسان لسانَه بذكر الله تعالى حياته، وقوله ﷺ: «الموضع الحاجة إليه» يريد عند الوفاة ونحو ذلك.

[٤] وحَقُّ اللهِ في البَصَرِ:

غَضُّهُ عن المَحْظُوراتِ، ما صَغُرَ وما كَبُرَ.

ولا تَمُدَّهُ إلى ما مَتَّعَ اللهُ بِهِ المُتْرَفِيْنَ.

وتركُ انتقالِ البَصَرِ في مٰا لاٰ خَيْرَ فيه.

ولكنْ لِيَجْعَلْ المُؤْمِنُ بَصَرَهُ عِبَراً، فإنَّ النَظَرَ بابُ الاعْتِبار.

[٥] وحَقُّ اللهِ في اليَدَيْنِ:

قَبْضُهما عن المُحَرَّماتِ في التَناوُلِ، واللَمْس، والبَطْش، والأَثَرَة.

ولكنْ تَبْسُطُهُما في الخَيْراتِ، والذَبِّ عن الدِيْن، والجهادِ في سَبِيْلِ اللهِ.

[٦] والرجلان:

لا يُسْعىٰ بهما إلىٰ مَكْرُوهٍ.

وكُلُّ رِجْلٍ سَعَتْ إلىٰ ما يكْرهُ اللهُ (سبحانه) فَهيَ من أرْجُلِ إبْليس.

[٧] وحقُّ اللهِ في البَطْنِ:

أَنْ لا تجعله وِعاءً للحرام، فإنَّه مَسْؤُول عنه.

وقد كانَ أَمِيْرُ المؤْمنينَ صَلواتُ اللهِ (وسلامه) عليه، يقول: «نِعْمَ الغَرِيْمُ الجَوْفُ: أَيُّ شيءٍ تقدّمهُ[1] إليه قبله منك».

وقال صَلواتُ الله عليه: «ثُلُثٌ طَعامٌ، وثُلُثٌ شَرابٌ، وثُلُثٌ نَفَسٌ».

وقالَ صلواتُ اللهِ عليه: «إذا طعمتم [.....][2] فأخفُّ الطعام وأَطيَبَهُ وأَمْرَأَهُ [.....][3] بالحلال».

ويجب أَنْ يقتصدَ في أَكْله وشُرْبِهِ، فإنَّ كثرة الأَكْل والشُرْب مَقساةٌ للقَلْبِ.

(١) في الفرع «تقذفه» بدل «تقدّمه».

(٢) و(٣) محلّ الفراغ، بياض في النسختين.

[٨] وحقُّ اللهِ في الطعام:

أنْ يسمِّيَ (الرَّجُلُ)[(١)] إذا ابتدأ.

وأنْ يحمدَ إذا انتهىٰ.

والشَّبَعُ المليّا هو مَكْسَلَةٌ، ولا خَيْرَ في العَبْدِ حِيْنَئِذٍ.

[٩] وحقُّ اللهِ علىٰ عَبْده في فَرْجِهِ:

حِفْظُهُ وتَحْصِيْنَهُ.

وبابُهُ المفتوح إليه هُوَ البَصَرُ، فلا تَمُدُّوا أَبْصارَكُمْ، ولا تُتْبِعُوْا نَظْرَةَ الفُجْأَةِ نَظْرَةَ العَمْدِ، فتهلكوا، وكفى بذلكَ مَعْصِيَةً وخَطِيْئَةً.

فأخيْفُوا نُفُوْسَكم بالوعِيْدِ، فَمَنْ قَرَعَ نَفْسَهُ فَقَدْ أَبْلَغَ ـ في موعظَتِها وتَحْصِيْنِها وتَأْديتها ـ إلى اللهِ عَزَّ وَجلَّ.

[١٠] ثُمَّ حُقُوْقُ اللهِ في الصلاةِ:

أَنْ يَعْلَمَ المُصَلِّي أَنَّها وافِدتُهُ إلى اللهِ عَزَّ وَجلَّ.

ثُمَّ فَلْيُصَلِّ صَلاةَ مُوَدِّعٍ يَعْلَمُ أَنَّهُ إذا أَفْسَدَ صلاتَهُ لم يَجِدْ خَلَفاً منْها، ومَنْ أَفْسَدَ صلاته فهو لسائر الفرائضِ أَفْسَدُ.

فإذا قامَ العبدُ إلى الصلاةِ فَلْيَقُمْ مقامَ الخائفِ المِسْكينِ المتواضِعِ، خاشِعاً بالسُكُونِ والوقَارِ، وإحضارِ المشاهدة بيقين بالله (تعالى) فإذا كَمُلَتْ فَقَدْ فازَ بِها، وهيَ تَنْهىٰ عن الفَحْشاءِ والمُنْكَر.

[١١] وحقُّ اللهِ في الصِيامِ:

اجتنابُ فُضُوْلِ الكلام.

---

(١) هذه الكلمة من الفرع فقط.

وحِفْظُ البَصَرِ.
وتحريمُ الطَعامِ والشراب.
والصَوْمُ جُنّةٌ من النّار.
ومَنْ تَعَطَّشَ للهِ جَلَّ تَناوُهُ أَرْواهُ من الرَحِيْقِ المَخْتُومِ في دار السَلامِ.

[١٢] وحقُّ اللهِ في الأَمْوالِ على قَدَرِها:
فما كانَ من زكاةٍ: فإِخْراجُها إِلىٰ أَهْلها.
فإِنْ أَخرجتموها إِلىٰ غير أَهْلها فهي مضمونَةٌ لأَهْلها في جميع المال.
وهيَ إذا لم تُخْرَجْ إِلىٰ أَهْلها مُخْبَثَةٌ لجميع[1] المال.
فيجبُ إِخراجها بِيقينٍ وإِخْلاصٍ، فتِلْكَ من أَفْضل الذخائر، وهيَ المقبُولة.
فإِذا تَوَجَّهَ العَبْدُ إِلى اللهِ (سبحانه) بِقصْدٍ ونِـيَّةٍ أَقـبلَ اللهُ عـليه بـالخير، وإِذا اهْتدىٰ زادَهُ هِدايةً في هِدايتهِ، وبَصَّرَهُ، وعَرَّفَهُ طريقَ نَجـاتهِ، فَـإِنّما يُـريدُ اللهُ بِـنا التَيْسِيْرَ، وهو الهادي، وهو المُسْعِفُ بالقُوَّةِ علىٰ صُعُوْبة الحَقّ وثِقَلهِ على النَـفْس.
ومن علاماتِ القاصِدِ إِلى اللهِ:
إِقْبالُ قَلْبِهِ وجوارِحِه.
وإِرشادُ النَفْسِ بِالتَذَلُّلِ والخُشُوْعِ والخَشْيَةِ لَهُ، السالِمَةِ من الرِياءِ.
والتخلُّصُ من التَبِعَة بِالصَلاح.

[١٣] وحَقُّ اللهِ علىٰ عَبْدِهِ في أَئِمَةِ الُهدىٰ:
أَن يَنْصَحَ لهم في السِرِّ والعَلانيةِ.
وأَنْ يُجاهِدَ مَعَهُمْ.
وأَنْ يَبْذُلَ نَفْسَهُ دُوْنَهمُ، إِنْ كانَ قادِراً على ذلك، من أَهل السلامة.

---

(١) كتب في النسختين فوق هذه الكلمة: لسائر.

[١٤] وحَقُّ اللهِ علىٰ عَبْدِهِ في مَعْرفة حُقُوْق العُلَماء الدالِّيْنَ عليهِ في الأَمْر والنَهْي:

أَن يَسأَلَهم إذا جهل.

وأَنْ يَعْرِفَ لهم حَقَّهم في تعليم الخَيْر.

[١٥] وحَقُّ اللهِ على العالم في عِلْمِهِ:

أَنْ لاٰ يَمْنعَهُ من الطالِبِيْنَ.

وأَنْ يُغِيْثَ بِهِ المَلْهُوفيْنَ.

[١٦] وحَقُّ اللهِ على المالِكِ في مِلْك يَدِهِ:

أَنْ لاٰ يُكَلِّفَهُ من العَمَل فَوْق طاقَتِهِ.

وأَنْ يُلِيْنَ لَهُ جَنابه[1].

فإنّما هُوَ أَخُوْهُ، ملَّكَهُ الله إِيّاهُ.

وله حقّه، وكسوته، ومطعمه، ومشربه، وما لا غِناٰيةَ له عنه.

[١٧] وحَقُّ الله في بِرِّ الوٰالِدَيْنِ:

فَلَوْ عَلِمَ اللهُ شَيْئاً هُوَ أَقَلُّ من «أُفّ» لَحَرَّمَهُ منهما ﴿... فلاٰ تَقُلْ لَهُما أُفٍّ ولاٰ تَنْهَرْهُما وقُلْ لَهُما قَوْلاً كَرِيْماً * وٱخْفِضْ لَهُما جَناٰح الذُلِّ منَ الرَحْمة وقُلْ رَبِّ ٱرْحَمْهُما كَما رَبَّيٰاني صَغِيْراً﴾ [الآيتان ٢٣ و ٢٤ من سورة الإسراء ١٧].

[١٨] وحَقُّ اللهِ في الأَخِ:

أَنْ تَنْصَحَهُ.

وأَنْ تَبْذُلَ له مَعْرُوْفَك، إذاكان مُحْتاجاً وكُنْتَ ذا مالٍ.

---

(١) كذا فيهما ولعلّه: جانبه.

فقد عَظَّمَ اللهُ شأنَ الأَخِ في اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، فأَخُوْكَ في الله هُوَ شَقِيْقُكَ في دِينك ومُعِيْنُكَ في طاعةِ اللهِ.

[١٩] وحَقُّ اللهِ في مَوْلاهُ المنعِم عليه:

فأنْ يعلمَ أنّهُ أنْفَقَ فيه مالَهُ، وأَخْرجَهُ من ذُلِّ العُبوديّة، فهذا يجبُ حقّهُ في النَصِيْحة له، والتَعْظيم لمعرفة ما أَتىٰ من الخير.

[٢٠] وحَقُ اللهِ في تعظيم المُؤَذِّنِيْنَ:

وهو أنْ يَعْلَمَ العَبْدُ ما قامُوا به وما دَعَوْا إليه، فيدعُو لَهُم بِلسانِهِ، ويَوَدُّهُم بباطنه، ويُوَقِّرُهُمْ في نظره.

[٢١] وحَقُّ اللهِ في أَئِمّةِ المُؤْمِنينَ في صَلاتِهم:

أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ بِما تقلَّدُوْهُ، وبِما قامُوا بهِ.

وأَنْ يَدْعُوَ لَهُمْ بالإرشاد والهداية.

وقد قال رسُوْلُ اللهِ ﷺ: «تخيَّرُوْا الأَئِمَّةَ فإنَّهم الوافِدُوْنَ بكُمْ إلى اللهِ عَزَّ وجَلَّ».

[٢٢] وحَقُّ اللهِ في الجليس:

فأَنْ تُلِيْنَ لهُ كَنَفَكَ.

وأَنْ تُقْبِلَ عليهِ في مَجْلِسِك.

وأَنْ لا تَحْرِمَهُ مُجاوَرَتَكَ.

وأَنْ تُحَدِّثَهُ من مَنْطقك.

وأَنْ تَخُصَّهُ بالنُصْحِ.

[٢٣] وحَقُّ اللهِ في الجارِ:

حِفظُهُ غائِباً.

وإكْرامُهُ شاهِداً.

ونُصْرتُهُ ومَعُونَتُهُ.

وأَنْ لا تَتَّبعَ له عَوْرةً.

وأَنْ لا تَبْحَثَ لَهُ عن سُوْءٍ.

فإنْ علمتَ لهُ أَمْراً يَخافُهُ، فكُنْ له حِصْناً حَصِيْناً وسِتْراً سَتِيْراً، فإنَّهُ أَمانَةٌ.

وحقوقُ اللهِ كثيرةٌ.

وقد حَرَّمَ اللهُ الفواحِشَ ما ظَهَرَ منها وما بَطَنَ، فجانِبُوا كلَّ أَمْرٍ فيهِ رِيْبَةٌ، ودَعُوا ما يُرِيْبُ إلىٰ ما لا يُرِيْبُ(١).

والسلامُ(٢).

---

(١) كتب في هامش الفرع هُنا:

ومثل هذه الوصيّة ما روي أنّ مسترشداً سأل مولانا أبا الحسين زيد بن علي بن الحسين صلى الله عليهم، فقال له: علّمني علماً ينفعني الله تعالى به.

فقال عليه الصلاة والسلام: عليك بما أجمع عليه المختلفون.

انتهىٰ من رسالة القاضي جعفر بن أحمد، التي ذكر فيها إجماع الزيدية في علم الكلام.

وعلق عليه: أراد عليه الصلاة والسلام «ما اجتمع عليه المخالفون» ممّا لم يظهر دليله بل كان موضع ريبةٍ، وأما ما وضح دليله فقد صرّح ﷺ في مواضع عديدة: أنَّ اتّباعه الواجبُ. انتهى باختصار.

(٢) كتب في الأصل «بلغ، بحمد الله وفضله».



المتعدي بتضعيف الحارث

تأليف

العلامة المحدث الشريف

أبي اليسر جمال الدين عبد العزيز بن محمد بن الصديق

الحسني الغماري المغربي رحمه الله تعالى

١٣٣٨ - ١٤١٨ هـ

إعداد

السيد حسن الحسيني



الحمد لله ربّ العالمين، والعاقبة للمتّقين، ولا عدوان إلّا علىٰ الظالمين، والصلاة والسلام علىٰ أشرف المرسلين، سيّدنا ومولانا محمدٍ، وعلىٰ آله الطاهرين الأكرمين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدين.

وبعد:

فقد قرأت كلاماً للألبانيّ في مقدّمةٍ لكتابٍ علّق عليه، يقول فيه في حق كتابي: «الباحث، عن علل الطعن في الحارث»[1] بعد كلام دعاه إليه حبّ الشَّغْب والخصام، وحمَله عليه ما عُرف به واشتُهر عنه من تسليط لسانه الأعجميّ علىٰ عباد الله تعالىٰ بدون ذنبٍ اكتسبوه، ولا إثمٍ اقترفوه، حتّىٰ امتدّ منه ذلك إلىٰ أئمّة السَلَف، وأصحاب المذاهب المتبوعة شرقاً وغرباً، المشهود لهم بالفضل والدين بين الخاصّ والعامّ، والمتّفق علىٰ جلالتهم في العلم، وعلوّ درجتهم في الاجتهاد، وعظيم مكانتهم في خدمة الإسلام والمسلمين ـ كما يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة في مقدّمة كتابه النفيس: «رفع الملام عن الأئمّة الأعلام» ـ وتطاول به علىٰ مقام أكابر الحفّاظ، كالمنذريّ الحافظ المتقن ـ رحمه الله تعالىٰ ـ وغيره، بدون أدنى سببٍ يوجب ذلك التطاول علىٰ مقامهم في خدمة الحديث النبويّ.

وكتبه لا تخلو من التهجّم علىٰ الأئمّة من السلف والخلف، الأمر الذي يدلّ علىٰ شيءٍ في نفسه ـ والله تعالىٰ أعلم بمراده منه ـ وإلّا فلو كان غرضه بيان الحقيقة،

---

(١) هو الذي نشرناه في العدد السابق (الخامس) من مجلتنا «علوم الحديث» الصادر في محرم الحرام ـ جمادى الآخرة هذا العام ١٤٢٠هـ، وقد تحدّثنا عن الكتاب وعن المؤلّف هناك. و نذكّر بأنّ مصادر التخريجات لهذا الكتاب ذكرت في نهاية كتاب الباحث في العدد السابق أيضاً.

ونشر العلم، وتعريف الناس بصوابِ مَن أخطأ، لسلك في ذلك مسلك المخلصين من أهل العلم الناصحين، ولاتّبع طريقهم في التعليم والتبليغ، ونهج ما كانوا عليه من القول الحسن، والجدال بالتي هي أحسن.

لأنّ مرادهم ـ رضي الله تعالىٰ عنهم ـ كان هو ردّ الحقّ إلىٰ نصابه، والتعريف بما يجب الأخذ به، وكلّ ذلك لا يحتاج إلىٰ الطعن، والقدح، والذمّ، وجلب العبارات الشائنة المشينة، وأهل الإخلاص من أهل العلم بُرآءُ من هذه الصفات الذميمة، لأنها من صفات النفاق ـ نسأل الله السلامة منها لنا ولإخواننا ـ كما ورد في الحديث ـ في بيان آية المنافق ـ: «وإذا خاصم فجر»[1].

وقال الشاعر:

إنّ المنافقَ معلومٌ سجيّته … هَمْزٌ ولَمْزٌ وإيماءٌ وإغماضُ

والمقصود: أنّ الألبانيّ قال ـ بعد كلامٍ في تلك المقدّمة في شأن كتابي «الباحث، عن علل الطعن في الحارث» ـ ما نصّه: **حتّىٰ إنّ أحدهم ألّف رسالةً خاصّةً في توثيق الحارث الأعور الشيعيّ.**

فدلَّ هذا الكلام منه علىٰ أمرين، أبان بهما عن جهلٍ عظيمٍ، وقصورٍ فاضحٍ.

أما الجهل: فما يَفهم منه القاصر في العلم من أنّي تفرّدت بتوثيق الحارث الأعور الهمدانيّ، وخرجت بذلك عن سبيل أهل الحديث، وسلكت غير الجادّة بتوثيقه.

ومن طالع كتابي «الباحث» يعلم بطلانه وفساده، وبُعده عن الحقيقة، وأنه كلامٌ الغرض منه الشَغْب، والرغبة في الجدال، ونشر الخصام بين الناس بدون أدنىٰ فائدةٍ تعود علىٰ أحدٍ من أهل العلم من ذلك.

---

(١) صحيح البخاري: ١/ ١٥ ـ صحيح مسلم: ١/ ٧٨.

لأنّ الحارث الأعور الهمدانيّ ـ الذي وثّقته وبيّنت بطلان جرح من جرحه ـ مَثَلَه مَثَل سائر رواة الصحيح الذين اختلف فيهم أئمّة الجرح، ما بين مادحٍ وقادحٍ، ومجرّحٍ وموثّقٍ ـ كما يعلم ذلك من تتبّع أحوال رجال الصحيحين، وكما أشرت إلىٰ بعض الأمثلة في خنمة كتاب «الباحث» ـ.

بل من يتتبّع أحوال الرجال، ويطّلع علىٰ كتب الجرح والتعديل، يحصل عنده العلم اليقين أنّه لا يوجد راوٍ ـ مهما علا قدره، وسَمَت منزلته ـ لم يتناوله جَرْحٌ، ولو بالتدليس مثلاً.

حتّىٰ قال بعضهم: من أخذ بالقواعد المصطلح عليها في راوي الحديث الصحيح لم يمكنه أن يصحّح إلّا الحديث بعد الحديث، لعدم سلامة راوٍ ـ مطلقاً ـ من جرحٍ وتضعيفٍ، ولو بأقلّ وجوه الجرح ـ كما قلنا ـ وأضعفها.

وإذا كان هذا حال سائر الرواة إلّا النادر منهم جدّاً، فلا ينبغي أن يحمل باللوم علىٰ من اختار توثيق الحارث، لا سيّما إذا كان ذلك الاختيار مبنيّاً على القواعد المقرّرة عند أئمّة الحديث، ومدعماً بالأدلّة السالمة من الوهن والضعف، كما بيّنت ذلك في «الباحث»، ذلك الكتاب الذي أُعجب به كلّ من قرأه من أهل العلم السالمين من داء الشَّغْب والشغف بنشر الخلاف بين المسلمين في الوقت الذي هم فيه أحوج ما يكونون إلىٰ الوفاق والالتئام والوئام، وجَمْع الكلمة علىٰ خدمة الإسلام، وتوحيد القلوب علىٰ صدّ الهجمات والغارات الموجّهة من أعداء الإسلام ضدّ المسلمين في شرق الأرض وغربها، وطرح التُرّهات والخُزَعْبَلات التي يراها الجاهلون ومن في قلوبهم مرضٌ أنّها من صميم الدين، وليست من الدين لا في قَبيلٍ ولا في دَبيرٍ، وإنّما أثارها المثيرون، وأخرجها المضلّون من زوايا الإهمال، ومخابئ النسيان، تلبيةً لنداء الشرّ، وإجابةً لدعوة الشيطان في التفرقة، ورفع لواء التنافر والتناحر، وإيغار الصدور بين أهل لا إله إلّا الله، ليسهل اجتياحهم علىٰ عدوّهم، والقضاء عليهم في عُقْر دارهم، رغم ما هم فيه من بلاءٍ.

والألبانيّ ـ نفسه ـ يعلم هذا ويلمسه، بل ويسمعه ويشاهده، ووطنه الذي ينتمي إليه، وعُرف بالانتساب إليه، يحكمه الشيوعيّون، بل المتطرّفون منهم، وإنّا لله وإنّا إليه راجعون، وإخوانه يذوقون الويل والعذاب من تسلّطهم، فكان ينبغي للألبانيّ قبل الهجوم علىٰ العلماء وأئمّة السلف، والسعي بين المسلمين بالفرقة ـ بقصدٍ أو بدون قصدٍ ـ أن يكرّس جهوده، ويوجّه لسانه ـ علىٰ الأقلّ ـ لدعوة الألبانيّين ـ إخوانه ـ للجهاد، وقتال الشيوعيّين الملاحدة، مع أنّي لم أسمع عنه شيئاً يتعلّق بهذا الأمر مطلقاً.

بل كان الواجب عليه أن يكون أوّل الحاملين للسلاح لتحرير بلاده من حكم الملاحدة، وعند ذلك يعطي الدليل ـ وألف دليل ـ علىٰ غيرته على الإسلام، ونصيحته لدينه، والدفاع عن أهل ملّته.

أمّا حمل القلم، وتجريد اللسان للطعن في أئمّة المسلمين، وحماة الشريعة من رجال السلف والخلف، والدعوة إلىٰ الخلاف والشقاق في أمورٍ تافهةٍ للغاية؛ فذلك لا يجمل صدوره من مسلم عامّيّ، فضلاً عمّن يدّعي خدمة الإسلام، ونشر السُنّة المُحمّدية، وينصب نفسه لإرساء القواعد للدولة الإسلامية إلىٰ درجة أنْ يدخل من أجل ذلك في مداخل لا قِبَلَ له بها، ولا تقرّها السُنّة النبويّة التي نصب نفسه للدعوة إليها، لأنّ صاحبها ـ عليه الصلاة والسلام ـ أمرنا أن لا ننازع الأمر أهلَه.

أقول: لا يجمل بمسلمٍ عامّيٍّ في هذا الوقت الذي أصاب البلاد الإسلامية سرطان الارتداد، ونَبْذ الدين، والخروج منه جملةً؛ بما دخل إليها بواسطة عملاء الشيوعيّة الملحدة، والصليبيّة، والصهيونيّة، وغيرهم من عملاء المذاهب الضالّة الهدّامة، كالوجوديّة، والبهائيّة، والقاديانيّة، والماسونيّة، حتّىٰ صار تسعون بالمائة من الشباب مُلْحِداً، مارقاً، منحلاً، لا يُقرّ بدين، ولا يقول بعقيدة.

لا يجمل بمسلمٍ ـ أبداً ـ في هذا الوقت العصيب الذي خرج فيه الناس من دين الله أفواجاً، أن يسعىٰ السعي الحثيث، ويعمل جهدَه، ويصرف طاقته الفكريّة

والمادّية في نشر الخلاف، وبثّ الشقاق بين البقيّة الباقية من المسلمين ـ أهل لا إله إلّا الله ـ الذين لا يستطيع الألبانيّ ـ مهما حاول من مغالطات، وارتكب من شذوذٍ ـ أن يخرجهم من دائرة جماعة أهل السُنّة عند السلف والخلف، والذين لا يجوز ـ لأجل ذلك ـ تكفيرهم، أو منع الصلاة خلفهم، وعليهم، أو معاملتهم بغير ما يُعامل به المسلم الذي حرّم الله تعالىٰ دمه، وماله، وعرضه، لأنّهم من أهل «لا إله إلّا الله» التي يثقل بها ميزانهم يوم يقوم الناسُ للحساب، مهما ارتكبوا من موبقاتٍ، ومهما خرجوا عن الطريق، وفعلوا وفعلوا، كما يشهد بذلك حديث البطاقة[1] ـ وهو معروفٌ مشهور، متداول بين أهل الحديث، خصّه كثيرٌ منهم بالتأليف والتصنيف ـ لأنّه حديثٌ قاصمٌ لظهر كلّ من يريد أن يحجُر علىٰ أهل لا إله إلّا الله رحمةَ الله تعالىٰ، وفضلَه، ومغفرتَه التي وعد بها قائلَها، فيدخل الجنّة منهم من اتّبعه، ورأىٰ رأيه، ويدخل النار من خالفه، ولو كانت المخالفة في الأمور التافهة التي لا تُغني العامل بها ولا تسمنه من جوعٍ.

أقول: لا يجمل بالمسلم الناصح، أن يسعىٰ بين جماعة المسلمين ـ في هذا الوقت ـ بالتفرقة، وبثّ الشقاق والخلاف في أمورٍ تافهة للغاية، إثمها أكبر من نفعها ـ إن كان فيها نفعٌ، وإلّا فإثمها محقّقٌ ـ وضررها قد ظهر للعَيان، وأصاب ما تبقّىٰ من هذه الطائفة المسلمة ـ طائفةِ أهل السُنّة والجماعة ـ في صميم مجتمعها بما نجَم عنه من الخلاف، والتنافر، والتناحر، وتفريق الشمل، واللمز بالتبديع، بل والتكفير بما لا يُعدّ كفراً ولا بدعةً، حتّىٰ وصل ضرر ذلك إلىٰ المصلّين في مساجدهم، وأهلِ العلم في حلقة علمهم ودرسهم.

وكلّ ذلك ـ والعياذ بالله تعالىٰ ـ بسبب هذه الأباطيل، والخلافات الواهية، التي كرّس لها المفتونون جهدهم بنشرها بين العامّة وضعفاء العقول من طلبة العلم،

---

(١) سنن الترمذي: ٥ / ٢٤ ـ ٢٥ ح ٢٦٣٩، سنن ابن ماجه: ٢ / ١٤٣٧ ح ٤٣٠٠.

فعمَّ البلاء بها، واتّسع خرقها على الراقع، وتنكّرت بسببها القلوب بعد أن كانت مؤتلفةً، وبلغ الحال إلى تعدّد الجماعات في الوقت الواحد في المسجد الواحد، وإلى إعراض الأب عن ابنه، والابن عن أبيه، ومخاصمة الأخ لأخيه، ورمي المسلم أخاه بالبدعة والضلال، والخروج عن الإسلام، وترك التحيّة بينهما بالسلام؛ ولا حول ولا قوّة إلّا بالله.

ولنرجع إلى بيان جهل الألبانيّ فيما اعترض به على من وثّق الحارث، فنقول:

إنّ الحارث ثقةٌ، عدل، رضيّ، وثّقه جماعة السلف والخلف، واعتمدوا على روايته، واحتجّوا بحديثه، لأنّه إمامٌ من أئمّة العلم والحديث في الكوفة.

وروى عنه الأكابر من رجال العلم، وقدّمه أهل الكوفة على غيره في العلم، وفي الصلاة بهم؛ في الوقت الذي كانت فيه عامرةً بسادات التابعين، وأئمّة العلم والرواية، حتّى كانوا يقدّمونه على المشاهير من أئمّة التابعين، كعُبيدة السلمانيّ، وعَلْقمة، ومسروقٍ، وشُرَيحٍ.

ولو لم يكن دليلٌ على توثيق الحارث، وجَعْله في الطبقة الأُولى من أهل العدالة، وتقديمه على أغلب رجال الصحيح إلّا هذا؛ لكان كافياً لأهل العلم في ذلك، ومغنياً عن غيره من الأدلّة.

لأنّ من المقرّر عند أهل الحديث، أنّ من الأُمور التي يعرف بها عدالة الراوي وكونه ثقةً، شهرته بذلك بين أهل بلده ووطنه، وربّما كان عندهم هذا أعلى وأرقى في التعديل والتوثيق من ثناء رجلٍ واحدٍ من أئمّة الجرح عليه.

وهو وجيهٌ من جهة النظر ـ كما لا يخفى ـ لما تفيده الشهرة من العلم بذلك ما لا يفيده تعديل الرجل الواحد.

وقليلٌ من الرواة الثقات من تكون لهم هذه المكانة في الشهرة بالعلم والرواية التي تغني عن الثناء عليه، والنصّ على ذلك من إمام من أئمّة الجرح.

فلو قال قائلٌ: إنّ الحارث الهَمْدانيّ من الطبقة الأولى، والدرجة المُثْلى في

العدالة والضبط، وإنّ حديثه من الصحّة والثبوت بما تقتضيه منزلته في ذلك؛ لكان صادقاً في قوله، مؤيَّداً بالدليل الذي لا يمكن نقضه.

يُضاف إلىٰ هذا توثيق الأئمّة من أهل عصره له، وأخذهم عنه، وشهادتهم له بالتفوّق في العلم علىٰ غيره.

وأوّل من اعتمد عليه في الرواية عنه، والأخذ منه سيدا شباب أهل الجنّة ـ الحسن والحسين ـ عليهما السلام.

فقد روىٰ ابن سعدٍ في الطبقات[1]، عن الشعبيّ، قال: رأيت الحسن والحسين يسألان الحارث الأعور عن حديث عليٍّ.

ورواه أيضاً ابن أبي حاتم في «الجرح»[2].

فهذا الشعبيّ ـ نفسه ـ يُخبر أنّه رأى الحسن والحسين عليهما السلام يسألان الحارث عن حديث عليٍّ عليه السلام. وفي هذا أعظم دليلٍ، وأكبر حجّة، وأقوىٰ برهانٍ علىٰ أنّه ثقةٌ عندهما، عنده من حديث عليٍّ ـ والدهما عليه السلام ـ ما لا يوجد عند غيره.

قد يقول قائلٌ: إنّ الرواية عن شيخ لا تدلّ علىٰ كون الراوي عنه يوثّقه.

إلّا أنّا نقول: مثل الحسن والحسين في العلم والجلالة في الدين؛ لا يأخذ الحديث عمّن عُرف بالكذب وعدم الصدق في الرواية، لأنّهما يعلمان قبح ذلك، وأنّه لا فائدة في الأخذ عن الكذّاب، بل فيه الإثم، لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «مَن حدّث عنّي بحديثٍ يرىٰ أنّه كذبٌ فهو أحد الكذّابين»[3].

ومن روىٰ عن الكذّاب ونشر حديثه بين الناس فهو داخلٌ في هذا الوعيد، وحاشا الحسن والحسين عليهما السلام أن يجهلا هذا الوعيد، أو يستخفّا بهذه الكبيرة، حتّىٰ يستجيزا الرواية عن الكذّاب.

---

(١) الطبقات الكبرىٰ: ٦ / ١٦٨.

(٢) الجرح والتعديل: ٣ / ٧٩.

(٣) الجامع الصغير: ٥٢٤.

فرواية الحسن والحسين عن الحارث تردّ طعن الشعبيّ فيه بالكذب، وتظهر أنّه أراد به ـ إن سُلّم ذلك له ـ الكذب في الرأي ـ كما قال أحمد بن صالح المصري[1].

وهذا قال الحافظ الكبير أبو حفص بن شاهين في «الجزء الذي ذكر فيه من اختلف فيه العلماء ونقّاد الحديث، فمنهم من وثّقه ومنهم من ضعّفه، ومن قيل فيه قولان» ـ وهو مطبوعٌ في آخر «تاريخ جرجان» ـ قال ـ بعد أن ذكر قول الشعبيّ: الحارث الأعور أحد الكذّابين ـ ما نصّه ـ:

قال أبو حفصٍ: وفي هذا الكلام من الشعبيّ في الحارث نظرٌ، لأنّه قد روىٰ ـ هو ـ أنّه رأىٰ الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث عليٍّ، وهذا يدلّ علىٰ أنّ الحارث صحيحٌ في الرواية عن عليٍّ، ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين ـ مع علمهما وفضلهما ـ يسألان الحارث، لأنّه كان وقتَ الحارث مَنْ هو أرفع من الحارث من أصحاب عليٍّ، فدلّ سؤالهما للحارث علىٰ صحّة روايته.

ومع ذلك، فقد قال يحيىٰ بن معين: ما زال المحدّثون يقبلون حديثه، وهذا من قول يحيىٰ بن معينٍ ـ الإمام في هذا الشأن ـ زيادةٌ لقبول حديث الحارث وثقته.

وقد وثّقه أحمد بن صالح المصريّ ـ إمام أهل مصر في الحديث ـ فقيل لأحمد ابن صالح: قولُ الشعبيّ: حدّثنا الحارث وكان كذّاباً؟، قال أحمد بن صالح: لم يكن بكذّابٍ، وإنّما كان كذبه في رأيه، انتهىٰ كلام ابن شاهين في الجزء المذكور[2]. فمَن الذي يعترض ـ بعد هذا ـ علىٰ من يقول بتوثيق الحارث؟!.

وممّا لا شكّ فيه أنّ الحارث كان عنده من حديث عليٍّ عليه السلام ما لا يوجد عند غيره، كما يدلّ علىٰ ذلك ما رواه ابن سعدٍ[3] عن علباء بن أحمر: أنّ عليّ بن أبي طالبٍ عليه السلام خطب الناس فقال: مَن يشتري علماً بدرهم؟ فاشترى الحارث الأعور

(١) تهذيب التهذيب: ١ / ٤١١.

(٢) تاريخ جرجان: ٥٥٩ ـ ٥٦٠.

(٣) الطبقات الكبرىٰ: ٦ / ١٦٨.

صُحُفاً بدرهم، ثم جاء بها عليّاً، فكتب له علماً كثيراً، ثم إنّ عليّاً خطب الناس بعدُ فقال: يا أهلَ الكوفة، غلبكم نصف رجلٍ.

وهذه أيضاً شهادةٌ من عليّ عليه السلام بفضل الحارث، وأنّه من أهل العلم الذين يؤخذ عنهم، وأنّه غلب أهل الكوفة في العلم، ولو كان متّهماً في ذلك لبيّن عليٌّ أمره، وحذّرهم منه.

ولم يُوثَّق أحدٌ علىٰ لسان عليّ بن أبي طالب عليه السلام فوق المنبر ـ علىٰ رؤوس الناس ـ كما وُثّق الحارث، وهذا هو السبب في كون أهل الكوفة كانوا يقدّمون الحارث الأعور في صلاتهم، لأنّه كان أعلمهم بالسُنّة، ومن كان كذلك فهو أولىٰ بالإمامة.

وكانوا يقدّمونه في صلاتهم علىٰ الجنائز، لأنّه أفضلهم، وأهل الفضل أولىٰ بالصلاة علىٰ الجنازة.

فقد روىٰ ابن سعد في «الطبقات»[1] قال: أخبرنا الفضل بن دكين، حدّثنا زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق: أنّه كان يصلّي خلف الحارث الأعور، وكان إمام قومه، وكان يصلّي علىٰ جنائزهم، فكان يُسلّم ـ إذا صلّىٰ على الجنازة ـ عن يمينه مرّةً واحدةً.

وهذا أيضاً هو السبب في كون أهل الكوفة كانوا يقدّمون الحارث الأعور علىٰ أئمّة العلم من أهل الكوفة، كعُبيدة السلمانيّ، وعلقمة، ومسروقٍ، وشُرَيح.

قال ابن سيرين: أدركت الكوفة وهم يقدّمون خمسةً: من بدأ بالحارث ثنّىٰ بعُبيدة، ومن بدأ بعبيدة ثنّىٰ بالحارث، ثم علقمة الثالث لا شكّ فيه، ثم مسروق، ثم شريح.

قال ابن سيرين: إنّ قوماً آخرهم شريح لقوم لهم شأن[2]، انتهىٰ.

---

(١) الطبقات الكبرىٰ: ٦ / ١٦٨.

(٢) اُنظر: المعرفة والتاريخ ليعقوب بن سفيان: ٢ / ٥٥٧ وتهذيب الكمال: ٥ / ٢٤٩ ـ ٢٥٠ وتهذيب التهذيب: ١ / ٤١١ والميزان: ٢ / ١٧٢.

وفي بعض الروايات، قال ابن سيرين: وإنّ قوماً آخرهم شريح لقومٌ خيار.

وفي اللفظ الذي ذكره الذهبيّ في «الميزان»[1] قال ابن سيرين: وفاتني الحارث فلم أره، وكان يفضّل عليهم، وكان أحسنهم، انتهىٰ.

وهذا أيضاً توثيقٌ من ابن سيرين ـ التابعي الجليل ـ للحارث، وشهادته له بالفضل علىٰ عبيدة ومسروق وعلقمة وشريح، فيضمّ إلىٰ من وثّقه من أئمّة التابعين المعاصرين له.

وانظر كيف أخبر ابن سيرين بأنّ أهل الكوفة كانوا في شأن تقديم الحارث علىٰ عبيدة السلماني مختلفين، منهم من يقدّمه علىٰ عُبيدة، ومنهم من يقدّم عبيدة عليه؟

أمّا ابن سيرين ـ نفسه ـ فجزم بأنّ الحارث أفضل الخمسة وأحسنهم ـ كما ذكر الذهبي ذلك في ترجمة الحارث من الميزان[2].

وعلىٰ حسب رواية الذهبيّ، فإنّ خلاف أهل الكوفة إنّما كان في الثلاثة أيّهم أفضل، علقمة ومسروق وعبيدة، وأمّا الحارث، فكان مقدَّماً عندهم علىٰ الجميع، ممّا يدلّ علىٰ علوّ مكانة الحارث في نفوسهم، وأنّه مقدّمٌ على أكابر التابعين الكوفيّين.

وبالوقوف علىٰ ما كان لعبيدة وعلقمة ومسروق وشريح من المنزلة الرفيعة عند أهل الحديث والفقه من السلف، لاسيّما المعاصرون لهم؛ يظهر لك منزلة الحارث في العدالة والثقة والتفوّق في العلم، وأنّه ممّن يجب أن يكون في مقدّمة رجال الصحيح، بل يجب أن يكون سنده عن عليّ عليه السلام أصحّ الأسانيد من غير شكٍّ، لأنّهم قالوا فيما ذكروه في أصح الأسانيد: محمّد بن سيرين، عن عُبيدة السلماني، عن عليٍّ.

---

(١) ميزان الاعتدال: ٢ / ١٧٢.

(٢) ميزان الاعتدال: ٢ / ١٧٢.

فإذا ثبت عندنا أنّ الحارث كان مقدّماً عند أهل الكوفة علىٰ عبيدة، وأنّه أفضل منه وأعلم ـ كما قال ابن سيرين ـ كان بلا شكٍّ ـ علىٰ ما يقتضيه النظر ـ أنّ حديثه عن عليٍّ عليه السلام أصحّ من حديث عبيدة السلماني، عنه.

وكذلك قالوا ـ فيما قالوه في أصحّ الأسانيد ـ: إبراهيم النخعيّ، عن علقمة، عن ابن مسعود.

فيقتضي هذا أيضاً أن يكون حديث الحارث عن ابن مسعودٍ أصحّ من حديث علقمة عنه، لاتّفاق أهل الكوفة علىٰ تقديم الحارث علىٰ علقمة ـ كما حكىٰ ابن سيرين ذلك من غير خلافٍ بينهم ـ بل ابن سيرين ـ نفسه ـ شهد بأنّ الحارث أفضلهم وأحسنهم.

وأمّا تكذيب الشعبيّ له، فقد ردّه عليه أئمّة الجرح وحكموا ببطلانه، بل جعلوا طعن إبراهيم النخعيّ في الشعبيّ؛ بكذبه في السماع من مسروقٍ عقوبةً من الله تعالىٰ له، حيث تعدّىٰ علىٰ الحارث في لمزه بالكذب، وقد ذكرتُ القصّة في «الباحث».

وحتّىٰ لو لم يردّ أحدٌ طعن الشعبيّ في الحارث فهو باطلٌ، لأنّه غير مفسّرٍ ولا مبيَّن السبب، وهو مردودٌ اتّفاقاً، لاسيّما إذا كان معارضاً بالتوثيق ممّن هو أرجح منه، وهو العدد الجمّ من الأئمّة الذين وثّقوه، ورووا عنه، وأثنوا عليه بالفقه والعلم وسعة الرواية، حتّىٰ فضّلوه ـ لأجل ذلك ـ علىٰ علقمة ومسروقٍ وشريحٍ، بل وعبيدة السلمانيّ ـ كما ذكرنا ـ.

ولا يخرج تكذيب الشعبي له عن أن يكون من كلام الأقران في بعضهم بعضاً، وذلك معروف مشهور بين أهل العلم، وعقد له ابن عبدالبرّ في «جامع بيان العلم» باباً خاصّاً استوفىٰ الكلام فيه علىٰ ذلك[1].

ولذلك لم يلتفت أهل الجرح إلىٰ مَنْ تُكلّم فيه بسبب المعاصرة ـ كما يُعلم ذلك

(١) أنظر جامع بيان العلم: ٢ / ١٠٨٧ ـ ١١١٩.

من كتب الرجال ـ ولو عملوا بمقتضاه لما بقي في يدهم راوٍ واحدٍ يُحتجّ به.

بل قال الذهبيّ رحمه الله تعالىٰ في مقدّمة رسالته في «الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم»[1] ـ بعد كلامٍ ـ ما نصّه:

وما زال يمرّ بي الرجل الثَبْت، وفيه مقالٌ من لا يُعبأ به، ولو فتحنا هذا الباب علىٰ نفوسنا لدخل فيه عدّةٌ من الصحابة والتابعين والأئمّة، فبعضُ الصحابة كفّر بعضهم بتأويلٍ مّا.

ثم قال بعد كلامٍ: وهكذا كثيرٌ من كلام الأقران بعضهم في بعضٍ، ينبغي أن يُطوىٰ ولا يُروىٰ، ويُطرح ولا يُجعل طعناً، انتهىٰ كلام الذهبيّ رحمه الله.

قلت: ولو عملنا بكلام الأقران في بعضهم البعض، لطرحنا ـ لأجل ذلك ـ حديث الشعبيّ نفسه، فقد كذّبه إبراهيم النخعيّ في دعواه السماع من مسروقٍ، لاسيّما وقد فسّر جرحه له، وبيّن سببه، ومع ذلك لم يلتفت أحدٌ إلىٰ كلام إبراهيم النخعيّ في الشعبيّ، لأنّه صدر عن أمرٍ خارجٍ عن حقيقته، فلا يُعتبر به.

وتكذيب الشعبي للحارث من هذا الباب، فلذلك روىٰ عنه الشعبيّ أيضاً، وأخذ عنه العلم لمّا زال ما في نفسه عنه، وذهب وَحَر صدره.

والشعبيّ رحمه الله تعالىٰ كان سريع التكذيب والطعن في كلّ من حدّث بما لم يسمعه من الحديث ولم يبلغه.

ومعلومٌ أنّ الحارث كان أعلم بحديث عليٍّ عليه السلام من الشعبيّ، فلمّا سمع منه ما لم يبلغه من حديث عليّ عليه السلام سارع إلىٰ تكذيبه، وهكذا حاله حتّىٰ مع الصحابة، فكيف بالحارث!؟.

فقد نقل الحافظ الذهبيّ في ترجمة الشعبيّ من «تذكرة الحفاظ»[2] عن الحاكم،

(١) الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم: ٢٣.

(٢) تذكرة الحفّاظ: ١ / ٨٣.

عن ربيعة بن يزيد، قال: قعدت إلىٰ الشعبيّ بدمشق في خلافة عبدالملك، فحدّث رجلٌ من الصحابة عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «اعبدوا ربّكم ولا تشركوا به شيئاً، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأطيعوا الأمراء؛ فإن كان خيراً فلكم، وإن كان شرّاً فعليهم وأنتم منه برآء». فقال له الشعبيّ: كذبتَ.

فهذه القصّة فيها دليلٌ بَيِّنٌ علىٰ أنّ الشعبيّ كان سريع التكذيب لمن حدّث بما لم يبلغه، فمن جعل طعن الشعبيّ في الحارث بالكذب حُجّةً فليجعله في تكذيب هذا الصحابيّ كذلك، مع أنّي أكاد أجزم بأن تكذيب الشعبيّ للحارث إنّما هو من جهة رأيه لا غير، وإلّا لما أخذ عنه وتعلّم منه، وهو معدودٌ من الرواة عن الحارث.

لاسيّما والكذب لم يكن له سوقٌ بين التابعين، ولا له رواجٌ علىٰ لسانهم، وإذا وقع منهم فعلىٰ سبيل الغلط والوهم والخطأ.

وهذا شأن عامّتهم، فكيف بعلمائهم وساداتهم كالحارث!؟.

وما صار التابعون يأخذون الحذر من الرواة، ويحتاطون في الأخذ حتّىٰ وقعت الفتنة، فلمّا وقعت نظروا من كان من أهل السُنّة أخذوا حديثه، ومن كان من أهل البدع تركوا حديثه ـ كما قال ابن سيرين رحمه الله تعالىٰ.

وهذا الاحتياط لم يكن منهم لأجل انتشار الكذب بينهم، وإنّما كان لأجل المذهب والخروج عن جماعة أهل السُنّة.

ثمّ بعد أن قرّرتُ هذا، وسنح في الفهم عند كتابة هذه السطور، وجدتُ الذهبيّ رحمه الله تعالىٰ يقول في رسالته في «الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم»[1]: ـ بعد كلام ـ ما نصّه:

وأمّا التابعون، فيكاد يُعدم فيهم من يكذب عمداً، ولكن لهم غلطٌ وأوهام، فمَن ندر غلطه في جنب ما قد حصّل احتُمل، ومَن تعدّد غلطه وكان من أوعية العلم

(١) الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم: ٢٤ ـ ٢٥.

اغتُفر له أيضاً، ونُقل حديثه، وعُمل بـه ـ علىٰ تـردّدٍ بـين الأئمّـة الاثـبات في الاحتجاج عمّن هذا نعته ـ كالحارث الأعور، وعاصم بن ضمرة، وصالح مـولىٰ التوأمة، وعطاء بن السائب، ونحوهم؛ ومن فحش خطؤه، وكثُر تـفرّده لم يحـتجّ بحديثه، ولا يكاد يقع ذلك في التابعين الأوّلين، ويوجد ذلك في صغار التابعين فمَن بعدهم، انتهىٰ كلامه.

فأفاد هذا التقرير من الحافظ الناقد المتقن الذهبيّ رحمه الله تعالىٰ فيما يـتعلّق بالحارث أموراً:

أوّلها: أنّ الحارث لم يكن كذّاباً ـ كما زعم الشعبيّ ـ لأنّ الكذب لم يكن يصدر من التابعين عمداً.

ثانيها: أنّ حديثه يُعمل به في الأحكام، ويـنقل بـين النـاس، ولهـذا احـتجّ أصحاب كتب السُنّة بحديثه؛ للمعنى الذي ذكره الذهبيّ، والتردّد في ذلك لا يضرّ، فقد ذكرتُ أنّ ذلك التردّد لا أساس له ولا دليل عليه، وأنّ الحارث ثـقةٌ يُـعمل بحديثه قولاً واحداً علىٰ حسب القواعد المقررة.

ثالثها: أنّ الحارث لم يقع منه تفرّدٌ في حديثه، وأنّه لم يكن ممّن فحش خطؤه، وكثر وهمه، لأنّه كان من التابعين الأوّلين، وإنّما ذلك يوجد في صغار التابعين فمَـن بعدهم.

فأين يذهب الألبانيّ من هذا الكلام الذي قرّره الذهبيّ الحافظ الناقد ـ الذي ما أتىٰ بعد يحيىٰ بن معين خبيرٌ بأحوال الرجال مثله ـ في شأن الحارث، وحـكمه فيه بأنّه ممّن يعمل بحديثه وينقل عنه!؟.

ومعلومٌ أنّ الذهبيّ لم يكن له بالتشيّع صـلة، ولا له بـالشيعة رابـطة، حـتّىٰ يُتّهم ـ هو الآخر ـ بأنّه قال ما قال لأجل تشيّعه.

فظهر من هذا أنّ الألبانيّ ليس له معرفةٌ بالرجال، ولا له غـوصٌ فـي نـقد عبارات أهل الجرح، وانّما شأنه قـاصرٌ عـلىٰ جـمع طـرق الحـديث، وذكـر

الصفحات بأرقامها التي يوجد فيها الحديث لا غير، وكون السند فيه ثقةٌ أو ضعيفٌ.

أمّا نقد الرجال، والكلام علىٰ علل الحديث الخفيّة ـ التي هي أهمّ علوم الحديث ـ فهذا لا يعلمه ولا يدريه، ولا شأن له به في كلامه علىٰ الأسانيد ـ كما يظهر من كتبه وتعاليقه ـ فتجده يصحّح ما هو موضوعٌ، ويضعّف ما هو صحيح، ويحكم بوقف ما هو مرفوعٌ.

ولكنّه اغترّ بفراغ الجوّ، وخلوّ البلاد ممّن يشتغل بالحديث علىٰ الوجه الصحيح، ولم يجد بين أهل العلم من يتفرّغ لبيان أوهامه وسقطاته وأغلاطه التي أرجو أن يهيّئ الله تعالىٰ الفرصة لبيانها، حتّىٰ يعلم الطلبة أنّه محدّث الأوراق والصحف.

وأعظم دليلٍ علىٰ هذا ما وقع له في شأن الحارث ـ مع وقوفه علىٰ قول الذهبيّ في ترجمة الحارث في «الميزان»[1]: أنّ الجمهور علىٰ توهينه ـ فأخذ ذلك منه مسلّماً، ورأىٰ أنّ ذلك هو الحقّ، لأنّه ليس له أهليّةٌ لمعرفة صواب كلام أهل الجرح من خطئه، وحقّه من باطله، وإلّا لو كانت له أهليّةٌ وكفاءَةٌ، وكان محدّثاً علىٰ طريق النُقّاد في الحارث: انّ الجمهور علىٰ توهينه؛ صوابٌ أم خطأ؟ حقٌّ أم باطلٌ؟ لأنّ الذهبيّ وإن كان حافظاً ناقداً لكنّه له أوهامٌ وأغلاطٌ في كلامه علىٰ بعض الرجال، من لم يتنبّه لها يقع في حبالتها.

كما يقع له أيضاً أوهامٌ في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وتساهلٌ في الكلام علىٰ أسانيدها ـ كما يعلم ذلك من قرأ «تلخيص المستدرك» له ـ ومن ذلك قوله في الحارث: إنّ الجمهور علىٰ توهينه، فإنّه وهمٌ محضٌ، وتسرّعٌ في القول لا غير.

ولو تتبّع الألبانيّ كلام أهل الجرح في الحارث ـ كما حصل لنا ـ ونظر في مخرج

---

(١) ميزان الاعتدال: ٢ / ١٧٢.

جرح المجرّحين له، لعلم وتحقّق أنّ الجمهور ـ الذي قال الذهبيّ: أنّه اتّفق علىٰ توهين الحارث ـ لا يوجد إلّا في «الميزان» للذهبي رحمه الله تعالىٰ، وأنّه لا حقيقة له في الخارج مطلقاً، كما يقولون في العنقاء.

لأنّ الجمهور الذي يخرج منه الحسن والحسين، ومعهما والدهما عليهم السلام وأهل الكوفة جميعاً، وابن سيرين، وسعيد بن جبيرٍ، وابن معينٍ، وأحمد بن صالحٍ المصريّ، وحبيب بن أبي ثابت، والنسائيّ، وأبو بكر بن أبي داود، وأبو حفص بن شاهين، وابن عبد البرّ، وغيرهم كثيرٌ ممّن وثّقه وأثنىٰ عليه، بل قال ابن معينٍ: ما زال المحدّثون يقبلون حديثه[1].

الجمهور الذي يخرج منه هذا العدد الجمّ من أئمّة السلف والخلف، لجديرٌ أن يُنْبَذ نَبْذ النواة، ويُطرح في زوايا الترك والإهمال، ويُسْدل عليه ستار النسيان.

ويكفي في ردّ دعوى الذهبيّ رحمه الله تعالىٰ هذه؛ في كون الجمهور علىٰ توهين الحارث أنّه كان معدوداً من سُرُج الكوفة ـ كما قال سعيد بن جبير رضي الله تعالىٰ عنه ـ. ولهذا ذكره أبو إسحاق الشيرازي رحمه الله تعالىٰ في فقهاء التابعين بالكوفة[2]، وقد ذكر منهم علقمة بن قيسٍ، والأسود بن يزيد بن قيسٍ، والنخعيّ، ومسروقاً وشريح بن الحارث القاضي، والحارث الأعور.

وقال ـ بعد أن ترجم لهؤلاء الستّة ـ ما نصّه: وهؤلاء الستّة الذين ذكرناهم أصحاب عبد الله بن مسعودٍ.

وقال سعيد بن جبيرٍ: كان أصحاب عبدالله سُرُج هذه القرية.

وقال فيهم الشاعر:

وابـن مسـعود الذي سُـرُج الـ ـقرية أصـحابه ذوو الأحـلام

(١) تهذيب التهذيب: ١ / ٤١١.

(٢) اُنظر طبقات الفقهاء: ٨٠ / ٨١.

وله جماعة من غير هؤلاء من الأصحاب.

قال الشعبيّ: ما كان من أصحاب رسول الله ﷺ أفقه صاحباً من عبدالله بن مسعود[١].

وقد اقتصر أبو إسحاق الشيرازي في هذه الطبقات علىٰ ذكر فقهاء الأمصار الذين لا يسع الفقيه جهلهم؛ لحاجته إليهم في معرفة من يُعتبر قوله في انعقاد الإجماع، ويُعتدّ به في الخلاف، وذكر ما دلّ علىٰ علمهم من ثناء الفضلاء عليهم[٢].

فالذي يتمسّك بقول الذهبيّ في توهين الحارث ـ بعد هذا ـ هو الواهي حقيقةً.

وأرىٰ أنّ الذهبيّ ـ نفسه ـ رحمه الله تعالىٰ ناقضَ نفسَه في دعواه توهين الجمهور للحارث، حيث قال في كلامه السابق الذي ذكره في رسالة «الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردّهم»[٣]: إنّ الحارث وشبهه يُعمل بحديثه وينقل؛ علىٰ تردّدٍ بين الأئمّة الأثبات في الاحتجاج عمّن هذا نعته.

فجعله ممّن تردّد الأئمّة في الاحتجاج به، وهذا يردّ دعوىٰ توهين الجمهور له.

وكذلك ناقض الذهبيّ نفسه حيث قال: مع روايتهم لحديثه في الأبواب، وهذا الشعبيّ يكذّبه ثمّ يروي عنه، والظاهر أنّه يكذب في لهجته وحكاياته، وأمّا في الحديث النبويّ فلا، وكان من أوعية العلم... إلىٰ آخر كلامه المذكور في الميزان[٤]. فرواية أهل الحديث لحديثه في الأبواب دليلٌ علىٰ أنّه لم يوهّنوه، كما ذكرت ذلك في «الباحث».

وأمّا قوله: «والظاهر أنّه كان يكذب في لهجته» فباطلٌ أيضاً، بل من أبطل الباطل. لأنّ المقرّر عند أهل الحديث أنّ الراوي إذا كان يكذب في لهجته وكلامه

---

(١) اُنظر طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي: ٨١.

(٢) اُنظر الطبقات: ٣١.

(٣) الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردّهم: ٢٤.

(٤) ميزان الاعتدال: ٢ / ١٧٢.

ولا يكذب في حديثه فروايته أيضاً غير مقبولةٍ، لأنّ العدالة لا تتجزّأ ولا تتبعّض، فلا يكون الراوي ثقةً عدلاً في جهة، وكذّاباً فاسقاً في جهةٍ أخرىٰ، وهذا ممّا تشترك فيه الرواية مع الشهادة.

بخلاف الضبط، فقد يكون الراوي ضابطاً في شيخٍ، ضعيفاً في آخر، كما هو معلومٌ لصغار الطلبة.

أمّا العدالة فلا تتبعّض ولا تتجزّأ مطلقاً، لاسيّما وقد قالوا في تعريف الثقة: هو الذي يجتنب الكبائر، ولا يتظاهر بخوارم المروءة.

وهل هناك كبيرةٌ أعظم وأقبح من الكذب، والإخبار بغير الواقع!؟ وإن كان بعض رجال الحديث قَبِلَ رواية الرجل الذي يكذب في لهجته وكلامه، ولا يكذب في حديثه، وذلك مذكورٌ في المصطلح.

ويظهر أنّ الذهبيّ رحمه الله تعالىٰ مشىٰ علىٰ هذا القول في توجيه طعن الشعبيّ بالكذب في الحارث، وهو مردودٌ عقلاً ونقلاً، ولا يتمشّىٰ مع القواعد المقرّرة؛ فكن منه علىٰ بالٍ.

والمقصود بعد هذا، أنّ الحارث ثقةٌ عدلٌ رضيٌّ، وثّقه الأئمّة من رجال السلف والخلف.

بل لو قلت: الاتّفاق قد حصل ووقع علىٰ توثيقه، إلّا ما شذّ من الأقوال المخالفة للجمهور لكنت صادقاً في ذلك؛ ومن خالف الجمهور في ذلك فخلافه مردودٌ بما تقتضيه القواعد المقرّرة التي لا يمكن نقضها وردّها، كما بيّنت ذلك في «الباحث».

ولأجل ذلك احتجّ به أصحاب السنن، وذكروا حديثه في الأبواب، فإنّه لا معنىٰ لذلك إلّا كونه حجّةً صالحاً للعمل، بل قال الذهبيّ في «الميزان»[1]:

---

(١) ميزان الاعتدال: ٢ / ١٧٢.

والنسائيّ ـ مع تعنّته في الرجال ـ قد احتجّ به .

وهذه شهادةٌ من النسائيّ بأنّ الطعن الذي وقع في الحارث ، مردودٌ غير مقبول ، ولا يُلتفت إليه ، لأنّه ما دام متعنّتاً في الرجال ـ والمتعنِّت المتشدِّد ـ يردّ حديث الراوي بما لا يكون جرحاً ، فكيف إذا جرح بالكذب!؟ .

فاحتجاجه بالحارث ـ مع هذا ـ دليلٌ واضحٌ علىٰ أنّه ثقة؛ وأنّ الطعن الذي قيل فيه لا أساس له يُستند عليه ، وأنّ حديثه صحيحٌ كسائر أحاديث الثقات .

ولهذا صرّح بصحّته الإمام حافظ المغرب أبو عمر بن عبد البرّ رحمه الله تعالىٰ حيث قال في «التمهيد»[1] في الكلام علىٰ الصلاة الوسطى ـ بعد كلامٍ ـ ما نصّه : والصحيح عن عليٍّ من وجوهٍ شتّىٰ صحاحٍ ـ أنّه قال في الصلاة الوسطىٰ : صلاة العصر ، وروي ذلك عن النبيّ ﷺ ، رواه عنه جماعة من أصحابه ، منهم عبيدة السلماني ، وشتير بن شكل ، ويحيى الجزّاز ، والحارث ، والأحاديث في ذلك صحاح ثابتة ، أسانيدها حسان ، انتهىٰ .

والألبانيّ لشذوذه وجهله بالجرح والتعديل ، وأخذه الأقوال في ذلك من غير نقدٍ لها ولا بحثٍ ولا تحقيقٍ ولا تمحيصٍ؛ خالف عمل هؤلاء الأئمّة من السلف والخلف في توثيق الحارث وتصحيح حديثه ، وصار يحكم علىٰ حديث الحارث بالوضع اغتراراً منه بكلام الذهبيّ في دعواه أنّ الجمهور علىٰ توهينه .

كما وقع منه في كلامه علىٰ حديث : «الأنبياء قادة ، والفقهاء سادة ، ومجالستهم زيادة» فقد ذكره في «الضعيفة»[2] وقال : موضوع ، أخرجه الدارقطنيّ ، والقضاعي في «مسند الشهاب» من طريق أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن عليّ بن أبي طالبٍ مرفوعاً .

---

(١) التمهيد : ٤ / ٢٨٨ .

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة : ١ / ١١٦ .

ثمّ قال الألبانيّ: وهذا سندٌ ضعيفٌ جدّاً، الحارث: هو ابن عبدالله الهمدانيّ الأعور، قد ضعّفه الجمهور.

وقال ابن المديني: كذّاب.

وقال شعبة: لم يسمع أبو إسحاق منه إلّا أربعة أحاديث... إلىٰ آخر كلامه.

وقد أظهر في هذا الكلام من الجهل ما يضحك منه صغار الطلبة، لأنّه فضح به نفسه، وأظهر للناس صدق قولنا فيه: إنّه محدّث الأوراق والصحف، ولا يغوص لاستخراج علل أسانيد الأحاديث الخفيّة، ولا يتتبّع الطرق ويعتبر بها ـ كما هو مقرّرٌ عند أهل هذا العلم ـ وإنّما غايته ـ كغيره ممّن يتعاطىٰ الاشتغال بالحديث ـ أن يرجع إلىٰ رجلٍ من رجال السند، فيكتفي بما قيل فيه في الطعن في الحديث، وإن كان ذلك الراوي المسكين لا ناقة له ولا جمل في علّة الحديث، وهذا صنيع المبتدئين البسطاء في هذا الفن.

ولبيان تهوّره هذا أقول: إنّ الحارث بريءٌ من هذا الحديث براءة الذئب من دم يوسف، ولا علاقة له به مطلقاً.

والألبانيّ أوقعه في هذا الخطأ القبيح والغلط الشنيع، تقليده لأبي الطيّب العظيم آبادي؛ فهو الذي اقتصر علىٰ إلصاق التهمة في هذا الحديث بالحارث في كتابه: «التعليق المغني علىٰ الدارقطني»[١] وذلك قصورٌ منه.

واعتماد الألبانيّ عليه ـ لعدم وصوله إلىٰ درجة الاجتهاد في الكلام علىٰ الرجال ـ أوقعه ـ كما قلنا ـ فيما كشف به عن جهله.

وذلك أنّ الحديث رواه الدارقطنيّ في آخر كتاب البيوع من «سننه»[٢] والخطيب في «الفقيه والمتفقه»[٣] من طريق الهيثم بن موسىٰ المروزيّ، عن

---

(١) التعليق المغني: ٣ / ٨٠.

(٢) سنن الدارقطني: ٢ / ٥٨.

(٣) الفقيه والمتفقه: ١ / ١٤٢.

عبدالعزيز بن الحصين بن الترجمان، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليّ عليه السلام به مرفوعاً.

فالقاعدة المقرّرة عند أهل العلم بالحديث، والأمر الذي عليه العمل عندهم ـ وهو الذي يقتضيه النظر أيضاً ـ أنّ الحديث يجب أن يعلّل ـ أوّلاً ـ بالهيثم ابن موسىٰ المروزيّ المجهول، فإنّي لم أقف له علىٰ ترجمةٍ فيما لديّ من كتب الرجال، وإنّما الذي وجدته عنه هو ذكر الخطيب له في «تاريخ بغداد» في ترجمة إسحاق بن البهلول[١]، حيث ذكره في شيوخ إسحاق بن البهلول الذين أخذ عنهم الفقه، فقال: وذكر أهله أنّه كان فقيهاً، حمل الفقه عن الحسن بن زياد اللؤلئي، وعن الهيثم بن موسىٰ صاحب أبي يوسف القاضي.

فهذا ما وجدته عنه، فالرجل في عداد المجهولين فيما يظهر.

فكان يجب علىٰ الألبانيّ ـ لو كان بصيراً بنقد الأسانيد ـ أن يبدأ في الكلام علىٰ سند الحديث الذي أعلّه بالحارث؛ من أوّله ليسلم له التعليل، وإلّا فما دام السند لم يثبت إلىٰ الحارث، فمَن قال له: إنّه من صنعه!؟ هذا لا يقوله طالبٌ في هذا العلم أبداً.

ثمّ بعد هذا هناك علّة أكبر من علّة وجود هذا الرجل المجهول، وهي علّة العلل التي يجزم بسببها طالب الحديث بأنّ الحارث بريءٌ من هذا الحديث، وأنّه لا يرميه به إلّا الرجل العامّيّ في هذا العلم.

وهذه العلّة هي عبدالعزيز بن الحصين بن الترجمان، شيخ الهيثم بن موسىٰ، فإنّه ضعيفٌ جدّاً.

قال البخاريّ: ليس بالقويّ عندهم.

وقال ابن معينٍ: ضعيف.

---

(١) تاريخ بغداد: ٦ / ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

وقال مسلم: ذاهب الحديث.

وقال ابن عديّ: الضعف علىٰ رواياته بيِّن.

وقال أبو داود: متروك الحديث.

وقال أبو القاسم البغويّ: ضعيف الحديث.

وقال أبو زرعة الدمشقي: سألت أبا مسهر، فقلت: عبد العزيز بن الحصين ممّن يؤخذ عنه؟ فقال: أمّا أهل الحزم فلا يفعلون.

وقال ابن المدينيّ: روىٰ عنه معنٌ وغيره، بلاءٌ من البلاء، وضعّفه جدّاً.

وقال النسائيّ في «التمييز»: ليس بثقةٍ، ولا يكتب حديثه.

قال الحافظ في «اللسان»: وأعجب من كل ما تقدّم أنّ الحاكم أخرج له في «المستدرك» وقال: إنّه ثقة[1].

وقال الذهبي في «المغني»[2]: ضعّفه يحيىٰ والناس، وكذلك قال في «ديوان الضعفاء»[3].

فوجود عبد العزيز بن الحصين هذا، هو الذي يجب أن يعلّل به الحديث، كما هي قاعدة أهل العلم في مثل هذا، لأنّه لم يوثّقه أحدٌ، وقيل فيه: إنّه متروك غير ثقة.

فكيف يترك تعليل السند به، ويرحل إلىٰ الحارث الذي وثّقه الجمهور ـ كما قلنا ـ وعمل أهل السُنّة بحديثه، واحتجّوا به، كأنّه لا يوجد ضعيف في السند إلا هو!؟.

فتنبّه لهذا تعلم قصور الألبانيّ في كلامه علىٰ أسانيد الحديث، وأنّه صحفيٌّ لا غير.

---

(١) أُنظر لسان الميزان ٤: ٢٩.

(٢) المغني في الضعفاء: ١ / ٦٢٩.

(٣) ديوان الضعفاء والمتروكين: ٢ / ١١٥.

وحتّىٰ لو سلّمنا له أنّ الحارث ضعيفٌ وكذّابٌ ـ كما قال ـ ولكن مَن يُثبت لنا أنّه هو صاحب الحديث، ما دام الطريق إليه فيها متروك وغير ثقة؟!.

ولو سلّمنا له سلامة السند من كلّ هذا، وأنّ التهمة فيه من جهة الحارث وحده، ولكن ما زالت في الطريق إلىٰ إلصاق التهمة بالحارث علّةٌ أخرىٰ تحول عند أهل الحديث دون إلصاق التهمة به، وهذه العلّة هي تدليس أبي إسحاق السبيعيّ، فإنّه كان مدلّساً، وقد عنعن في روايته عن الحارث، وعنعنة المدلّس لا يقبلها أحدٌ من أهل العلم مطلقاً، لا عند المحدّثين ولا عند غيرهم.

وأبو إسحاق السبيعي ذكره الحافظ رحمه الله تعالىٰ في المرتبة الثالثة من «طبقات المدلّسين»[1] وقال: مشهورٌ بالتدليس.

بل نقل الحافظ في «تهذيب التهذيب»[2] عن الجوزجانيّ أنّه قال: كان قومٌ من أهل الكوفة لا تُحْمد مذاهبهم ـ يعني التشيّع ـ هم رؤوس محدّثي الكوفة: أبو إسحاق، والأعمش، ومنصور، وزبيد، وغيرهم من أقرانهم؛ احتملهم الناس علىٰ صدق ألسنتهم في الحديث، ووقفوا عندما أرسلوا، لما خافوا أن لا تكون مخارجها صحيحة.

فأمّا أبو إسحاق، فروىٰ عن قومٍ لا يُعرفون، ولم ينتشر عنهم عند أهل العلم إلّا ما حكىٰ أبو إسحاق عنهم.

وهذا الكلام الذي قاله الجوزجانيّ ـ وإن كان مردوداً من جهة الطعن بالتشيّع ـ فإنّه أخبر فيه بأنّ أبا إسحاق يروي عمّن لا يُعرف، ويُرسل عنهم، فيجب ـ علىٰ قوله هذا ـ ترك عنعنته ـ كما هو معلومٌ ـ لاحتمال أنّه أخذه عمّن لا يعرف، ولهذا قال معنٌ: أفسد حديث أهل الكوفة الأعمش وأبو إسحاق للتدليس.

---

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس: ١٤٦.

(٢) تهذيب التهذيب: ٤ / ٣٥٨.

فهذه العلّة ـ وحدها ـ تدفع التهمة عن الحارث، وتظهر أنّ من ضعّف الحديث بسببه بعيدٌ عن صناعة الحديث بُعْد السماء عن الأرض.

ومن الأمور التي تدلّ علىٰ قصور الألبانيّ؛ أنّه اقتصر ـ في كلامه على الحارث ـ علىٰ قوله: ضعّفه الجمهور، وقال ابن المدينيّ: كذابٌ، وتَرَك ذكر العدد الكبير الذي وثّقه وأثنىٰ عليه، كما ذُكر ذلك في ترجمة الحارث من كتب الجرح، وقد ذكرت ذلك فيما سبق.

والمقرّر عند المحدّثين والذي عليه عملهم؛ أنّه يجب أن يذكر في الراوي ما قيل فيه من جرحٍ وتعديلٍ، ومدحٍ وذمٍّ، ليُعرف منزلة قول الجارح من المادح، فإنّ عبارات المجرّحين يظهر الخللُ فيها من أقوال الموثّقين للراوي نفسه ـ كما هو معلوم ـ ولعلي اشرت إلىٰ هذا في «الباحث».

من ذلك: أنّ الجرح لا يُقبل إلّا مفسَّراً ـ كما أجمع عليه أهل النقد من أهل الحديث ـ اللهمّ إلّا إذا كان الراوي لم يوثَّق مطلقاً، أمّا إذا كان الراوي وثّقه جماعة، وجرحه آخرون بجرحٍ غير مفسَّر، فالجرح مردودٌ غير مقبولٍ قولاً واحداً بدون خلافٍ من أحدٍ ـ كما هو الحال في الحارث ـ فإنّ المجرّحين له لم يفسّروا جرحهم له، ولم يبيّنوا أسبابه، فيُطرح جرحهم ويترك، ويُعمل بقول من وثّقه، وهو الجمهور من السلف والخلف.

ولكنّ الألبانيّ اقتصر علىٰ قوله: «إنّه كذّاب» و«الجمهور علىٰ تضعيفه» ونحن لا نكون مثله، فنقول:

إنّه يُشمّ منه رائحة النصب، وقد عابوا علىٰ ابن الجوزيّ في كتابه في الرجال صنيعه الذي تفرّد به عن أهل الحديث، وهو الاقتصار علىٰ ذكر ما قيل في الرجل من الجرح دون التعديل، لأنّ ذلك ينافي الأمانة أوّلاً، ويضلّل الباحث عن حال الرجال ثانياً.

وممّا يُضحك، ويجعل حبوتك تنحلّ عجباً من هذا الألبانيّ؛ أنّه جعل قول

شعبة: «لم يسمع أبو إسحاق منه إلّا أربعة أحاديث» ممّا يجرح به الحارث، مع أنّ هذا لا دخل له في باب الجرح مطلقاً عند أهل الحديث النقّاد، وإنّما هو إخبار عن كون أبي إسحاق لم يكن من المكثرين عن الحارث لا غير، كما أنّ عدداً من المشاهير الثقات من رجال الصحيح لم يروِ عنهم بعض الأئمّة إلّا حديثاً واحداً، فضلاً عن أربعةٍ، ولم يقل أحدٌ إنّ ذلك جرحٌ لهم، وهذا موضوعٌ معروفٌ بين أهل الحديث، وألّفوا فيه التآليف، بل يوجد هذا حتّىٰ في الصحابة، ففيهم عددٌ كبيرٌ لم يروِ عنهم الرواة إلّا حديثاً واحداً، أو ثلاثةً، أو أربعةً.

وحتّىٰ لو سلّمنا للألبانيّ فهمه، فإنّ هذا يكون حجّةً عليه في رمي الحارث بهذا الحديث، لأنّه يدلّ علىٰ أنّ أبا إسحاق لم يسمع هذا الحديث من الحارث، فلماذا يرميه به إذن، ويتّهمه بوضعه هذا؟! والله إنّه الدخول فيما لا يحسنه الإنسان.

ومن جهله أيضاً؛ ظنّه أنّ توثيق الراوي لشيخه لا يتمّ حتّىٰ يروي عنه العدد الكبير من الأحاديث، ولهذا اعتمد علىٰ قول شعبة هذا، مع أنّ هذا الشرط لا تجده إلّا في مخيّلة الألبانيّ، وإلّا فلا فرق في ذلك بين أن يروي عن شيخ حديثاً واحداً أو مئةً في الدلالة علىٰ كونه ثقةً عنده ـ إن قلنا إنّ الرواية عن شيخٍ تدلّ علىٰ كونه ثقةً عند الراوي عنه، والمسألة فيها نزاعٌ شهيرٌ مذكورٌ في محلّه ـ.

ثمّ ممّا يعرّفك بضعف الألبانيّ في هذا العلم، وقصوره فيه، وعدم اتّباعه للمقرّر فيه عند أهله؛ أنّه حكم علىٰ الحديث أوّلاً بأنّه موضوع، ثم قال[1] ـ بعد أن ذكر سند الحديث الذي علّقه من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن عليّ بن أبي طالب ـ: وهذا سندٌ ضعيف جدّاً.

فحكمه ـ أوّلاً ـ بأنّ الحديث موضوعٌ ـ وهو شرّ الضعيف، لأنّه لا درجة بعده مطلقاً ـ ثم حكمه علىٰ السند بأنّه ضعيف جدّاً ـ ثانياً ـ تناقضٌ عظيمٌ، وجهلٌ كبيرٌ،

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ١ / ١١٦.

يعلمه طلبة «نخبة الفكر» لأنّ السند الضعيف جدّاً لا يصل أن يكون به الحديث موضوعاً، بل يحتمل أن يكون واهياً يرتفع إلىٰ درجة الضعيف، بخلاف الحديث الموضوع، فإنّه لا يرتفع إلىٰ درجة الضعيف مطلقاً، ولا تنفع فيه المتابعات والشواهد، وهذا أمرٌ معلومٌ لا يحتاج إلىٰ شرحه للألبانيّ، وعليه بقراءة «النخبة» ليعلمه.

وفي الوقت الذي نجد فيه الألبانيّ يرفض الاعتماد في التصحيح والتضعيف علىٰ الحفّاظ النقّاد ـ لأنّ ذلك يكون غالباً فيما لا يوافق هواه، ولا يتمشّىٰ مع رأيه ـ نراه هنا يؤيّد قوله ورأيه في الحارث بما لا يعدّ تأييداً عند العلماء، وذلك في قوله: وفي «الكشف» قال القاري: هو موضوعٌ كما في «الخلاصة»[1].

كأنّ الألبانيّ يُرهب خصومه، ويرفع في وجوههم السلاح الفتّاك إذا أرادوا معارضته في الحكم علىٰ الحارث بالكذب بقول القاري: هو موضوع، كأنّ القاري ـ رحمه الله تعالىٰ ـ يحيىٰ بن معينٍ، أو عليّ بن المدينيّ، أو الحافظ ابن حجرٍ، أو المنذريّ رضي الله عنهم جميعاً، مع أنّه لا يُعدّ في هذا العلم شيئاً مذكوراً، ولا هو فيه بالرتبة التي يُذكر بسببها بين أهل الحديث ـ كما تدلّ علىٰ ذلك كتبه ومصنفاته ـ بل إذا رأيت الذي يشتغل بالحديث يذكر في كتبه القاري ـ محتجّاً به، ومستشهداً بكلامه ـ فاعلم أنّه لا يأتي منه شيءٌ في هذا العلم.

وفي الختام أراد الألبانيّ أن يُجهز علىٰ الحديث مرّةً واحدةً، ولا يدع للنزاع معه طريقاً، فتناول الطعن في الحديث من جهة معناه، فقال: ولوائح الوضع عليه ظاهرة.

وهذا منه مجرّد تحكّمٍ بالهوىٰ، ودفع بالصدر؛ وإلّا فما الذي يلوح عليه من علامات الوضع؟ ومعناه واضحٌ ظاهرٌ لذي عينين، وورد ما يشهد له في أحاديث

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: ١/ ١١٦

كثيرة، وورد موقوفاً عن أبي مسعودٍ بلفظ: المتّقون سادةٌ، والفقهاء قادةٌ، ومجالستهم زيادةٌ، رواه الطبراني في «الكبير».

وقال الهيثميّ في «المجمع»[1]: ورجاله موثّقون.

فالحكم علىٰ الحديث بأنّ لوائح الوضع عليه ظاهرة، من غير أن يكون هناك دليلٌ شرعيٌّ يشهد بفساد ذلك المعنىٰ، أو دليلٌ عقليٌّ قاطعٌ علىٰ ذلك؛ جرأةٌ عظيمةٌ من صاحبه، وهو يفتح الباب أمام الجهلة المتنطّعين لردّ الأحاديث الثابتة لمجرّد عدم فهمهم لمعناها، وقصور عقلهم عن إدراك مراد الشارع منها.

وبعد؛ فقد تبيّن ممّا ذكرناه في هذه السطور، وأشرنا إليه في هذه الورقات اليسيرة؛ أنّ القول بأنّ الحارث ثقة، هو قول الجمهور، وهو الذي مشىٰ عليه أصحاب السنن، وعليه كان أهل الكوفة، وقد كانت عامرةً بالأئمّة من علماء التابعين وفقهائهم وغيرهم، وأنّ القول بأنّه غير ثقةٍ لا نصيبَ له من الصواب، لأنّه لا يؤيّده دليلٌ ولا برهانٌ، ولا تشهد له قواعد علم الحديث التي يُحتكم إليها عند الخلاف، ويرجع إلىٰ فصلها عند النزاع، وإن كان الألبانيّ لا يقول بقاعدةٍ، ولا يرجع إلىٰ أصلٍ يحتكم إليه، وهو يخترع القواعد علىٰ حسب ما يظهر له ويريد فهمه، ولهذا تجده في كلامه علىٰ الأحاديث يصحّح ويضعّف، ويُثبت ويُبطل بما يخالفه هو ـ نفسه ـ إذا اقتضىٰ نظره وجداله وخصامه ولَدَدُه ذلك، لأنّ قواعده مبعثرة، فلا هي تابعةٌ لأهل الحديث، ولا لأهل الأصول، ولا للفقهاء.

وغرضه بذلك الهرب من الوقوع في يد خصمه إذا وقع في نزاعٍ فيما يختاره من الأقوال الشاذّة الواهية، وهي كثيرةٌ في صفة صلاته، وتجهيز جنازته، وحجاب امرأته، وحلية نسائه، وسلسلة أحاديثه؛ بحيث لو تتبّعها الإنسان لأخرج منها كتاباً مفيداً للفكاهة وقت الاستراحة من العمل الشاقّ؛ يصلح أن يكون ذيلاً

---

(١) مجمع الزوائد: ١ / ١٢٦.

لكتاب: «أخبار الحمقىٰ والمغفّلين» لابن الجوزيّ رحمه الله تعالىٰ.

ومن شذوذه المضحك؛ ما وقع منه في شأن الحارث من جزمه بكذبه، واعتراضه عليَّ في توثيقي له، الأمر الذي يوهم الغِرّ المبتدئ أنّي تفرّدت بذلك عن الجمهور، وهو اعتراضٌ -كما قلت- يُنبئ عن جهلٍ، وعجزٍ، وقلّة اطّلاعٍ، وتهجّمٍ علىٰ القول لمجرّد النزاع والجدال ونشر الخصام لا غير.

ولولا أنّ رسول الله ﷺ يقول: «اتركوا الترك»[1] لخضنا معه في بيان أوهامه الساقطة، وأقواله الخارجة عن إجماع المسلمين؛ في المصطلح والحديث وفي الأصول -الذي يظهر من كلامه فيه أنّه لا يُتقنه، ولا يُحسن معرفته، ولذلك يخالف قواعده المقرّرة عند أهله-.

وكذلك أقواله في الفروع التي خالف فيها إجماع السلف والخلف رغبةً في التفرقة وبثّ الشقاق والخلاف فيما لا يفيد ولا ينفع المسلمين، بل يضرّهم وينفع غيرهم، الأمر الذي يدلّ علىٰ دَغَلٍ -والعياذ بالله تعالىٰ-.

وكذلك أقواله الشائنة فيما يتعلّق بذات الله تعالىٰ، ممّا يدلّ علىٰ أنّه لا يعرف ما يستحيل وصف الحقّ تعالىٰ به، كقوله: العصمة لله تعالىٰ.

وهي كلمةٌ لا تصدر إلّا من جهلة العوامّ، ومن دخل في دين الإسلام عن كِبْرٍ، ولكن يكفي من ذلك ما ذكرناه وأشرنا إليه، وقد قالوا: يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، وبالله تعالىٰ التوفيق، ومنه وحده المعونة والتأييد.

فصل

وأمّا قصوره الذي أظهره في الاعتراض عليّ في توثيق الحارث لكونه شيعيّاً، فهو أنّ توثيق الشيعيّ ليس بأمرٍ منكرٍ، ولا بالطريق الصعب، ولا بالسبيل الوعر،

---

(١) المعجم الكبير: ١٠ / ١٨١ - ١٩ / ٣٧٥، ٣٧٦، المعجم الأوسط: ٦ / ٢٩٥، الجامع الصغير: ١٤.

بل الراوي الشيعيّ كغيره من الرواة، إن كان ثقةً ضابطاً فحديثه صحيحٌ مقبولٌ، يجب الأخذ به ويحرم ردّه، وعلىٰ هذا عمل أهل الحديث قاطبةً، وفي مقدّمتهم الإمامان: البخاريّ ومسلمٌ.

فلا يُحصىٰ كم عددُ رواتهما من الشيعة، بل ممّن وُصفوا بالغلوّ في التشيّع، فإخراج أحاديثهم في صحيحيهما أعظم دليلٍ علىٰ أنّ الشيعيّ كغيره من الرواة في صحّة حديثه إذا ثبت عدالته وضبطه، وكتب الرجال، كـ«تهذيب الكمال» و«تهذيب التهذيب» و«الميزان» و«لسان الميزان» وغيرها، مملوءةٌ بالرواة الشيعة الذين وثّقهم أئمّة الجرح والتعديل.

بل تجد الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالىٰ يذكر في «لسان الميزان» رجالاً من الشيعة؛ ينقلهم من كتب رجال الشيعة للكشّيّ والنجاشيّ، وينصّ علىٰ توثيقهم، ولو تتبّع الإنسان «اللسان» لأخرج عدداً كبيراً منهم.

فلا يَرُدُّ حديث الثقة الشيعيّ إلّا من قصر نظره، وقلّ علمه، ولم يدر ما اتّفق عليه أئمّة الحديث والسُنّة من الاحتجاج بحديث الشيعيّ الثقة.

وكيف يردّون حديثه ولا يوثّقونه لأجل تشيّعه، والتشيّع كان فاشياً في التابعين؟! فلو رُدّ حديث الثقة الموصوف بالتشيّع لرددنا ــ من أجل ذلك ــ جملةً كبيرةً من أحاديث التابعين، وبذلك يذهب عددٌ كبيرٌ من الأحكام الشرعية أدراج الرياح، وهذا لا يقول به أحدٌ، ولم يقل به أحدٌ، ولن يقول به أحدٌ، اللهمّ إلّا الرجل القصير النظر، الذي لا يميّز بين الليل والنهار.

قال الذهبيّ رحمه الله تعالىٰ في ترجمة أبان بن تغلب[1]: شيعيّ جلد، لكنّه صدوق؛ فلنا صدقه، وعليه بدعته.

ثمّ قال ــ بعد أن ذكر من وثّقه من الأئمّة ــ ما نصّه: غلوّ التشيّع، أو التشيّع بلا

(١) ميزان الاعتدال: ١ / ١١٨.

غلوٍّ ولا تحرّف؛ فهذا كثيرٌ في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبويّة، وهذه مفسدةٌ بيّنةٌ.

فردّ حديث الشيعيّ الثقة مفسدةٌ بيّنةٌ ـ كما قال الذهبيّ رحمه الله تعالىٰ ـ لما يترتّب علىٰ ذلك من ذهاب جملةٍ من الأحاديث النبويّة، فلهذا كان عمل أهل الحديث ـ سلفاً وخلفاً، وفي مقدّمتهم: البخاريّ ومسلم ـ علىٰ الاحتجاج بحديث الشيعيّ الثقة.

فمن رَدَّ حديثه، ورأىٰ توثيقه منكَراً، وعملاً غير مشروع، وأمراً لا يجوز؛ فهو شاذٌّ، خارجٌ عن إجماع أهل الحديث؛ فلا يُعتبر به، ولا يُلتفت إلىٰ كلامه، وصدور ذلك منه يدلّ علىٰ قصوره في علم الحديث، وعدم معرفته بما أجمعوا عليه من مسائله بينهم.

ويكفي في الدلالة علىٰ أنّ الشيعيّ محتجٌّ بحديثه، مقبولُ الرواية ـ إذا كان ثقةً ـ وأنّ هذا هو الذي عليه جماعةُ أهل الحديث، واتّفقت الأمة معهم في ذلك؛ إخراج البخاريّ ومسلمٍ لحديثه، فإنّ ذلك دليلٌ علىٰ إطباق الأمة ـ سلفها وخلفها ـ علىٰ الاحتجاج بالشيعيّ، لإطباق الأمّة علىٰ قبول حديث الصحيحين، والاحتجاج بهما، والحكم عليهما بأنّهما أصحّ الكتب بعد القرآن[1].

فهذا ـ وحده ـ كافٍ في كون الشيعيّ الثقة مجمعاً علىٰ الاحتجاج به، مقبولَ الرواية، ومن خالف ذلك فقد خرج عن هذا الإجماع، وسلك غير سبيل المؤمنين، وفتح باباً للطعن في هذا الإجماع وردّ ما أجمعت الأمّة علىٰ قبوله، والله تعالىٰ يقول: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ سَبيلِ المؤمنينَ نُوَلِّهِ ما تَوَلّىٰ ونُصْلِهِ جَهَنَّمَ﴾[2] وكفىٰ هذا فساداً لقول الألبانيّ في الاعتراض علىٰ توثيق الحارث الشيعي.

---

(١) شرح صحيح مسلم للنووي: ١ / ٢٠.

(٢) سورة النساء: ١١٥.

قال الحافظ رحمه الله تعالىٰ في مقدمة «الفتح»[١]: ينبغي لكلّ منصفٍ أن يعلم أنّ تخريج صاحب الصحيح لأيّ راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده، وصحّة ضبطه، وعدم غفلته؛ ولاسيّما ما انضاف إلىٰ ذلك من إطباق جمهور الأئمّة علىٰ تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنىً لم يحصل لغير مَن خُرِّج عنه في الصحيح، فهو بمنزلة إطباق الجمهور علىٰ تعديل مَن ذكر فيهما.

ثم قال ـ بعد كلامٍ ـ: وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسيّ يقول في الرجل الذي يُخرّج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعني بذلك أنّه لا يُلتفت إلىٰ ما قيل فيه.

وقال الشيخ أبو الفتح القُشَيْريّ في مختصره: وهكذا نعتقد، وبه نقول، ولا نخرج عنه إلّا بحجّةٍ ظاهرةٍ، وبيانٍ شافٍ يزيد في غلبة الظنّ علىٰ المعنى الذي قدّمناه من اتّفاق الناس ـ بعد الشيخين ـ علىٰ تسمية كتابيهما بالصيحيحن، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

ثم قال الحافظ: قلت: فلا يُقبل الطعن في أحدٍ منهم إلّا بقادحٍ واضحٍ، لأنّ أسباب الجرح مختلفة... إلىٰ آخر كلامه.

وهو دالٌّ علىٰ أنّ التشيّع لا دخل له في عدالة الراوي، ولا علاقة بضعفه، وأنّه إذا ثبت براءة الشيعيّ من الكذب والغفلة، فحديثه صحيحٌ يُحتجّ به ـ ولو كان غالياً في التشيّع ـ فإنّ ذلك لا يضرّه أيضاً في العدالة، لأنّ الغلوّ في التشيّع ليس مفسّقاً لصاحبه، ولا يُعدّ به من المبتدعة الخارجين عن الجماعة ـ كما بيّن ذلك الحافظ في مقدّمة «الفتح» ـ بل أغلب التابعين كان علىٰ هذا ـ كما قال الذهبيّ ـ ومع ذلك ما ردّ حديثهُم أحدٌ، وفي الصحيحين أحاديث كثيرةٌ من رواية أهل الغلوّ في التشيّع.

وبذلك يكون ـ أيضاً ـ إجماع الأمّة علىٰ قبول حديث الشيعيّ الغالي في التشيّع ـ كما تقدّم في كلام الحافظين ابن دقيق العيد، وابن حجرٍ رحمهما الله تعالىٰ ـ.

---

(١) هدي الساري ـ مقدمة فتح الباري: ٤٠٣.

وذكر الذهبيّ في ترجمة أبي أحمد الحاكم من «تذكرة الحفّاظ»[١]: قال أبو أحمد الحاكم: سمعت أبا الحسين الغاري يقول: سألتُ البخاريَّ عن أبي غسّان، فقال: عمّ تسأل عنه؟

قلت: شأنه في التشيّع، فقال: هو علىٰ مذهب أئمّة أهل بلده الكوفيّين، ولو رأيتم عبيدالله، وأبا نعيم، وجميع مشايخنا لما سألتمونا عن أبي غسّان.

قلت: ولو تتبّعت تراجم أئمّة الكوفة لما وجدتَ واحداً منهم لم يوصف بالتشيّع، وأغلبهم له روايةٌ في الصحيحين، بل منهم من كان من سادات أهل الحديث، ورؤوس محدّثي الكوفة، مثل: أبي إسحاق السبيعيّ، والأعمش، ومنصور بن زبيد، والشعبيّ، وإن كان الذهبيّ يقول في حقّ الشعبيّ: إنّ تشيّعه يسيرٌ، كما نقل ذلك صاحب «الروض الباسم، في الذب عن سُنّة أبي القاسم»[٢] عن «النبلاء» للذهبيّ، أنّه قال: روىٰ الشعبيّ عن حذيفة أنّه تكلّم في أبي موسىٰ بكلامٍ يقتضي أنّه منافقٌ، ثمّ قال: في الشعبيّ تشيّعٌ يسيرٌ.

وقول من قال: إنّ الشيعيّ يُقبل حديثه فيما لا يؤيّد مذهبه، ولا يوافق رأيه؛ باطلٌ أيضاً.

فالعمدة في الرواية علىٰ العدالة والضبط، فإذا ثبتا في الراوي فلا معنىٰ للنظر في شيءٍ زائدٍ عنهما، إلّا التعنّت والتمحُّل في ردّ ما لا يوافق الهوىٰ.

ولا يجوز في العقل أن يكون الرجل حجّةً ثَبْتاً ثقةً في حديث، ويكون في الوقت نفسه كذّاباً، متّهماً، باطلَ الرواية في حديثٍ آخر، والثقة ـ علىٰ هذه الصورة ـ لايوجد إلّا في مخيّلة النواصب، ومن تبعهم من الجهلة.

وأمّا المسلمون عموماً ـ لا فرق بين عالمهم وجاهلهم ـ فالثقة عندهم هو الذي يجتنب الكبائر، ولا يتعمّد الولوج في الصغائر، ولا يتظاهر بخوارم المروءة، وإذا

(١) تذكرة الحفاظ: ٣ / ٩٧٨.

(٢) الروض الباسم: ١ / ١٤٨.

ارتكب كبيرةً وتظاهر بها، أو عُرفت عنه؛ فهو فاسقٌ لا يقبل حديثه مطلقاً بتاتاً، سواء كان صادقاً فيه أو لم يكن.

وعلىٰ هذا اصطلح عباد الله تعالىٰ في شرق الأرض وغربها، لأنّ الله تعالىٰ يقول: ﴿إن جاءكم فاسق بنبأ فتبيّنوا﴾[1] فأطلق سبحانه الأمر بالتبيّن في نبأ الفاسق، ولم يخصّ منه نوعاً دون نوع.

وأوّل من أظهر هذه الزيادة ـ وهي أنّ الشيعيّ الثقة لا يقبل حديثه المؤيّد لمذهبه، وأدخلها في تقييد حديث الشيعيّ الثقة ـ أبو إسحاق الجوزجانيّ، وهو ناصبيٌّ مشهورٌ، له صولات وجولات وتهجّمات شائنةٌ في القدح في الأئمّة الذين وُصفوا بالتشيّع؛ حتّىٰ دعاه ذلك إلىٰ الكلام في أهل الكوفة كافّةً، وأخْذ الحذر منهم ومن رواياتهم، وهذا معروفٌ عنه، مشهورٌ به، حتّىٰ نصّوا[2] علىٰ عدم الالتفات إلىٰ طعنه في الرجال الكوفيّين، أو من كان علىٰ مذهبهم في التشيّع، لأنّه خارجٌ عن هوىً وتعصّبٍ وغرضٍ.

ولأجل ذلك لم يَلتفت إلىٰ زيادته هذه ـ في تقييد حديث الثقة الشيعيّ بأن لا يكون مؤيّداً لمذهبه ـ أهلُ الحديث، ولم يعملوا بها، واقتصروا علىٰ ما يشهد له العقل من وجوب قبول حديث الراوي إذا كان ثقةً ضابطاً، بدون أن يكون ذلك القبول مقيّداً ببابٍ دون بابٍ، أو معنىً دون معنىً، لأنّ ذلك لا يتّفق مع شواهد العقل، وقواعد النقل.

والألبانيّ ـ لقصوره وجهله، وعدم اطّلاعه علىٰ ما عليه العمل عند أهل الحديث؛ من قبول رواية الشيعيّ الثقة، وإن كانت موافقةً لمذهبه ـ صار يستند ويعتمد علىٰ ما زاده الجوزجانيّ من هذا الشرط الباطل الذي لا يؤيّده عقلٌ ولا نقلٌ، فيضعّف الأحاديث بسببها، ويجعلها حجّةً علىٰ الوضع، وكون الحديث كذباً؛

---

(١) سورة الحجرات: آية ٦.

(٢) لسان الميزان: ١ / ١٦.

كما فعل في حديث عائشة رضي الله تعالىٰ عنها: «أنا سيّد ولد آدم، وعليٌّ سيّد العرب»[١]، فانّه حكم بوضعه في مقدّمةٍ كتبها لبعض الرسائل، مستدلاًّ علىٰ وضعه بأنّ روح التشيّع واضحةٌ في الحديث، ولا أدري أين هذا التشيّع الذي وضح له من الحديث!؟ مع أنّ الحديث له شواهدٌ وطرق[٢].

وعلىٰ قوله هذا، وقاعدته الفارغة، ينبغي أن لا نقبل حديثاً في فضل عليٍّ عليه السلام -ولو تواتر- لا سيّما إذا كان يُخبر بفضلٍ لعليٍّ لا يوجد لغيره من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، كحديث: «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه؛ اللهمّ والِ من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره».

وهكذا إذا اتّبع الإنسان كلَّ جاهلٍ، وأجاب كلَّ صارخٍ، ولم يُعمل النظر، ويبحث عن الأقوال قبل قائلها، فإنّه يردُّ السُنّة الصحيحة جُملةً، ويُعطي -مع ذلك- السلاح لأعداء الدين، وملاحدة العصر في ردّ ما لا يعجبهم ويوافق هواهم من حديث سيّد المرسلين صلى الله عليه وآله وسلم.

وقوله: إنّ الصحابة كانوا يقولون في عهد أبي بكرٍ: أبو بكرٍ، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليٌّ، إذا اتّفق الصحابة علىٰ هذا الترتيب، فإنّما كان ذلك في الخلافة، أمّا في التفضيل والفضل، فالخلاف في ذلك معروفٌ معلومٌ لكلّ من له علمٌ واطّلاع.

والمقصود بعد هذا؛ هو بيان أنّ ردّ حديث الثقة الشيعيّ -إذا كان يؤيّد مذهبه- لم يصدر إلّا من النواصب، ومَن لفّ حولهم، واختار قولهم، ودار في فلكهم.

وأمّا أهل الإنصاف، من أئمّة الحديث -سلفاً وخلفاً- فلا يقولون بهذا الهُراء الذي لا طائل تحته، والذي يدلّ علىٰ التخريف والتحريف، ولهذا احتجّ الشيخان بما رواه الشيعة الثقات من الأحاديث التي تؤيّد مذهبهم، كحديث: «أنت منّي بمنزلة

---

(١) المستدرك علىٰ الصحيحين: ٣ / ١٢٤.

(٢) وقد ردّ عليه العلّامة المحدّث السيّد عبدالله بن محمد بن الصدّيق -شقيق المصنّف رحمهما الله تعالىٰ- في «القول المقنع في الردّ علىٰ الألبانيّ المبتدع».

هارون من موسىٰ» فقد رواه البخاريّ من طريق عبيدالله بن موسىٰ العبسيّ، وقد كان شديد التشيّع[١].

وكذلك حديث: «لا يحبّك إلّا مؤمنٌ، ولا يبغضك إلّا منافق» رواه مسلمٌ في «صحيحه»[٢] من طريق عديّ بن ثابت، وقد كان شيعيّاً غالياً، بل كان داعيةً[٣].

وتبعهم علىٰ ذلك بقيّة الأئمّة الذين جمعوا الصحاح، وألّفوا السنن، فقد رووا في هذه المصنّفات العددَ الكثيرَ من حديث الشيعة فيما يؤيّد مذهبهم، وصرّحوا بصحّتها أو صحّة أكثرها.

وكلّ هذا يدلّ علىٰ أنّ ما زاده الجوزجانيّ، وتبعه عليه الجهلة من النواصب ومبغضي آل البيت؛ من كون حديث الشيعيّ الثقة لا يُقبل إذا كان يؤيّد مذهبه، وينصر رأيه؛ باطلٌ لا أصل له، ولا يشهد له عقلٌ، ولا يؤيّده نظر.

ولولا ضيق الوقت لذكرنا العدد الكبير من الأحاديث التي رواها الشيعة الثقات فيما يؤيّد مذهبهم، وصحّحها الأئمّة، وأخرجوها في كتبهم، ولعلّنا نجد فرصةً لتفصيل الكلام في هذا الموضوع تفصيلاً كافياً لذوي الإنصاف، رادعاً لأهل الاعتساف.

أمّا هذا الجزء؛ فقد كتبته عن عجلٍ تلبيةً لرغبة بعض الإخوان في التعجيل ببيان فساد دعوىٰ المتطفّل ـ فيما زعمه ـ في الاعتراض عليَّ في توثيق الحارث بن عبدالله الهمدانيّ.

وكان الفراغ من هذا الجزء صباح يوم الأحد، الحادي والعشرين من جمادىٰ الثانية، سنة أربع وأربعمائة وألف.

والحمد لله أوّلاً وآخراً، وصلّىٰ الله علىٰ خاتم الأنبياء وسيّد المرسلين، وعلىٰ آله الأبرار الأكرمين، وسلّم تسليماً إلىٰ يوم الدين.

---

(١) هدي الساري: ٤٤٤ ـ تهذيب التهذيب: ٤ / ٣٦ ـ ٣٧.

(٢) صحيح مسلم: ١ / ٨٦ عن علي عليه السلام بلفظ: لا يحبّني إلّا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق.

(٣) هدي الساري: ٤٤٦ ـ تهذيب التهذيب: ٤ / ١٠٧.

أنباء وجهود

قراءة في كتاب



المنهج الرجالي

والعمل الرائد في الموسوعة الرجالية للسيّد البروجردي - قدس سره -

تأليف: السيّد محمّد رضا الحسيني الجلالي
عرض و تعريف: علي موسى الكعبي





المنهج الرجالي
الناشر: مركز الإعلام الإسلامي قم
الطبعة الأولىٰ: ١٤٢٠هـ

إن البحث في علوم الحديث يُعدّ من الدراسات المهمة في علوم الشريعة؛ وذلك لأن الحديث هو ثاني ركائز التشريع الإسلامي بعد الكتاب الكريم، ولا ريب أنّ علم الرجال هو من ألصق العلوم بالحديث، باعتباره معياراً يكشف عن درجة اعتباره.

وقد أجمع فقهاء الشيعة، بل فرق المسلمين جميعاً، في الأعصار السابقة وإلى يومنا هذا، على العناية بالبحث عن أحوال الرواة من حيث اتصافهم بشرائط قبول أخبارهم أو عدمه، وذلك لدخالة هذا العلم في استنباط الحكم الإلهي، ولكونه من ركائز الاجتهاد الأساسية.

والبحث في المناهج المتّبعة في تدوين كتب الرجال وطريقة تطبيقها في العلوم

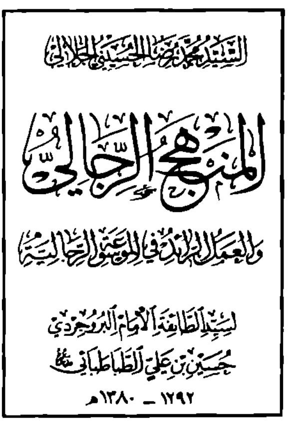
ذات الصلة، هو أحد أهمّ الحلقات التي توصل الباحث والطالب إلى تلك العلوم، وتذلّل الصعوبات التي تعترض سبيل العلم، فلو تجاوزنا تلك الحلقة لما تيسّر لنا الدخول إلىٰ أبواب العلم، ولو ولجناها جُزافاً لتعثّرنا في منتصف الطريق وخبطنا خبط عشواء.

والكتاب الذي آثرنا التعريف به في هذا المجال هو (**المنهج الرجالي والعمل الرائد في الموسوعة الرجاليّة لسيّد الطائفة الإمام البروجردي**ﷺ **(١٢٩٢ ـ ١٣٨٠هـ)**.

تأليف السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي،

والصادر هذا العام ١٤٢٠هـ. عن **مركز الأبحاث والدراسات الإسلامية ـ قم، في ٣٨٤ صفحة من القطع الوزيري.**

وقد آثرنا التعريف بهذا الكتاب لأنّه يُعنىٰ بتقديم منهج عمل ريادي وتأسيسي يتمثّل بالأصالة والعمق، ويعكس صورة مشرقة لتراثنا الزاخر بالريادة والابتكار.



وواضح من عنوان الكتاب أنه يعالج الخطوط التفصيلية للمنهج الرجالي المتّبع عند السيّد الإمام البروجردي ﷺ، ودراسة تطبيقات ذلك المنهج في بحوث السيّد الإمام الفقهيّة والأُصوليّة، مع الاعتناء ببيان طريقته في ترتيب موسوعته الرجاليّة والفوائد المتوخّاة منها.

وموسوعة السيّد البروجردي الرجاليّة تقع في سبعة أجزاء، وهي حصيلة معاناة طويلة لعملاق من عمالقة هذا الفنّ استمرّت نحو ثلاثين عاماً، استطاع أن يضع فيها النقاط على الحروف، ويتّبع أُسلوباً مبتكراً دقيقاً وشاملاً، توصّل من خلاله إلىٰ نتائج باهرة ستظلّ خالدة في تاريخ هذا العلم.

وكتاب (**المنهج الرجالي**) أو قل (**مفتاح الموسوعة الرجالية**) يعتبر خطوة

مهمة على طريق العروج إلى البحث المتكامل عن الطرق والمناهج المتّبعة في علوم الحديث والدراية والرجال، بل ويعدّ نافذة مشرقة للتأليف فيها، لامتيازه بسلاسة الترتيب وسهولة المأخذ حيث يأخذ بأيدي المريدين لهذا العلم إلى ساحل الموسوعة الرجالية الكبرى وإنجازاتها المبتكرة في فنّ الرجال.

ويمتاز أيضاً بعمق البحث ودقته وإحاطته بجميع أطراف الموضوع، حيث لم يقتصر المؤلّف في دراسته للمنهج، وفي النتائج التي توصّل إليها في هذا السياق، على الموسوعة الرجاليّة، بل إنّه تابع آراء السيّد الرجاليّة في باقي مصنّفاته وفي تقريرات دروسه وبحوثه الفقهيّة والأُصوليّة، بل وحتّى تعليقاته المتفرّقة ومقدّماته التي كتبها لمؤلّفات الأصحاب والتي اعتنى بضبطها وتحقيقها ونشرها، وتابع أيضاً الدراسات التي كتبت عن السيّد، واستقى بعض المعلومات من تلامذته، إلى غير ذلك من المصادر التي تتطلّب جهداً وفيراً ووقتاً كثيراً.

ولهذا جاء كتاب (**المنهج**) بنتائج مهمّة على صعيد استقراء المنهج الرجاليّ للسيّد الإمام، لا يستغني عنها من يريد الاستفادة من الموسوعة الرجاليّة، لأنّها توفّر عليه مزيداً من الجهد والوقت، وتزوّده بأدوات مستحدثة وأساليب مبتكرة في فنّ الرجال.

وفي ما يلي عرض لأهمّ مضامين هذا الكتاب وأبوابه:

التمهيد

يشتمل كتاب (المنهج الرجالي) على تمهيد تحت عنوان (**صفحات من حياة السيّد الإمام البروجردي**ﷺ) تناول فيه المؤلّف دراسة شاملة لحياة السيّد الإمام ورحلاته في طلب العلم، وأبرز فيه المعالم الأساسية لشخصيّته العلميّة وإنجازاته الشاخصة إلى اليوم على صعيد التأليف والتحقيق والآثار العمرانية، وعنايته

الخاصّة بالتراث الإسلامي ضبطاً وتحقيقاً ونشراً، وعرّف بـ ٦٢ كتاباً هي حصيلة جهوده العلميّة في التأليف والاستدراك والتعليقات، أهمّها وأوسعها موسوعته الحديثية الكبرى (جامع أحاديث الشيعة) والتي تقع في ٢٦ مجلداً، والموسوعة الرجالية التي خصّص الكتاب لدراستها وبيان منهج السيد الرجالي للدارسين والمحققين، وأثنى على مرجعية السيد للطائفة وزعامته للحوزة العلمية وسعيه الحثيث لتطويرها ودعم كيانها.

وكان من أبرز إنجازاته على الصعيد الإسلامي هو إنشاؤه دار التقريب بين المذاهب الاسلامية في القاهرة، وذلك يدلّ على سعة أُفقه وتفتّح ذهنيته وتحسسه لحاجات المجتمع الإسلامي عموماً.

المقدّمة

جعل المؤلّف بين يدي دراسته مقدّمة في أهميّة علم الرجال في الثقافة الإسلامية وتنوّع أساليب التأليف فيه.

بيّن فيها أنّ الحديث الشريف باعتباره أوسع المصادر لإبلاغ الشريعة، لا يمكن الاطمئنان بأنّ ما وصل إلينا منه هو الحقّ وهو حكم الله تعالى إلّا بإحراز أمانة الوسائط البشرية التي أوصلته إلينا، ومن هنا اكتسب علم الرجال أهميته البالغة في التحقق من صدق الرواة وإحراز صحّة صدور الحديث.

ولقد بذلت المزيد من الجهود المضنية منذ عصور الأئمة المعصومين عليهم السلام وإلى اليوم لتحديد المعالم الأساسية لعلم الرجال وتطويقه بحزام الدقة والضبط، تكلّلت بأعمال رائدة تتمثّل بالأُصول الرجاليّة المتداولة إلى وقتنا الحاضر.

وفي هذه المقدمة عرّف المؤلّف بأُسلوب مؤلّفي الأُصول الرجاليّة، وهي رجال البرقي، ورجال الكشي، ورجال النجاشي، وفهرست الشيخ الطوسي، ورجاله،

ورسالة أبي غالب الزراري، ورجال ابن الغضائري.

وذلك لإبراز أهمية **(الموسوعة الرجاليّة)** للسيّد البروجردي، وبيان موقعها بين مؤلّفات هذا العلم، وتميّزها عن التجارب المعاصرة لها في المنهج الرجالي القويم والمبتكر الذي اتّخذه السيد لنفسه في معالجاته الحديثية والرجالية، وتطبيق ذلك المنهج في بحوثه الفقهية، وكان من أبرز ثمار تلك الموسوعة هو بيان الكثير من الفوائد الجليلة التي لم يُسبَق إليها السيد، وتصحيح التراث الرجالي وفق أُسلوب دقيق ودليل متين.

الباب الأول:

تضمّن هذا الباب استقراءً للمنهج الرجالي عند السيد البروجردي.

بيّن فيه المؤلّف: **أولاً**: تميّز السيد بين أكثر الرجاليين المتأخّرين بامتلاكه زمام التوغّل في علوم الشريعة المترابطة (الفقه، والحديث، والأُصول، والرجال) وتمكّنه من تطبيق نتائج نظريّته الرجاليّة في علم الفقه، كما هو ظاهر في تقريرات دروسه القيّمة، والتي كانت مصدراً أساسياً لمؤلّف كتاب (المنهج الرجالي) في بيان الخطوط الأساسية لمعالم ذلك المنهج.

ثمّ عرّف المؤلّف ـ ثانياً ـ بمناهل المعرفة الرجاليّة عند السيّد وأهمها:

١ ـ **كتب الرجال**، وهنا نقل المؤلّف آراء السيّد البروجردي بمصادر الرجال، وخلص إلىٰ أنّه كان يعتقد بعدم كفاية تلك المصادر لتكون منهلاً وافياً جامعاً لأسماء كلّ الرواة، ولا لشرح أحوالهم ومعرفة شؤونهم.

٢ ـ **أسانيد الروايات**، وهذا المنهل أوسع مساحةً عند السيّد وأغزر مادة؛ لأنّ أسانيد الكتب المعتمدة في الحديث تشتمل على أسماء الرواة كلّهم، ولا تستثني منهم أحداً، وتتكفّل ـ وفقاً لرأي السيّد ـ بتمييز المشتركات وبيان عللها،

والإرشاد إلى ما هو الصواب فيها بوجهٍ علميّ واضح المأخذ يؤدي إلى الوثوق والاطمئنان.

ثم بيّن المؤلّف ـ ثالثاً ـ التزام السيّد في **أُصول الفقه بحجيّة الخبر الواحد ضمن شروط ثلاثة:**

أوّلاً: الثقة في الراوي، بظهور الصلاح من حاله.

ثانياً: السداد والضبط، بأن يكون الراوي سديداً في نقله، متثبّتاً ممّا يتحمّله من الخبر، ضابطاً له، غير مبتلىً بالسهو والنسيان زائداً على المتعارف.

ثالثاً: عدم شذوذ الرواية وعدم الإعراض عنها؛ لأنّ الإعراض عنها يوجب سقوط حجيتها، وقد اعتمد السيّد على هذه النظريّة في معالجاته الرجاليّة الواسعة في الفقه وتبنّاه في موسوعته الرجاليّة.

وأهم المباحث في هذا الباب هو **المبحث الرابع** الذي تعرّض فيه المؤلّف لموضوع **تطبيق المنهج الرجاليّ عند السيّد** موضّحاً أنّه إنّما يلجأ إلى المناقشة السندية عندما يتعذّر عليه الجمع بين الخبرين المتعارضين بحيث لا يمكن التوفيق حتّى بنحو التخيير بينهما.

وحينما ينتهي به الأمر إلى المرجّحات، فإنّ أوّل ذلك هو **الترجيح الدلاليّ بالأخذ بالشهرة الفتوائية**، أي موافقة مضمون أحد الخبرين لأقوال أعلام الطائفة وفتاوى فقهائها وعمل قدماء الأصحاب، فحيثما كانت الموافقة يؤخذ بالخبر الموافق ويحكم على الآخر بالشذوذ والإعراض عنه دون النظر إلى حال الرواة.

وفي حال عدم إمكان الترجيح الدلاليّ، وعدم تحقّق الشهرة المرجّحة، أي شهرة الفتوى لا شهرة الرواية، فإنّه يلجأ إلى **الترجيح الصدوري في غير جهة السند**، وذلك باعتماد كثرة النقل والرواية في الأُصول والكتب المعتمدة والجوامع الحديثيّة، ويُقابل ذلك الانفراد الذي جعله السيّد من موجبات الضعف.

وعند التساوي في الكثرة وعدم تحقّق الشهرة الفتوائية، فالترجيح يكون

باعتماد التضعيفات السنديّة، وقد التزم السيّد قاعدة تقديم الجرح على التعديل عند التكافؤ من جميع الجهات.

وللتضعيف عنده درجات ومراتب، هي كما يلي:

١ ـ التضعيف بالغلوّ.

٢ ـ التضعيف بالإرسال وملاحظة الطبقات.

وللمؤلّف هنا وقفة تناول فيها ثلاث مسائل مهمّة:

استعرض في الأولى اعتماد السيّد على (الخبر المستكشف) من إجماع القدماء من الأصحاب على فتوى تدلّ على وجود نصٍّ معتمدٍ لأَصل الإجماع، وإن لم يذكر ذلك النصّ في الجوامع الحديثية، وذلك كإجماع الكتب المعدّة لنقل خصوص المسائل المنصوصة والمتلقاة عن الأئمة الهداة مثل كتاب «المقنع» و«الهداية» للشيخ الصدوق، وكتاب (المقنعة) للشيخ المفيد، و(النهاية) للشيخ الطوسي، و(المراسم) لسلّار وغيرها.

وذكر في المسألة الثانية اعتناء السيّد بتوحيد الروايات حيث يحكم برجوع روايات متعدّدة إلى كونها رواية واحدة، معتمداً على أساليب مبتكرة وغير شائعة في هذا الفنّ، كالجمع بين اسمي الراوي، أو اسمه وكنيته ولقبه، سيما مع اتحاد المرويّ عنه، ومنها الاستناد إلى وحدة الواقعة صدوراً وعدم تصوّر تعدّدها، ومنها وحدة المضمون، ومنها اتحاد السند والمتن وغير ذلك من الأساليب الفريدة والمعلومات الرجاليّة القيّمة المستفادة من بحوث السيد في ترتيب الأسانيد وطبقات الرواة.

وأشار المؤلّف في المسألة الثالثة إلى عناية السيّد بترتيب الطبقات مبيّناً أُسلوبه في تقسيمها وتعدادها منذ عصر الصحابة إلى عصره موضحاً أهمّ نتائج جهود السيّد الحثيثة التي بذلها في ترتيب الأسانيد وتنظيم الطبقات، والتي تتلخّص في الأحكام الرجاليّة الفريدة التي توصّل إليها وجعلها أساساً مهماً في معالجاته

الرجاليّة، كالحكم بإرسال ما ظاهره الإسناد، أو الحكم بقطع المتصلات في ظاهر السند، أو الحكم بإسناد بعض المراسيل، واستكشاف وثاقة الراوي من خلال نوعيّة رواياته، وما إلى ذلك من النتائج الباهرة التي طبقها السيد في بحوثه الفقهية بشكل جليّ.

٣ ـ التضعيف بالجهالة وعدم التوثيق:

ولا يلجأ إليه السيّد إلّا في حالات نادرة، لأن الجمع عنده أولى من الطرح، قبل أن يستقرّ التعارض، فيلجأ أولاً إلى المحاولات المتقدّمة، والتي آخرها مسألة النقد السنديّ بالجهالة وعدم التوثيق.

٤ ـ التضعيف بموافقة العامة عند استقرار التعارض.

وللمؤلّف هنا بحث شيّق أكّد فيه على نشاط السيّد في تدعيم أواصر الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب، وبيّن أسباب التضعيف بموافقة العامة، والتي تتلخص في أنّ السيد‌ﷺ جعل أمر الترجيح بالمخالفة للعامّة في نهاية المرجّحات الصدورية، وليست الدلاليّة، بسبب التزامه الصريح بأنّ الأمر لا يرتبط بأصل الآراء والالتزامات بقدر ما هو مرتبطٌ بعدم الوثوق بما دسّ في التراث مما يُوافق السلطات الحاكمة الغاشمة، أو صدورها من الأئمة‌عليهم السلام وأصحابهم على أساس المداراة والمماشاة رعاية للمصلحة الإسلامية العامة في حفظ وحدة المسلمين والأُلفة بين الطوائف الاسلامية.

الباب الثاني

خصّصه المؤلّف لبيان العمل الرائد في موسوعة السيّد الرجالية.

مشيراً إلى تاريخ تأليفها، والدوافع التي حدتْ به إلى إنجاز هذا العمل الواسع، وأهم الفوائد المتوخّاة منها، ومميّزاتها العلمية، معرفاً بمجلداتها وفهرست

محتوياتها، ومنهج العمل وأُسلوبه، منبّهاً على طريقة العمل فيها، وأُسلوب الاستفادة منها، وذلك من خلال ثمانية مباحث من هذا الباب، وختم ذلك بعدّة تداركات وتنبيهات ومقترحات مهمة.

فمن حيث تاريخ تأليفها، استظهر المؤلّف أنه كان في الفترة الواقعة بين سنة ١٣٢٨ ـ ١٣٦٤هـ، وهي المدّة التي قضاها في مدينته بروجرد بعد عودته من النجف الأشرف، حيث كان بعيداً عن أعباء الزعامة الدينية وفي سعة من الوقت والهدوء.

أما دوافع هذا العمل الرائد، فإنّه من بين الأسباب الرئيسية هو ما لاحظه السيّد من كثرة المهمل من أسماء الرجال في الكتب الخاصة بالفنّ، مع عدم وجود تحديد لطبقة كثير من الرواة، ولا ذكر لمشايخهم في الرواية أو الرواة عنهم، وما تنبّه له السيّد من عدم تماميّة الاستقراء في الكتب الخاصة بتمييز المشتركات، فلم يرَ فيها غير كلّيات تعتمد على فتاوى وآراء خاصة بأهلها، لا توصل الطالب إلى كسب الاطمئنان من وضع هذا الفنّ وتحديد مميّزاته، ولا تخرجه من حيّز التعبّد بأصحاب الآراء والتقليد لفتاواهم إلى ميدان الاستقلال الفكري والاجتهاد العلمي والتمكّن من أزمّة العلم، وبذلك توفّرت المزيد من المشاكل العالقة من جهة السند والرواة والتي يصعب حلّها والخروج من عهدتها.

هذا وغيره شمّر السيد عن ساعد الجدّ معتمداً على جهوده الخاصة ونبوغه المتفرّد، لإدخال عنصر الأسانيد ومعرفة طبقات الرجال كقرينة داخلية حاضرة للمعالجات الرجالية ولحلّ الكثير من المشكلات العالقة في الأسانيد، فأخرج الأسانيد من كونها آلةً للتوصّل إلى المتون، إلى موضوع مستقل للبحث والتحقيق وأداة أمينة جعلته يتوفّر على معلومات رجالية ضافية رفد فيها مقومات هذا العلم، وذلك من مصدر ثرّ ومنبع غزير يغني عن الاجتهادات الظنية.

فاستطاع بإسلوبه الفريد المبتكر الذي يجمع بين السهولة والسرعة والجامعية والدقة أن يمحّص أسماء الرجال وكناهم وألقابهم، ويعرف أحوال الرواة، بطريقة

الجمع بين الأشباه والنظائر، وأن يتمكّن من ضبط الأسانيد ومعرفة موصولها ومقطوعها.

وأشار المؤلّف إلى هدف تربوي سامٍ لهذا العمل، وهو ميل السيّد‌ؒ إلى إعطاء القدرة لطلّاب العلم ومريديه على النظر والابتكار في أدوات العلم وأدلته، واستنباط النتائج المحكمة منها، وقد تمكّن بذلك من رفع المستوى العلمي والفكري لطلّاب العلوم الدينية في حوزته المقدسة في مدينة قم المشرفة.

وقدّم المؤلّف في المبحث الخامس من هذا الباب تعريفاً شاملاً لمجلدات الموسوعة الرجالية وفهرست موضوعاتها، واصفاً محتويات أجزائها، وهي تقع في سبعة أجزاء وفق طبعتها الحديثة:

الأوّل: ترتيب أسانيد كتاب الكافي.

الثاني: ترتيب كتاب تهذيب الأحكام.

الثالث: ترتيب أسانيد كتاب الخصال ومعاني الأخبار وعلل الشرائع وثواب الأعمال وعقاب الأعمال، وجميعها للشيخ الصدوق‌ؒ.

الرابع: رجال أسانيد كتاب الكافي، أو طبقات رجاله.

الخامس: وهو قسمان: الأول: ترتيب أسانيد كتاب من لا يحضره الفقيه والأمالي للشيخ الصدوق‌ؒ، والثاني: رجال أسانيد كتاب الفقيه، أو طبقات رجاله.

السادس: رجال أسانيد كتاب الرجال للكشي، وفهرست الشيخ الطوسي، وفهرست النجاشي، أو طبقات رجالها.

السابع: رجال أسانيد كتاب التهذيب، أو طبقات رجاله.

وقد اعتمد مؤلّف كتاب (**المنهج الرجالي**) في دراسته للجزء الأول من الموسوعة الرجالية في الطبعة الحروفية المنشورة في قم سنة ١٤٠٩هـ. بعنوان (تجريد أسانيد الكافي) مضافاً إلى الطبعة الحديثة في مشهد عام ١٤١٤هـ، وذلك

لتلافي الارتباك الحاصل في ترتيب بعض الأسانيد في الطبعة الحديثة، وقد بيّن الفرق بين الطبعتين بالمقارنة في ٤١ مورداً.

كما اعتمد في الجزء الثاني على الطبعة المنشورة في قم سنة ١٤١١هـ. بعنوان (تنقيح أسانيد التهذيب) لتصحيح بعض الموارد في الطبعة الحديثة.

واستدرك المؤلّف على الطبعتين تكملة **ترجمة الشيخ الطوسي**ﷺ معتمداً على مقدمة كتاب (**الخلاف**) للشيخ الطوسي، والتي نقلها مصحّحو كتاب (الخلاف) وهم ثلاثة من تلامذة السيّدﷺ عن كتاب (تنقيح أسانيد التهذيب والاستبصار).

ولا يخفى أن المؤلّف قد مارس دور المحقّق في المقارنة بين الطبعتين، وتصحيح كثير من الموارد، واستدراك ما يقرب أربع صفحات على ترجمة الشيخﷺ، ومثل هذه الجهود جديرة بأن تؤخذ بنظر الاعتبار في حال تحقيق الموسوعة الرجالية.

ووضّح المؤلّف في البحث السابع من هذا الباب منهج العمل في الموسوعة الرجالية وخصائصه، وقسّمها تقسيماً موضوعياً إلى قسمين:

الأوّل: في ترتيب الأسانيد.

الثاني: في فهارس أسماء الرواة الواقعين في الأسانيد.

أما القسم الأوّل فإنّه يتضمّن الأُسلوب المبتكر بين كتب الفن.

حيث رتّب الأسانيد وفقاً لترتيب المشايخ على حروف المعجم، فيبدأ بشيوخ مؤلّف الكتاب ويجمع العناوين المتعدّدة لهم تحت اسم واحد.

ويأخذ الشيخ الأول فيرتّب أسانيده حسب أسماء شيوخه أيضاً على حروف المعجم حتى ينتهي منهم جميعاً.

ثمّ يأخذ الشيخ الثاني للمؤلّف فيرتب أسانيده على هذا المنوال حتى ينتهي من جميع مشايخه، بحيث يمكن للناظر الوقوف على عدد روايات الرجل المُعَنوَن وعدد مشايخه والرواة عنه بمجرد نظرة واحدة إلى قائمة الأسانيد.

وقد تحرّى السيدﷺ الأمانة في النقل والدقّة في العمل، وأشار في ترتيب

أسانيد الكافي والتهذيب إلى تعيين محل الأسانيد ضمن ثلاثة جداول تحتوي على أرقام صفحات النسخة المعتمدة في نقل الإسناد، وعنوان الكتاب الفقهيّ الذي ورد فيه الحديث، وعنوان الباب الذي تضمّن السند.

وجعل لكلّ مجموعة من الأسانيد المرتبطة بشيخ معيّن مقدّمة قصيرة تعرّض فيها لذكر ترجمة موجزة له، تشتمل على معلومات تتعلّق به، ما هو خارج عن التراجم المتعارفة التي ذكرها في مقدمة كلّ جزء، فيذكر هنا عدد روايات الراوي عنه، وشيوخ المترجم له والرواة عنه.

وبيّن المؤلّف في هذا المبحث أيضاً كيفية استخدام الموسوعة الرجالية وطريقة استخراج الإسناد المطلوب.

دالاً على موقع الكنى والألقاب، ومواقع الأسانيد المبدوءة بعناوين غير واضحة، وموقع العدّة المميزة في أسانيد الشيخ الكليني، معرّفاً بالرموز والإشارات التي استعملها السيد في نهاية تعليقاته.

أما القسم الثاني في عمل السيّد‏ فهو إعداد فهرسٍ ميسّرٍ وشاملٍ، يتضمن خلاصة عمله في القسم الأول المحتوي على الأسانيد.

فقد رتب في هذا القسم أسماء الرواة وفقاً لترتيب حروف المعجم في الأسماء ثم الكنى ثم الألقاب، مع ذكر مشايخهم والرواة عنهم، وتحديد عدد روايات كلّ منهم بالأرقام، وتحديد طبقاتهم، مترجماً لبعض العناوين، وهو في كلّ هذه النتائج التي سجلها في هذا القسم يعتمد على القسم الأول.

ولم يغفل المؤلّف عن بيان الدور التحقيقي للسيّد‏ في كثير من حواشي موسوعته الرجالية حيث يشير إلى الاختلاف في نسخ الكتب المعتمدة مصوباً أو مستظهراً أو متوقفاً، وقد أشار إلى نماذج من تلك التصويبات والاستظهارات، وهي ذات أهمية فائقة لمن يريد تحقيق أو دراسة مصادر الحديث.

وأشار المؤلّف في أدوات العمل ومصادره إلى اعتماد السيّد‏ على بعض العلوم

الأُخرى في تأييد أو إثبات بعض الحقائق المتعلّقة بالرجال أو الأسانيد، فقد لجأ إلى علم الأنساب في تحديد أسماء العلويين من الرواة، واعتمد التواريخ في بعض المواضع، واستفاد من كتب التراجم في تصحيح بعض الأسماء سيما في أعلام العامة ورجال رواياتهم.

وعمل المؤلّف ثبتاً بالمصادر التي اعتمدها السيّد‌ في تعليقاته وإفاداته.

وفي آخر المبحث السابع أورد المؤلّف نماذج من تلك التعليقات والإفادات، فقد ألحق السيّد‌ بكل مجموعة من الأسانيد فوائد رجالية مهمة وتنبيهات ضرورية في المواضع التي توجد فيها بعض المشاكل المستعصية في الإسناد، فوضع الحلول المناسبة لها من خلال مقارنته بين الأسانيد، مما لا يوجد في كتب الرجال المتعارفة.

وخلاصة القول إن ما أورده السيّد‌ في هذه الموسوعة من التعليقات الواسعة على أسماء الرواة والأسانيد، هي نتاج جهود طويلة ومضنية ومكابدة لهذا العلم، وقد عنونها المؤلّف مع ذكر النماذج وكما يلي:

١ ـ التنبيه على التصحيفات والتصويبات.

٢ ـ الاستفادات الخفية والتوضيحات.

٣ ـ التنبيه على السقط والزيادة.

٤ ـ التنبيه على الفوائد المختلفة.

٥ ـ تحديد الطبقات والاستناد إليها سلباً وإيجاباً، فحكم بالإرسال تارةً أو بزيادة الأسماء أو تصحيفها تارة أُخرى.

٦ ـ الفوائد المتعلّقة بعلوم المصطلح والدراية.

أمّا الفوائد المتوخّاة من الموسوعة الرجالية وأُسلوبها المبتكر، فقد ذكرها المؤلّف في المبحث الثامن من هذا الباب، وعلى النحو التالي:

١ ـ اجتماع الأسانيد لكلّ شيخ في مكان واحد.

٢ ـ معرفة أسماء الرواة الذين لم يعنونوا في كتب الرجال.

٣ ـ التمييز بين المشتركات.

٤ ـ التوحيد بين عناوين الرجال المختلفة مع عودها إلى شخص واحد ودفع شبهة التعدد على ذلك.

٥ ـ بيان علل الأسانيد ومشكلاتها الخفية وحلّها.

٦ ـ التطبيق العلمي لمباحث علوم الحديث وإحيائها.

٧ ـ الفهرسة وتسريع العمل.

٨ ـ دعم المعلومات الرجالية وتعديلها.

وختم المؤلّف هذا الباب باستدراكات وتنبيهات ومقترحات مهمة على صعيد تطوير العمل وتوسيعه:

فاستدرك بعض العناوين التي أغفلها السيّد، ونبّه على مسألة مهمة في حياة الشيخ الكليني تتعلّق بردّ مقولة قطعية صدور الكافي، وعرّف برجال بعض الأسانيد كاشفاً عن وجهها الصحيح، وأشار إلىٰ بعض مواضع السهو والتصحيف والتحريف والاحتمالات البعيدة والخلط في الأنساب والتداخل في بعض الطبقات إلى غير ذلك من الاستدراكات والتنبيهات الجديرة بأن تكون في موقع الصدارة لمن يريد أن يتصدّى لتحقيق الموسوعة الرجالية.

وكان أهم مقترحات المؤلّف هو إعداد كتابين يضمّان أسانيد ورواة الحديث الشيعي، الأول معجم كبير موحّد للأسانيد، والثاني معجم آخر في ترجمة رواتها، وذلك لتحقيق الأهداف الكبرى التي رسمها السيّد لعمله.

واقترح المؤلّف منهجاً لتنظيم العمل في المعجمين وفهرستها.

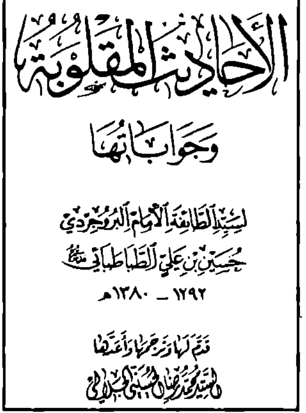
ملاحق الكتاب

جعل المؤلّف في آخر كتابه ملحقين، هما من ثمرات جهود السيّد ﷺ وهما صلة مباشرة بالجانب العملي التطبيقي للنتائج التي توصل إليها في الموسوعة الرجالية:

الأول هو «الأَحاديث المقلوبة وجواباتها».

وكان للمؤلّف شرف السبق في إحيائه وترجمته ونشره في طبعته الأولى سنة ١٤١٦هـ.

وجعله في آخر كتاب المنهج منقحاً ومزيداً لكمال صلته بالموسوعة الرجالية من حيث إنّه تطبيق لعمل السيّد ﷺ في ترتيب الأسانيد وتوحيد الطبقات.



والكتاب يضمّ تسع إجابات للسيد البروجردي ﷺ على الأسانيد المقلوبة التي وجهت إليه عل شكل أسئلة.

فأجاب عنها في فترة قياسية راداً الأسانيد إلى صوابها، واضعاً كل سندٍ على متنه، وكلّ متن على صحته، مرجعاً كل حديث إلى صوابه، مشيراً إلى وجه الخلط والتصحيف والعلل، بشكل عجيب وباهر ينبئ عن فائق قدرته واضطلاعه بفن الحديث والرجال.

والملحق الثاني هو (بحث حجية الشهرة).

بحث حول الشهرة للشيخ الصافي

وهو من تقرير درس أُصول الفقه للامام البروجردي بقلم الشيخ الصافي الگلبايكاني حفظه الله تعالى، وهو موافق لما أسّس عليه منهجه الرجالي.

وأخيراً ذيّل المؤلّف كتابه بسبعة فهارس شاملة تعكس أغلب مضامين الكتاب بشكل جليّ.